المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقريـــر مركز المخـــــا الاستراتيجي السَّنوي

(اليمن: 2021-2022)

مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية

تقرير مركز المخا الاستراتيجي السَّنوي
(اليمن: 2021 - 2022)

اشـراف عـام

عـاتـق جـار الله

هيئة التحرير

أنـور قـاسـم الخضـري نـاصـر محمـد الطويـل

معدُّو الأوراق الخلفية

أحمـد عـلي الأحصـب علي محمَّـد الذَّهـب

تمـارا عبد الناصر الحكيمي محـمَّـد نـاصـر النَّاصـري

حسـام أحمـد السّـعيدي منصـور عـلي البشـيري

خـالـد أحمـد الرمـاح نـاصر محـمَّـد الطَّـويـل

عزيز عبد الرحمن الأديمي

ادارة ومتابعة

أسـامـة طُـنين رائـد باتيـس شكيب صـالـح

مراجعة وتدقيق

أنـور قاسم الخضري

الإخراج الفني

محمـد فيصـل

2023

المحتـويـات

مقدمة 9

الفصل الأوَّل: المشهد السِّياسي والعلاقات الخارجية

أولًا: المشهد السِّياسي اليمني في عام 2021 15

ثانيًا: المشهد السِّياسي اليمني في عام 2022 63

الفصل الثَّاني: المشهد العسكري والأمني

أوَّلًا: أطراف الحرب وتشكيلاتها المسلَّحة 83

ثانيًا: القدرات العسكرية لأطراف الحرب 104

ثالثًا: التَّحوُّلات الدَّاخلية والخارجية للمشهد العسكري و آفاقه المستقبلية 107

رابعًا: المعضلة الأمنية الدَّاخلية في بيئة حرب متغيِّرة 121

الفصل الثالث: المشهد الاقتصادي

أوَّلًا: التَّطوُّرات الاقتصادية في الفترة 2015-2020 141

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية في عام 2021 163

ثالثًا: الأوضاع الاقتصادية في عام 2022 190

الفصل الرَّابع: المشهد الإعلامي

أولًا: المشهد الإعلامي اليمني قبل عام 2021 227

ثانيًا: و اقع قطاع الإعلام في عام 2021 235

ثالثًا: المشهد الإعلامي اليمني في عام 2022 257

الفصل الخامس: المشهد التعليمي

أولًا: التحديات التي تواجه قطاع التعليم 275
ثانيًا: معدَّلات القيد في مراحل التَّعليم 281
ثالثًا: أوضاع الجامعات والمدارس والعاملين في قطاع التعليم 283

الفصل السَّادس: المشهد الصِّحِّي

أوّلًا: تداعيات الحرب على القطاع الصِحّي 293
ثانيًا: أوضاع القطاع الصِحِّي عقب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) 299
ثالثًا: أهمُّ المؤشِّرات الصِحِّية في اليمن 300
رابعًا: نطاق الخدمات الصِحِّية 312

الفصل السَابع: المشهد النَّفسي والاجتماعي

أوَّلًا: آثار الحرب في الحالة الاجتماعية في الفترة 2015-2022 329
ثانيًا: آثار الحرب في الحالة النَّفسية في الفترة 2015-2022 340

الفصل الثَّامن: المشهد الإنساني

أولًا: لمحة عن الوضع الإنساني منذ عام 2015 353
ثانيًا: الأوضاع الإنسانية في عام 2021 358
ثالثًا: الانكماش الاقتصادي و أثره في معاناة المجتمع 363
رابعًا: حقوق الإنسان 366
خامسًا: حريَّة الصحافة والإعلام 369
سادسًا: الأوضاع الإنسانية في مناطق السلطة الشرعية 369
سابعًا: الأوضاع الإنسانية في مناطق الحوثيين 373
ثامنًا: الحرب على مأرب وتداعياتها على الأوضاع الإنسانية 375
تاسعًا: المنظمات الدَّولية وأوضاع حقوق الإنسان 379

فهرس الأشكال والجداول

1- الأشكال

الشكل (3-1): اتِّجاهات النُّمو الاقتصادي السَّنوي.
الشكل (3-2): النسبة المئوية للانكماش التراكمي في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي.
الشكل (3-3): معدَّلات البطالة والفقر في اليمن في الفترة 2014-2020.
الشكل (3-4): نسبة عجز الموازنة العامة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي.
الشكل (3-5): نسبة النقد خارج البنوك إلى إجمالي العرض النقدي.
الشكل (3-6): التَّغيُّر السَّنوي في العملة المصدَّرة (مليار ريال).
الشكل (3-7): متوسِّط أسعار الصَّرف للعملة المحلِّية في السُّوق الموازية (ريال/ دولار).
الشكل (3-8): معدَّل التَّضخم السَّنوي.
الشكل (3-9): التِّجارة الخارجية لليمن 2013-2020 (مليون دولار).
الشكل (3-10): تحويلات المغتربين اليمنيِّين (مليار دولار).
الشكل (3-11): مصادر النَّقد الأجنبي في اليمن.
الشكل (3-12): المصادر الرَّئيسة للكهرباء لدى الأسر اليمنية حتَّى نهاية عام 2019.
الشكل (3-13): نسبة التَّضخم في عام 2021.
الشكل (3-14): عدد السُّكَّان حسب شدَّة الاحتياج للمساعدات الخارجية في عام 2021 (مليون نسمة).
الشكل (3-15): متوسِّط أسعار الصَّرف في السُّوق الموازية (ريال/ دولار) في مناطق الشَّرعية في عام 2021.
الشكل (3-16): معدَّل التَّغيُّر في أسعار بعض السِّلع الاستهلاكية في مناطق سيطرة الشَّرعية في الفترة أغسطس-نوفمبر 2021.
الشكل (3-17): تغيُّرات سعر دبَّة البترول في عدن خلال عام 2021.
الشكل (3-18): متوسِّط أسعار الصَّرف في مناطق سيطرة الحوثيين (ريال/ دولار) خلال عام 2021.
الشكل (3-19): كمية الوقود الواصلة إلى الموانئ اليمنية بالطَّن.
الشكل (3-20): متوسِّط قيمة السَّلة الغذائية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي (بالريال).
الشكل (3-21): مستوى التَّمويل للأولويات حسب خطَّة الاستجابة لعام 2021.
الشكل (3-22): تمويل خطَّة الاحتياجات الإنسانية 2021 حسب الجهة المانحة.
الشكل (3-23): النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مع الاتجاه العام.
الشكل (3-24): النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي مع الاتجاه العام.
الشكل (3-25): النَّاتج المحلِّي الحقيقي بأسعار عام 2015، لوغاريتم، مرشح (Hodrick–Prescott).

الشكل (3-26): النَّاتج المحلِّي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدَّل النُّمو الحقيقي.
الشكل (3-27): نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ومعدَّل النُّمو (الأسعار الجارية).
الشكل (3-28): نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي، ومعدَّل النُّمو (أسعار 2015).
الشكل (3-29): تنبُّؤات صندوق النَّقد الدُّولي لنمو النَّاتج المحلِّي الحقيقي.
الشكل (3-30): تنبُّؤ نموذج الباحث الإحصائي بالنُّمو الحقيقي.
الشكل (3-31): نسبة عجز الموازنة (الرَّصيد الأساسي) من النَّاتج المحلِّي الإجمالي.
الشكل (3-32): النُّقود المصدَّرة وقروض البنك المركزي للحكومة.
الشكل (3-33): عجز الموازنة (الرَّصيد الأساسي) والدَّين الإجمالي كنسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي.
الشكل (3-34): استجابة الدَّين العام الإجمالي (نسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي) للزِّيادة في رصيد الموازنة (نسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي).
الشكل (3-35): معدَّل تضخُّم أسعار المستهلك.
الشكل (3-36): معدَّل التَّضخُّم في اليمن ومعدَّل نمو مؤشِّر أسعار الغذاء العالمي.
الشكل (3-37): تكلفة سلَّة الغذاء وسعر الصَّرف – عدن.
الشكل (3-38): تكلفة سلَّة الغذاء وسعر الصَّرف – صنعاء.
الشكل (3-39): سعر الصَّرف (ريال للدُّولار) في مدينتي عدن وصنعاء، ومعدَّل النُّمو لفارق السِّعرين.
الشكل (3-40): سعر المزاد المعلن ومتوسِّط سعر الصَّرف في عدن (متوسِّط السِّعر في نفس أسبوع المزاد).
الشكل (3-41): عجز الحساب الجاري، النسبة المئوية من النَّاتج المحلِّي الإجمالي.
الشكل (4-1): تصنيف الدُّول حسب حريَّة الصحافة.
الشكل (6-1): مؤشرات الصحة في اليمن.
الشكل (6-2): الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا.
الشكل (6-3): الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا.
الشكل (6-4): الحالات المشتبه في إصابتها بالدفتيريا.
الشكل (6-5): الحالات المشتبه في إصابتها بحمَّى الضَّنك.
الشكل (6-6): الحالات المشتبه في إصابتها بالحصبة.
الشكل (6-7): الحالات المشتبه في إصابتها بالعدوى التَّنفُّسية الحادَّة الوخيمة.
الشكل (6-8): أوضاع المرافق الصحية.
الشكل (6-9): المرافق الصحية.
الشكل (6-10): مستوى توفُّر خدمات الأمراض المعدية في المرافق الصِّحِّية على مستوى المحافظات.
الشكل (6-11): معايير منظمة الصحة العالمية فيما يخص أسِرَّة المرضى.
الشكل (6-12): الكوادر الطبية.
الشكل (6-13): التمويل الخارجي للصحة والتغذية والأمن الغذائي 1010-2020.
الشكل (6-14): مصادر التمويل الخارجي للصحة في عام 2019.
الشكل (6-15): الجهات المتلقية للتمويل الخارجي للرعاية الصحية في عام 2019.

2. الجداول

الجدول (1-1): أعضاء مجلس القيادة الرِّئاسي وانتماءاتهم السِّياسية والمكوِّنات العسكرية التَّابعة لهم.
الجدول (2-1): الأطراف المنخرطة في الحرب والقوَّات التَّابعة لها حتَّى ديسمبر 2022.
الجدول (3-1): متوسِّط أسعار الصَّرف للرِّيال اليمني مقابل الدُّولار على المستوى الوطني خلال الفترة 2015-2020.
الجدول (3-2): أداء ميزان المدفوعات (مليون دولار).
الجدول (3-3): التجارة الخارجية لليمن في الفترة 2020-2021.
الجدول (3-4): تقديرات المالية العامَّة للحكومة الشَّرعية (مليار ريال).
الجدول (3-5): متوسط أسعار المشتقات النفطية في مناطق سيطرة الحوثيين خلال عام 2021 (ريال/ لتر).
الجدول (3-6): أسعار سلَّة الغذاء وسعر اللِّتر من مادَّتي البنزين والدِّيزل في بعض المحافظات (الأسبوع الرَّابع من ديسمبر 2022).
الجدول (4-1): الصُّحف الصَّادرة في صنعاء في عام 2021.
الجدول (4-2): الصُّحف الصادرة في عدن في عام 2021.
الجدول (4-3): الصُّحف الصَّادرة في مأرب في عام 2021.
الجدول (4-4): القنوات التِّلفزيونية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي في عام 2021.
الجدول (4-5): الإذاعات التي تبثُّ من المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي في عام 2021.
الجدول (4-6): القنوات التِّلفزيونية المساندة للشَّرعية في عام 2021.
الجدول (4-7): الإذاعات التي تساند السُّلطة الشَّرعية في عام 2021.
الجدول (4-8): القنوات المستقلَّة في عام 2021.
الجدول (4-9): الإذاعات المجتمعية في عدن وحضرموت والمهرة في عام 2021.
الجدول (4-10): عدد قنوات المقاومة الوطنية في عام 2021.
الجدول (4-11): الشَّخصيات الحوثية البارزة في «تويتر» خلال عام 2021.
الجدول (4-12): أبرز الشَّخصيات في صفِّ الشَّرعية خلال عام 2021.
الجدول (4-13): عدد الحملات الرَّقمية للحكومة الشَّرعية وموضوعاتها.
الجدول (4-14): عدد الحملات الرَّقمية لميليشيات جماعة الحوثي وموضوعاتها.
الجدول (7-1): وضع النِّساء النَّازحات في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.
الجدول (7-2): حالة الضَّعف عند النَّازحين الأطفال.
الجدول (7-3): بعض الجرائم المتعلِّقة بتفكُّك النَّسيج الاجتماعي في محافظة تعز.
الجدول (8-1): عدد الضَّحايا المدنيين للحرب (2019-2021).
الجدول (8-2): عدد الأسر النَّازحة في عام 2021 بحسب المحافظة.
الجدول (8-3): إجمالي عدد الأفراد النازحين في المناطق المحرَّرة منذ بدء الحرب حتى عام 2021.

مقدِّمة

يرصد هذا التقرير تحوُّلات المشهد العام في اليمن، ويحلِّل خلفيَّاته وأبعاده المستقبليَّة. وقد أخذ **مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية** على عاتقه مهمَّة سدَّ الفراغ في هذا الجانب، من خلال تدشين إصدار تقرير مركز المخا الاستراتيجي السَّنوي (اليمن: 2021-2022)، وهو تقرير سنوي يرصد ويحلِّل أبرز التَّطوُّرات في المشهد اليمني في الأبعاد السِّياسية، والعلاقات الخارجية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، والإعلامية والصِّحيَّة والإنسانية والنَّفسية والاجتماعية خلال عامي 2021 و2022. وذلك بهدف تقديم صورة متكاملة عن الاتِّجاهات العامَّة للتُّطوُّرات المختلفة في المجالات المذكورة، وتقديم مشهد تحليلي بما يُمكِّن القارئ من فهم المشهد اليمني بأبعاده ومساراته.

وبسبب الافتقار إلى تقرير سنوي خاص بالتَّحوُّلات في اليمن، فقد عمدنا إلى تقديم صورة عن الاتِّجاهات العامَّة للأحداث منذ انقلاب جماعة الحوثي على السُّلطة الشَّرعية في 21 سبتمبر 2014، وحتَّى نهاية عام 2020، وذلك قبل أن نعرض التَّحوُّلات التي حدثت في عامي 2021 و2022؛ لنضع القارئ أمام إدراك أوسع للمشهد القائم في الحياة السِّياسية اليمنية اليوم، ولأنَّ معطيات عام 2021 امتداد طبيعي للتَّطوُّرات المتَّصلة بانقلاب جماعة الحوثي على السُّلطة، وللعمليَّات العسكرية التي شنَّها التَّحالف العربي منذ 26 مارس 2015.

كما يتناول التقرير الأبعاد الرَّئيسة في الحياة السِّياسية اليمنية، والقطاعات الحيوية، ويشتمل كلُّ فصل من فصوله على معلومات متكاملة ووافية، تُغطِّي جميع التَّطوُّرات الخاصَّة به، معتمدًا على مصادر معلومات متعدِّدة وذات جودة وموثوقية.

مع التركيز إلى حدٍّ كبير على القضية اليمنية المركزية، ونعني بها الحرب التي توفَّرت ظروفها مع انقلاب جماعة الحوثي، واستعرت نارها مع دول التَّحالف العربي عقب تدشين تدخُّلها العسكري وعمليَّاتها الحربية في عام 2015، وذلك لأنَّ حركة المشهد اليمني وتحوُّلاته ارتبطت بالحرب، باعتبارها القضية المركزية في الحياة السِّياسية اليمنية خلال السَّنوات الثَّماني السَّابقة، والتي كانت لها تداعياتها المتعدِّدة على مناحي الحياة العامة. إنَّ التَّحوُّلات السلبية هي الغالبة على مشهد عام 2021؛ إذ شملت مختلف الأبعاد، في حين تراجعت حدَّتها خلال عام 2022، وتحديدًا منذ إعلان الهدنة الإنسانية مطلع أبريل من العام ذاته، وإن ظلَّت العوامل التي استدعت الحرب وتقف خلفها حاضرة، لم تتغيَّر.

تناول التقرير ما سبق من خلال ثمانية فصول؛ عرض الفصل الأول الأوضاع السياسية في اليمن واتجاهات العلاقات الخارجية، وبحثَ في الجوانب العسكرية والأمنية من خلال عرض توجهات أطراف الصراع، وبيّن الفصل الثالث تدهور الأوضاع الاقتصادية من جرّاء الحرب وتأثير ذلك في الأوضاع الإنسانية والمعيشية، وتحدث الفصل الرابع عن دور وسائل التواصل التقليدية والحديثة في نقل مجريات الأحداث، في حين تناول الفصل الخامس المشهد التعليمي والتحديات التي واجهت قطاع التعليم خلال سنوات الحرب، وعرّج الفصل السادس على منعكسات الحرب على القطاع الصحّي الذي واجه عقبات جسام نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية من جهة، وبسبب استعار الصراع من جهة أخرى، أما الفصل السابع فعرضَ تأثير الحرب في الأحوال النفسية والاجتماعية للشعب اليمني، وخُتِم التقرير بالفصل الثامن الذي تحدث عن معاناة المجتمع اليمني مما خلفته الحرب، ودور المنظمات الدولية في تقديم المساعدات والدعم إلى اليمن.

وقد شارك في إعداد هذه الفصول مجموعة من الباحثين الذين سعَوا إلى تفصيل ما سبق من جوانب وتقديم صورة عن الأوضاع التي يعيشها اليمن اليوم، ولا يفوت المركز تقديم وافر الشُّكر والامتنان لهم وللفريق البحثي والفنِّي.

أ. عـــاتـــق جـــار الله

رئيس مركز المخا للدراسات الإستراتيجية

فبراير 2023

الفصل الأوَّل

المشهد السِّياسي والعلاقات الخارجية

مقدمة

يتناول هذا الفصل الأوضاع السياسية في اليمن في عامَي 2021 و2022، من خلال عرض أبرز الأحداث التي جرت منذ انقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الشرعية في عام 2014، وذلك بهدف بيان المشهد العام في الحياة السِّياسية اليمنية، ولأنَّ أحداث عام 2021 امتداد للتَّطوُّرات السابقة، وللعمليَّات العسكرية التي شنَّها التَّحالف العربي منذ 26 مارس 2015. كما يبين الفصل جهود الأمم المتحدة في سبيل إيجاد حلّ للصراع بين الطرفين، ويعرض تطورات العلاقات السياسية بين اليمن وبعض الدول العربية والغربية، ودور الاتِّحاد الأوروبي في تمويل مبادرات السَّلام.

أولاً: المشهد السِّياسي اليمني في عام 2021

1- التطورات الدَّاخلية:

يتناول هذا المحور أبرز التَّطوُّرات في الحياة السِّياسية باليمن خلال عام **2021**؛ ما يتطلَّب تقديم صورة موجزة عن الاتِّجاهات العامة لتطوُّر الأحداث السِّياسية من خلال عرض صورة مجملة لحركة المشهد العام منذ انقلاب جماعة الحوثي وحتَّى نهاية 2020، وعرض أبرز التَّطوُّرات في المشهد السِّياسي خلال عام 2021، مع تأكيد أنَّ حركة المشهد السِّياسي وتحوُّلاته ارتبطت طوال الفترة الماضية بالحرب، باعتبارها القضية المركزية في الحياة السِّياسية اليمنية، والتي كانت لها تداعياتها على كلِّ مناحي الحياة.

أ- اتِّجاهات تحرُّك المشهد السِّياسي منذ عام 2014

دخل اليمن في أزمة شاملة منذ عام 2000، ذات أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، وكان يغلب عليها التَّدافع بين رغبة النِّظام ومساعيه للاستفراد بالسُّلطة والثَّروة، وبين مقاومة أطراف سياسية واجتماعية بأدوات متعدِّدة؛ سياسية واجتماعية وغيرها، ولكن في إطار يغلب عليه مطالب الإصلاح السِّياسي. وأخذت هذه الأزمة في التَّصاعد لتصل ذروتها عام 2010، وفي بداية عام 2011، انتقلت إلى طور آخر هو الثَّورة الشَّعبية التي تطالب بتغيير النِّظام، متأثِّرة بالمزاج الشَّعبي الذي أوجدته ثورات الرَّبيع العربي.

بعد توقيع الرَّئيس السَّابق علي عبد الله صالح المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، انتقل اليمن إلى مرحلة تمتلك عوامل دفع وتحفيز، لكنها واجهت الكثير من التَّحدِّيات والمعضلات. ومع أنَّ الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية أنجزت عددًا من الخطوات والإجراءات التي نصَّت عليها المبادرة الخليجية، إلَّا أنَّ الفترة الثَّانية شهدت تناميًّا في أنشطة الأطراف التي تعوق مرحلة الانتقال السِّياسي، وتعمل على إفشالها (الرَّئيس السَّابق علي عبد الله صالح، الحراك الجنوبي، الحوثيُّون، تنظيم القاعدة).

جرى تنظيم مؤتمر شامل للحوار الوطني، من مهماته مناقشة أزمات اليمن، وتقديم معالجات لها، وإعادة بناء النِّظام السِّياسي وسلطاته ومؤسَّساته على أسس جديدة، وتوفير مدخلات لصياغة دستور جديد للبلاد. وحدَّد مؤتمر الحوار الوطني خارطة للعمل السِّياسي خلال المرحلة الانتقالية (التي جرى تمديدها)، لكن حدث تحوُّل كبير في المشهد السِّياسي على إثر سيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة في صنعاء وبعض المحافظات في شهر سبتمبر 2014 وما بعده. ومع إعلان المملكة العربية السُّعودية عمليةَ عاصفة الحزم العسكرية ضدَّ جماعة الحوثي، تحت مظلَّة التَّحالف العربي لدعم الشَّرعية في اليمن، صار المشهد السِّياسي أكثر تعقيدًا، وانزلقت البلاد إلى حرب مركَّبة، تشارك فيها أطراف داخلية وخارجية، ومرَّت بمسارات وتعرُّجات مختلفة، وصولًا إلى نهاية عام 2021 وما بعده.

وقد تمكَّن الرَّئيس عبد ربّه منصور هادي من الإفلات من الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيُّون، في منزله بالعاصمة صنعاء، وانتقل إلى مدينة عدن، في ظروف غامضة، وتراجع عن الاستقالة التي تقدَّم بها إلى مجلس النُّوَّاب في 21 فبراير 2015. وفي عدن كلَّف الرَّئيس هادي رئيس الوزراء، خالد بحَّاح، بتشكيل حكومة مصغَّرة. ومع اقتراب ميليشيات جماعة الحوثي من مدينة عدن، انتقل هادي وحكومته إلى العاصمة السُّعودية الرِّياض.

كان الرَّئيس هادي يرفض تعيين نائب له؛ خوفًا من إجباره على نقل صلاحيَّاته لنائبه، كما تضمَّنت ذلك عدد من المبادرات التي قدَّمتها أطراف داخلية وخارجية؛ غير أنَّه استجاب فيما بعد للضُّغوط، وعيَّن خالد بحَّاح بمنصب نائب رئيس الجمهورية، إلى جانب كونه رئيسًا للحكومة في 12 أبريل 2015. وعندما تكثَّفت الضُّغوط باتِّجاه نقل هادي صلاحيَّاته لنائبه، وشعوره بوجود تنسيق بين بحَّاح والإمارات العربية المتحدة،

أقال هادي نائبه بحَّاح من منصبه في 3 أبريل 2016، وعيَّن اللِّواء علي محسن الأحمر نائبًا له، كما عيَّن أحمد عُبيد بن دغر رئيسًا للحكومة.

- التَّطوُّرات في المحافظات الجنوبية والشَّرقية:

نجحت الإمارات في استقطاب تشكيلات عسكرية وتدريبها، تحت مسمَّى «الأحزمة الأمنية» و«قوَّات النُّخبة»، وفرضت عيدروس الزَّبيدي، محافظًا لمحافظة عدن، وعددًا من المحافظين في المحافظات الجنوبية، كلُّهم ينتمي إلى فصيل الحراك الجنوبي الذي يطالب بفصل جنوب اليمن. كما ربطت الإمارات هؤلاء المحافظين، وقادة التَّشكيلات المسلَّحة، من أحزمة أمنية وقوَّات نُخبة، بغرفة عمليَّات يديرها ضبَّاط إماراتيُّون، وبذلك أحكمت أبوظبي قبضتها على المرافق الأمنية والأجهزة العسكرية والإدارية النَّاشئة في المحافظات الجنوبية، وأصبحت تتحكَّم بالأوضاع فيها؛ بعيدًا عن السُّلطة الشَّرعية والجيش الوطني.

أخذ الخلاف بين السُّلطة الشَّرعية والمكوِّنات الانفصالية في التَّصاعد، وأصدر الرَّئيس هادي، في 27 أبريل 2017، قرارًا أقال بموجبه محافظ عدن، عيدروس الزَّبيدي، ووزير الدَّولة، هاني بن بريك، وأحال هذا الأخير للتَّحقيق، وعلى الفور جرى تعبئة الشَّارع الجنوبي، وتحشيد أنصار الحراك، والدَّعوة إلى مسيرة صدر عنها ما يُعرف بـ«إعلان عدن التَّاريخي» في 4 مايو 2017؛ وبعد أسبوع أُعلِن عن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، برئاسة الزَّبيدي، لكن رفضت السُّلطة الشَّرعية تشكيل هذا المجلس.

في بداية عام 2018، تصاعد التَّوتُّر في عدن بين الحكومة الشَّرعية من جهة، والتَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا من جهة أخرى، واندلعت في 28 يناير، معارك عنيفة بين قوَّات الحماية الرِّئاسية التَّابعة للرَّئيس هادي، والتَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي، واستمرَّت المعارك ثلاثة أيَّام، وانتهت بسيطرة قوَّات المجلس الانتقالي، التي حصلت - بحسب تقارير عدَّة - على دعم لوجستي من الإمارات على معظم أحياء مدينة عدن، باستثناء قصر المعاشيق الذي

اتَّخذته حكومة بن دغر مقرًّا لها. وتولَّت لجنة سعودية - إماراتية الإشراف على وقف القتال، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه في السَّابق.

وفي مايو 2018، نشبت أزمة معلنة بين الإمارات والحكومة الشَّرعية اليمنية حول جزيرة سقطرى، بسبب الإجراءات العسكرية التي اتَّخذتها الإمارات في الجزيرة في أثناء زيارة رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر، وفريق حكومي مرافق له. وفي أغسطس 2019، اندلعت معارك عنيفة بين قوَّات الجيش اليمني والتَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي على إثر مقتل اللِّواء منير اليافعي المعروف بـ«أبو اليمامة»، بفعل هجوم صاروخي أو بطائرات مسيَّرة، تبنَّته جماعة الحوثي، استهدف معسكر الجلاء بعدن في أغسطس 2019. واتَّهم المجلس الانتقالي الجنوبي الحكومة الشَّرعية بأنَّها السبب فيما جرى.

وقاد نائب رئيس المجلس الانتقالي، هاني بن بريك، حملات تحريض وتطهير استهدفت مواطنين يمنيِّين من المحافظات الشَّمالية في عدن، مع حالات اعتداء عليهم في الطُّرقات، وإغلاق محال تجارية خاصَّة بهم، كما جرى إجلاؤهم قسرًا وبصورة مزرية في شاحنات نقل بضائع خارج محافظة عدن. ودعا ابن بريك إلى نفير عام بهدف الهجوم المسلَّح لطرد الحكومة الشَّرعية من عدن والمحافظات الجنوبية، واندلعت المواجهات بين الطَّرفين في 7 أغسطس 2019 في عدن. وبعد مضي أربعة أيَّام من الاقتتال تمكَّنت التَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي والمدعومة إماراتيًّا، من السَّيطرة على عدن، بما فيها قصر معاشيق الرِّئاسي، واتَّجهت قوَّات هذه التَّشكيلات صوب محافظة أبين، وتمكَّنت من السَّيطرة على عاصمة المحافظة زنجبار، وبعدها اتَّجهت نحو محافظة شبوة.

وبحصول قوَّات الجيش والأمن الموالية للسُّلطة الشَّرعية في محافظة شبوة على دعم إضافي تمكَّنت من تغيير مسار المواجهات لصالحها، وسيطرت على شبوة، واتَّجهت بعد ذلك نحو محافظة أبين، وسيطرت عليها سريعًا، بعد نحو أسبوعين من سقوطها في يد المجلس الانتقالي، وعادت المعارك مجدَّدًا إلى مدينة عدن في ظلِّ تهاوي التَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي. ومع تقدُّم قوات الجيش الوطني تمكَّنت فصائل من المقاومة الجنوبية، التي تحرَّكت من الأحياء الشَّعبية في عدن، من

السَّيطرة على بعض المناطق فيها، وشهدت أحياء متفرّقة في عدن مواجهات عنيفة بين مجموعات مسلَّحة موالية للانتقالي وقوَّات الحكومة الشَّرعية.

ومع تقدُّم الجيش الوطني وقوَّات الشَّرعية نحو مدينة عدن، وفي الوقت الذي اجتمعت فيه قوَّات الشَّرعية في نقطة «العَلَم» التي تُمثل البوابة الغربية للمدينة، تعرَّضت عدن لضربات مباغتة من الطَّيران العسكري الإماراتي؛ ما أحدث مجزرة كبيرة في صفوف الجيش الوطني وقوَّات الشَّرعية، إذ قُتِل ما يُقارب 400 شخص ما بين جنود وضبَّاط، واتَّسعت تلك الضَّربات لتمتدَّ إلى مواقع الجيش في محافظة أبين. وعلى إثر ذلك انسحبت قوَّات الجيش الوطني إلى أبين، وتموضعت فيها، وأضحت خطوط التَّماس في هذه المحافظة منطقة توتُّر مستمر، ومواجهة متقطِّعة بين الطَّرفين.

في ذات الفترة، شهدت عدن وعدد من المناطق الجنوبية، سلسلة من الاغتيالات والتَّصفيات، استهدفت عددًا من الشَّخصيات الدِّينية من التَّيَّار السَّلفي المعتدل، وأعضاء من حزب «التَّجمُّع اليمني للإصلاح»، ممَّن كان لهم حضور كبير في الأوساط المجتمعية، وشاركوا بفعالية في الحرب ضدَّ جماعة الحوثي في عدن وبعض المناطق الجنوبية. واستهدفت الموجة الثَّانية من الاغتيالات شخصيَّات محسوبة على حزب الإصلاح. وقد أشارت تقارير صادرة عن منظَّمات حقوقية إلى أنَّه منذ تحرير عدن وحتَّى نوفمبر 2021، شهدت مدينة عدن 200 حادثة اغتيال[1]؛ معظمهم من أئمَّة المساجد والنُّشطاء من السَّلفيِّين وحزب الإصلاح، واضطرَّ البقية إلى مغادرة عدن والمحافظات الجنوبية، إلى مناطق أخرى داخل اليمن وخارجه. وتشير التَّقارير إلى قيام قوَّات الحزام الأمني بحملات اعتقالات واسعة في صفوف التَّيَّار السَّلفي الذي لم يُعلن ولاءه للإمارات، وغالبًا تُسوَّغ تلك الحملات بدعاوى محاربة الإرهاب والجماعات المتشدِّدة[2].

(1) «'الأورومتوسطي': 200 حادثة تصفية جسدية في عدن منذ 2015»، وكالة الأناضول، 2021/11/10، في: https://shortest.link/3KHZ

(2) «اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات»، منظمة هيومن رايتس ووتش، 2017/6/22، في: https://shortest.link/3v8s

- التَّطورات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:

في صنعاء اتَّجه الحوثيون إلى إشراك مكوِّنات أخرى في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، حتَّى لا يظهروا كأنَّهم الطَّرف الوحيد في الحرب، وقد كان تبنِّيهم الإعلان الدُّستوري (الذي تراجعوا عنه فيما بعد) مؤشِّرًا واضحًا يؤكِّد رغبتهم في الاستئثار بالسلطة؛ إذ بموجبه تم حلُّ مجلس النُّوَّاب، وإدارة البلاد من خلال لجنة ثورية عليا.

بعد فشل محادثات الكويت في عام 2016، انخرط الحوثيُّون في مفاوضات مع الرَّئيس السَّابق صالح، بغرض تشكيل سلطة واحدة، وبعد مفاوضات متَّصلة، وقَّع الطَّرفان في 28 يوليو 2016 اتِّفاقًا لتشكيل ما سُمِّي بـ«المجلس السِّياسي الأعلى»، وذلك بواقع عشرة أعضاء من كلٍّ من حزب المؤتمر الشَّعبي العام وحلفائه، وجماعة الحوثي وحلفائها، بالتَّساوي، وعلى أن تكون رئاسة المجلس دورية بين الطرفين، ويسري الأمر ذاته على منصب نائب رئيس المجلس. وفي 6 أغسطس 2017، جرى الإعلان عن أعضاء المجلس، واختير القيادي الحوثي صالح الصَّمَّاد رئيسًا له، وقاسم لبوزة نائبًا للرَّئيس، وفي المقابل جرى إعادة تفعيل مجلس النُّوَّاب، الواقع تحت سلطة جماعة الحوثي، وعقد اجتماعًا خاصًّا ليؤدِّي أعضاء المجلس الجديد اليمين الدُّستورية أمامه. كما جرى تشكيل حكومة مشتركة بين الطَّرفين، برئاسة الشَّخصية المؤتمريَّة عبد العزيز بن حبتور. لكن لم تلقَ تلك الإجراءات اعترافًا من المجتمع الدولي.

منح تحالف المؤتمر الشعبي العام جناح صالح مع الحوثيِّين غطاء سياسيًّا كانوا في حاجة إليه، وزوَّدهم بدعم من المجتمع، كما ساعدهم في إدارة هيئات السُّلطة في ظلِّ محدودية الخبرة التي يمتلكونها. ومع أنَّ الطَّرفين كانا يستندان إلى قاعدة اجتماعية واحدة، لكنَّ هذا التَّحالف لم يدم طويلًا، فقد كان يحمل عوامل التَّناقض، وكان من الطَّبيعي أن يحدث بينهما صدام؛ إذ لا يمكن إدارة الدَّولة من خلال طرفين متنافسين؛ لذا سرعان ما بدأ التَّوتُّر يدبُّ بينهما. وبات أنصار صالح يشكون من تهميش الوزراء المحسوبين على المؤتمر في ظلِّ سطوة المشرفين (المعيَّنين من جماعة الحوثي في المؤسَّسات والدَّوائر الحكومية)، وفي المقابل كان الحوثيُّون يشكون من فساد الوزراء المحسوبين على المؤتمر، وعدم إخلاصهم للمرحلة. وانتقل التَّوتُّر بين الطَّرفين إلى العلن، وأخذ منحًى تصاعديًّا بسبب موقف المؤتمر من إنهاء ال حرب، وشكوك

الحوثيِّين بأنَّ صالح ينسِّق مع الإمارات، وكذلك بسبب اتِّجاه صالح والأشخاص المقرَّبين منه، إلى إحياء حزب المؤتمر وتنشيطه من خلال الدَّعوة إلى حشد أنصاره من مختلف المحافظات للاحتفاء بذكرى تأسيسه في ميدان السَّبعين في صنعاء، ومعه تزايد الاحتقان بين الطَّرفين.

في 27 أغسطس 2017، قُتِل خالد الرضي، وهو أحد الضُّبَّاط المقرَّبين من صالح، في اشتباكات دارت مع الحوثيِّين، قرب منزل أحمد علي (نجل الرَّئيس السَّابق) في حيِّ حدَّة[3]. بعدها اتَّجهت العلاقة بين الطَّرفين نحو الصِّراع، وانخرط صالح وعبد الملك الحوثي في سجالات إعلامية متبادلة، وانتهى الأمر بالمواجهة بين الطَّرفين في عدد من أحياء صنعاء، وأعلن صالح إعادة النَّظر في علاقته مع السُّعودية ودول التَّحالف، داعيًا إلى انتفاضة ضدَّ جماعة الحوثي التي فرضت على صالح حصارًا مسلَّحًا، واستهدفت منزله بالأسلحة الثَّقيلة والمتوسِّطة، وانتهى الأمر بمقتله في 4 ديسمبر 2017، وإخماد ما وصفته جماعة الحوثي بالفتنة. وعقب مقتل صالح تزايد تهميش جماعة الحوثي لأعضاء المؤتمر، وصارت مشاركتهم شكلية ورمزية؛ فقد رفض الحوثيُّون تنفيذ المادَّة التي تنصُّ على تبادل المكوِّنين رئاسة المجلس السِّياسي الأعلى، واتَّجهت الجماعة إلى السَّيطرة المطلقة على المجلس السِّياسي، مع إبقاء الشَّراكة صورية. كما مارست ضغوطًا على المؤتمر لانتخاب القيادي صادق أمين أبو راس رئيسًا للحزب، واضطرَّ عدد كبير من قيادات حزب المؤتمر إلى الخروج من صنعاء. وتعرَّض الحزب لحالة من التَّمزُّق؛ إذ تحوَّل إلى تكتُّلات متمايزة في القاهرة وعمَّان ومسقط والرِّياض وأبوظبي، إضافة إلى تكتُّلات في مأرب وتعز.

بعد مقتل الصَّمَّاد في 19 أبريل 2018، بصاروخ استهدف سيَّارته بعد خروجه من اجتماع بجامعة الحديدة، عُيِّن مهدي المشَّاط (حوثي) رئيسًا للمجلس في 23 أبريل 2018. واستمرَّت جماعة الحوثي في التَّركيز على المعارك العسكرية والسِّياسية والإعلامية مع الأطراف المناوئة لها، وعلى إعادة بناء السُّلطة وفق تصوُّراتها الفكرية، وانهمكت في جمع الأموال بطرق وأساليب متعدِّدة، في ظلِّ تراجع المخاطر الذي تمثِّلها

(3) «مقتل قيادي بحزب صالح على يد الحوثيين والمؤتمر يعلِّق»، عربي 21، 2017/8/27، في: https://shortest.link/3IQT

القوى السِّياسية الأخرى في مناطق سيطرتهم. وبالتَّوازي مع ذلك أخذ مستوى القبول الشَّعبي لهم في التَّراجع على نحو مستمر، فمع زيادة سيطرة الحوثيّين على مفاصل السُّلطة ومكوّنات المجتمع اتَّسعت مساحة عزلتهم الشَّعبية؛ وساهمت ثلاثة عوامل على الأقل في تكريس هذا الوضع؛ وهي: أولًا: الاقتتال مع جناح المؤتمر الشَّعبي العام الموجود في صنعاء، وتصفية صالح جسديًّا؛ فقد أدَّى هذا الأمر إلى تحوُّل قطاع واسع من المجتمع من مساند للحوثيين إلى العداء لهم؛ وثانيًا: انهماك الحوثيّين في جباية الأموال تحت ذرائع وحجج متعدِّدة، وامتناعهم في ذات الوقت عن تسليم مرتَّبات الموظَّفين، وصرف الأموال بطرق غير واضحة، وتضرُّر شرائح اجتماعية كبيرة من هذه السِّياسات، وتحوُّلها إلى مربَّع العداء؛ وثالثًا: تعمُّد اختيار المسؤولين في سلطة جماعة الحوثي من فئة الهاشميّين، وهو ما أثار حنق معظم المواطنين، وأثار مخاوفهم من التَّوجُّهات السُّلالية للحوثيّين، خاصَّة إذا ما تمكَّنوا من السَّيطرة على البلاد والانفراد بالحكم مطلقًا.

ولم يحدث انفجار شعبي ضدَّ الحوثيّين بسبب التَّطوُّرات السَّلبية في مناطق سيطرة السُّلطة الشَّرعية، والإدارة غير الرَّشيدة للحرب من التَّحالف، إضافة إلى تمكُّن الحوثيّين من تحقيق اختراقات عسكرية في جبهة نِهم ومحافظات الجوف ومأرب والبيضاء وشبوة.

- المفاوضات سبيلاً لحل الأزمة:

رغم وجود الصِّراع الذي تأسَّس على قاعدة تمرُّد جماعة الحوثي على الشَّرعية، فإنَّ الجهود الأممية اختارت مسار المفاوضات سبيلًا لحلِّ الأزمة، ودعت الأطراف للتَّفاوض للاتِّفاق على تسوية سياسية مرضية للجميع. وقد شهدت هذه المرحلة عدَّة محطَّات في مسار المفاوضات بين الأطراف المتصارعة؛ وهي:

- مباحثات جنيف 2015 :

دعت الأمم المتَّحدة الأطراف السِّياسية اليمنية إلى حوار في جنيف، وحدَّد ممثِّل الأمين العام للأمم المتَّحدة في اليمن، إسماعيل ولد الشِّيخ، موعدًا

للحوار، بعد تأجيله أكثر من مرَّة، ووجَّه الدَّعوة إلى الأطراف للمشاركة فيه. ومن المرجح أنَّه جرى التَّمهيد للحوار خلال المفاوضات بين وفد جماعة الحوثي وأطراف إقليمية ودولية. وقد حضر الأمين العام للأمم المتَّحدة افتتاح الحوار. ومع أنَّ الوفدين المشاركين في الحوار وصلا إلى جنيف أواخر يونيو 2015، إلَّا أنَّهما لم يلتقيا، نظرًا إلى تباين رؤيتهما حول طبيعة الحوار ومرجعيَّته، والأطراف التي يحقُّ لها أن تشارك فيه؛ فالوفد الذي يُمثِّل السُّلطة الشَّرعية أصرَّ على أنَّ مهمَّة الحوار هي البحث في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216)، وفي المقابل عارض وفد جماعة الحوثي والمؤتمر ذلك، ورفضوا الاعتراف بشرعية هادي، وأصرُّوا على أنَّ الحوار هو استكمال للحوار بين المكوِّنات السِّياسية في موفنبيك. وحيال تشدُّد كلُّ طرف برؤيته، تعذَّر التقاء الطَّرفين؛ فقد ظلَّ وفد جماعة الحوثي والمؤتمر في الفندق المخصَّص لهم، ورفضوا الانتقال إلى مقرِّ الأمم المتَّحدة، وانتهت المدَّة المحدَّدة للحوار التي جرى تمديدها دون جدوى.

- مباحثات الكويت 2016:

بدأت مباحثات الكويت في 21 أبريل 2016، واستمرَّت حتَّى 6 أغسطس من نفس العام، وكانت أكثر المفاوضات شموليَّة من بين بقيَّة المفاوضات، فقد جرت في سياق محاولة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216)، بهدف استعادة سلطة الدُّولة ومؤسَّساتها، مع إشراك الحوثيِّين وحلفائهم في السُّلطة. خرجت المباحثات بمسودَّة اتِّفاق يستند إلى هذا القرار، غير أنَّ الحوثيِّين رفضوا الموافقة عليها، وانتهت تلك المفاوضات بالفشل.

- مباحثات ستوكهولم 2018 :

عندما كانت القوَّات الموالية للسُّلطة الشَّرعية على أطراف مدينة الحديدة، تحرك الأممي ومِن خلفه بريطانيا والقوى الدُّولية، ومارسوا ضغوطًا على دول التَّحالف والسُّلطة الشَّرعية، ودعوا إلى عقد مباحثات مباشرة بين الحكومة الشَّرعية وجماعة الحوثي. عُقدَت المباحثات في

مدينة ستوكهولم بالسُّويد في الثُّلث الأوَّل من ديسمبر 2018، ونتج منها اتِّفاق بين الطَّرفين عُرِف باتِّفاق ستوكهولم الذي تضمَّن وقفًا فوريًّا لإطلاق النَّار في مدينة الحديدة وموانئها والصَّليف ورأس عيسى، على أن تتشكَّل لجنة للإشراف على إعادة انتشار القوَّات اليمنية في الحديدة برعاية الأمم المتَّحدة، وتتولَّى السُّلطات المحلية الإشراف على المدينة وفق القوانين اليمنية، إلى جانب عملية إزالة الألغام من الحديدة وموانئها، والالتزام بعدم استقدام أيِّ تعزيزات عسكرية من الطَّرفين إلى محافظة الحديدة، وإزالة جميع المظاهر العسكرية والمسلَّحة، إضافة إلى تقديم رئيس لجنة التَّنسيق تقارير أسبوعية من خلال الأمين العام لمجلس الأمن حول مرحلة التنفيذ.

ب. اتِّجاهات التَّطوُّرات السِّياسية في عام 2021

جرى تشكيل حكومة الكفاءات الوطنية التَّابعة للسُّلطة الشَّرعية في 26 ديسمبر 2020، وذلك بعد مخاض عسير. واستمرَّ المجلس الانتقالي الجنوبي في عرقلة تطبيق اتِّفاق الرِّياض، في حين أظهرت التَّطوُّرات خلال عام 2021 تآكل شعبيته، واندلاع احتجاجات شعبية ضدَّه، وحدوث اشتباكات بين مكوِّناته العسكرية. كما تأسَّس المكتب السِّياسي للمقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق محمَّد عبد الله صالح.

وجرى التَّوقيع على اتِّفاق الرِّياض بين الحكومة الشَّرعية والمجلس الانتقالي في 5 نوفمبر 2019، تحت إشراف السُّعودية، وبحسب تقرير الخبراء التَّابعين لمجلس الأمن، فإنَّ هذا الاتِّفاق «كان طموحًا في نطاقه وجداوله الزَّمنية، وعلى الرَّغم من الضُّغوط السُّعودية والمواقف السِّياسية التي ما فتئ يعبِّر عنها المجلس الانتقالي الجنوبي، والحكومة اليمنية، لإظهار التَّأييد، لم يُحرز غير تقدُّم ضئيل في التَّنفيذ»[4]. فقد كلَّف الرَّئيس هادي، معين عبد الملك، بتشكيل حكومة جديدة، تنفيذًا لاتِّفاق الرِّياض، وفي 19 ديسمبر 2020، صدر قرار تشكيل حكومة الكفاءات التي ضمَّت 24

(4) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2019)»، 2019/1/25. في: https://shortest.link/jL4Y

عضوًا، مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشَّمالية، وكان توزيع المقاعد الوزارية فيها على النَّحو التَّالي[5]:

1- **الوزارات السِّيادية:** الدِّفاع، الدَّاخلية، الخارجية، المالية، يختصُّ رئيس الجمهورية بتعيين أعضائها، وذلك بالمناصفة بين المحافظات الجنوبية والشَّمالية.

2- **خمس حقائب** وزارية من نصيب المجلس الانتقالي الجنوبي: الزِّراعة والرَّي والثَّروة السَّمكية، الشؤون الاجتماعية والعمل، النَّقل، الخدمة المدنية والتَّأمينات، الأشغال العامَّة والطُّرق.

3- **أربع حقائب** وزارية لكلٍّ من المؤتمر الشَّعبي العام والتَّجمُّع اليمني للإصلاح.

4- **حقيبتان** وزاريتان للحزب الاشتراكي اليمني.

5- **خمس وزارات** لبقيَّة المكوِّنات بما فيها حزب الرَّشاد، ومؤتمر حضرموت الجامع،والنَّاصريون ... إلخ.

ويلاحظ أنَّ تشكيل الحكومة قد التزم بمبدأ المناصفة بين المحافظات الجنوبية والشَّمالية، وقد جرى التَّعامل مع المجلس الانتقالي على أنَّه أحد المكوِّنات الممثِّلة للمحافظات الجنوبية، وليس المكوِّن الوحيد حسبَ ادِّعاءاته. كما أنَّ التَّشكيل عكس أوزان القوَّة للأطراف المشاركة، باستثناء طرف واحد، وهو التَّجمُّع اليمني للإصلاح الذي يعدُّ الدَّاعم الرَّئيس لسلطة الرَّئيس هادي، لكن جرت مساواته مع مكوِّن المؤتمر الشَّعبي العام المؤيِّد لهادي، وهو نهج ظلَّ حاضرًا منذ عام 2011. ورغم أنَّ تشكيل الحكومة شمل أطرافًا متعدِّدة، وحتَّى متناقضة في أجنداتها، فإنَّ الانسجام كان حاضرًا في أدائها، باستثناء حالات محدودة بدت كفريق واحد متجانس ولم يكن للتَّناقضات شأن في عمل طاقمها الوزاري.

رفض المجلس الانتقالي تنفيذ الشَّقِّين العسكري والأمني في اتِّفاق الرِّياض، وقد تجاوبت الحكومة الشَّرعية مع الآلية التي قدَّمتها السُّعودية لتنفيذ الاتِّفاق، فأصدر

(5) «تشكيل حكومة يمنية جديدة وسط ترحيب أممي»، وكالة شينخوا عربي، 2020/12/20، في: https://shortest.link/3sJt

الرَّئيس هادي قرارًا قضى بتعيين أحمد حامد لملس محافظًا لمحافظة عدن، وأحمد محمَّد الحامدي مديرًا للأمن فيها. وقد قابل المجلس الانتقالي كلَّ ذلك بقدر كبير من التَّعنُّت. وفي حين مارس محافظ عدن المحسوب على الانتقالي مهماته، لم يجرِ تمكين مدير الأمن من عمله، وأوعز الانتقالي لأنصاره في 16 مارس 2021، باقتحام قصر معاشيق الرِّئاسي الذي تمارس فيه الحكومة مهماتها؛ ما اضطرَّها إلى مغادرة عدن والانتقال إلى الرِّياض. وهدَّد أحمد بن بريك، رئيس الجمعية الوطنية، التَّابعة للمجلس الانتقالي في 23 يوليو 2021، بمنع انعقاد اجتماعات الحكومة اليمنية ومجلس النُّوَّاب في المحافظات الجنوبيَّة[6].

استمرَّ الانتقالي في رفضه تنفيذ الشَّقِّين العسكري والأمني، واستمر بممارسة مهمات الدَّولة وصلاحياتها؛ وبهدف عرقلة تنفيذ اتِّفاق الرِّياض، أصدر عيدروس الزَّبيدي في 25 يونيو 2021، قرارات بتعيين قيادات لقوَّات الحزام الأمني وضمِّها إلى وزارة الدَّاخلية، وفي اليوم التَّالي أصدر قرارات أخرى لتعيين قيادات في ألوية الإسناد والدَّعم وضمِّها إلى القوَّات البرِّية الجنوبية، في مسار مخالف تمامًا لما تضمَّنه اتِّفاق الرِّياض، وفرض الأمر الواقع في عدن وعدد من المحافظات الجنوبية. لذلك اضطرّتَ وزارة الخارجية السُّعودية إلى إصدار بيان أدانت فيه قرارات التَّعيين العسكرية والأمنية التي أصدرها الزَّبيدي، وقالت إنَّ تلك القرارات لا تتَّسق مع ما جرى الاتِّفاق عليه في الرِّياض. وبالرَّغم من ذلك استمرَّ الزبيدي في إصدار قرارات انفرادية؛ فقد أصدر في 5 يوليو 2021 قرارات تقضي بتعيينات في التَّشكيلات العسكرية والأمنية التي تفرض سيطرتها على عدن وعدد من المحافظات الجنوبية.

(6) جاء ذلك في تغريدة له على حسابه الشَّخصي في «تويتر»، قال فيها: «لا لعقد أيّ اجتماعات لمجلس النُّوَّاب أو الحكومة [...] النَّصر للجنوب، وللمجلس الانتقالي». وأضاف في تغريدة أخرى: «نزلزل الوادي [وادي حضرموت] وسيئون [مدينة هامة في حضرموت] تحت أقدام الأقزام ممَّن باعوا مأرب ويريدون شرعنة أنفسهم في أرض الجنوب (في إشارة للحكومة الشَّرعية)». تويتر، 2021/8/22، في: https://bit.ly/3kLwHVl

- تآكل شرعية «المجلس الانتقالي» واندلاع الاحتجاجات:

أشار تقرير الخبراء التَّابعين لمجلس الأمن الدُّولي في إصداره السَّنوي، إلى تآكل سلطة المجلس الانتقالي منذ أن سيطر على عدن في عام 2019. وأثار الاقتتال العسكري الدَّاخلي، والحوادث الأمنية الخطيرة التي وقعت خلال عام 2021، تساؤلات حول قدرة الانتقالي على توفير الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرته؛ فعلى سبيل المثال وقعت منذ يونيو 2021 ثلاثة اشتباكات عسكرية كبيرة؛ ففي 9 سبتمبر 2021، اندلعت احتجاجات في عدن ومناطق جنوبية أخرى، وسط انخفاض غير مسبوق في قيمة العملة المحلِّية «الرِّيال»؛ ما جعل من الصَّعب على معظم اليمنيِّين تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، بما في ذلك الغذاء، فخرج آلاف المتظاهرين إلى الشَّوارع في عدن ومدن أخرى، واشتبكوا في بعض الحالات مع القوَّات الموالية للانتقالي، كما واصل المحتجُّون الاحتشاد في شوارع «كريتر» (أحد الأحياء الشَّهيرة في عدن)، فقد اندلعت منه شرارة الاحتجاجات ضدَّ الانتقالي، رفضًا لسيطرته، وتنديدًا بتردِّي الخدمات، وتدهور الأوضاع المعيشية، وانهيار العملة مقابل العملات الأخرى.

وقد أطلقت القوَّات التَّابعة للانتقالي الرَّصاص الحي تجاه المتظاهرين المحتجِّين في محاولة لتفريقهم[7]. وذكرت مصادر أنَّ اثنين من المتظاهرين - على الأقل – قُتلا، وأصيب آخرون برصاص قوَّات الأمن في عدن. كما أفادت مصادر بمقتل شخص، وإصابة أربعة آخرين بجروح، برصاص قوَّات الأمن بمدينة المكلَّا بمحافظة حضرموت[8]؛ فقد امتدَّت إليها الاحتجاجات المطالبة بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصِّحِّية المتردية. في مقابل ذلك، أعلن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي الزَّبيدي في 15 سبتمبر 2021 حالة الطَّوارئ في المحافظات الجنوبية كافَّة، وقال: «نعلن - من قلب عاصمتنا الأبية عدن - حالة الطَّوارئ، على امتداد كلِّ محافظات الجنوب، ابتداءً من يومنا هذا»، وأهاب الزَّبيدي بقوَّات الانتقالي وتشكيلاتها كافَّة،

(7) «احتجاجات على الأوضاع المعيشية المتردية في عدن»، يورونيوز (عربي)، 2021/9/16، في: https://shortest.link/3J9b

(8) «سقوط ضحايا باحتجاجات عدن والمجلس الانتقالي يعلن حالة الطوارئ»، الجزيرة نت، 2021/9/15، في: https://shortest.link/3yVK

«رفع درجة الجاهزية القتالية، ورفع حالة الاستنفار إلى أقصى درجة، والاستعداد لتنفيذ المهام القتالية دفاعًا عن الأرض والعرض والدِّين والهوية، وحشد كلِّ الطَّاقات لمواجهة الميليشيات الحوثية، وأيِّ تهديدات ومخاطر أخرى». وطالب القوَّات الأمنية «الضَّرب بيدٍ من حديد»[9].

ودعا مجلس التَّعاون الخليجي لدول الخليج العربية في بيان لوزراء خارجيَّته، الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى استكمال تنفيذ بنود اتِّفاق الرِّياض، وتهيئة الأجواء لعودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقَّتة عدن؛ «لممارسة أعمالها، وانطلاق عجلة التَّنمية في المناطق المحرَّرة»، و«إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن، وتعزيز قدرته على استعادة سلطة الدَّولة اليمنية ومؤسَّساتها في كافَّة أنحاء البلاد»[10]. كما صدر بيان رباعي عن أميركا وبريطانيا والسُّعودية والإمارات، شدَّد على ضرورة عودة الحكومة اليمنية إلى عدن، لما في ذلك من دور فعَّال في الإشراف على الدَّعم الدُّولي المستقبلي للانتعاش الاقتصادي، والتزامها بحلٍّ سياسي شامل للصِّراع في اليمن[11].

- جولات اقتتال بين تشكيلات تابعة لـ«الانتقالي»:

شهدت مدينة عدن اشتباكات مسلَّحة بين مجموعات متنافسة تابعة للمجلس الانتقالي؛ من ذلك: اندلاع اشتباكات عنيفة في 23 يونيو 2021 بين فصيلين تابعين للمجلس الانتقالي في مديرية الشَّيخ عثمان التي تشكِّل أكبر كثافة سكانية في عدن؛ وذلك على إثر قيام قوَّات ما يسمَّى بالحزام الأمني باعتقال عناصر تابعين لقوَّات الدعم والإسناد في مديرية الشِّيخ عثمان بتهمة المتاجرة بالسَّلاح، وتطوَّرت الاشتباكات إلى ما يشبه حرب شوارع، بعد دفع قوَّات الدَّعم والإسناد بتعزيزات إلى محيط مقرِّ قيادة القطاع الثَّامن، التَّابع للحزام الأمني، وأسفرت الاشتباكات عن سقوط قتلى وجرحى

(9) «المجلس الانتقالي يعلن حالة الطوارئ في الجنوب اليمني»، عربك نيوز، 2021/9/16، في: https://shortest.link/3Jcb

(10) « البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الأربعين، وكالة الانباء السعودية، في: https://www.spa.gov.sa/2009424

(11) «أعلن الطوارئ جنوبًا.. هل تنصَّل 'الانتقالي' من اعترافه بالحكومة اليمنية؟، الخليج أونلاين، 2021/9/19، في: https://shortest.link/3yWb

من الطَّرفين، وتسبَّبت في احتراق مركبات عسكرية ومدنية ومحالّ تجارية، وأضرار في منازل المواطنين. كما أنَّ ثلاثة من عناصر الحزام الأمني قُتِلوا في المواجهات مع قوَّات اللِّواء الثَّالث دعم وإسناد، وأُصيبَ آخرون، بينهم مدنيُّون[12].

واندلعت اشتباكات جديدة في 2 أكتوبر 2021، بين قوَّات الحزام الأمني وقوَّات الشُّرطة، التَّابعين للمجلس الانتقالي؛ إذ طالبت الشُّرطة بالإفراج عن عدد من الشَّباب الذين اعتقلتهم قوَّات الحزام الأمني إثر احتجاجات شهدتها عدن، كانوا يطالبون بتحسين الأوضاع المعيشية، والحدِّ من تدهور العملة المحلِّية وارتفاع الأسعار. وبعد الدَّخول في اشتباكات مسلَّحة بين الطَّرفين، وتضرُّر عدد من المحالّ التِّجارية والمنازل، نتيجة رفض قوَّات الحزام الأمني الإفراج عن المعتقلين، اقتحمت قوَّات الحزام الأمني عددًا من أحياء كريتر السَّكنية، معزَّزة بقوَّات من اللِّواء الخامس التَّابع للمجلس الانتقالي، بغية مداهمة قوَّات الشُّرطة، وإلقاء القبض على إمام النُّوبي المسؤول عن حماية مقرّ قوَّات التَّحالف العربي بعدن؛ لكونه مؤيِّدًا للمظاهرات الشَّعبية. ودعت اللَّجنة الأمنية في عدن سكَّان مديرية كريتر إلى التزام منازلهم، لتقوم بما وصفته بتطهير المدينة من بعض البؤر الإرهابيَّة، وقالت اللَّجنة إنَّها لن تتهاون مع أيِّ جهة تحاول المساس بأمن عدن ومواطنيها، وترفع السِّلاح في وجه السُّلطة[13].

وتعكس الصِّراعات انقسامات غير معلنة بين مراكز القوى المسلَّحة التَّابعة للمجلس الانتقالي، وتنافسًا على خلفيَّات قبلية ومناطقية داخل تركيبة القوَّات التَّابعة له؛ إذ تتوزَّع ولاءاتها بين ثلاث مناطق جنوبية فاعلة؛ هي: الضَّالِع، ورَدْفان، ويافِع. ففي نهاية عام 2019، قرَّر المجلس الانتقالي إخراج قوَّات من الحزام الأمني في عدن، يقودها إمام النُّوبي (من رَدفان)، من موقع تمركزها في معسكر بكريتر، ونقلها إلى منطقة البريقة غربي المحافظة، إلَّا أنَّ ذلك واجه تحدِّيات عديدة، فتأجَّل تنفيذ القرار إلى مارس 2020. بعد ذلك، جرى الاتفاق على انسحاب قوَّات النُّوبي من معسكر 20، بحيث تحلّ محلَّها قوَّات العاصفة بقيادة أوسان العنشلي (من الضَّالع). لكن

(12) «اشتباكات مسلحة بين فصيلين تدعمهما الإمارات جنوب اليمن»، عربي 21، 2021/6/23، في: https://shortest.link/3ySz

(13) «اليمن.. ارتفاع حصيلة قتلى الاشتباكات بين قوات موالية للإمارات بعدن ورئيس الوزراء يدعو لوقفها سريعًا»، الجزيرة نت، 2021/10/2، في: https://shortest.link/3yN9

- وبخلاف الاتِّفاق - جرى الإبقاء على قوَّات أمنية تتبع إدارة أمن عدن، بقيادة شلال شايع (من الضَّالع أيضًا)، لتتحكَّم في منطقة معاشيق؛ حيث القصر الرِّئاسي. وعاد النُّوبي ليبرُز مجدَّدًا بوصفه المتحكِّم في منطقة كريتر التي تضمُّ عددًا من المؤسَّسات الحكومية والتِّجارية، من أهمِّها البنك المركزي؛ مع زيادة نفوذه وقوَّته، خاصَّة مع حصوله على أنواع مختلفة من الأسلحة والمركبات الآلية والدَّعم المادي الذي تقف وراءه السُّعودية، وسفيرها لدى اليمن، محمد آل جابر. تصاعد القلق لدى الفصائل المسلَّحة الأخرى التَّابعة للمجلس الانتقالي، وازداد التَّوتُّر في كريتر إلى أن اندلعت المواجهات المسلَّحة فيها مطلع أكتوبر 2021.

ومن الأسباب المباشرة للمواجهات التي أخرجت التَّوتُّرات المخفية بين فصائل الانتقالي إلى العلن، تنافس أطراف المواجهة في التَّكسُّب غير المشروع، وحيازة أراضي الدَّولة وأملاكها، فضلًا عن الأملاك الخاصَّة، فقد أصبح ذلك ظاهرة شائعة بين معظم قادة الفصائل المسلَّحة التَّابعة للانتقالي، وقد تُرجم هذا التَّنافس في صدامات مسلَّحة عديدة شهدتها محافظتا عدن ولحج على نطاق واسع[14].

وشهدت مدينة عدن، في 8 ديسمبر 2021، توتُّرًا جديدًا بين تشكيلات متنافسة داخل المجلس الانتقالي، وانتهت بإصدار اللَّجنة الأمنية توجيهات قضت بتسليم النِّقاط والمرافق الحكومية التي تخضع للحزام الأمني إلى قوَّات الدَّعم والإسناد في مديريَّات الشَّيخ عثمان، ودار سعد، والمنصورة، والبريقة، وأن تُسلَّم لقوَّات العاصفة في مديرية خور مكسر، ومديريتي: المعلَّا والتَّوَّاهي. فمع بدء قوَّات الحزام الأمني في البريقة، بقيادة مصطفى العطيري، تسليم نقطتَي إنماء والفارسي مبدئيًّا، رفض قائد قطاع الشِّيخ عثمان، أكرم المشرقي، وبعض القادة العسكريِّين التَّابعين للحزام التَّسليم؛ ما دفع الأطراف لاستنفار قوَّاتهما في الشِّيخ عثمان، واستقدام تعزيزات عسكريَّة، وسط توتُّر شديد، ودخول وساطات هدفت لإقناع المشرقي بالتَّسليم لاحتواء التَّوتُّر، إلَّا أنَّها قوبلت بالرَّفض[15].

---

(14) «اقتتال قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن: نحو مزيد من التشظي الداخلي»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/10/11، في: https://shortest.link/3EOK

(15) «جولة جديدة من الاقتتال بين قوات الانتقالي في عدن»، البوابة الإخبارية اليمنية، 2021/12/8، في: https://shortest.link/3J7l

- تأسيس «المكتب السِّياسي» لـ «المقاومة الوطنية»:

ومنذ مقتل الرئيس صالح في 4 ديسمبر 2017، استمالت قيادة جماعة الحوثي أعضاء المؤتمر الشَّعبي العام في صنعاء، ولاحظ فريق الخبراء الدُّوليِّين أنَّ المؤتمر الشَّعبي العام انقسم إلى أربعة فصائل محدَّدة بشكل فضفاض: فصيل في صنعاء، وفصيل في الرِّياض (متحالف مع الرَّئيس هادي)، وفصيل بقيادة سلطان البركاني (رئيس مجلس النُّوَّاب الحالي)، وفصيل يدور في فلك أحمد علي عبد الله صالح (المقيم في الإمارات)[16]. وشهد عام 2021 إشهار المكتب السِّياسي لما يسمَّى المقاومة الوطنية، التَّابعة للعميد طارق محمَّد عبد الله صالح، التي تضمُّ ألوية حرَّاس الجمهورية التي تشكَّلت بعد فرار طارق صالح من صنعاء، على إثر مقتل عمِّه الرئيس صالح في الاشتباكات التي دارت مع جماعة الحوثي في ديسمبر 2017، وبدعم مباشر من الإمارات، وتتلقَّى التَّوجيه منها. وتضمُّ هذه الألوية جنودًا ينتمون إلى قوَّات الحرس الجمهوري والقوَّات الخاصَّة والأمن المركزي سابقًا، فرُّوا بعد مقتل صالح إلى مناطق خارج سلطة جماعة الحوثي. وقد جرى توطين هذه الألوية في السَّاحل الغربي، وتمكين قيادتها من مدينة المخا الاستراتيجية القريبة من مضيق باب المندب. ودمجت هذه الألوية بما عُرِف بالقيادة المشتركة، وهي قياده شكَّلتها قوَّات التَّحالف، تضمُّ قيادات المكوِّنات العسكرية الموجودة في السَّاحل الغربي، وألوية العمالقة، وألوية المقاومة التَّهامية، فضلًا عن ألوية المقاومة الوطنية، وهي فصائل عسكريَّة مسلَّحة تشكَّلت خارج بنية الجيش الوطني ووزارة الدِّفاع بدعم من دول التَّحالف العربي.

وفي 25 مارس 2021، أُعلِن عن تشكيل المكتب السِّياسي في مدينة المخا، وبحسب بيان الإعلان، فإنَّ المكتب «سيمثِّل الواجهة السِّياسية التي يتمُّ التَّواصل عبرها مع المجتمع الدُّولي والتَّحالف العربي والقوى الإقليمية والفاعلة في الملفِّ اليمني»[17]. وعلى الأرجح أنَّ تشكيل المكتب كان بمنزلة خطوة استباقية لتهيئة طارق صالح ليقوم بدور

(16) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/ يناير 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، 2019/1/25، في: https://shortest.link/3H1s

(17) الإعلان عن تأسيس مكتب سياسي لقوات طارق صالح غربي اليمن، ديبريف، في: https://debriefer.net/news-24033.html

سياسي في الحياة السِّياسية، وهو ما تأكَّد بعد تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي؛ إذ جرى اختياره عضوًا فيه. كما يرجَّح أن يُهيَّأ المكتب السِّياسي ليكون لافتة بديلة عن المؤتمر الشَّعبي العام، خاصَّة بعد إنشاء فروع جديدة للمكتب في عدد من المحافظات الأخرى، رغم ما أثاره ذلك من ردود فعل معارضة، خاصَّة من المجلس الانتقالي الجنوبي.

في 27 فبراير 2022، أُعلنَ عن تأسيس فرع المكتب السِّياسي للمقاومة في محافظة شبوة، وتعيين قيادات له، وأعلن المجلس الانتقالي رفضه تأسيس أيِّ كيانات يمنية في الأراضي الجنوبية، وقال عضو هيئة رئاسة الانتقالي، وزير الخدمة المدنية والتَّأمينات في الحكومة اليمنية، عبد النَّاصر الوالي: «إنَّ ما يجري في شبوة من استفزاز لتضحيات الجنوب أمر غير مقبول، ولا يمكن السُّكوت عنه»[18]. وفي 1 مارس 2022، اقتحمت عناصر مسلَّحة، تابعة للحزام الأمني، المقرَّ الرَّئيس للمؤتمر الشَّعبي العام بالتَّواهي في مدينة عدن، وأغلقته، واختطفت حراسته، ونهبت محتوياته، وحولت المقرَّ إلى مقرٍّ رئيس للانتقالي. وتعليقًا على الحادثة، قال فرع المؤتمر بمحافظة عدن: «إنَّ قيام عناصر مسلَّحة، ترافقها مدرَّعات عسكرية من الحزام الأمني، باقتحام مقرِّ حزب رسمي بقوَّة السِّلاح، واعتقال أفراد حراسة المبنى، يعتبر عملًا إجراميًّا استفزازيًّا، يقوِّض أسس وقواعد الدِّيمقراطية التي قامت عليها الأحزاب السِّياسية السِّلمية في البلاد»[19]. وفي 12 مارس 2022، جرى افتتاح فرع ثانٍ للمكتب السِّياسي في محافظة مأرب، كما جرى إشهار فرع آخر له بمحافظة تعز في 24 مارس. ويلاحظ على تشكيلة فروع المجلس في المحافظات الثَّلاث السَّابقة أنَّها ضمَّت قيادات في المؤتمر الشَّعبي العام، على مستوى تلك المحافظات.

- التَّطوُّرات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:

أما فيما يتعلق بمناطق سيطرة جماعة الحوثي، فقد كثَّفت الجماعة هجومها على مدينة مأرب في عام 2021، مستهدفة إحداث اختراق عسكري يرجِّح كفَّة الميزان

(18) « صراع الفصائل جنوب اليمن.. إلى جانب من ستقف الإمارات؟»، الخليج أونلاين، 2022/3/7، في: https://shortest.link/3yWg

(19) « تفس المصدر.

العسكري لصالحها، وصبَّت كلَّ اهتمامها على العمل العسكري، خاصَّة مع اقترابها كثيرًا من أطراف المدينة. وفي المقابل، امتنعت عن التَّعامل مع أيِّ أفكار للسَّلام؛ فقد انتهت جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث، إلى الفشل، بعد رفض وفد جماعة الحوثي اللِّقاء به وبالمبعوث الأميركي الخاصِّ في مدينة مسقط بسلطنة عُمان، كما استمرت الجماعة في رفض اللِّقاء بالمبعوث الأممي الجديد هانس غروندبرغ. وولَّد هذا الوضع إحراجًا للإدارة الأميركية، واضطرَّها إلى إصدار تصريحات تنتقد فيها الحوثيِّين، وتحمِّلهم المسؤولية؛ ففي نوفمبر 2021، اتَّهم المتحدِّث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس الحوثيِّين بأنهم السَّبب الرَّئيس في المعاناة التي يعيشها اليمنيُّون، وأنَّ أفعالهم ترتبط بزعزعة الاستقرار. كما أدرج مجلس الأمن الدُّولي في 10 نوفمبر 2021، ثلاثة من القيادات العسكرية لجماعة الحوثي، ضمن قائمة العقوبات الدُّولية؛ وهم: محمَّد عبد الكريم الغماري، وصالح مسفر الشَّاعر، ويوسف المداني.

- تكريس السلطة:

وبدأت جماعة الحوثي في إزاحة الأشخاص الذين لا ينتمون إليها فكريًّا وتنظيميًّا، عن المواقع القيادية في أجهزة الدَّولة ومؤسَّساتها، وإحلال شخصيَّات بديلة عنهم، خاصَّة من المنتمين إليها من محافظة صعدة، بعد أن سمحت في السَّابق لغير المنتمين إليها بتولي المناصب صوريًا، مع وجود الموالين لها في مناصب خلف الكواليس. وكثَّفت الجماعة نشر أفكارها الدِّينية والسِّياسية، فأدخلت تعديلات أساسية في مناهج التَّعليم، على النَّحو الذي يكرِّس المفاهيم الخاصَّة بها حول الدِّفاع عن الوطن وتاريخ الأئمَّة الزَّيديِّين في اليمن، والمسائل الدِّينية المرتبطة بالولاء والبراء، وتوسَّعت في الدَّورات الثَّقافية الخاصَّة بها، وألزمت الذين يشغلون مواقع مهمَّة في الجهازين المدني والعسكري، فضلًا عن مشايخ القبائل، وأئمَّة المساجد المؤثِّرين وغيرهم، بحضورها؛ إذ يجري فيها الدِّعاية لأفكارها وخطِّها السِّياسي، والتَّعبئة ضدَّ خصومها، وخاصَّة الإصلاح. كما أفرطت الجماعة في توظيف منابر المساجد، ووسائل الإعلام المملوكة للدَّولة، في نشر أفكارها وتصوُّراتها الدِّينية والسِّياسية، وحشد النَّاس في مناسباتها، وتجنيد الشَّباب والأطفال في صفوف مقاتليها، للانخراط في الحرب ضدَّ خصومها.

- جُرأة في اضطهاد المخالفين :

نتيجة لما سبق، صارت جماعة الحوثي أكثر جرأة في القيام ببعض الأعمال التي كانت تتورَّع عنها في السَّابق؛ ففي سبتمبر 2021، أعدمت ثمانيةَ رجال وطفلًا من أبناء تهامة، علنًا، وسط مدينة صنعاء، بعد أن أدانتهم محكمة حوثية بتورُّطهم في مقتل رئيس المجلس السِّياسي الأعلى صالح الصَّمَّاد الذي استُهدِف من خلال غارة جوية بطائرة دون طيَّار في أبريل 2018. وقد أكَّدت مصادر عدَّة تعرُّض المتَّهمين للتَّعذيب في أثناء فترة اعتقالهم، لحملهم على الاعتراف، وقد ظهر الطِّفل عبد العزيز علي الأسود، مصابًا بشلل جزئي، نتيجة التَّعذيب، وقت إعدامه[20]. وقد أثارت هذه الحادثة موجة غضب غير مسبوقة لدى اليمنيِّين، وجرى ربطها بتاريخ الإعدامات السِّياسية في عهد الأئمَّة الزَّيديِّين، وصنُّفت بأنَّها دليل على طريقة جماعة الحوثي مع المخالفين لها في المستقبل. كما ازداد استهداف الجماعة للفئات الضَّعيفة في المجتمع؛ فعلى سبيل المثال، وثَّق فريق الأمم المتَّحدة تسع حالات احتجز فيها الحوثيُّون نساءً ناشطات سياسيًّا أو حقوقيًّا، عارضن آراءهم، وقاموا بتعذيبهن أو تشويههن، أو انتهاكهن جنسيًّا، أو قمعهن، وفي هذه الحالات وغيرها واصل الحوثيُّون استخدام مزاعم «الدَّعارة» ذريعة للحدّ من تقديم الدَّعم المجتمعي للمعتقلات السَّابقات، والحدّ من قبول المجتمع المحلِّي لهن، ولمنع مشاركتهن النَّشطة مرَّة أخرى في مجتمعاتهن المحلِّية، إضافة إلى ضمان عدم تهديدهن لنظام الحوثيِّين[21].

وتحقيقًا لهذه الغاية تقوم جماعة الحوثي بتسجيل مقاطع مرئيَّة «فيديو» مخلَّة بالآداب، تحتفظ بها لمواصلة استخدامها وسيلة ضغط وابتزاز ضدَّ أيِّ معارضة من هؤلاء النِّساء، ولهذه التَّدابير تأثير رادع للقيادات النَّسوية الأخرى[22].

---

(20) مقبرة الغطرسة: تقرير اليمن السنوي 2021، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2022/4/24، في: https://shortest.link/3Anw

(21) رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/ يناير 2019.

(22) المرجع نفسه.

2 - العلاقات الخارجية:

بفعل تحوُّل اليمن إلى ساحة لحرب داخلية وخارجية، ومع اضطرار الرَّئيس هادي للانتقال مع حكومته إلى السُّعودية، والبقاء كحكومة منفى خارج أرض الوطن، تحوَّل اليمن بأطرافه المتصارعة إلى حالة من التَّبعية وساحة للنُّفوذ المباشر للأطراف الخارجية؛ ما أدى إلى فقدان مفهوم العلاقات الخارجية الكثير من مضامينه، وتبقى الجهات الخارجية الرَّئيسة الفاعلة في الشَّأن اليمني هي: السُّعودية والإمارات وإيران وعُمان. وفي حين توجد ادِّعاءات بأنَّ دولًا إقليمية أخرى، بما فيها تركيا وقطر، تنشط مباشرة داخل اليمن، فإنَّ فريق الخبراء الدُّوليِّين المعني باليمن لم يعثر على أدلَّة موثوقة تثبت صحَّة تلك الادِّعاءات، ويبقى دور الولايات المتَّحدة الأميركية، وإدراجها جماعة الحوثي في قائمة المنظَّمات الإرهابية الأجنبية، أمرًا ذا بال[23]، وبقدر أقلَّ منه دور بريطانيا والاتِّحاد الأوروبي.

أ- المملكة العربية السُّعودية:

ترتبط السُّعودية مع اليمن بحدود طويلة ومتداخلة، يصعُب السَّيطرة عليها، وبعلاقات اجتماعية واقتصادية قوية، وفي ظلِّ الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، فإنَّ النِّزاع في اليمن هو نزاع يتعلَّق باحتواء تهديد خارجي، واستعادة سلطة الحكومة الشَّرعية لصالح العلاقات الثُّنائية[24]. ومع أنَّ الحرب في اليمن ترتبط بالمصالح الأمنية الحيوية السُّعودية، فإنَّ إدارة النِّظام السُّعودي للحرب خلال السَّنوات السَّابقة تضفي قدرًا كبيرًا من الغموض لجهة الدَّوافع الحقيقية التي تحرِّكها، والغايات التي تسعى إليها. ولم يُظهر الفارق الكبير في القدرات بين السُّعودية وجماعة الحوثي تغيُّرات وحقائق على الأرض تعكس التَّفاوت الكبير في ميزان القوَّى لصالح السُّعودية والقوى الدَّاعمة للشَّرعية، فعلى خلاف ذلك، شهد مسار الحرب تحوُّلًا تدريجيًّا واضحًا لصالح الحوثيين، حتَّى باتت الحرب تُمثِّل تهديدًا حقيقيًّا للسُّعودية.

---

(23) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/ يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، 2021/1/25، في: https://shortest.link/3wl1

(24) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)»، 2022/1/26، في: http://bit.ly/3YmFjj4

وتمثلت أبرز ملامح التَّغيير في **ثلاثة مظاهر**؛ **الأول:** التَّغيير في السَّيطرة على الأرض؛ فمن عام 2015 وحتَّى عام 2017 تقريبًا، كان الجيش الوطني والتَّشكيلات العسكرية التي تقاتل الحوثيِّين في تقدُّم على الأرض، وكان الحوثيُّون في وضع دفاعي وتراجع مستمرٍّ، حتى استطاع الجيش الوطني الاقتراب كثيرًا من صنعاء، وطوَّق الحوثيِّين في عدد كبير من الجبهات المستمرَّة. وأخذ المشهد في التَّحوُّل منذ عام 2018؛ إذ تولَّى الحوثيُّون زمام المبادرة، وتبنُّوا سياسة هجومية، وفرضوا سيطرتهم على مناطق واسعة في معظم الجبهات، لاسيما في صنعاء والجوف ومأرب والضَّالع وتعز. وتمكَّنوا من تطويق مدينة مأرب، وإدارة معارك في تخومها في عامي 2020 و2021، قبل أن تتمكَّن القوَّات المناوئة لهم من دحرهم قليلًا.

ويكمن **المظهر الثَّاني** في الهجمات الجوية، فقد استمرت السُّعودية في السَّيطرة على الأجواء اليمنية، ومع هذا فقد تغيَّر توظيف الضَّربات الجوية لصالح الحوثيِّين الذين شرعوا منذ فبراير 2017، في استخدام الطَّائرات المسيَّرة، وتطوَّروا في هذا الجانب على نحو كبير، وكثَّفوا هجماتهم الجوية على جنوب السُّعودية، حتَّى باتت تلك الهجمات شبه منتظمة، واتَّبعوا سياسة الضَّربات الصَّاروخية بين فترة وأخرى، التي طالت الرِّياض والمناطق الوسطى من المملكة. أمَّا الهجمات الأبرز فقد تركَّزت على منشآت نفطية في شرق السُّعودية وغربها؛ إذ تبنَّى الحوثيُّون هجومًا بطائرات مسيَّرة، وصواريخ «كروز»، على منشأتين نفطيَّتين تابعتين لشركة «أرامكو» في المنطقة الشَّرقية للسُّعودية في 14 سبتمبر 2019، وأحدث الهجوم دمارًا لبعض تلك المنشآت، وأثار ضجَّة عالمية في حينه. وفي 25 مارس 2022، أعلن الحوثيُّون مسؤوليَّتهم عن هجوم على محطَّة توزيع مشتقَّات نفطية بمدينة جدَّة غربي السُّعودية؛ حيث نشب عنه حريق هائل، استمرَّ لما يزيد على 24 ساعة، وأوجد انطباعًا بتحوُّل مسار المعركة لصالح جماعة الحوثي. أمَّا التَّطوُّر الأبرز فهو هجوم الحوثيِّين على مدينة أبوظبي، العاصمة الإماراتية، إذ شنُّوا في 17 يناير 2022 هجمات استهدفت مواقع قرب مطار أبوظبي، بينها خزَّانات نفطية لشركة بترول أبوظبي الوطنية، وتبعها هجمات أخرى في الشهر نفسه.

أما **المظهر الثَّالث** فتمثّل في الانتكاسات المتتالية التي مُنِيت بها السُّلطة الشَّرعية، المدعومة من السُّعودية، في المحافظات الجنوبية، فقد اضطرَّ الرَّئيس هادي للبقاء في

الرِّياض معظم فترة حكمه، تجنُّبًا للاحتكاك مع المجلس الانتقالي، ولم تتمكَّن الحكومة من البقاء بشكل دائم في مدينة عدن، وكانت تضطرّ إلى الخروج منها بين فترة وأخرى تحت ضغوط الانتقالي؛ فقد خاضت التَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للانتقالي قتالًا ضدَّ الوحدات العسكرية التَّابعة للسُّلطة الشَّرعية، وتمكَّنت من إخراجها من عدن بشكل تام، وذلك في أغسطس 2019، بعد أن تعرَّض الجيش الوطني لضربات موجعة من الطَّيران الحربي التَّابع للإمارات.

وعلى نحو ما أشرنا، فقد شهد عام 2022 مؤشِّرات على تحوُّل في إدارة السُّعودية للملفِّ اليمني؛ فقد أظهرت حزمًا في تغيير سلطة الرَّئيس هادي، وتجاوزت الصِّيَغ التي كانت تدور حول تغيير نائب الرَّئيس أو بقائه، مع اختيار شخص أو أكثر إلى جانبه، ودفعت في اتِّجاه تشكيل مجلس قيادة رئاسي، مكوَّن من ثمانية أشخاص، وكذا انتقال قيادات الدَّولة إلى عدن، وممارسة مهامهم من هناك.

ب- الإمارات العربية المتَّحدة:

يصعب فهم دور دولة الإمارات في اليمن، فهي لا تمتلك حدودًا مشتركة معه، لكن لها روابط اقتصادية واجتماعية أقل. وبعد أن قادت الإمارات العمليَّات العسكرية المناهضة لجماعة الحوثي على السَّاحل الغربي، حتَّى جرى توقيع اتِّفاق ستوكهولم في عام 2018، سحبت رسميًّا معظم قوَّاتها العسكرية في عام 2019، مع بقائها طرفًا في التَّحالف، وقامت أيضًا بعمليَّات لمكافحة الإرهاب، بيد أنَّها تواصل القيام بدور سياسي هائل في اليمن، وذلك من خلال تقديم الدَّعم السِّياسي والمالي والعسكري إلى القوَّات المشتركة في السَّاحل الغربي، فضلًا عن الدَّعم السِّياسي والمالي والعسكري للمجلس الانتقالي الموالي لها[25].

وقد أعلنت الإمارات عن انسحاب قوَّاتها من اليمن مرَّتين؛ المرَّة الأولى نهاية يوليو 2019، فقد أعلنت عن سحب جنودها جزئيًا، وجاء هذا القرار على إثر المعارك التي دارت في أغسطس في عدن، وتورُّط الإمارات في قتل مئات الجنود اليمنيِّين عند اجتماع

(25) المرجع نفسه.

قوَّاتهم في نقطة العَلَم على تخوم مدينة عدن، وفي ظلِّ مطالبات شعبية ورسمية بخروج الإمارات من التَّحالف العربي، وعدم القبول بأيِّ دور لها في إطاره. وهناك مَن يربط بين الإعلان عن سحب القوَّات الإماراتية وبين التَّطوُّرات الإقليمية، فبعد فترة وجيزة من قرار انسحابها الجزئي، وقَّعت الإمارات مع إيران وثيقة حول أمن الحدود البحرية بين البلدين، في سياق سياسة إعادة تقييم العلاقات مع طهران، والاتِّجاه أكثر نحو التِّهدئة وعدم التَّصعيد معها؛ خاصَّة بعد الهجمات على منشآت نفط «أرامكو» السُّعودية، منتصف سبتمبر من العام نفسه، وتهديدات جماعة الحوثي باستهداف الأراضي الإماراتية[26].

وجرى الإعلان عن الانسحاب الثَّاني في بداية فبراير 2020؛ إذ احتفلت الإمارات رسميًّا في 8 فبراير 2020، بعودة قوَّاتها المشاركة في حرب اليمن. وقد أحاط الغموض بقرار الانسحاب، فقد ظهرت تصريحات متناقضة من المسؤولين الإماراتيين. ففي حين أكَّد بعضهم سحب قوَّاتهم من اليمن، ودعمهم لتسوية سياسية لإحلال السَّلام، صرَّح ولي عهد أبوظبي محمَّد بن زايد في تغريدة على حسابه الشَّخصي «على تويتر»، قائلًا: «باقون سندًا وعونًا للشَّقيق، في [... صيانة] أمن منطقتنا واستقرارها»[27]وقد أظهرت التَّطوُّرات اللَّاحقة أنَّ قرار الانسحاب لم يكن جادًا، فقد كان الدُّور العسكري للإمارات حاضرًا في إعادة تموضع القوَّات المشتركة في السَّاحل الغربي، وفي العمليَّات العسكرية التي خاضتها قوَّات العمالقة التي تتلقَّى التوجيهات من الإمارات، لتحرير عدد من المديريَّات التَّابعة لمحافظة شبوة في يناير 2022.

ج- سلطنة عُمان :

مع بداية انطلاق عاصفة الحزم اتَّخذت سلطنة عُمان موقفًا محايدًا من الحرب الدَّائرة في اليمن، وعلى الأرجح أنَّ هذا الموقف جاء على خلفية علاقتها مع إيران، في

(26) «شاركت بـ 18 ألف عسكري وجندت 200 ألف يمني.. الإمارات تعلن عودة قواتها وتكشف حصيلتها باليمن»، الجزيرة نت، 2020/2/9، في: https://shortest.link/3FpD

(27) «احتفالية عودة القوات الإماراتية من اليمن، B B C عربي، في: https://www.bbc.com/arabic/trending-51444989

ظلِّ تعقيدات المشهد الإقليمي من جهة، وتشاركها مع إيران في حدود بحرية تحيط بمضيق هرمز، وتشاركها مع اليمن في حدود برّية، بما يجعل من الحرب في اليمن تحدِّيًا أمنيًّا لها، ونظرًا إلى علاقتها الجيِّدة مع مختلف الأطراف، وخاصَّة الحوثيِّين الذين يقيم وفد منهم في ضيافة مسقط. وقد عمدت عُمان إلى استضافة سلسلة من اللِّقاءات والمفاوضات غير المعلنة بين الحوثيِّين والعديد من الأطراف الإقليمية والدُّولية؛ فقد استضافت في مايو 2015 محادثات مشتركة بين مسؤولين أميركيين لمناقشة سبل الوصول إلى حلٍّ للصِّراع في اليمن، كما استضافت في نوفمبر 2016 محادثات أخرى جمعت الحوثيِّين بوزير الخارجية الأميركي السَّابق جون كيري، لمناقشة سُبل وقف إطلاق النَّار، والانخراط في مفاوضات جديدة. وأشار عدد من التَّقارير الإعلامية في يناير 2018 إلى استضافة السَّلطنة محادثات سرِّية بين قيادات حوثيَّة ودبلوماسيِّين أميركيين وروس وبريطانيِّين، للبحث عن مخرج للأزمة اليمنية[28].

ومع هذا فإنَّ تقرير الخبراء التَّابعين لمجلس الأمن الدُّولي يميل إلى أنَّ رغبة عُمان في أن تظلَّ محايدة، وبمنأى عن النِّزاعات، هي رغبة على المحكِّ؛ فبحسب التَّقرير، منذ عام 2015 جرى تسيير عدد من رحلات الرَّحمة بين صنعاء ومسقط، لنقل اليمنيِّين المرضى والجرحى لتلقِّي العلاج. وعلى الرَّغم من أنَّ هذه الرَّحلات تؤدِّي وظيفة إنسانية، فإنَّ الفريق لا يزال قلقًا بشأن احتمال إساءة استخدامها، فقد تلقَّى الفريق معلومات عن أربعة أشخاص سافروا عبر عُمان إلى إيران في عام 2015، وأفاد أحدهم أنَّه تلقَّى تدريبًا بحريًّا في بندر عبَّاس، ثمَّ قام بتيسير تهريب الأسلحة بحرًا إلى الحوثيِّين. وفيما يتعلَّق برحلة جويَّة جرت في 14 أكتوبر 2019، وشملت تبادل مواطنين من الولايات المتَّحدة مقابل يمنيِّين في مسقط، أبلغت الحكومة اليمنية الفريق بأنَّها تلقَّت قائمة المسافرين في آخر لحظة، وبأنَّها لا تستطيع التَّحقُّق من هويَّة المسافرين[29]. وإضافة إلى مصادرة الأسلحة والمكوِّنات المهربة التي وصلت إلى اليمن برًّا من صلالة عام 2019، تشير بيانات نظام تحديد المواقع العالمي المأخوذة من مراكب شراعية لمهرِّبين في

(28) تاريخ من فرص المفاوضات المبعثرة في اليمن، انابندت عربية، في: https://shortest.link/jLo9

(29) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/ يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن، 2020/4/26، في: https://shortest.link/3Ao1

عام 2020، إلى أنَّ مهربي الأسلحة ينقلون الأسلحة من سفينة إلى أخرى داخل المياه الإقليمية العُمانية، ولم يتلقَّ فريق الخبراء الدُّوليِّين أدلَّة على أنَّ السُّلطات العُمانية متواطئة في هذه الأنشطة؛ ما يدلُّ على الافتقار إلى القدرة على الإنفاذ[30].

وفي إطار حرصها على اتِّخاذ موقف محايد على الأقل من النَّاحية العلنية، قام سلطان عُمان هيثم بن طارق بزيارة إلى السُّعودية في 12 يوليو 2021، وأكَّد بيان مشترك للدَّولتين صدر في نهاية الزِّيارة «مواصلة جهودهما لإيجاد حلٍّ سياسي شامل للأزمة اليمنية، قائم على المبادرة الخليجية وآليَّتها التَّنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشَّامل، وقرار مجلس الأمن الدُّولي رقم (2216)، ومبادرة السُّعودية لإنهاء الأزمة اليمنية، ورفع المعاناة الإنسانية عن الشَّعب اليمني الشَّقيق»[31].

سبق ذلك، وتحديدًا في 5 يونيو 2021، قيام وفد عُماني، برفقة رئيس فريق جماعة الحوثي للمفاوضات والنَّاطق باسمهم، محمَّد عبد السَّلام، بزيارة صنعاء، استمرَّت نحو أسبوع؛ أجرى خلالها الوفد مباحثات مع قيادات حوثيَّة، من بينهم زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي، وهدفت المباحثات إلى مناقشة التَّطوُّرات الرَّاهنة، ومستجدَّات العملية السِّياسية، ومسار الهدنة التي أعلنت عنها الأمم المتَّحدة آنذاك. وفي أثناء توجُّه الوفد العُماني إلى سلَّم الطَّائرة بمطار صنعاء، جرى تزويدهم بكيس يُرجَّح أنَّ بداخله هدايا من جماعة الحوثي، وجرى تصوير أعضاء الوفد، وهم يحملون تلك الأكياس، وبدا كأنَّ في الصُّورة إساءة بالغة للوفد العُماني. وقد أحدثت تلك الصُّور ردود فعل واسعة، وأثارت غضب اليمنيِّين، وعدَّها كثيرون إساءة متعمَّدة من جماعة الحوثي لضيوفهم، ولسلطنة عُمان التي كثيرًا ما أحاطت وفد الحوثيِّين - الذي يقيم فيها بشكل شبه دائم - بالكثير من الرِّعاية والكرم؛ في حين عدَّها آخرون دليلًا على عدم فهم جماعة الحوثي للتَّعامل البروتوكولي مع الوفود الزَّائرة.

---

(30) المرجع نفسه.

(31) السعودية وعمان تعلنان نتائج زيارة السلطان هيثم بن طارق للمملكة، سي ان ان عربية، في: https://shortest.link/klSn

في ذات الفترة، قام وزير الخارجية وشؤون المغتربين اليمني، الدُّكتور أحمد عوض بن مبارك، بزيارة إلى مسقط، يرجَّح أنَّها أتت في سياق مساعي الشَّرعية لاستجلاب ضغوط إقليمية على جماعة الحوثي، بغرض إرغامها على خيارات السَّلام المطروحة من الأمم المتَّحدة والمجتمع الدُّولي والإقليمي. وقال وزير الخارجية اليمني إنَّ زيارته إلى السَّلطنة مجدولة، وفي إطار جولته الخليجية من أجل «تعزيز العلاقات الثُّنائية بين البلدين الشَّقيقين، ولكنَّها بالتَّأكيد تصبُّ كذلك في إطار بذل مزيد من الجهد والتَّشاور مع الفاعلين الإقليميّين والدُّوليين كافَّة للدِّفع بجهود السَّلام، وكذلك للتَّعبير عن تقديرنا للدُّور الإيجابي الذي تلعبه عُمان». وأوضح ابن مبارك أنَّه حمل رسالة خطِّية من الرَّئيس هادي إلى العاهل العُماني، السُّلطان هيثم بن طارق[32].

وقد ساهمت عُمان في مساعي وساطة لإطلاق عدد من الأجانب الذين كانوا محتجزين لدى سلطات جماعة الحوثي، بمن فيهم مواطِنون أميركيون وهنود وغيرهم، كما ساهمت في إتمام صفاقات تبادل أسرى بين ميليشيا جماعة الحوثي ودول التَّحالف والأطراف اليمنية الأخرى.

د- إيـــــران :

تعدُّ إيران الحليف الإقليمي لجماعة الحوثي والدَّاعم الرَّئيس لها، وهي منخرطة في الصِّراع باليمن من خلال دعمها السِّياسي والإعلامي والعسكري للحوثيّين، وسعيها المستمر لتقديم مظلَّة إقليمية لحربهم ضدَّ السُّلطة الشَّرعية ودول التَّحالف، وذلك في سياق رغبتها في الهيمنة على الإقليم، وإضعاف السُّعودية التي تعدُّ القطب الإقليمي وخلال عام 2021 استمرَّ الموقف الإيراني الدَّاعم للحوثيين في إطار حالة من الاشتباك العام مع السُّعودية ودول الخليج العربية، في ظلِّ التَّفاعلات المرتبطة بالملفِّ النَّووي الإيراني، واتِّجاه عدد من دول الخليج للتَّطبيع مع إسرائيل، وما يثيره هذان الأمران من تعقيدات في المشهد اليمني.

(32) «وفد عُماني في صنعاء لإقناع الحوثيين بخطة السلام الأممية»، الشرق الأوسط، 2021/6/6، في: https://shortest.link/3GTs

- مقتل السفير الإيراني :

وقد كان الحدث الأبرز في عام 2021، مقتل سفير إيران لدى جماعة الحوثي في صنعاء. فإيران هي الدَّولة الوحيدة التي كان لديها سفير لدى جماعة الحوثي، فقد قرَّرت كلُّ الدُّول التي لديها سفارات معتمدة في اليمن سحب سفاراتها من صنعاء، على إثر سيطرة جماعة الحوثي عليها في 21 سبتمبر 2014. وقد استمرّتَ الكثير من السَّفارات تؤدِّي وظائفها من الرِّياض، أو عبر سفاراتها في عدد من الدُّول القريبة من اليمن. وبخلاف ذلك، اعترفت إيران وسورية بسلطة الحوثيِّين، وأعلنت إيران في أكتوبر 2020 عن وصول سفيرها حسن إيرلو إلى صنعاء، من دون أيِّ توضيح بشأن تاريخ وصوله، أو طريقة وصوله، لا سيَّما أنَّ مطار صنعاء كان مغلقًا في وجه الرَّحلات الجوية، باستثناء الرَّحلات الإنسانية التي تقوم بها المنظَّمات التَّابعة للأمم المتَّحدة.

وفي نوفمبر 2020 تسلَّم رئيس المجلس السِّياسي الأعلى مهدي المشَّاط أوراق اعتماد السَّفير الإيراني، ومنذ ذلك التَّاريخ انخرط إيرلو في أنشطة سياسية وشعبية علنية، تفوق مهماته بصفته سفيرًا، من خلال زياراته إلى الوزارات والمصالح الحكومية، وحضوره فعاليَّات شعبية وسياسية. وقد قُوبِل ظهوره العلني في مؤسَّسات الدَّولة بانتقادات من خصوم الحوثيِّين، واعتبروه الحاكم الفعلي لسلطة جماعة الحوثي في صنعاء. كما كانت هناك اتِّهامات له بالانخراط في أنشطة عسكرية في إطار الحرب القائمة، كما تُدلِّل على ذلك الكثير من بيانات نعيه من جهات إيرانية. وقد أدرجت وزارة الخزانة الأميركية اسم إيرلو ضمن القائمة السَّوداء في ديسمبر 2020، وقالت إنَّه مسؤول في فيلق القدس، الذِّراع الخارجي للحرس الثَّوري الإيراني.

وبتاريخ 15 ديسمبر 2021، أعلن الحوثيُّون، وبشكل مفاجئ، بطلب من السُّعودية، عن السَّماح للسَّفير الإيراني لديهم بالعودة إلى بلاده، في حين أكَّدت الرِّياض عدم السَّماح لأيِّ طائرة إيرانية بالوصول إلى مناطق سلطة جماعة الحوثي. وبعد تدخُّل وساطة عراقية وعُمانية، سمحت السُّعودية بمغادرة السَّفير الإيراني لدى جماعة الحوثي، مطار صنعاء في 18 ديسمبر على متن طائرة عراقية، في ظلِّ ملابسات غامضة عن حالته الصِّحِّية، وتعدُّد الرِّوايات عن أسباب ذلك. وفي 21 ديسمبر، أعلنت السُّلطات الإيرانية عن وفاته، مدَّعية أنَّ السَّفير قضى متأثِّرًا بمضاعفات إصابته

بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، وهي رواية لا يسندها دليل، في حين راجت رواية تؤكِّد مصرعه في سياق خلافات اندلعت بين أجنحة حوثيَّة متنافسة.

كما توجد روايتان أخريان حول سبب وفاته؛ تُرجِّح الأولى تعرُّضه لضربة من طيران التَّحالف، وهي رواية غير رسمية، أوردتها تقارير إعلامية، نُقِل بعضُها عن مصادر عسكرية، ويؤيِّدها الكثير من المحلِّلين السِّياسيين. وتضيف الرِّواية أنَّ الغارة استهدفت اجتماعًا ضمَّ السَّفير وقيادات حوثية أخرى. وبعض هذه التَّقارير إيرانية؛ فقد نقلت صحيفة «كيهان» المحسوبة على جناح المحافظين، في موقعها عن مصادر وصفتها بالمطَّلعة، أن إيرلو أُصيب بجروح في قصف للتَّحالف على مناطق الصِّراع، وأن مغادرته اليمن للعلاج من جرَّاء إصابته بفيروس «كورونا» هي أخبار كاذبة، ونُقِل عن النَّائب عن العاصمة طهران في البرلمان الإيراني أحمد نادري، قوله إنَّ السُّعودية مسؤولة عن مقتل إيرلو، وذكرت بعض هذه التَّقارير أنَّ إيرلو كان يعاني جروحًا جسدية عند إجلائه، وأنَّه قبل ذلك بأيَّام قليلة كان يمارس أنشطته بصورة طبيعية. ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين سعوديِّين، أنَّه لم تظهر أيَّ علامات على إصابته بالفيروس[33]. وثمَّة ما يسند هذه الرِّواية، ويضعف في نفس الوقت موقف الرِّواية الإيرانية الرَّسمية، فوفقًا لمصادر طبيَّة يمنيَّة، لا تستدعي الإصابة بفيروس «كورونا» نقل المصاب للعلاج في الخارج؛ لأن بروتوكولات العلاج السَّريرية والأدوية متاحة في اليمن. ومن ذلك أيضًا، أنَّ الرَّجل عسكريٌّ بالأساس، فهو من الضُّبَّاط الأساسيِّين في فيلق القدس، وخبير في الأسلحة المضادَّة للطَّائرات، ويُعتبر مهندس الضَّربات الجوية للحوثيِّين، كما يقول خبراء في الشَّأن الإيراني[34]، وهذا يجعل من وجوده في خطوط المواجهات العسكرية حيث يُكثِّف طيران التَّحالف غاراته أمرًا مرجَّحًا. كما أنَّ سبب الوفاة المعلن قد يتناقض مع وصف مسؤولين إيرانيين للرَّجل بالشَّهيد، ومن هؤلاء وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللّهيَّان، وإسماعيل قآني، قائد فيلق القدس، وهو ما يشير إلى أنَّه قُتِل في ساحة المعركة.

---

(33) Dion Nissenbaum, "Iran's Top Diplomat in Yemen Leaves the Country," The Wall Street Journal, 18/12/2021, at: https://shortest.link/3yWl

(34) «تكهنات حول سبب وفاة سفير ايران بدى الحوثيين تثير تفاعلا رغن لعلات وفاته بكورونا، سي ان ان عربية، في: https://shortest.link/jLsd

وإذا ما صحَّ أنَّ السَّفير قُتِل بغارة لطيران التَّحالف، وإذا ما جرى استهدافه عن قصد، ونتيجة توافر معلومات استخبارية مسبقة، فسيكون ذلك ثاني أكبر اختراق أمني يحقِّقه التَّحالف، بعد قتله الرَّئيس السَّابق للمجلس السِّياسي الأعلى صالح الصَّمَّاد. وسيشير الحاصل عندئذٍ إلى تطوُّر قدرات التَّحالف، وإلى أنَّه إمَّا حقَّق اختراقًا استخباراتيًّا مهمًّا على الأرض يؤمن له المعلومات والإحداثيَّات، وإمَّا أنَّه يتلقَّى مساعدة من قوى أخرى، كالولايات المتَّحدة. وفي كلتا الحالتين، فإنَّ ذلك يؤكِّد أنَّه أصبح قادرًا على الوصول إلى قيادة الجماعة، وإلى أنَّها أصبحت في مواجهة تهديد خطير، وهذا أمر يتأكَّد في ضوء الإعلان عن مقتل رئيس جهاز الأمن الوقائي سجَّاد الضَّحياني بغارة جوية.

أمَّا الرِّواية الثَّانية، فقد ذكرتها مصادر يمنية خاصَّة، مبينة أنَّ إيرلو قضى في أثناء خلافات داخلية في اجتماع لقيادات حوثيَّة متنافسة. فوجود السَّفير الإيراني في صنعاء لم يرضِ بعض قيادات جماعة الحوثي التي تُمثِّل ما يُطلق عليه الجناح السِّياسي البراغماتي الذي يميل إلى التَّصالح مع الجوار، ولا يحبِّذ التَّبعية الكاملة لإيران. وقد نشأ خلاف داخل الجماعة حول صلاحيات السَّفير، فما يتمتَّع به من نفوذ وكلمة يأتي على حساب بعضهم، وربَّما حاول إملاء بعض السِّياسات والسَّيطرة على القرار العسكري. وتحدَّثت تقارير إعلامية عن أن الخلافات مع السَّفير كانت السبب في رفض بعض القيادات الحوثية حضور فعالية أقيمت في صنعاء، إحياءً لذكرى مقتل قاسم سليماني. ونقلت صحيفة عكاظ السُّعودية، عمَّن قالت إنَّها «مصادر موثوقة» أنَّ طهران استبدلت بإيرلو قياديًا آخر من الحرس الثَّوري، وأنَّ البديل بدأ نشاطه منذ مدة[35]. وقد علَّق المتحدِّث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس على أخبار هذه الخلافات، وملَّح إلى علاقتها بموت السَّفير، وقال: «نأمل أن يكون رحيل السَّفير الإيراني من اليمن علامة على أنَّ اليمنيِّين يتفهَّمون الدَّور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه إيران في بلدهم»[36].

(35) «إنهاء مهمة إيرلو وإسنادها لقيادي في الحرس الثوري.. 'القاعدة' وراء خلافات الحوثيين ورجل إيران بصنعاء»، صحيفة عكاظ، 2021/12/19، في: https://shortest.link/3JcU

(36) "Iran Suggests Saudis Hindered Effort to Save Ambassador from Covid," The Guardian," 2021/12/21, at: https://shortest.link/3yWo

وإذ ما صحَّت هذه الرِّواية، فهي في دلالاتها الأهم تشير إلى وجود إشكالية تعانيها جماعة الحوثي، وإلى أنَّه ثمَّة ما يؤثِّر في وحدة تنظيم بدا متجانسًا ويتمتَّع بوحدة داخلية قوية. ومع ملاحظة أنَّ وجود خلافات بين إيرلو وبعض قيادات الجماعة لا يعني أنَّ ثمة خلافات بين صنعاء وطهران بالضَّرورة، فمن غير الوارد أن تتأثَّر علاقة الطَّرفين، بمقتل السَّفير على أيدي أحد قيادات الجماعة، والأمر في نتائجه قد لا يتجاوز مسألة العتب واللَّوم، ومعاقبة الفاعلين إن كانوا معروفين. ويكشف هذا السيناريو عن عدم تمتُّع الجماعة بوحدة داخلية، ووجود أجنحة لها مصالح متعارضة ويمكنها الذَّهاب بعيدًا لحماية مصالحها، ولا يعطي خصوم الحوثيِّين فقط ورقة للاستثمار، ولكنَّه يلفت نظرهم إلى هذه القضية المهمَّة (الخلافات الدَّاخلية) التي تفتح المجال للاشتغال عليها[37].

وخلال عام 2021، تبدت بصورة أكبر الصِّلات القوية بين الحوثيِّين وايران؛ فبعد مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثَّوري الإيراني، وأبي المهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشَّعبي، في مطار العراق، عن طريق ضربات جوية أميركية في 3 يناير 2022، جرى نشر صورة ضخمة في لوحات إعلانية بارزة في صنعاء لسليماني ورفاقه، وأعلن الحوثيُّون أنَّهم جزء من محور المقاومة؛ ما يجعل القرب السِّياسي لإيران من قيادة الحوثيِّين شيئًا فشيئًا أكثر وضوحًا لا سيَّما في صنعاء؛ فقد تنحاز الأيديولوجيا الحوثية بصورة واضحة إلى إيران[38] التي اعترفت على لسان العميد أبي الفضل شكارجي، المتحدِّث باسم القوَّات المسلَّحة الإيرانية، في 22 سبتمبر، بأنَّها وفرت للحوثيِّين: «الخبرات التِّكنولوجية في المجال الدِّفاعي»، ويرى فريق الخبراء التَّابع لمجلس الأمن أنَّ هناك مجموعة متزايدة من الأدلَّة تبيِّن أنَّ أفرادًا أو كيانات داخل إيران يرسلون أسلحة ومكوِّناتها إلى الحوثيِّين في انتهاك للفقرة 14 من القرار رقم (2216) لعام 2015[39].

(37) أحمد علي الأحصب، «وفاة السفير الإيراني لدى جماعة الحوثيين: الملابسات والتداعيات»، تقرير غير منشور.
(38) رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/ يناير 2020.
(39) رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/ يناير 2021.

هـ - الولايات المتَّحدة الأميركية:

جاءت الحرب في اليمن في ظلِّ توجُّه استراتيجي أميركي للانسحاب من المنطقة، وتخفيف التَّورُّط في مشكلاتها المزمنة والمعقَّدة، والإبقاء على وجود عسكري أميركي محدود. ومع وجود تقييمات متباينة في توصيف موقف الولايات المتَّحدة من عاصفة الحزم والتَّدخُّل العسكري السُّعودي، إلَّا أنَّ الوقائع تشير إلى أنَّ واشنطن قدَّمت دعمًا محدودًا للعمليَّات العسكرية التي تقوم بها قوَّات التَّحالف العربي، من خلال تزويد الطَّائرات بالوقود في الجو، وتقديم معلومات استخباراتية، وبيع أنواع من الأسلحة والذَّخائر للسُّعودية والإمارات.

ومع نهاية فترة حكم الرَّئيس الأميركي باراك أوباما، قلَّ الدَّعم العسكري والاستخباراتي واللُّوجستي الأميركي لقوَّات التَّحالف، وساعد انتخاب دونالد ترامب في إبطاء عمليَّة تخفيض الدَّعم، لكنَّه لم يوقفها، أمَّا فترة رئاسته فقد ساهمت بتحويل حرب اليمن إلى ساحة رئيسة للصِّراعات المؤسَّساتية والحزبية داخل أميركا، وعلامة رئيسة للعلاقات السُّعودية - الأميركية. ولم يغيِّر التَّقارب بين الطرفين سياسة تقليل الوجود الأميركي في المنطقة، التي بدأت منذ السَّنة الأخيرة من عهد جورج بوش الابن، وأكملها أوباما، ولا في تزايد صفقات الأسلحة بين البلدين، ولا في التَّوافق التَّقليدي بين الولايات المتَّحدة والسُّعودية، على اعتبار أن إيران وحلفائها والحركات الجهادية تهديدات مشتركة[40].

وجاء ذلك متزامنًا مع موقف معارض للحرب داخل «الكونغرس»، فقد قام مجلس الشُّيوخ ذو الأغلبية الجمهورية، بتمرير قرار يلزم إدارة ترامب بالانسحاب كلِّيًّا من الحرب في فبراير 2019، ووافق عليه مجلس النُّوَّاب ذو الأغلبية الدِّيمقراطية، إلَّا أنَّ ترامب رفض التصديق على القرار، واستخدم حقَّ النَّقض «الفيتو»، وعندما عاد القرار لمجلس الشُّيوخ لم يستطع تحقيق الشرط الضَّروري لتجاوز حقِّ نقض الرَّئيس وهو موافقة 67 صوتًا، إلَّا أنَّ حجم التَّوافق عليه في مجلس «الكونغرس»،

(40) «بايدن وحرب اليمن: السياق الطويل لتحولات الموقف الأمريكي»، صدى، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2021/4/1، في: https://shortest.link/3zzx

ومن كلا الحزبين، عكس صورة مغايرة جدًّا عن موقف «الكونغرس» من الحرب عند انطلاقها[41].

وفي 18 نوفمبر 2018، أعلن التَّحالف العربي التَّفاهم مع الولايات المتَّحدة لوقف تزويد الجانب الأميركي لطائرات التَّحالف بالوقود في الجو، وهو ما يعني إنهاء واحدة من أهمّ الخدمات التي يقدِّمها لدول التَّحالف. وفي مايو 2018، سحبت السُّلطات الأميركية أنظمة «باتريوت» الدِّفاعية من الأراضي السُّعودية، وقلَّصت قدراتها العسكرية في المنطقة. وبعد وصول الرَّئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، أعلن أنَّ إدارته ستعمل على إنهاء الدَّعم الأميركي للعمليَّات العسكرية الهجومية كافة، وما يتعلَّق بها من صفقات تسليح، وأنَّه سيضغط باتِّجاه إيقاف الحرب.

- إدراج الحوثيين في قائمة الإرهاب:

وقبل أيَّام من مغادرة ترامب للبيت الأبيض، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في 11 يناير 2021، نيَّة وزارته إخطار «الكونغرس» بتصنيف الحوثيِّين منظَّمة إرهابية أجنبية، وفي 19 من الشهر ذاته؛ أي قبل يوم واحد من مغادرة ترامب، دخل القرار حيِّز التَّنفيذ، وتبيَّن أنَّه «يوفِّر أدوات إضافية لمواجهة النَّشاط الإرهابي والإرهاب الذي تمارسه جماعة 'أنصار الله'»، ويهدف إلى «تحميل جماعة 'أنصار الله' المسؤولية عن أعمالها الإرهابية، بما في ذلك الهجمات العابرة للحدود التي تهدِّد السُّكَّان المدنيِّين والبنية التَّحتية والنَّقل البحري التِّجاري».[42]

وفي 16 فبراير 2021، حذفت إدارة بايدن الحوثيِّين من قائمة الإرهاب، تحت مسوّغ «الخشية من أن تعرقل الإجراءات التي فرضتها إدارة ترامب عمليَّات الإغاثة». وبذلك بدأ الحوثيُّون على الفور حملة عسكرية، هي الأعنف، ضدَّ محافظة مأرب، واستمرَّت هجماتهم الصَّاروخية باتِّجاه السُّعودية، رافضين التَّعامل مع المبادرة التي

(41) المرجع نفسه.
(42) رغم المخاوف الإنسانية واشمطن تصنف الحوثيين جماعة إرهابية، D W، في: https://shortest.link/kIYU

طرحتها السُّعودية في 22 مارس 2021. ومع استهداف الحوثيّين السَّفارة الأميركية المغلقة في صنعاء، واحتجازهم عددًا من موظَّفيها السَّابقين، إضافة إلى عدد من الموظَّفين الدُّوليّين، واستهدافهم أهدافًا مدنيَّة في مطار أبوظبي ومراكز للطَّاقة، بصواريخ بالستية وطائرات مسيَّرة، قادت أبوظبي حملة دبلوماسية مكثَّفة للضَّغط من أجل إعادة تصنيف الحوثيين منظَّمة إرهابية، وقال بايدن في 19 يناير 2022، إنَّ إدارته تدرس ذلك. جاء هذا الموقف لاحتواء الضُّغوط النَّاتجة من هجمات الحوثيين على دولة الإمارات؛ وبخلاف ذلك بدت إدارة بايدن أكثر ميلًا إلى جانب الحوثيّين، وظلَّت تتحاشى إدراجهم في قائمة الإرهاب. وعقب موافقة السُّعودية على هدنة إنسانية مدَّة شهرين، دخلت حيِّز التَّنفيذ مطلع أبريل، صار موضوع إدراج الحوثيّين في قائمة الإرهاب مستبعدًا جدًا.

- تعيين مبعوث أمريكي إلى اليمن :

وبالتَّزامن مع إعلان واشنطن وقف دعمها للحرب في اليمن، أعلن بايدن في 4 يناير 2021، تعيين مبعوث أميركي إلى اليمن، واختار تيموثي ليندركينغ لهذه المهمَّة، وجاء تعيينه ضمن الخطوات التي اتَّخذتها إدارة بايدن في مستهلِّ ولايته، التي تشير إلى تغيير واشنطن نهجها إزاء الأزمة اليمنية، وتفعيل جهودها لإنهاء الحرب.

شغل ليندركينغ في عهد الرَّئيس ترامب منصب نائب مساعد وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الخليج العربي، وبين عامي 2013 و2016 شغل منصب نائب رئيس البعثة الأميركية في السُّعودية. ويبدو انه قريب من الأزمات التي تعانيها المنطقة، وقد ساهم في لقاءات مع أطراف متعدِّدة في محاولة لدفع المفاوضات بين التَّحالف والحوثيّين. ويشير تعيين مبعوث أميركي إلى اليمن إلى مستوى اهتمام إدارة بايدن بالأزمة اليمنية. وكانت الإدارات الأميركية السَّابقة قد عيَّنت مبعوثين لها في الدُّول التي تعاني نزاعات وحروبًا، كما هو الحال في سورية وليبيا وإيران والسُّودان وغيرها.

وقد رحَّب مجلس التَّعاون الخليجي بتعيين المبعوث الأميركي، وأعلن الأمين العام للمجلس نايف الحجرف أنَّ هذا التَّعيين «سيشكِّل إضافة إيجابية للجهود الإقليمية والدُّولية للوصول إلى الحلِّ السِّياسي الذي ينشده مجلس التَّعاون، وفقًا للمبادرة الخليجية وآليَّتها التَّنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن

2216»، وشدَّد على «أهميَّة دور الولايات المتَّحدة، ومساعيها، في إنهاء الأزمة اليمنية، ومساعداتها الإنسانية والتَّنموية للشَّعب اليمني الشَّقيق»[43].

و. الاتِّحاد الأوروبي:

يعدُّ الاتِّحاد الأوروبي من التَّكتُّلات الدُّولية ذات التَّأثير في الأوضاع الدُّولية؛ لذا كان له مواقف متطوِّرة من المشهد اليمني، فقد شارك في دعم جهود عملية السَّلام، وشمل ذلك تحرُّكات دبلوماسية بين عامي 2019 و2021، للقاء المعنيِّين في صنعاء وعدن والرِّياض، ولقاء الجانب السُّعودي عبر رئيس البعثة الأوروبية وعدد من سفراء دول أوروبا في اليمن، كما صدر عن الاتِّحاد الأوروبي عددٌ من المواقف والبيانات والقرارات بين عامي 2015 و2021، عبَّر فيها عن قلقه من تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية، وحثَّ على تجنُّب استهداف المدنيِّين والبنى التَّحتية، وتوفير ممرَّات آمنة للعاملين في المجالات الإغاثية، وحثَّ الأطراف على وقف العنف، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وأكَّد دعمه لشرعية اليمن الدُّستوريَّة، والوحدة الوطنية، وكذلك اتِّهم جميع أطراف النِّزاع في اليمن بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدُّولي، وطالب بتحقيقات دولية حول هذه الانتهاكات، وضرورة انسحاب القوَّات الأجنبية من اليمن، وإحالة الوضع لمحكمة الجنايات الدُّوليَّة.

وشارك الاتِّحاد الأوروبي في تمويل برامج ومبادرات السَّلام، ودعمَ عددًا من تدابير بناء الثِّقة؛ منها في تعز والحديدة؛ ودعم آلية دعم السَّلام في اليمن التي يقودها البرنامج الإنمائي للأمم المتَّحدة، وحشد الاصطفاف الدَّاعم للسَّلام من خارج البيئة السِّياسية. وفي الجانب الإنساني انخرط الاتِّحاد قليلًا في الأنشطة الإنسانيَّة من خلال دعم جهود الأمم المتَّحدة، لتسهيل تدفُّق المواد التِّجارية والمساعدات الإنسانية إلى اليمن. وفي الجانب الاقتصادي قدَّم الاتحاد مساعدات تنموية طويلة المدى، تقدَّر بـ 353.7 مليون يورو منذ عام 2015، وبلغت مخصَّصات اليمن تحت آليَّة التَّعاون التَّنموي 150 مليون يورو للفترة 2018-2020، وهي مبالغ قليلة جدًا.

(43) «مجلس التعاون الخليجي يعلق على تعيين مبعوث أمريكي جديد إلى اليمن»، روسيا اليوم، 2021/2/7، في: https://shortest.link/3JUy

تطور موقف الاتحاد الأوروبي من الحرب:

استمرَّت التَّصريحات الصَّادرة عن مسؤولي الاتِّحاد الأوروبي، والتي تدعو إلى العمل على وقف الصِّراع، وتثير قضايا مثل استهداف المدنيِّين وتفاقم الوضع الإنساني وغيرها. ففي 15 نوفمبر 2020 دعا الاتِّحاد الأوروبي إلى حلِّ «الصِّراع المنسي» في اليمن، وذلك على لسان الممثِّل الأعلى للشؤون الخارجيَّة والسِّياسة الأمنيَّة جوزيب بوريل، على حسابه في «تويتر»، فقد قال: «لوقت طويل، لم نتحدَّث بما فيه الكفاية عن الأزمة الحادَّة في اليمن»، كما صرح المفوَّض في يناير 2021 أنَّ «الاتِّحاد الأوروبي على قناعة بأنَّ الحلَّ السِّياسي الشَّامل فقط هو ما يمكن أن يضع حدًّا للنِّزاع في اليمن»، مؤكِّدًا أنَّ التَّكتُّل «سيواصل الدَّعوة للحوار بين كلِّ الأطراف». وفي حين بدا أنَّه حرص على تأمين الظُّروف للحلول السِّياسية ندَّد المفوَّض السَّامي، في 9 فبراير 2021، بقرار إدارة ترامب تصنيف جماعة الحوثي منظَّمة إرهابيَّة، على أساس أنَّ ذلك سيجعل من جهود السَّلام «أكثر صعوبة، وقد يتسبَّب بتداعيات إنسانية»[44].

كما اتَّهمت بعثة الاتِّحاد لدى اليمن جميع أطراف النِّزاع بارتكاب «انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدُّولي، طوال فترة النِّزاع. منها: الإعدامات الفورية خارج إطار القانون، والاعتقالات التَّعسُّفية، وتعذيب المخفيِّين قسرًا، والعنف الجنسي، والاعتداءات المتكرِّرة على المجتمع المدني، وانتهاك حريَّة التَّعبير وحريَّة تأسيس الجمعيَّات»[45]، وورد هذا الاتهام في بيان أصدرته بعثَّة الاتِّحاد بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 2021.

وأصدر البرلمان الأوروبي، وهو المؤسَّسة التَّشريعية الرَّئيسة للاتِّحاد، العديد من القرارات المتعلِّقة بالملفِّ اليمني[46]. فقد أصدر القرار رقم (2515) في 25 فبراير 2016، بغالبية أعضاء البرلمان 449 صوتًا، مقابل معارضة 36 صوتًا، وامتناع 78 عن

(44) 25 برلمانيا أمريكيا لترامب: ليس من الصواب تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية، الجزيرة نت، في: https://shortest.link/jLBx

(45) «انتهاكات جسيمة.. مَن يحاسب مرتكبي الانتهاكات في اليمن؟»، موقع قناة بلقيس، 2021/12/10، في: https://shortest.link/3H0V

(46) وثائق البرلمان الأوروبي، 2018/10/4، في: https://shortest.link/3KIc

التَّصويت، وكان أكثر قراراته جرأة وإثارة للجدل. فقد انتقد القرار تجاهل التَّحالف للواقع، واستمراره في العمل على مصالحه الإقليمية، وليس على مصلحة الشَّعب اليمني؛ كما انتقد قيام العديد من الدُّول الأوروبية، وبصورة غير قانونية، بتصدير الكثير من الأسلحة والذَّخائر إلى السُّعودية، وبما يشكِّل انتهاكًا لمعاهدة تجارة الأسلحة، والموقف المشترك على مراقبة تصدير الأسلحة. وطالب القرار الدُّول الأعضاء في الاتِّحاد بوقف جميع عمليَّات نقل الأسلحة، أو غيرها من أشكال الدَّعم العسكري للسُّعودية وشركائها، والتي يمكن أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدُّولي ولحقوق الإنسان في اليمن. كما طالب البرلمان في هذا القرار - أوَّل مرَّة - بإجراء تحقيق دولي عاجل ومستقل وفعَّال، في الانتهاكات المزعومة للقانون الدُّولي والقانون الإنساني في اليمن، وحثَّ الدُّول الأعضاء على دعم مثل هذا التَّحقيق في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتَّحدة.

واستمرَّ البرلمان الأوروبي في إصدار البيانات والقرارات التي تطالب بوقف العنف، وتدين استهداف المدنيِّين والبنى التَّحتية، وتعوق توزيع المساعدات، وتؤكِّد دعم جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن. ففي 11 فبراير 2021، صوَّت البرلمان الأوروبي بأغلبية 638 صوتًا على مشروع قرار آخر، لعلَّه أكثر حدَّة وجرأة من قراره الصَّادر في 25 فبراير 2016، فقد دعا إلى انسحاب جميع القوَّات الأجنبية من اليمن، وذلك بغاية تسهيل الحوار السياسي بين أطراف النِّزاع، وطالب باتِّخاذ إجراءات حازمة، والتَّحرُّك في مجلس الأمن الدُّولي بغية إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدُّولية، وتوسيع قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات مجلس الأمن.

- إجمالًا، تؤكِّد المواقف والتَّصريحات الصَّادرة عن الاتِّحاد عددًا من القضايا؛ أهمُّها:

- الالتزام بدعم اليمن وشرعيَّته الدُّستورية، وتأكيد سيادته، واستقلاله، ووحدة أراضيه.
- إدانة جميع أطراف النِّزاع، واتِّهامها بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدُّولي والقانون الإنساني.
- إنهاء الحرب في اليمن بات أمرًا ملحًّا، فاستمراره ينطوي على مخاطر أمنية واقتصادية وإنسانية.

- لا خيار عسكري، ويجب أن يكون حلّ الأزمة سياسيًّا، يراعي التَّنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التَّابع للأمم المتَّحدة.
- على أيّ تسوية أن تكون شاملة، ويجب أن تعالج الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في البلاد، وتلبّي مطالب اليمنيّين وتطلُّعاتهم
- دعم جهود الأمم المتَّحدة، وغيرها من الجهود، الهادفة لتحقيق السَّلام المستدام في اليمن، ومواصلة الدَّعوة للحوار بين كلّ الأطراف.

لم يمتلك الاتِّحاد الأوروبي استراتيجية شاملة وواضحة تجاه الصِّراع في اليمن على الرَّغم من موقفه المناهض لاستمرار الصِّراع، ولم يظهر وجود رؤية أو تصوُّر للاتِّحاد بشأن السَّلام. وعلى الرَّغم من مطالبات وتوصيات العديد من الأحزاب والمؤسَّسات السِّياسية الاستشارية ومسؤولي بعض الدُّول الأوروبية، صوغ مبادرة لوقف الحرب(47)، فإنَّه لم يتبنَّ أيَّ مبادرة، وفضَّل - وكذلك الدُّول الأعضاء - العمل مع المجتمع الدُّولي، والتَّركيز على دعم جهود الأمم المتَّحدة، وإن بدا في مرحلة أنَّه يتشارك مع غيره أفكارًا عمومية. فقد تحدَّثت تقارير إعلامية في مطلع عام 2020 عن وجود رؤية أوروبية – أميركية - أممية مشتركة، تقوم على توسيع اتِّفاق السُّويد في الجوانب العسكرية والأمنية والإنسانية، وعلى مبادرة جون كيري في الجانب السِّياسي. وتحدَّثت عن خطَّة يعمل عليها الأوروبيون والأميركيون لوقف الصِّراع في اليمن، على أساس أن تكون خارطة طريق يمكن فرضها عبر مجلس الأمن الدُّولي، لكنَّ أدوار الاتِّحاد لم تكن واضحة في خطط كهذه[48]. ولا يُعرف على وجه التَّحديد دور الاتِّحاد أو مدى انخراطه في تفاهمات دولية من هذا القبيل.

اعتمد الاتِّحاد في تعامله مع الملفِّ اليمني سياسة تنويع تحرُّكاته وتدخُّلاته، وتبنَّى نهجًا من ثلاثة مسارات: دعم جهود المسار السِّياسي، والتَّدخُّلات الإنسانية،

(47) على سبيل المثال: طالبت نائبة رئيس البرلمان الألماني، كلاوديا روت، في 10 أبريل 2015، الحكومة الألمانية وفرنسا والاتحاد، بإطلاق مبادرة مِن هذا القبيل، وأوصى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في تقريره، الصادر في 23 يناير 2020، بزيادة جهود الوساطة بين اليمنيين.

(48) «الحراك الدبلوماسي الأوروبي في اليمن: الدوافع والتحديات»، مركز الإمارات للسياسات، 2020/2/3، في: https://is.gd/omSymJ

والتَّدخُّلات الاقتصادية. وفي هذه المسارات تبنَّى الاتحاد دعم العديد من البرامج التي تزيد على العشرين برنامجًا، وكان القصد منها خدمة المسار السِّياسي، وزيادة فُرصه، وكذلك مواجهة نتائج الحرب، ومعالجة الاحتياجات الفوريَّة والمتوسِّطة والطَّويلة المدى، مع التَّركيز على الصُّمود المعيشي والاقتصادي[49].

فيما يتعلق بالجانب السياسي فقد ركَّز الاتِّحاد على دعم مبادرات السَّلام وتشجيعها، وما برح يُعلن تأييده لكلِّ الجهود والمبادرات المبذولة من أجل وقف الصِّراع والتَّوصُّل إلى تسوية للسَّلام في اليمن، وفي مقدِّمتها جهود الأمم المتحدة. واعتبارًا من عام 2020 أصبح الاتِّحاد جزءًا من مجموعة دوليَّة للاتِّصال (4+P4)[50]، تسعى إلى مواكبة جهود السَّلام. كما يدعم الاتِّحاد الاتِّفاقات والمبادرات التي تخدم المسار السِّياسي، وتعزِّز فرص السَّلام؛ فقد رحَّب بالمبادرة السُّعودية لوقف الحرب، وطالب الحوثيِّين بالتَّجاوب معها، وشجَّع الحوار بين الطَّرفين، وعمل على تعزيز التَّهدئة بينهما. وأعطى الاتِّحاد اهتمامًا لدعم تنفيذ اتِّفاقي ستوكهولم والرِّياض، على أساس أنَّ تنفيذ هذين الاتِّفاقين ضروريٌّ لنجاح أيِّ جهود، وأيِّ اتِّفاقات يمكن التَّوصُّل إليها. كما دعم الاتِّحاد عددًا من تدابير بناء الثِّقة، ومنها التَّدابير الخاصَّة بالوضع في مدينتي الحديدة وتعز، ومنها أيضًا تلك المعنيَّة بتبادل السُّجناء.

وقد نشط الاتِّحاد دبلوماسيًّا، وإن جاء هذا النَّشاط متأخِّرًا، وبعد سنوات من اشتعال الحرب. وهو لا يزال يواصل عقد مشاورات سياسية مع الأطراف المعنية باليمن والمنطقة. ففي منتصف يناير 2019، وللمرَّة الأولى من بداية الحرب، وصل إلى مدينة عدن وفدٌ أوروبيٌّ ضمَّ رئيسة بعثة الاتِّحاد في اليمن أنطونيا كالفو والسَّفير الفرنسي لدى اليمن كريستيان تستو، وعددًا من الدُّبلوماسيِّين الأوروبيين. وكرَّرت رئيسة البعثة والوفد الأوروبي زيارة عدن في فبراير ويونيو من العام نفسه.

(49) «الاتحاد الأوروبي واليمن.. معلومات حول أعمال الاتحاد الأوروبي في اليمن»، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (13 ،2020/11/EEAS)، في: https://is.gd/U5BXSE

(50) تشمل المجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى ألمانيا والكويت والسويد والاتحاد الأوروبي.

ومع مطلع عام 2020 دشَّن الاتِّحاد وبعض الدُّول الأعضاء، تحرُّكات دبلوماسية بدت أكثر كثافة وتواصلًا؛ فقد قام وفدٌ، ضمَّ سفراء كُلٍّ من الاتِّحاد وفرنسا وهولندا والسُّويد لدى اليمن، بزيارة لمدينتي عدن وصنعاء. وقام مسؤولو الاتِّحاد بزيارات إلى بعض عواصم المنطقة، أهمُّها زيارة المفوَّض الأعلى للسِّياسة الخارجية والأمن في الاتِّحاد جوزيب بوريل إلى الرِّياض في 5 أكتوبر 2021، والتي التقى فيها بولي العهد السُّعودي محمَّد بن سلمان، والرَّئيس هادي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة، والأمين العام لمجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة، وبدت هذه الزِّيارة تطوُّرًا ملفتًا في جهود الاتِّحاد. وفي 26 أكتوبر 2021، زارت بعثة الاتِّحاد وسفراء عددٍ من دوله الأعضاء لدى اليمن العاصمة المؤقَّتة عدن، والتقت رئيس الوزراء اليمني، معين عبد الملك. وتكرَّرت لقاءات دبلوماسيي الاتِّحاد مع الأطراف المعنيَّة، بما في ذلك المبعوث الأممي إلى اليمن.

كما قدَّم الاتِّحاد الأوروبي الدَّعم، وشارك في تمويل عددٍ من الأنشطة والبرامج والمبادرات التي يُفترض أنَّها تخدم المسار السِّياسي، وتصبُّ في صالح عملية السَّلام، وتؤمن الشُّروط لنجاحها، واستهدفت هذه الأنشطة والبرامج دعم البناء الشَّامل للقدرات في مجال المفاوضات السِّياسية وبناء قدرات المفاوضين السِّياسيين، ورفع الوعي حول النِّزاع وبناء الثِّقة بين الأطراف. وحشد الاصطفاف الدَّاعم للسَّلام من خارج البيئة السِّياسية، وذلك من خلال دعم الحوارات المحليَّة ومشاركة الفاعلين المحليِّين في مفاوضات السَّلام، أو ما يسمَّى بدعم جهود المسار الثَّاني (السُّلطات المحلية، ومنظَّمات المجتمع المدني، والأحزاب السِّياسية، والقبائل). فقد وقف خلف عقد ثلاثة مؤتمرات لمجموعة من الزعماء القبليِّين، في كلٍّ من إسطنبول في تركيا، وطليطلة في إسبانيا، والعاصمة الأردنيَّة عمَّان. فضلًا عن تشجيع اتِّفاقات وقف إطلاق النَّار المحلية، وتأسيس مراقبة وقف النَّار. ودعم آليَّة دعم السَّلام في اليمن التي يقودها البرنامج الإنمائي للأمم المتَّحدة. كما يعدُّ الاتِّحاد أهمَّ المانحين لآليَّة الأمم المتَّحدة للتَّحقُّق والتَّفتيش (UNVIM). وكذلك تثبيت الاستقرار وتعزيز قدرات هيئات القضاء وإنفاذ القانون. وفي هذا السِّياق، يموّل الاتِّحاد مشروعين إقليميِّين مرتبطين بالأمن، يشملان اليمن؛ يهدف الأوَّل منهما إلى تعزيز قدرات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب، ويسهم الثَّاني في دعم الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

أما بالنسبة إلى الجانب الإنساني فقد انخرط الاتِّحاد الأوروبي في الأنشطة والتَّدخُّلات التي تتصدَّى للأزمة الإنسانية التي تسبَّبت بها الحرب، وتهدف إلى التَّخفيف من آثارها. وكانت استجابته للأزمة من خلال نشاطه في مجال المناصرة والتَّنسيق الإنسانيّين لتعزيز الجهود الإنسانية، ومن خلال دعم جهود الأمم المتَّحدة لتسهيل تدفُّق المواد التِّجارية والمساعدات الإنسانية إلى اليمن، والأهمُّ من خلال رفع حجم مساعداته الإنسانية. وقد بلغت هذه المساعدات نحو 648.36 مليون يورو، منذ بداية النِّزاع عام 2015.

وعلى الرَّغم من أنَّ الاتِّحاد يعدُّ أكبر مساهم عالمي في المساعدات الإنسانية، فإنَّ مساهماته في الحالة اليمنية متواضعة، ولا ترقى إلى المستوى الذي تقتضيه مواجهة الأزمة الإنسانية التي تصنِّفها الأمم المتَّحدة على أنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. هذا الأمر توضِّحه المقارنة بالحالة السُّورية؛ إذ تشير التَّقارير إلى تلقِّي سورية ثلاثة أضعاف المساعدات الإنسانية التي حصل عليها اليمن بين عامي 2015 و2018.

وضعف التَّمويل أمر يتشاركه الاتِّحاد مع الدُّول الأعضاء، ففي حين بلغت المساعدات المخصَّصة لليمن من مؤسَّسات الاتِّحاد الأوروبي والدُّول الأعضاء 2.33 مليار يورو بين عامي 2015 و2018، تلقَّت أفغانستان والمغرب خلال الفترة نفسها أكثر من 5 مليارات يورو. ومنذ نشوب الصِّراع عام 2011 في سورية حشد الاتِّحاد الأوروبي والدُّول الأعضاء فيه أكثر من 24 مليار يورو لمساعدة المتضرِّرين من الحرب.

ولم تتجاوز تعهُّدات الاتِّحاد في مؤتمر المانحين الذي دعت إليه الأمم المتَّحدة بشأن اليمن، مطلع عام 2018، 133 مليون دولار[51]. وفي مؤتمر المانحين لليمن عام 2021، الذي نظَّمته سويسرا والسُّويد بالشَّراكة مع الأمم المتحدة عبر الاتِّصال المرئي، بلغت تعهُّدات المفوضيَّة الأوروبية 116.28 مليون دولار (بلغ إجمالي التَّعهدات 1.67 مليار دولار)[52].

(51) «أوروبا والحرب في اليمن.. المصالح تؤدي إلى تجاهل المأساة»، دوتشه فليه، 2018/4/24، في: https://shortest.link/3RqE

(52) «أوتشا: تعهدات بـ 1.6 مليار دولار لليمن.. السعودية المتعهد الأكبر»، العربية، 2021/3/2، في: https://is.gd/zlkBHC

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد تدمّرت البنية التَّحتية الاقتصادية في اليمن إلى حدٍّ كبير خلال سنوات النِّزاع، وقد كرَّر الاتِّحاد التزامه باستمرار شراكته ودعمه لليمن وشعبه في جميع مجالات التَّعاون، وبدأ الاتِّحاد بتوجيه تدخُّلاته بما يتصدَّى لنتائج الحرب الاقتصادية، وركَّز جهوده على تعزيز صمود الاقتصاد، والحيلولة دون انهياره، وتعزيز صمود المجتمعات المحليَّة معيشيًّا في مواجهة الأزمة، وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم الخدمات والبنية التَّحتية الصِّحِّية. وأظهر حرصه على مساعدة الحكومة، وتشجيع مزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وتسهيل مشاريع التَّنمية.

ويعدُّ برنامج تعزيز الصُّمود الاقتصادي الذي ينفِّذه الاتِّحاد بالتَّعاون مع منظَّمة التَّعاون والتَّنمية الاقتصاديَّة، أبرز البرامج التي يموِّلها الاتِّحاد الذي نفّذ برنامجًا لتعزيز الصُّمود المعيشي في الرِّيف اليمني، وساعد المجتمعات في تبنِّي أكثر من 500 مبادرة للمساعدة الذَّاتية والاعتماد الذَّاتي، وقدَّم عبر بنك الأمل 2000 منحة صغيرة للشَّركات التي توقَّفت أعمالها بسبب النِّزاع. ويقول الاتِّحاد إنَّه يحضِّر لبرنامج المساعدات التَّنموية الشَّاملة للسَّنوات السَّبع القادمة. وبتمويل منه، وبالتَّعاون مع منظَّمة التَّعاون والتَّنمية الاقتصادية. وتجري التَّحضيرات لإطلاق مبادرة تنفيذ مشروع «تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن» الذي يهدف إلى تحسين قدرات المؤسَّسات الاقتصادية المركزية.

وقد عقد مسؤولو الاتِّحاد مؤخَّرًا سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين في الحكومة اليمنية، لمناقشة الدَّعم طويل الأمد لليمن، وبحث خارطة طريق شاملة للإصلاحات الاقتصادية، ودعم إدارة النَّفقات والموارد العامَّة وتعزيز الثِّقة دوليًّا. وقد بلغت المساعدات التَّنموية طويلة المدى التي قدَّمها الاتِّحاد منذ عام 2015 نحو 353.7 مليون يورو، وبلغت مخصَّصات اليمن للفترة 2018-2020 تحت آلية التَّعاون التَّنموي 150 مليون يورو.

- سمات موقف الاتِّحاد الأوروبي وخلفياته :

تزايد اهتمام الاتِّحاد بالملفِّ اليمني مع مرور الوقت، وأظهر موقفًا متحرِّكًا ومتقدِّمًا مقارنة بمواقف الدُّول الأعضاء وبقيَّة دول العالم، وهذا يعود إلى تخفُّفه من الاعتبارات التي تقيِّد الدُّول. ومع ذلك، هناك تباين في مواقف المؤسَّسات الاتِّحادية؛

ففي حين كانت مواقف البرلمان الأوروبي جريئة ومتقدِّمة، ظهرت الأجهزة التَّنفيذية أكثر تحفُّظًا ودبلوماسية، وهذا يعود إلى كون مؤسَّسة البرلمان في وضع أكثر أريحيَّة بحكم أنَّها مؤسَّسة منتخبة، كما أنَّ قراراتها غير ملزمة، وأثرها القانوني والسِّياسي محدود، والمخاطر النَّاتجة منها متواضعة.

ومع أنَّ مواقف الاتِّحاد بدت مستقلَّة، سواء عن الدُّول الأعضاء أو عن الولايات المتَّحدة التي طالما سارت المواقف الأوروبية في ظلِّ مواقفها ومنسجمة معها، فإنَّ اهتمامه بالملفِّ اليمني لم يكن تطوُّرًا مستقلًا، فهو يرتبط بتوجُّه أوروبي لتأدية دور أكثر فاعليَّة في المسرح الدُّولي، كما أنَّه عكس تزايد الاهتمام بهذا الملفِّ من المجتمع الدُّولي.

ويظلُّ اهتمام الاتِّحاد بالملفِّ اليمني متواضعًا، على الأقل مقارنة بمواقفه من أزمات أخرى، وهذا ما يظهر في تحرُّكه السِّياسي المتأخِّر؛ فمع أنَّ تدخُّلاته الإنسانية والاقتصادية جاءت مبكِّرة، فإنَّ الأمر لم يكن كذلك على صعيد التَّحرُّكات السِّياسية التي تأخَّرت سنوات بعد اشتعال الحرب. ويظهر ضعف الاهتمام أيضًا في كون الاتِّحاد لم يعيِّن مبعوثًا خاصًّا إلى اليمن، كما يظهر في تواضع مساعداته الماليَّة، ومساهمات الدُّول الأعضاء عمومًا على مختلف الصُّعد. ويقدِّر الاتِّحاد إسهاماته المالية في المجالات السِّياسية والإنسانية والاقتصادية منذ 2015، بنحو مليار يورو، وهو ما يعني أنَّ مساهماته لم تتجاوز 165 مليون يورو سنويًّا.

وتُورِد بعض التَّحليلات أسبابًا ترجِّح أنَّها تقف وراء تواضع هذه المساعدات، ومن ذلك الاعتقاد الأوروبي أنَّ السُّعودية والإمارات (وهما مَن يقودان الحرب) قادرتان على تقديم المساعدات التي يحتاجها اليمن، فضلًا عن عدم الرِّضا عن أداء الحكومة اليمنية. ويشير بعضهم إلى وجود مخاوف من قيام الحوثيِّين بتحويل المساعدات الإنسانية لأغراض غير إنسانية، لكنَّ العامل المهم يبقى في كون المساعدات الأوروبية بمختلف أنواعها باتت تستخدم أداة لوقف موجات مدِّ الهجرة إلى أوروبا التي لا تواجه في الحالة اليمنية إشكالية كهذه.

لم يكن لمواقف الاتِّحاد السِّياسية تأثير كبير، فتحرُّكاته الدُّبلوماسية لم تحقِّق أيَّ اختراقات على الرَّغم من جرأتها وتقدُّمها، وذلك على الرَّغم من أهميَّتها ودلالاتها المعنوية والسِّياسية. وتبقى أهميَّة جملة مواقف الاتِّحاد ومؤسَّساته في تأثيرها الإعلامي والمعنوي.

وعكست بعض السِّياسات والتَّحرُّكات تواضعًا في فهم الاتِّحاد لتعقيدات الحالة اليمنية ومتطلَّباتها، وهو ما انتهى ببعض النَّتائج السلبية في بعض الحالات، كما حدث مع زيارة سفيرة الاتِّحاد والوفد المرافق لها من مبعوثي الدُّول الأوروبية إلى صنعاء مطلع 2020. فقد منحت هذه الزِّيارة الحوثيِّين إحساسًا بالمكانة، واعتبروها كسرًا لعزلتهم السِّياسية، وانتصارًا سياسيًّا واعترافًا ضمنيًّا بهم، وكانت النَّتيجة أن زاد تعنُّتهم ورفضهم التَّفاعل مع جهود السَّلام. وفي المقابل، تسبَّبت بإثارة حنق وحساسيَّة حكومة الرَّئيس هادي، وغضب أنصارها الذين اتَّهموا الاتِّحاد بمعاملة الحوثيِّين بصفتهم طرفًا شرعيًا معادلًا للحكومة الشَّرعية.

ومن جهة أخرى، اتَّسمت سياسات الاتِّحاد في بعض جوانبها بالتَّشتُّت، كما يظهر في عدد من الأنشطة والتَّدخُّلات في الحقل السِّياسي، كتلك التي اهتمَّت بشيوخ القبائل وبعض الفئات؛ حتَّى إنَّ بعض المراقبين اعتبر هذه الجهود أنشطة عبثيَّة، وأرجعوها إلى بنود مساعدات متاحة لا إلى تقييم واقعي للحاجات.

وفي سياق العلاقة بالدُّول الأعضاء، تلتقي مواقف الاتِّحاد الأوروبي والدُّول الأوروبيَّة في المسائل الإنسانية، ولا يتعلَّق هذا التَّوافق بمسائل التَّدخُّلات والانخراط في مواجهة الأزمة الإنسانية الطَّاحنة، فهذه قضيَّة تتَّفق حولها جميع الأطراف والدُّول والكيانات السِّياسية المعنيَّة في العالم، وإنَّما يتعلَّق بالجانب أو التَّفاعل السِّياسي معها ومع أسبابها، كما هو الحال مع قضيَّة الانتهاكات. وظلَّ موقف الدُّول المراوغ والمتحفِّظ يقترب من موقف الاتِّحاد مع مرور الوقت. وإثر إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين تبنَّت معظم الدُّول الأوروبية ودول غربية أخرى، بيانًا وُزِّع على أعضاء الجمعية العامَّة للأمم المتَّحدة في أكتوبر 2021، يدعو إلى تبنِّي آليَّة جديدة لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن ومراقبتها، ومساءلة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة[53].

أما على الصَّعيد السِّياسي، وعلى الصَّعيد الاقتصادي إلى حدٍّ كبير، فمواقف الاتِّحاد لا تعكس إجماعًا أوروبيًّا، فقد تبنَّى مواقف مستقلَّة عن مواقف أهمِّ دوله الأعضاء. وفي حين اتَّفق موقف عدد من الدُّول الأعضاء كإسبانيا وإيطاليا مع موقفه

(53) «الولايات المتحدة تدعم إيجاد تفويض أممي جديد للتحقيق في الانتهاكات باليمن»، المصدر أونلاين، 2021/12/11، في: https://shortest.link/3RqA

المتحفّظ من الحرب، بادرت دول أخرى، ومنها بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلى إعلان دعمها أو تفهُّمها للعملية العسكرية. ولم تلتزم الدُّول الأعضاء كلُّها بسياسات الاتِّحاد، مع أنَّها وقعَّت على كلِّ البيانات والقرارات التي ظلَّ يصدرها الاتِّحاد حول الملفِّ اليمني، كما في قضيَّة تصدير الأسلحة؛ فعلى الرَّغم من توصيات البرلمان الأوروبي وانتقاداته فإنَّ فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا استمرَّت في تصدير الأسلحة إلى بعض الدُّول المشاركة في التَّحالف. وإذا كانت بعض الدُّول قرَّرت وقف بيع السِّلاح إلى السُّعودية كألمانيا التي اتَّخذت قرارًا بهذا الشَّأن في يناير 2018، إلَّا أنَّ قراراتها لا تعكس التزامًا بتوصيات الاتِّحاد بالضَّرورة.

تبقى دوافع الأمن مساحة للاهتمام المشترك بين الاتِّحاد والدُّول الأعضاء، وبدا الاتِّحاد معنيًّا بالمسائل الأخلاقيَّة، لكن كان تركيز بعض الدُّول على الجوانب الاقتصادية؛ إذ رفضت دول رئيسة في الاتِّحاد إيقاف تصدير الأسلحة كفرنسا وبريطانيا (قبل خروجها من الاتِّحاد)، وذلك يعود إلى أنَّ السِّلاح وتجارته قطاع كبير ومهمٌّ في اقتصادها، ويساهم بنسبة مهمة في ناتجها المحلِّي الإجمالي، والاعتبارات الاقتصادية هذه تجعل من رغبة دول أعضاء في الاتِّحاد الأوروبي في استمرار الحرب في اليمن افتراضًا يحظى بمعقوليَّة عاليَّة. إنّ الاختلافات مع الدُّول الأعضاء قيَّدت من حركة الاتِّحاد، وحدَّت من خياراته وفرصه، فما زالت سياسات بعض الأعضاء ومواقفهم تضعف من موقف الاتِّحاد وتتسبَّب له بالإرباك، كما سيتضح لنا في فقرات قادمة.

ويقتضي فهم موقف الاتِّحاد الأوروبي من الأزمة اليمنية التَّطرُّق إلى الدَّوافع التي تحرِّكه، وتعرُّف المحدِّدات والعوامل التي تحكمه؛ إذ تحرِّك الاتِّحاد بعض الدَّوافع المرتبطة بحركة المشهد اليمني وتطوُّراته، وهي تتعلَّق بالاقتصاد والأمن، وتدور حول المخاوف من نتائج استمرار الصِّراع. فهناك مخاوف من تطوُّره وارتفاع تكاليفه، وتحوُّله إلى صراع إقليمي واسع يهدِّد إمدادات النَّفط والملاحة الدُّولية. ويرى الاتِّحاد أنَّ وقف الحرب سيخفض التَّوتُّر في منطقة الخليج. ولدى الاتِّحاد أيضًا مخاوف من تزايد نفوذ التَّنظيمات الإرهابيَّة بسبب الحرب؛ لذا أكَّد التزامه القوي وتصميمه على مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية، ومنعها من الاستفادة من الأوضاع في اليمن. وقد أثار هذه القضايا مسؤولو الاتِّحاد، ومنهم جوزيب بوريل الَّذي قال في كلمة ألقاها أمام البرلمان الأوروبي في 9 فبراير 2021، إنَّ حرب اليمن أصبحت مصدرًا لزعزعة الاستقرار في المنطقة، وإنَّ

من الضَّروري اتِّخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة هذا الوضع. وتعهَّد أن يواصل الاتِّحاد الأوروبي العمل باتِّجاه التَّوصُّل إلى حلٍّ سياسي، وهو الحل الوحيد للصِّراع.

كما أشارت عدَّة قرارات للبرلمان الأوروبي إلى قضية المخاطر الأمنية لحرب اليمن، وتزايد مخاوف الاتِّحاد من نتائج استمرارها، كالقرار رقم (8084) بتاريخ 20 أبريل 2015. ومازال الاتِّحاد يؤكِّد ضرورة وضع آلية أمن إقليمي بالمنطقة، كما صرَّحت رئيسة لجنة الأمن والدِّفاع في البرلمان الأوروبي ناتالي لوازو في مايو 2021.

ويواجه الاتِّحاد الكثير من الضُّغوط السِّياسية والإعلامية والأخلاقية. وقد تحرَّكت مواقفه مع حركة الشَّارع، واقترنت معارضته للحرب باتِّساع دائرة هذه المعارضة في الشَّارع الأوروبي، وعلى المستوى الدُّولي، وهي معارضة تسبَّب بها أساسًا تصاعد العنف، وتزايد سقوط ضحايا مدنيِّين. وفي سياق معارضتها للحرب مارست الأحزاب ووسائل الإعلام والقوى المدنيَّة ضغوطًا هائلة على مؤسَّسات الاتِّحاد والدُّول الأعضاء. ويمكن إرجاع موقف البرلمان الأوروبي المتقدِّم على موقف بقيَّة المؤسَّسات الاتِّحادية الأقل حدَّة وجرأة إلى الضُّغوط التي مارسها الشَّارع الأوروبي؛ فالبرلمان الأوروبي في نهاية الأمر مؤسَّسة منتخبة، وأعضاؤه المنتخبون مهتمُّون بإعادة انتخابهم، ويراعون لذلك توجُّهات الرَّأي العام.

ويؤدي العامل الإنساني دورًا مهمًّا وجوهريًّا في صياغة موقف الاتِّحاد، خصوصًا أنَّ لديه أو لدى مسؤوليه، كما لدى الشَّارع الأوروبي عمومًا، شعورًا بالمسؤوليَّة مؤسَّسًا على الاعتقاد أنَّ أوروبا تمثِّل ضمير العالم. وقد اقترن الموقف الأوروبي المعارض للحرب، والمطالب بإجراء تحقيقات دولية، وإحالة ملفِّ اليمن إلى المحكمة الجنائية الدُّولية، بزيادة وقوع ضحايا مدنيِّين في الصِّراع اليمني. وبهذا سوغ الاتِّحاديُّون قراراتهم ومواقفهم المطالبة بوقف الحرب، ووقف تصدير الأسلحة إلى دول التَّحالف.

- المحددات التي تحكم موقف الاتحاد الأوروبي :

يمثِّل الملفُّ اليمني قدرًا من الأهميَّة لدى الاتِّحاد الأوروبي ودوله مقارنة بملفَّات أخرى، كالملفِّ السُّوري والليبي، وهذا ما يتأكَّد في تأخُّر تحرُّكات الاتِّحاد لسنوات بعد

اشتعال الحرب، وهو أمر لا نجده في حالات أخرى أقلّ أهميَّة؛ فقد تحرَّك بسرعة وبقوَّة – مثلًا - لتطويق الأزمة الخليجية في عام 2017. ويظهر كذلك في حجم الانخراط السِّياسي القليل مقارنة بالانخراط الأوروبي في القضيَّة اللِّيبية مثلًا. وكذلك في حجم المساعدات المالية المخصَّصة من الاتِّحاد والدُّول الأعضاء فيه، فهي مساعدات قليلة قياسًا بالاحتياجات الفعليَّة لليمن، كما سبقت الإشارة. ويرتبط ضعف الاهتمام باليمن بأن الحرب فيه لا تحمل مخاطر كثيرة لأوروبا، فهو ليس قريبًا منها، ومخاوف الهجرة وتدفُّق اللَّاجئين إليها من اليمن أقلّ.

هناك طبيعة خاصة للاتحاد عكست نفسها على مواقفه، وإليها أيضًا تعود اختلافات مواقفه وتباينها مع مواقف الدُّول الأعضاء، وأيضًا الاختلافات في مواقف مؤسَّسات الاتِّحاد نفسها. فالاتِّحاد الذي يضمُّ 27 دولة، وتأسَّس بناء على اتِّفاقية أو معاهدة «ماستريخت» الموقَّعة عام 1991، له نظامه الخاصُّ والفريد من نوعه، والذي لا يمكن معه اعتباره اتِّحادًا فدراليًّا، فالنِّظام الدَّاخلي للاتِّحاد يمنح الدُّول الأعضاء هامش استقلال كبير، ويمنحها حقَّ «الفيتو» عندما تتعلَّق القرارات بالسِّيادة، إضافة إلى أنَّ قرارات مؤسَّسات اتِّحادية كالبرلمان الأوروبي، ليست ملزمة للدُّول. وعلى الرَّغم من أنَّ نقل صلاحيات الدُّول إلى المؤسَّسات الاتِّحادية من أهم مبادئ الاتِّحاد، فإنَّ صلاحية هذه المؤسَّسات تظلُّ محدَّدة بمقدار الصَّلاحيات الممنوحة من كلِّ دولة على حدة. كما تتباين أوزان الدُّول وفقًا لقوَّتها الاقتصادية، ولذلك فالقرارات والمواقف التي تتَّخذ تكون في معظم الأحيان ترجمة لمصالح الدُّول الكبرى في الاتِّحاد، أو على الأقل مراعية لها. ولا تفرض القوانين عقوبات على الدُّول التي لم تلتزم بسياساته. وجملة القول إنَّ الاتِّحاد ليس كيانًا سياسيًّا مستقلًّا، ولا يتصرَّف كدولة، ولا يُتوقَّع منه أن يتصرَّف كدولة.

ظهرت المؤسَّسات الاتِّحادية كأنَّها لا تمتلك فهمًا عميقًا للصِّراع اليمني وتعقيداته، ولا لشبكة العوامل المتداخلة التي تحكمه؛ وهذا يعود إلى أن الاتِّحاد منظَّمة سياسيَّة حديثة وخبرته غير كبيرة، إضافة إلى أنَّه لم يسجِّل أيَّ انخراط سابق في قضايا الصِّراع في اليمن، فدوله ظلَّت خلال عقود ما بعد الحرب الثَّانية تقف خلف الدَّور الأميركي، وهو ما أضعف فهمها وحضورها ومتابعتها للقضايا.

ومع أنَّ بعض أهمِّ الدُّول الأعضاء تتمتَّع بسمعة جيِّدة، وبقنوات اتِّصال مع جميع الأطراف المعنيَّة بالصِّراع، إلَّا أنَّ هذه الميزة لم تنعكس على أدوار الاتِّحاد؛ ومن أمثلة ذلك: فجَّر مؤتمر عُقِد في العاصمة الألمانية برلين في عام 2019، في خصوص الأزمة في اليمن أزمة مع الحكومة اليمنية التي لم تتلقَّ دعوة للمشاركة. وظلَّ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية يدعو للاعتراف بالحوثيِّين وإجراء مفاوضات مع الانفصاليِّين الجنوبيِّين، وهو ما أضاف مزيدًا من الإرباك على مواقف الأوروبيين، وظلَّ يثير الشُّكوك حولها، خصوصًا لدى الحكومة اليمنية وحلفائها.

لا يعمل الاتِّحاد الأوروبي في بيئة مستقلَّة، فمواقفه وتحرُّكاته محكومة بمعطيات البيئة الدُّولية، وتحركاته الدُّبلوماسية تواجه ذات التَّحدِّيات التي تقف أمام بقيَّة التَّحرُّكات الدُّولية، وأهمها تقاطع مصالح القوى الإقليمية المتورطة في الصِّراع والمتحكِّمة بأطرافه. وقد أدى النُّفوذ السُّعودي على المستوى الدُّولي دورًا في وضع حدود لأدوار الاتِّحاد؛ إذ تمثِّل السُّعودية أكبر سوق صادرات أسلحة من بريطانيا، وثالث أكبر سوق لفرنسا. ولعلَّ الفشل الذَّريع الذي مُني به مشروع القرار الذي تقدَّمت به هولندا وألمانيا وستُّ دول أوروبيَّة أخرى في 2 أكتوبر 2015، للتَّحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها أطراف الصِّراع، ثبَّط من إرادة الاتِّحاد والدُّول الأوروبية في تقديم أيِّ مبادرة من هذا النَّوع. وهناك كذلك تقدير أطراف الصِّراع المحلِّية والإقليمية المتواضع للدُّور الأوروبي ولما يمكنه القيام به. وفي الغالب يدرك الأوروبيون التَّعقيدات والتَّحدِّيات التي تواجه جهود السَّلام، ويدركون حدود ما يمكن القيام به، وبذلك يتبين أن الإحجام عن إطلاق مبادرة للسَّلام في اليمن لا يعكس إلَّا نوعًا من الواقعية في السِّياسة الأوروبية.

وليس من المتوقَّع أن يحدث تغيير كبير في مواقف الاتِّحاد في المدى المنظور، ولا يبدو أنَّ أمامه فرصة للقيام بدور أكبر في مسألة السَّلام في اليمن. وعلى الرَّغم من أهميَّة بعض الدُّول الأوروبية، ومع أنَّ لدى الدُّول الأوروبية عمومًا أوراق قوَّة عديدة يمكن استخدامها، كمبيعات السِّلاح، والورقة الاقتصادية، فإن هذه الأوراق لا تمثِّل بالضَّرورة رأسمال مشترك للاتِّحاد الأوروبي، ولكن ما زال بإمكان الاتِّحاد عمل ما هو أفضل وأكثر عندما يتعلَّق الأمر بالقضايا الإنسانية والاقتصادية.

ثانيًا: المشهد السِّياسي اليمني في عام 2022

1- التطورات الدَّاخلية :

شهد عام 2022 تطوُّرات مفاجئة في مسار السُّلطة الشَّرعية؛ إذ تشكّل في أبريل مجلس القيادة الرِّئاسي، ونُقِلَت صلاحيَّات الرَّئيس هادي إليه، لكنَّ أداءه تعثَّر سريعًا. كما شهد مسار الصِّراع مع جماعة الحوثي تطورات لافتة، فقد جرى التَّفاهم على هدنة إنسانية دخلت حيّز التَّنفيذ في أبريل، وجرى تجديدها لاحقًا، غير أنَّها مضت في مسار التَّعثُّر منذ بداية أكتوبر وحتى نهاية العام، وانتقل الصِّراع إلى مصادر الطَّاقة وعوائدها المالية، فقد قدَّم الحوثيُّون مطالب جديدة لتجديد الهدنة تتمثَّل في دفع رواتب المقاتلين في صفوفهم، وشنُّوا هجمات على موانئ تصدير النَّفط في محافظتي حضرموت وشبوة شرقي اليمن، وفي المقابل اتَّخذ مجلس الدِّفاع الوطني قرارًا بإعلان الحوثيِّين جماعة إرهابية. وفي ذات المسار استغلَّ الحوثيُّون توقُّف الحرب لفرض أفكارهم على مؤسَّسات الدَّولة في المناطق التي يسيطرون عليها من خلال تبنِّيهم لما يُعرف بمدوَّنة السُّلوك الوظيفي، وعقد مؤتمر لمراجعة المناهج التَّعليمية، تمهيدًا لتغييرها وفق أجندتهم الفكرية والمذهبية.

- مشاورات الرياض:

أعلن مسؤولان خليجيَّان، في 15 مارس 2022، أنَّ مجلس التَّعاون الخليجي يدرس إمكانية دعوة جماعة الحوثي وأطراف يمنية أخرى لإجراء مشاورات في الرِّياض في الفترة 29 مارس7- أبريل، في إطار مبادرة ترمي إلى تعزيز مساعي السَّلام التي تقودها الأمم

المتَّحدة؛ تتناول الجوانب العسكرية والسِّياسية والاقتصادية، وسيكون الحوثيّون ضيوفًا على الأمين العام لمجلس التَّعاون في مقرّ المجلس بضماناته الأمنية، إذا ما قبلت الجماعة الدَّعوة للمشاركة[54]. وكما كان متوقَّعًا، فقد رفض الحوثيُّون تلك الدَّعوة، وبناء عليه أكَّد منظِّمو المؤتمر أنَّه سيعقد بمَن سيحضر. وفي ضوء ذلك، توافدت شخصيَّات عدَّة من الدَّاخل اليمني ومن خارجه، للمشاركة في هذه المشاورات. فقد دُعيَ إليها أعضاء مجلسي الوزراء والنُّوَّاب، وأعضاء في مجلس الشُّورى، وممثِّلون عن الأحزاب والتَّنظيمات السِّياسية، وحضرها ممثِّلون عن المجلس الانتقالي الجنوبي، والمكتب السِّياسي للمقاومة الوطنية التَّابع لطارق محمَّد صالح، ومكوِّنات أخرى مثل: التَّحالف الوطني للأحزاب، والحراك التِّهامي، ومؤتمر حضرموت الجامع، والهبَّة الحضرمية، وعدد كبير من شيوخ القبائل، والنِّساء، والمنظَّمات، وكان لافتًا حضور كثير من مشاهير وسائل التَّواصل الاجتماعي؛ ما طرح تساؤلات عن جدِّية المشاورات، وجرى تقسيم المشاركين على ستَّة محاور هي: العسكري، والسِّياسي، والإنساني، والاقتصادي، والإصلاح الإداري، والتَّعافي الاجتماعي[55].

وأظهرت النِّقاشات داخل لجان المؤتمر وجود قدر من التَّوافق بين مختلف المكوِّنات حيال معظم القضايا، وأنهت الفرق أعمالها، في حين اتَّجهت الأنظار نحو الفريق السِّياسي الذي كان يناقش القضايا الأكثر حساسية، ومنها إصلاح السُّلطة الشَّرعية، باعتباره مطلبًا لعدد من الأطراف، وإن اختلفت أجنداتهم من ورائه، وتحدَّثت بعض التَّسريبات عن إمكانية تغيير نائب الرَّئيس، أو تعيين نائب أو أكثر إلى جانبه، أو بديل منه. وفي 7 أبريل 2022، تفاجأ الكثير - بمن فيهم المشاركون في المؤتمر - بالإعلان الرِّئاسي الذي تشكَّل بموجبه مجلس القيادة الرِّئاسي، وجرى نقل السُّلطة إليه، ولم يكن معظم المشاركين على اطِّلاع بالأمر؛ ما يشير إلى أنَّ الأمر خُطِط له منذ وقت مبكِّر، وخارج أروقة المؤتمر، وأنَّ مؤتمر المشاورات لم يكن إلَّا غطاء لتمرير ذلك.

(54) «رويترز: مجلس التعاون الخليجي يدرس دعوة الحوثيين لمشاورات في الرياض»، الجزيرة نت، 2022/2/16، في: https://shortest.link/3ogF

(55) «زخم دبلوماسي على هامش مشاورات الرياض وتطلُّع حكومي لإحلال السلام»، الشرق الأوسط، 2022/3/31، في: https://shortest.link/3xYb

تشكيل مجلس القيادة الرئاسي:

أصدر الرَّئيس هادي، كما سبق الإشارة إليه، في 7 أبريل، قرارًا أقال بموجبه نائبه الفريق الرُّكن علي محسن صالح، وقرارًا آخر أعلن فيه عن تشكيل مجلس قيادة رئاسي مكوَّن من ثمانية أشخاص، برئاسة اللِّواء رشاد محمَّد العليمي، ناقلًا إليه بصورة لا رجعة فيها صلاحيَّاته بوصفه رئيسًا للجمهورية وصلاحيَّات نائبه. وتضمَّن قرار نقل السُّلطة اختصاصات المجلس، وآلية عمله، وكذا تشكيل هيئة التَّشاور والمصالحة وفريق قانوني وآخر اقتصادي، وذلك لمعاونة المجلس في أداء أعماله وتنفيذ مهماته. وضمَّ المجلس إلى جانب رئيسه الدُّكتور رشاد محمَّد العلمي سبعة أعضاء، يقود معظمهم مكوِّنات سياسية وتشكيلات عسكرية على الأرض، وذلك على النَّحو الذي يوضِّحه الجدول التَّالي:

الجدول (1-1)

أعضاء مجلس القيادة الرِّئاسي وانتماءاتهم السِّياسية والمكوِّنات العسكرية التَّابعة لهم

الاسـم	الصفة	الانتماء السياسي والوظيفي	المكوِّنات العسكرية التابعة له
رشاد محمد العليمي	رئيسًا	المؤتمر الشعبي العام.	لا يوجد.
سلطان علي العرادة	عضوًا	المؤتمر/ محافظ محافظة مأرب.	يدعم الجيش الوطني مأرب.
طارق محمَّد صالح	عضوًا	المؤتمر/ أسَّس المجلس السِّياسي للمقاومة الوطنية.	قوَّات حرَّاس الجمهورية.
عبد الله العليمي باوزير	عضوًا	التَّجمُّع اليمني للإصلاح/ كان مدير مكتب رئاسة الجمهورية.	لا يوجد.
عبد الرحمن أبو زرعة المحرمي	عضوًا	مستقل/ سلفي.	ألوية العمالقة السلفية.
عثمان حسين مجلّي	عضوًا	المؤتمر/ شيخ قبلي.	أحد مشايخ محافظة صعدة.
عيدروس قاسم الزَّبيدي	عضوًا	المجلس الانتقالي الجنوبي.	ألوية الأحزمة الأمنية،وألوية النُّخبة في عدن وعدد من المحافظات الجنوبية.
فرج سالمين البحسني	عضوًا	مستقل/ محافظ محافظة حضرموت.	المنطقة العسكرية الثَّانية

- أداء المجلس :

تميَّزت الأشهر الثَّلاثة الأولى من عمل المجلس بقدر من التَّوافق والتَّفاؤل، فعلى الرَّغم من أنّه تكوَّن من مكوّنات متناقضة، كان بعضها في صراع مع الآخر، فإنَّه تمكَّن خلال تلك الفترة من الظُّهور بقدر من التَّماسك. ومع هذا، فإنَّ الخلافات سريعًا ما ظهرت، واضطُرَّ عدد من أعضاء المجلس إلى الخروج من مدينة عدن، لشعورهم بعدم الأمان ووقوعهم تحت هيمنة المجلس الانتقالي الجنوبي؛ فقد غاب طارق محمَّد صالح وسلطان العرادة عن جلسات المجلس، وانتقل الأوَّل إلى السَّاحل الغربي وتركَّز نشاطه فيه، وبقي العرادة في مأرب، ونفس الأمر بالنِّسبة إلى فرج البحسني الذي ظلَّ يتنقَّل بين محافظة حضرموت والخارج.

كما اتَّسم الجانب العسكري في هذه الفترة بخفض التَّوتُّر بين مكوّناته، في ظلِّ حالة من التَّفاؤل، خاصَّة بعد تشكيل «اللَّجنة الأمنية العسكرية» المعنية بدمج التَّشكيلات العسكرية التَّابعة لأعضائه في إطار وزارتي الدِّفاع والدَّاخلية؛ فقد اتفق مجلس القيادة الرِّئاسي، في اجتماع له في 30 مايو 2022، على تشكيل لجنة عسكرية وأمنية، مكوَّنة من 61 عضوًا، برئاسة اللِّواء الرُّكن هيثم قاسم طاهر، واللِّواء الرُّكن طاهر علي العقيلي، نائبًا، والعميد الرُّكن حسين الهيَّال، عضوًا مقرّرًا، كما وافق المجلس على تشكيل لجنة لتقييم الأجهزة الاستخباراتية وإعادة هيكلتها، مؤكِّدًا أهمية اضطلاع هذه اللِّجان بواجباتها[56].

وقد دشَّنت اللَّجنة الأمنية والعسكرية اجتماعها في عدن في 25 يونيو 2022، بحضور عضو مجلس القيادة الرِّئاسي عيدروس الزُّبيدي الذي شدَّد على ضرورة تكثيف الجهود، وتعزيز حالة الانضباط والالتزام خلال المرحلة القادمة، وأكَّد دعم القيادة السِّياسية الكامل لقيادة اللَّجنة، ولجانها المتخصِّصة، لإنجاز مهماتها الوطنية المنوطة بها[57].

(56) «مجلس القيادة الرئاسي يقر تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية»، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2022/5/30، في: https://shortest.link/3DBM

(57) «اللجنة العسكرية تبدأ هيكلة الجيش وأجهزة الأمن في اليمن»، صحيفة الخليج، 2022/6/26، في: https://shortest.link/3WSs

وخلال نفس الفترة انتظم وزير الدِّفاع السَّابق الفريق محمَّد المقدشي في ممارسة أعماله في مدينة عدن، وقام بزيارات ميدانية إلى المواقع العسكرية في محافظتي أبين والضَّالع، واطَّلع على وضع الجبهات العسكرية فيهما، وانتقل بعد ذلك إلى مدينة تعز، وهذه الزيارة الأولى له منذ عام 2015، كما تفقَّد القوَّات التي تتبع ألوية حرَّاس الجمهورية المنتشرة في السَّاحل الغربي وبالقرب من مضيق باب المندب، وقد أعطت تلك الزِّيارات انطباعًا بذوبان الجليد بين المكوِّنات العسكرية الرَّئيسة التَّابعة لمجلس القيادة الرِّئاسي، وأنَّ إدماج تلك المكوِّنات في إطار وزارة الدِّفاع قد يكون أمرًا ممكنًا.

وشهد أداء المجلس في جانب الخدمات والأوضاع الاقتصادية فشلًا كبيرًا، ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى امتناع السُّعودية والإمارات عن تسليم الوديعة المالية التي أعلنتا عنها؛ فقد تعهَّدتا عند تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي بتقديم دعم مالي لليمن، بمبلغ 3 مليارات دولار، بصورة عاجلة، على النَّحو الآتي:

أوَّلًا: تقديم ملياري دولار مناصفة بين السُّعودية والإمارات، دعمًا للبنك المركزي اليمني.

ثانيًا: تقديم مليار دولار من السُّعودية؛ منها 600 مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقَّات النَّفطية، و400 مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية. وقد أعلنت السُّعودية عن تقديمها 300 مليون دولار لتمويل خطَّة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتَّحدة لعام 2022، لتخفيف المعاناة عن الشَّعب اليمني، وتحسين أوضاعه المعيشية والخدمية[58].
وتطلَّب الأمر قيام رئيس مجلس القيادة الرِّئاسي بزيارة إلى السُّعودية، فقد استقبل - في مقرِّ إقامته بمدينة جدَّة - نائب وزير الدِّفاع السُّعودي الأمير خالد بن سلمان، المسؤول عن الملفِّ اليمني، وأعلنت الرِّياض خلال اللِّقاء حزمة من المشاريع التَّنموية ينفِّذها البرنامج السُّعودي لتنمية وإعمار اليمن، شملت 17 مشروعًا تنمويًا في 6 قطاعات هي:

(58) «السعودية تعلن تقديم دعم عاجل للاقتصاد اليمني بـ 3 مليارات دولار»، الشرق الأوسط، 2022/4/7، في: https://shortest.link/a9BO

الطَّاقة، والنَّقل، والتَّعليم، والمياه، والصِّحَّة، وبناء مؤسَّسات الدَّولة، بقيمة 400 مليون دولار، إضافة إلى 200 مليون دولار لتوفير المشتقَّات النَّفطية لتشغيل محطَّات الكهرباء[59].

ولم يكن هناك سبب مُعلن لتأخير نقل الوديعة التي وعدت بها السُّعودية عند تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي، فهناك مَن يرى ذلك للضَّغط باتِّجاه وضع معايير صارمة للصَّرف من الوديعة، بما يمنع الفساد وسوء الإدارة، ويحقِّق الغايات التي من أجلها صُرِفت؛ وهناك مَن يرى أنَّ الهدف سياسي بامتياز، وهو التَّهيئة لترتيبات سياسية وعسكرية تعمل دولتا التَّحالف العربي على إدخالها في المشهد اليمني.

- انتكاسة مبكرة :

تعرَّضت حالة الوفاق التي اتَّسمت بها المرحلة الأولى من تشكيل المجلس لانتكاسة كبيرة، وحلَّ بدلًا منها مستوى من الاستقطاب غير المعلن؛ فقد اتَّجهت الأمور إلى التَّوتُّر في مدينة عتق، المركز الإداري لمحافظة شبوة، بين قيادات الوحدات العسكرية التَّابعة لمحور عتق وقوَّات الأمن الخاصَّة من جهة (وهي المكوِّن الأساسي في الجيش الوطني التَّابع للسُّلطة الشَّرعية، التي خاضت معارك واسعة ضدَّ جماعة الحوثي)، وما يُعرف بقوَّات دفاع شبوة وقوَّات العمالقة التي باتت حاضرة في هذه المحافظة أواخر عام 2021، والمدعومة من الإمارات من جهة أخرى. وقد جاء هذا التَّوتُّر على خلفية تعيين عوض ابن الوزير العولقي محافظًا لمحافظة شبوة، في 25 ديسمبر 2021، وقد جاء تعيينه بأجندة إماراتية؛ إذ مارست أبوظبي ضغوطًا واسعة أجبرت الرَّئيس هادي على إقصاء المحافظ السَّابق محمَّد صالح بن عديو الذي تمكَّن من إحداث تطوُّر في التَّنمية والاستقرار بالمحافظة، ومن الطَّبيعي ألَّا يكون المحافظ الجديد على توافق مع المنظومة الأمنية في المحافظة، وعلى رأسها العميد، عبد ربِّه لكعب، قائد قوَّات الأمن الخاصَّة الذي يحظى بقبول بين رجال القبائل والمجتمع المحلِّي. ونشأ التَّوتُّر العسكري نتيجة إصرار المحافظ ابن الوزير على استقدام تشكيلات مسلَّحة من خارج المحافظة،

(59) «رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني يستقبل سمو نائب وزير الدفاع»، وكالة الأنباء السعودية «واس»، 2022/6/30، في: https://shortest.link/3YHE

وتصاعد التَّوتُّر إثر كمين نصبته قوَّات دفاع شبوة، استهدفت فيه موكب لعكب في 19 يوليو 2022، لكنَّ الأخير نجا من ذلك الاستهداف.

حاول المحافظ إقالة لعكب» غير أنَّ الأخير رفض الإقالة باعتبارها غير قانونية، وهو ما تعزَّز بتوجيه من وزير الدَّاخلية الذي رفض الإقالة كذلك، وأوضح أنَّه ليس من اختصاص المحافظ إقالة قائد القوَّات الخاصَّة. وقد كلَّف مجلس القيادة الرِّئاسي لجنة للتَّحقيق في الأمر، غير أنَّ رئيس مجلس القيادة أصدر قرارًا بإقالة لعكب من منصبه، قبل رفع اللَّجنة المكلَّفة بالتَّحقيق تقريرها. بالتَّوازي مع ذلك، فرضت قوَّات دفاع شبوة والعمالقة، حصارًا على منزل قائد القوَّات الخاصَّة في 6 أغسطس 2022، وفقًا لأوامر المحافظ؛ ما صعَّد من حالة الاحتقان في مدينة عتق، لا سيما بعد مقتل قائد قوَّات التَّدخُّل السَّريع التَّابعة لمحور عتق، الرَّائد أحمد عبد ربِّه لشقم الباراسي، على يد قوَّات دفاع شبوة، في دوَّار الثَّقافة في 8 أغسطس، لتشهد المدينة ثلاثة أيَّام من المعارك الطَّاحنة.

لم يحقِّق أيُّ طرف تقدُّمًا ملحوظًا على الأرض خلال اليوم الأوَّل من الاشتباكات، لكنَّ قوَّات الأمن الخاصَّة وقوَّات شرطة الدُّوريات وقوَّات الجيش الوطني شنَّت هجومًا في اليوم الثَّاني، وسيطرت على معظم المعسكرات والمواقع، وأوشكت على أن تُحكِم سيطرتها على المطار، وهو آخر موقع عسكري لقوَّات العمالقة وما يُسمَّى بـ دفاع شبوة، إلَّا أنَّ الأمور سارت بخلاف ذلك؛ فقد دفعت ألوية العمالقة بتعزيزات إضافية، وشنَّ الطَّيران الإماراتي المسيَّر غارات على قوَّات الجيش الوطني، اضطرَّت معه تلك القوَّات للانسحاب إلى خارج مدينة عتق.

وعلى الرَّغم من أنَّ المحافظ ابن الوزير كان المتسبِّب بالأحداث، من خلال إصراره على جلب قوَّات من خارج المحافظة، فإنَّ رئيس مجلس القيادة الرِّئاسي، انحاز إلى جانب المحافظ، وأظهر الأمر - من خلال البيان الذي أصدره - على أنَّه تمرُّد من قائد القوَّات الخاصَّة؛ إذ صوَّر القوَّات الخاصَّة على أنَّها خارج سلطة الدَّولة، وأكَّد «دعم رمز الدَّولة، وهيبتها، الممثَّلة بالسُّلطة المحلِّية، وقيادتها، في سبيل وقف نزيف الدَّم، وإنفاذ إرادة الدَّولة»[60].

(60) «العليمي يكاشف اليمنيين حول أحداث شبوة ويشدد على احتكار القوة للدولة»، الشرق الأوسط، 2022/8/12، في: https://shortest.link/3U5a

وأبدى وزير الدِّفاع المعيَّن محسن الدَّاعري نفس الموقف، فقد قال: «إنَّ العملية العسكرية كان لا بدَّ منها لمن يتمرَّد على القرارات»، في إشارة إلى قائد قوَّات الأمن الخاصَّة والقوَّات الموالية له[61]. وقد أحدث هذا الأمر انقسامًا عميقًا في مجلس القيادة الرِّئاسي، وأعاد التَّوتُّر بين المكوِّنات الرَّئيسة الدَّاعمة له، خاصَّة بين كلٍّ من المجلس الانتقالي وحزب الإصلاح؛ فقد تأجَّجت المعارك الإعلامية بين أنصارهما، وأصدر الإصلاح بيانًا هدَّد فيه بالانسحاب من الحكومة، وشلَّ هذا الأمر مجلس القيادة في ظلِّ تقارير إعلامية أشارت إلى أنَّ عضو مجلس القيادة عبد الله العليمي باوزير الذي ينتمي إلى محافظة شبوة، قدَّم استقالته من المجلس، وفي ذات الوقت تبنَّى عضو مجلس القيادة سلطان العرادة، موقفًا صارمًا تجاه إمكانية تمدُّد القوَّات التَّابعة للمجلس الانتقالي وألوية العمالقة نحو محافظة حضرموت، بما يعنيه ذلك من إمكانية تطويق محافظة مأرب والتَّضييق عليها.

- تطورات في المحافظات الشرقية:

واستمرَّت حالة التَّوتُّر في المحافظات الشَّرقية بسبب المعارك التي شهدتها محافظة شبوة، وتمكُّن التَّشكيلات العسكرية التَّابعة للمجلس الانتقالي وألوية العمالقة من السَّيطرة على مدينة عتق ومناطق أخرى في المحافظة، وكذلك بسبب تهديد المجلس الانتقالي بنقل المعارك تجاه حضرموت، ولا سيما منطقتَي سيئون والعبر اللتين توجد فيهما المنطقة العسكرية الأولى ومعسكرات تابعة للسُّلطة الشَّرعية.

وأما الدَّعوات المستمرَّة لقيادات في المجلس الانتقالي إلى طرد القوَّات التَّابعة للمنطقة العسكرية الأولى من تلك المنطقة، والسَّيطرة على محافظة المهرة، فقد أدَّت إلى تنامي مخاوف قوى اجتماعية وسياسية من إمكانية سيطرة المجلس الانتقالي، المحسوب على منطقتي الضَّالع ويافع، على هاتين المحافظتين، وتكرار السِّيناريو الذي حدث عام 1967م في أثناء انسحاب الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن. وفي مواجهة ذلك تبنَّت مكوِّنات قبلية وسياسية في حضرموت فعاليَّات مطالبة برفض المشاريع

(61) «اليمن.. ما الذي يعنيه سيطرة المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا على شبوة؟»، الجزيرة نت، 2022/8/12، في: https://shortest.link/amxe

التي تحاول أن تتجاذب محافظة حضرموت، وجرى في تلك الفعاليَّات رفع ما يُسمَّى «عَلَمَ» حضرموت، وتبنَّى رموز من هذه المحافظة خطابًا يطالب بأن يكون لحضرموت موقعًا ندِّيًّا مع المكوِّنات الجغرافية في شمال اليمن وجنوبه، وأنَّه إذا ما تفكَّكت البلاد فإنَّها لن تكون تبعًا للجنوب أو للشَّمال، وإنَّما دولة مستقلَّة بذاتها. وبالفعل دعت تلك الفعاليَّات إلى وقفة في 20 ديسمبر، طالبت فيها رموز من المحافظة أن تكون حضرموت دولة؛ لأنَّ مقوِّمات الدولة متوافرة لديها، وأن يتجاوز الهدف المطالبة بموقف ندِّي إلى المطالبة بدولة مستقلَّة.

وبقدر ما ينظر بعضهم إلى أنَّ التَّصعيد في الخطاب والمطالب الحضرمية، تستهدف تحصين المحافظة ضدَّ رغبة المجلس الانتقالي الجنوبي السَّيطرة عليها، إلَّا أنَّ هذا الخطاب يثير مخاوف الكثير، فهو يُشرعن لمطالب الانفصال، ويُهيِّئ الرَّأي العام لها، كما أنَّ هذه المطالب وإن بدت ظرفية، إلَّا أنَّها قد تتحوَّل إلى مطالب حقيقية يصعب التَّراجع عنها، كما أنَّها تضعف من حساب المكوِّنات الاجتماعية والسِّياسية المتمسِّكة بالوحدة في هذه المحافظة، لحساب مشاريع مطالب صغيرة قائمة على أساس هويَّاتي. كما يلاحظ أنَّ الخطاب الذي كان ينطلق من مكوِّن المحافظات الشَّرقية التي تضمُّ كلًّا من شبوة وحضرموت والمهرة وسقطرى، تراجع إلى حدٍّ كبير لحساب حضرموت والمكوِّن الحضرمي، وهو أمر على درجة كبيرة من الخطورة، فعوامل الانفصال التي تتوافر لهذه المحافظة أكثر من غيرها، وقد كانت فرص الانفصال ومخاطره تقلُّ عندما كان الحديث يجري عن المحافظات الشَّرقية، وليس عن حضرموت فقط.

- الهدنة الإنسانية تجديد .. ثم تعثر:

أعلن المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ في الأوَّل من أبريل 2022، موافقة أطراف الصِّراع في اليمن على مقترح الأمم المتَّحدة بشأن عقد هدنة تبدأ في الثَّاني من أبريل، مدَّة شهرين، قابلة للتَّمديد، تقضي بوقف جميع العمليَّات العسكرية، الجوية والبرية والبحرية، الهجومية داخل اليمن وعبر حدوده، وتيسير دخول 18 سفينة تحمل الوقود إلى موانئ الحديدة، والسَّماح برحلتين جوِّيَّتين من مطار صنعاء وإليه، كلَّ أسبوع. وقد جرى تجديد هذه الهدنة في بداية يونيو. وبالرَّغم من الضُّغوط

الدُّولية على مجلس القيادة الرِّئاسي وجماعة الحوثي فإنَّ جهود تمديدها مع بداية أكتوبر فشلت، وقد رأت الأطراف الدُّولية السَّبب في ذلك هو مطالب الحوثيِّين التي وُصِفت بأنَّها غير واقعية، فبعد الاتفاق على صرف مرتَّبات الموظَّفين الحكوميِّين وفقًا لكشوفات عام 2014، اشترط الحوثيُّون صرف مرتَّبات المقاتلين في صفوفهم.

- هجوم على موانئ تصدير النفط وتصنيف الحوثيين جماعة ارهابية:

ومع فشل جهود تمديد الهدنة الإنسانية، أطلق الحوثيُّون في 1 أكتوبر 2022 تهديدات باستهداف الشَّركات الأجنبية التي تستخرج النَّفط في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية الشَّرعية، ومنحوها مهلة للتَّوقُّف عن عمليَّات استخراج النَّفط، وتكرَّر هذا الموقف مرارًا[62]. ولم تؤخذ تهديدات الحوثيِّين على محمل الجد حتَّى 21 أكتوبر 2022، فقد شنَّت هجمات بالطَّائرات المسيَّرة والصَّواريخ، على ميناء الضَّبَّة النَّفطي بحضرموت في أثناء رسُوِّ سفينة لشحن النَّفط الخام من الميناء. ويُعدُّ هذا الهجوم الثَّاني وفق بيان الحكومة اليمنية؛ إذ سبق أن استهدفت الجماعة بالطَّيران المسيَّر ميناء رضوم النَّفطي، بهجمتين متعاقبتين في 18 و19 من ذات الشهر[63].

في المقابل، عقد مجلس الدِّفاع الوطني اجتماعًا طارئًا، بحضور رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرِّئاسي، ورؤساء السَّلطات التَّشريعية والتَّنفيذية والاستشارية، ومحافظي حضرموت وشبوة، ودعا المجلس المجتمع الدُّولي إلى تحمُّل مسؤوليَّاته، وحذَّر من أنَّ هذا التَّصعيد الإرهابي من شأنه إعفاء الحكومة اليمنية من كل الالتزامات التي تنصَّلت منها ميليشيات جماعة الحوثي، بما فيها اتِّفاق ستوكهولم، وعناصر الهدنة الإنسانية المنهارة، والتَّسهيلات الخدمية الأخرى[64].

(62) «الحوثيون يحذرون المستثمرين في الإمارات والسعودية»، قناة المهرية، 2022/10/5، في: https://almahriah.net/local/23028

(63) «الحكومة اليمنية: كل الخيارات مفتوحة للتعامل مع الهجوم الإرهابي الحوثي على ميناء الضبة»، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2022/10/21، في: https://shortest.link/5VCA

(64) «مجلس الدفاع الوطني يعقد اجتماعًا طارئًا برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي»، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2022/10/22، في: http://bit.ly/3J9DQbo

وأصدر المجلس القرار رقم (1) لسنة 2022، بتصنيف ما وصفها بـ«ميليشيات الحوثي الانقلابية» منظَّمةً إرهابية، ووجَّه الجهات ذات العلاقة باستكمال الإجراءات اللَّازمة لتنفيذ القرار، وحذَّر الكيانات والأفراد الذين يقدِّمون الدَّعم والمساعدة أو التَّسهيلات أو أيَّ شكل من أشكال التَّعاون والتَّعامل مع هذه الجماعة الإرهابية، بأنَّه سيجري اتِّخاذ إجراءات وعقوبات صارمة تجاههم[65]، وجاء ردُّ جماعة الحوثي على لسان وزير الإعلام في حكومتها (غير المعترف بها دوليًّا)، بأنَّهم سيستهدفون أيَّ سفينه تدخل الموانئ اليمنية لنقل النَّفط.

2- العلاقات الخارجية:

في مطلع عام 2022، كانت ردود الفعل الدُّولية الخاصَّة باليمن تدور حول تداعيات هجمات الحوثيِّين على مطار أبوظبي بوساطة طائرات بدون طيَّار وصواريخ مجنَّحة وصواريخ باليستية، وكذا دارت ردود الفعل الدُّولية حول تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي، ونقل السُّلطة إليه، ثم الإعلان عن التَّوافق على الهدنة الإنسانية ودخولها حيِّز التَّنفيذ في أبريل. وقد شهد عام 2022 زيادة مظاهر تبعيَّة مجلس القيادة الرِّئاسي لدولتي التَّحالف (السُّعودية والإمارات)، في ظلِّ انقسامات عميقة بين أعضائه، وفشل الضُّغوط الدُّولية على الحوثيِّين لتجديد الهدنة الإنسانية، واطِّراد زيارة المسؤولين الأميركيين إلى محافظتي شبوة وحضرموت، شرقي اليمن.

تداعيات هجمات الحوثيين على أبوظبي:

شنَّت جماعة الحوثي في 17 يناير 2022، هجمات بصواريخ باليستية وطائرات مسيَّرة، استهدفت العاصمة الإماراتية أبوظبي. وبحسب وسائل إعلام إماراتية[66]، تسبَّبت الهجمات بانفجار ثلاثة صهاريج لنقل المحروقات قرب خزَّانات شركة «أدنوك» للنَّفط، واندلاع حريق في منطقة الإنشاءات الجديدة قرب مطار الإمارة؛ ما أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من جنسيَّات آسيوية، وإصابة ستَّة آخرين بجروح. وقد مثَّلت تلك الهجمات منعطفًا مهمًّا

(65) «مجلس الدفاع الوطني يصنف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية ويحذر من التعامل معها»، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2022/10/22، في: http://bit.ly/3EToOEe

(66) «انقسام في واشنطن تجاه مطالب تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية»، الجزيرة نت، 2022/1/20، في: https://shortest.link/a87A

في الحرب التي تشنُّها دول التَّحالف على الحوثيّين، في ظلِّ سياق تحوُّل جزئي في مسار العمليَّات العسكرية لصالح القوَّات المناوئة للحوثيّين، وظهور دلائل على وجود انقسامات بين أطراف متنافسة داخل جماعة الحوثي. وقد كثَّفت أبوظبي من ضغوطها على الأطراف الدُّولية لمعاقبة الحوثيين، فقد طلبت من الإدارة الأميركية، رسميًّا، إعادة إدراج الحوثيين في قائمة المنظَّمات الإرهابية، وحمَّلت مجلس الأمن الدُّولي مسؤولية معاقبة الحوثيّين. وبالرَّغم من الضُّغوط الإماراتية فإنَّ جهودها لم تحقِّق الشَّيء الكثير، وكان أقصى ما وصلت إليه تصريح الرَّئيس الأميركي جو بايدن بأن إعادة تصنيف الحوثيّين «منظَّمة إرهابية» مسألة قيد النَّظر[67]. واعتمد مجلس الأمن في 29 فبراير 2022 القرار رقم (2624) تحت البند السَّابع، والقاضي بتجديد نظام العقوبات على اليمن، واصفًا جماعة الحوثي في إحدى فقراته بأنها «جماعة إرهابية»، كما يدرج القرار الحوثيين بوصفهم كيانًا تحت حظر السِّلاح المستهدف[68].

- ترحيب دولي بتشكيل مجلس القيادة الرئاسي:

رحبَّت السُّعودية بإعلان الرَّئيس هادي، وأكَّدت دعمها الكامل لمجلس القيادة الرِّئاسي والكيانات المساندة له، وتقديم دعم عاجل للاقتصاد اليمني بمبلغ قدره 3 مليارات دولار، كما رحَّبت الإمارات بالقرار، وأعلنت عن دعم مالي للاقتصاد اليمني. وتوالى التَّرحيب من دول خليجية وعربية أخرى، في مقدِّمتها مصر والأردن. وحظي القرار بترحيب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدُّول العربية، ومنظَّمة التَّعاون الإسلامي، والأمم المتَّحدة، وكذلك الولايات المتَّحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا. وعلى الأرجح أنَّ هذا التَّرحيب كان مدفوعًا بحالة الجمود التي كانت تعانيه السُّلطة الشَّرعية من جهة، والخطاب الذي رافق تشكيل المجلس وغايته تحقيق السَّلام مع الحوثيّين من جهة ثانية، وبسبب الحشد الذي قامت به السُّعودية والإمارات لهذا المجلس من جهة ثالثة، وقد يكون هذا التَّرحيب ذا علاقة بإزاحة الفريق علي محسن صالح من المشهد السِّياسي، وهو الرَّجل الذي لا تنظر إليه دوائر أمنية وسياسية غربية بعين الرضى.

---

(67) تفس المصدر.

(68) «مجلس الأمن يتبنَّى قرارًا يخضع جماعة الحوثيين ككيان لحظر السلاح»، الأمم المتحدة، 2022/2/28، في: https://bit.ly/3kLzXA3

- زيارات خارجية:

قام رئيس مجلس القيادة الرّئاسي العليمي وأعضاء المجلس، خلال منتصف مايو، بزيارة شملت الكويت والبحرين ومصر وقطر، بهدف حشد التَّأييد الخارجي لمجلس القيادة، بما يُمكّنه من تجاوز التَّحدّيات التي تواجهه، والحصول على المزيد من الدَّعم الاقتصادي والسّياسي من دول مجلس التَّعاون ومصر. وقام العليمي في 15 أغسطس بزيارة إلى الإمارات، وقد أشارت وكالة الأنباء اليمنية الرَّسمية إلى أنَّها زيارة عمل «غير رسمية»، وأنَّها ستستغرق عدَّة أيَّام، وتشمل أيضًا السُّعودية، وقالت إنَّه من المتوقَّع أن يجري العليمي على هامش زيارته «لقاءات مع المسؤولين الإماراتيّين، حول سبل تعزيز العلاقات والدَّفع بها إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات، كما قد يبحث الإجراءات المطلوبة لاستكمال تخصيص الوديعة الإماراتية - السُّعودية للبنك المركزي اليمني، والتَّدخُّلات المشتركة في القطاعات الخدمية والإنمائية، وسبل التَّنسيق بين الجانبين لمواجهة التَّحدّيات الأمنية المشتركة، وخصوصًا جهود تأمين طرق الملاحة الدُّولية التي تضطلع فيها الإمارات بدور رائد في المنطقة»[69] ورجَّحت بعض المصادر أنَّ أجندة الزّيارة تتَّصل بتسوية الخلافات التي تضرب المجلس الرّئاسي، لا سيَّما بعد أحداث شبوة الأخيرة، والمواجهات بين القوَّات المدعومة من الإمارات والقوَّات الحكومية بالمحافظة.

وفي 9 سبتمبر 2022، قام رئيس مجلس القيادة بزيارة رسمية إلى ألمانيا لعقد مباحثات مع عدد من المسؤولين الألمان، وقد أوضح العليمي في مقابلة له مع قناة العربية،[70] أنَّ الدَّافع من الزّيارة هو التَّأثير في موقف ألمانيا والاتّحاد الأوروبي من القضية اليمنية، في ظلّ نشاط مناصري الحوثي في هذه الدَّولة. وفي 28 نوفمبر، زار العليمي الأردن، وبحث خلال الزيارة مستجدَّات الوضع اليمني وتداعياته الإقليمية والدُّولية، والجهود المشتركة لردع التَّهديدات الحوثية الإرهابية لأمن البحر الأحمر، وإمدادات التّجارة العالمية، والسّلم والأمن الدُّوليّين.

(69) «العليمي يغادر عدن في زيارة عمل رئاسية تشمل الامارات والسعودية، جريدة الشرق الأوسط، في: https://shortest.link/jLJP

(70) النص الكامل لمقابلة الرئيس رشاد العليمي مع قناة العربية، نبض، في: https://shortest.link/kJgC

وفي 29 نوفمبر، وصل رشاد محمد العليمي مع أعضاء من المجلس (طارق صالح، وعبد الله العليمي، وعيدروس الزَّبيدي) إلى أبوظبي، في زيارة رسميَّة. وقد أفادت وكالة الأنباء اليمنية الرَّسمية «سبأ» أنَّ العليمي التقى رئيس دولة الإمارات، الشيخ محمَّد بن زايد، والمسؤولين الإماراتيين، وبحث معهم قضايا مختلفة حول مستجدَّات الوضع اليمني، واعتداءات الحوثيِّين الممنهجة على المنشآت النَّفطية، وتداعياتها الكارثية على الاقتصاد الوطني، والأوضاع الإنسانية في اليمن[71].

- زيادة تبعية مجلس القيادة الرئاسي لدولتي التحالف:

تشير كثير من المصادر إلى أنَّ الرِّياض وأبوظبي وقفتا خلف تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي، وأنَّه جرى إخراجه تحت لافتة المشاورات اليمنية - اليمنية، وأنَّهما حشدا التَّأييد الدَّاخلي والخارجي له. وتُظهِر التَّطوُّرات خلال عام 2022، أنَّ ارتباط المجلس بدولتي التَّحالف يصل إلى درجة التَّبعية؛ فحاجته إلى الموارد والدَّعم السِّياسي والعسكري يجعله في حالة ارتباط وثيق بهما. ومما يجعل المجلس أكثر ارتباطًا بالسُّعودية والإمارات هو حاجته إلى ضغوطهما لتذليل العقبات التي يمكن أن يفتعلها واحد أو أكثر من المكوِّنات المشاركة فيه، وضبط سلوك ذلك المكوِّن بما يحافظ على بقاء المجلس واستمراره، ويُمكِّنه من أداء أعماله.

هذا الارتباط الكبير يجعل أداء المجلس ومساره، وحتَّى استمرار وجوده، يرتبط على نحو كبير بإرادة السُّعودية والإمارات، لا سيما بعد تصاعد الانقسامات بين مكوِّنات المجلس في إثر الأحداث العسكرية في شبوة، وتمدُّد المجلس الانتقالي عسكريًّا نحو أبين، وتهديداته بالسَّيطرة على حضرموت والمهرة. وبعد قرابة شهرين من تعطُّل اجتماعات مجلس القيادة الرِّئاسي في العاصمة المؤقَّتة عدن، على خلفية أحداث شبوة، استدعت السُّعودية أعضاء المجلس إلى الرِّياض، وعُقد أوَّل اجتماع للمجلس فيها، سعيًا منها لرأب التَّصدُّع الذي يعتري جسد المجلس الرِّئاسي. وقد التقى العليمي وأعضاء المجلس بوزير الدِّفاع السُّعودي خالد بن سلمان، ويرجح إنَّ الوزير السُّعودي بحث مع أعضاء مجلس القيادة الخلافات التي تسبَّبت بتعطيل لقاءات المجلس، وأدَّت إلى بقاء العليمي في الرِّياض.

(71) «رئيسا الإمارات ومجلس القيادة اليمني يبحثان العلاقات الثنائية»، وكالة الأناضول، 2022/11/30، في: https://shortest.link/aUew

- جهود دولية لتجديد الهدنة الإنسانية :

بعد التَّوافق على الهدنة الإنسانية ودخولها حيّز التَّنفيذ، بداية أبريل 2022، اتَّجهت الجهود الدُّولية لتجديد الهدنة الإنسانية والبناء عليها، لجمع الأطراف اليمنية في مفاوضات لبناء تسوية سياسية دائمة، تُنهي الحرب. وقد كانت الجهود تتضاعف كلَّما اقتربت الهدنة من الانتهاء، وقد أثمرت تلك الجهود تمديد الهدنة في بداية يونيو مدَّة شهرين إضافيّين. ومع قرب انتهاء موعدها، مع نهاية يوليو، نشط المبعوث الدُّولي لفرض هدنة موسَّعة تمتدُّ إلى ستَّة أشهر، وتشمل مقترحات إضافية؛ منها: دفع رواتب موظَّفي الخدمة المدنية، وفتح طرق محدَّدة إلى مدينة تعز ومحافظات أخرى، والسَّماح بجهات إضافية أخرى تسير إليها الرَّحلات التِّجارية من مطار صنعاء وإليه، والسَّماح بدخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة دون عوائق، وتعزيز آليَّات خفض التَّصعيد من خلال لجنة التَّنسيق العسكرية المشتركة، والالتزام بالإفراج العاجل عن جميع المحتجزين من كلِّ الأطراف، والشُّروع في مفاوضات لوقف إطلاق النَّار، واستئناف عملية سياسية واقتصادية شاملة.

وقد فشلت الضُّغوط الدُّولية في تمديد الهدنة الإنسانية التي انتهت مدَّتها مع بداية أكتوبر؛ فقد رفض الحوثيُّون تمديدها، وأدخلوا شروطًا وُصِفت من الوسطاء الدُّوليّين بأنَّها تعجيزية. وبعد التَّصعيد العسكري الذي قام به الحوثيُّون، من خلال استهدافهم ميناء الضَّبَّة النَّفطي بحضرموت بالطَّائرات المسيَّرة، اتَّجهت جهود الأطراف الدُّولية لاحتواء ذلك التَّصعيد، ومنع تجدُّد المعارك العسكرية، فقد قوبل تصعيد الحوثيّين العسكري بإدانات دولية واسعة، غير أنَّ الأمر لم يتجاوز الإدانات.

- تواتر الزيارات الامريكية للمحافظات الشرقية:

شهد عام 2022 اهتمامًا أميركيًا لافتًا بالمحافظات التي تقع شرق اليمن، وخصوصًا شبوة وحضرموت؛ فقد تتابعت زيارات المسؤولين الأميركيين لهاتين المحافظتين؛ ففي مارس، زار وفد أميركي ضمَّ المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، والقائمة بأعمال السَّفير الأميركي لدى اليمن كاثي ويستلي، محافظتي شبوة وحضرموت، والتقى الوفد مع قيادة السُّلطة المحليَّة بالمحافظتين، وجرى التَّشاور حول محاربة الإرهاب.

وبعدها بثلاثة أشهر، وتحديدًا في 28 يونيو، قام السَّفير الأميركي لدى اليمن ستيفن فاجن بزيارة غير معلنة إلى حضرموت، التقى خلالها بالمسؤولين المحلِّيين في المحافظة. وكرَّر السَّفير الأميركي زيارته إلى حضرموت في 8 نوفمبر، وفيها التقى بالمحافظ وقيادات في السُّلطة المحلِّية.

وتُظهر الزِّيارات المعلنة السَّابقة اهتمامًا أميركيًا كبيرًا بالتَّطوُّرات السِّياسية والأمنية في شرق اليمن، وحرص واشنطن على أن تكثِّف حضورها في تلك المحافظات من جهة، وأن توجِّه تلك التَّطوُّرات بما يخدم مصالحها التي تتمثَّل في الحرب على ما تُسمِّيه بالإرهاب والجماعات المتشدِّدة، في ظلِّ حرصها على الفصل التَّام بين تعاملها مع الصِّراع والحرب الدَّائرة من جهة، وسياساتها في محاربة ما تُسمِّيه بالإرهاب من جهة ثانية.

خاتمة:

يتبيّن بعد هذا العرض المفصّل لأبرز التَّطوُّرات في المشهد اليمني من الناحية السياسية، أنّ حدّة الصراع أدت إلى تدهور حادٍ في الأوضاع السِّياسية والأمنية والعسكرية، وفسحت المجال أمام أطراف عدّة للتدخل تحت غطاء المساعدة في حلّ الأزمة وإعادة الاستقرار إلى المنطقة. لكن لم تكن جميع المحاولات كفيلة بتحقيق ما يضمن لليمن استقراره؛ إذ تنازعت مساعي هذه الأطراف غايات وأهداف ترتبط بتطلّعات كل منها، وهذا ما ألقى بظلاله السلبية على الأوضاع في اليمن.

الفصل الثَّاني

المشهد العسكري والأمنـي

مقدمة

على امتداد عامي 2021 و2022، شهد الصِّراع الدَّائر في اليمن العديد من الأحداث والانعطافات والتَّحوُّلات التي تغيَّر فيها المشهد العسكري والأمني تغيُّرًا كبيرًا، وتبدَّلت معه موازين قوى أطراف هذا الصِّراع، وتجلَّت معها أجندات هذه الأطراف وارتباطاتها الخارجية. وعلى الصَّعيد الأمني، فسَّرت الأحداث جانبًا من تفاعلات المشهد العام للصِّراع، و أبعاده، و إفرازاته، مشيرة إلى أنَّ المعضلة الأمنية ممتدَّة بامتداد الحرب، وإلى ما بعد توقُّفها.

يتناول هذا الفصل الزَّوايا المختلفة للمشهد العسكري للصِّراع، والتَّفاعلات الأمنية المصاحبة، مسلِّطًا الضَّوء على أطراف الصِّراع، وتشكيلاتها، وقدراتها، ثمَّ إبراز التَّحوُّلات التي طرأت على المشهد، و آفاقه المستقبلية. وفي الاتِّجاه الأمني، يستعرض الفصل الأبعاد المختلفة للمعضلة الأمنية الدَّاخلية، و اتِّجاهها، في ظلِّ تغيُّرات بيئة الحرب، و انتهازية أطرافها.

أوَّلاً: أطراف الحرب وتشكيلاتها المسلَّحة

يدور الصِّراع في اليمن بين طرفين رئيسين؛ هما: الحكومة المعترف بها دوليًّا، مدعومة بالتَّحالف العربي الذي تقوده السُّعودية والإمارات، وجماعة الحوثي التي استولت على السُّلطة، مدعومة من إيران، منذ سبتمبر 2014. كما تشكَّلت خلال سنوات الحرب أطراف جديدة تستند إلى تشكيلات مسلَّحة، أضافت إلى الصِّراع أبعادًا أخرى، ويحتلُّ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، عبر جماعة «أنصار الشريعة»، وبجانبه تنظيم الدَّولة الإسلامية في العراق والشَّام «داعش» - فرع اليمن، مكانين بارزين في حيز الصِّراع، بوصفهما طرفين ثانويين يتصارعان مع مختلف الأطراف، وفيما بينهما.

1- قوَّات الحكومة المعترف بها دوليًّا والقوَّات المنخرطة شكليًّا تحت مظلَّتها:

يجري تداول مُسمَّى الجيش الوطني منذ عام 2015، توصيفًا للقوات المسلَّحة الرَّسمية التَّابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا التي أعيد تشكيلها عقب تدخُّل التَّحالف العربي عام 2015، والقصد من ذلك التَّمييز بين هذا الجيش وبين أيِّ قوات تدَّعي أنَّها تمثِّل الجيش الشَّرعي، سواء القوَّات التي انخرطت في صفوف جماعة الحوثي، أو التَّشكيلات الانفصالية، أو التَّشكيلات المستقلَّة التي تناوئ - في الوقت نفسه - جماعة الحوثي، وهاتان الأخيرتان عادة ما توصفان بأنَّهما مدعومتان إماراتيًّا، ضمن أجندات

مشتركة تتعارض مع كيانات سياسية في هذه الحكومة يؤيّد الجيش الوطني اتّجاهاتها. وبالمثل، هناك تشكيلات مسلّحة أخرى دعمت تأسيسها وتطويرها السُّعودية، حماية لحدودها، ومصالحهما المستقبلية في اليمن.

وقد أدى الموقف السَّلبي للحكومة المعترف بها دوليًّا دورًا في تعاظُم قوَّة هذه التَّشكيلات، والتَّحدِّي الذي يمثِّله بُعدها عن سيطرة قيادة وزارة الدِّفاع، إلى جانب تنوُّع هويَّاتها السِّياسية والفكرية التي يعانيها الجيش الوطني نفسه، فضلًا عن اعتماد الجيش وهذه التَّشكيلات على دعم التَّحالف العربي، وانعكاس ذلك على إرادتها، كما ثمَّة تحدِّيات تتعلَّق بأخطاء مرحلة البناء، مثل الفوضى في منح الرُّتب العسكرية، واستحقاقات التَّأهيل وأولويَّاته[72]، والخلافات البينية العميقة التي أدَّت خلال مراحل مختلفة إلى اندلاع العنف المسلَّح بينها.

أ- الجيش الوطني (القوَّات المنخرطة تحت قيادة وزارة الدِّفاع ورئاسة هيئة الأركان العامَّة):

خلال الفترة 2015-2022، توالت جهود الحكومة المعترف بها دوليًّا لإعادة بناء المؤسَّسة العسكرية الموالية لها، وفقًا للهيكل التَّنظيمي المشمول بالقرار الجمهوري (104) لسنة 2012، مع الاتِّفاق على ما عُرِف بإعادة هيكلة القوَّات المسلَّحة التي توقَّفت بوقوع انقلاب جماعة الحوثي[73]. وبالرَّغم من الظُّروف الصَّعبة التي واجهتها، فقد عوَّضت جانبًا من قدراتها البشرية في القوَّات البرِّية، وحرس الحدود، والاحتياط الاستراتيجي، خصوصًا ألوية الحماية الرِّئاسية، والعمليَّات الخاصَّة، في حين ظلَّت القوَّات البحرية، والقوَّات الجوية، وقوَّات الدِّفاع الجوِّي، تواجه تحدِّيات عدَّة في

(72) «وزير الدفاع محمد المقدشي متحدثًا لقناة اليمن اليوم عن المشهد العسكري في مأرب وبقية الجبهات»، قناة اليمن اليوم، 2021/11/10، في: https://bit.ly/3BOhBUx

(73) للمزيد حول تفاصيل القرار، ومكونات الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة اليمنية، ينظر: الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، «قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (104) لسنة 2012، بشأن المكونات الرئيسية للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة»، المركز الوطني للمعلومات، 2012/12/19، في: https://bit.ly/2W5slIY

هذا الشَّأن، بل يمكن القول إنَّه لا يوجد حاليًّا قوَّات جوية ودفاع جوي، على النَّحو المتعارف عليه لدى جيوش الدُّول[74].

كانت الانطلاقة الأولى لإعادة بناء الجيش الوطني مع تدخُّل التَّحالف العربي في 26 مارس 2015، الذي وفَّر قدرًا من متطلَّبات إعادة البناء، خاصَّة رواتب الجيش، وأسلحة المشاة الخفيفة والمتوسِّطة. ومن جانب آخر، فقد مثَّل قرار الرَّئيس السَّابق هادي، تعيين اللِّواء محمَّد علي المقدشي، رئيسًا لهيئة الأركان العامَّة في مايو 2015، الانطلاقة الحقيقية لإعادة بناء القوَّات المسلَّحة التي أخذت مسمَّى الجيش الوطني؛ فقد أقيمت منطقة حشد عسكري بمنطقة العَبْر، شمالي حضرموت، واستُقطب إليها متطوِّعون مدنيُّون من مختلف محافظات البلاد، إضافة إلى الضُّبَّاط والجنود المنتسبين إلى الجيش السَّابق، الذين تعرَّضت وحداتهم للتَّفكيك والعبث بفعل تداعيات الانقلاب الحوثي عام 2014، وسيطرة جماعة أنصار الشَّريعة على محافظة حضرموت (السَّاحل) في أبريل 2015.

سبق هذه الانطلاقة، قبل تدخُّل التَّحالف العربي، جهود ذاتية لاستقطاب مؤيِّدي الحكومة المعترف بها دوليًّا من المقاومة الشَّعبية وقبائل مأرب، وإخضاعهم للتَّدريب، استعدادًا لمواجهة جماعة الحوثي التي لم تكن قد هاجمت مأرب، وتزعَّم قيادة ذلك العميد عبد الرَّب قاسم الشَّدادي الذي عيَّنه الرَّئيس السَّابق هادي في أبريل 2015، قائدًا للمنطقة العسكرية الثَّالثة، وقائدًا للِّواء 13 مشاة[75]. وقد كان من ثمار هذه الجهود، على سبيل المثال، إعادة تشكيل مجموعة من ألوية المشاة، مثل: اللِّواء 25، واللِّواء 101، واللِّواء 21 ميكانيك[76]. وشُكِّلت مجموعة أخرى من وحدات المشاة، دُفع بها إلى جبهات القتال أمام جماعة الحوثي، وحليفهم - حينذاك - الرَّئيس السابق صالح، بمحافظتي مأرب والجوف؛ ولاحقًا إلى مديريَّات محافظة صنعاء

(74) لوحظ امتلاك المنطقة العسكرية الأولى بحضرموت طائرة مروحية، واستخدامها في أعمال إغاثية، وأخرى لوجستية حكومية.

(75) يُعَد العميد عبد الرب قاسم الشَّدادي، أحد أوائل القادة الذين واجهوا انقلاب جماعة الحوثي، وقد خاض معارك عديدة في مديرية صرواح، غربي مارب، إلى أن قضى هناك في أكتوبر 2016.

(76) «جيش وجيوش.. البنادق المشتركة في اليمن»، المصدر أونلاين، 2021/1/3، في: https://bit.ly/3CtocCB

المحاذية لهما، مثل مديرية نِهم، في حين مثَّلت فصائل المقاومة الشَّعبية التي تشكَّلت في محافظات: تعز، وعدن، وأبين، ولحج، والضَّالع، ومأرب، والجوف، سندًا قويًّا للجيش الوطني؛ فقد أشار الرَّئيس السَّابق هادي، خلال اجتماع لمجلس الدِّفاع الوطني بالرِّياض في مايو 2015، إلى دمج كل مقاتلي المقاومة الشَّعبية ضمن القوَّات المسلَّحة (الجيش الوطني)، وكانت تشكيلات المقاومة الشَّعبية القادمة من عموم البلاد إلى مأرب والجوف، أسبقَ دمجًا في القوَّات المسلَّحة[77].

مثَّلت الوحدات الرَّئيسة (الألوية) والفرعية (كتائب ونحوها) التي ظلَّت على ولائها لنظام الرَّئيس السَّابق هادي، لبنات أساسية لكيان القوَّات المسلَّحة، وإعادة بنائها، ومن ذلك: اللِّواء 14 مدرع، واللِّواءان 312 مشاة و107 مشاة، الواقعة ضمن مسرح عمليَّات المنطقة العسكرية الثَّالثة بمأرب[78]، وكتيبة من اللِّواء 35 مدرَّع بتعز، الواقع ضمن مسرح عمليَّات المنطقة العسكرية الرَّابعة، وكل وحدات المنطقة العسكرية الأولى بحضرموت (الوادي والصَّحراء)، ووحدات المنطقة العسكرية الثَّانية المتمركزة في محافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى. وقد مثَّلت وحدات المنطقة العسكرية الأولى بحضرموت (الوادي والصَّحراء)، ووحدات المنطقة العسكرية الثَّانية في المهرة، القطاع الأبرز من الجيش السَّابق الذي لم ينخرط في الانقلاب الحوثي، أو تأثَّر بتداعياته، لأسبابٍ عدَّة؛ منها: بُعدها الجغرافي عن مركز الانقلاب (صنعاء)، وقيادة هذه المنطقة المتَّصفة بالقدرة على إدارة الأزمات[79]. وكان هذا الموقف العام ل الأساس الذي حفظ لها قوَّتها، وجعلِها دعامة قويَّة للحكومة المعترف بها دوليًّا وللقوَّات المسلَّحة، في نطاق جغرافي وعمليَّاتي شديد الحساسية، وذلك لمحاذاته أراضي السُّعودية وعُمان، وانفتاحه على بحر العرب؛ حيث المصالح الدُّولية التي يتعلَّق جانبٌ منها بأمن التَّدفُّق الدُّولي للطَّاقة، وسلاسل الإمداد[80].

---

(77) كان هذا أوَّل اجتماع لمجلس الدفاع الوطني، بعد تدخُّل التحالف العربي، فقد كان آخر اجتماع له الذي عُقد بصنعاء في يوليو 2014، قبيل اجتياح جماعة الحوثي صنعاء، ثمَّ عقد اجتماعه الثاني في أبريل 2017.

(78) «جيش وجيوش..».

(79) كان قائد المنطقة العسكرية الأولى في أثناء وقوع الانقلاب عام 2014، وتدخَّل التحالف العربي عام 2015، اللِّواء عبد الرحمن عبد الله الحَليلي الذي ظلَّ في منصبه إلى أن خَلَفه اللِّواء صالح محمد طَيْمِس في عام 2016.

(80) يلحظ ذلك مِن خلال الاهتمام الأمريكي بحضرموت؛ فقد زارها خلال أغسطس ونوفمبر 2022،

بالرَّغم من تحييد وحدات هذه القوَّات، إجمالًا، عن المشاركة المباشِرة في الحرب أمام جماعة الحوثي، خارج مسرح عمليَّاتها، فإنَّها شاركت في جبهات الجوف من خلال اللِّواء 27 ميكانيك[81]. وكذلك العتاد الذي قدَّمه اللِّواء 37 مدرَّع، المتمركز بمنطقة الخشعة (وادي حضرموت)، وتمثَّل ذلك في 22 دبَّابة، و3 عربات مدفعية صاروخية «كاتيوشا»، و15 مدفعًا من مختلف الأعيرة، فضلًا عن الذَّخائر، وكان ذلك عقب تولِّي اللِّواء صالح محمَّد طيمس قيادة هذا اللِّواء في نوفمبر 2016[82].

أمَّا المنطقة العسكرية الثَّانية فقد تعرَّض مركز قيادتها ووحداتها، في مدينتي المكلَّا والرَّيَّان بمحافظة حضرموت (السَّاحل)، للعبث والتَّخريب، عقب تدخُّل التَّحالف العربي، ثمَّ في أثناء سقوط المكلَّا ومدن السَّاحل المجاورة في قبضة جماعة أنصار الشَّريعة في الفترة (أبريل 2015- أبريل 2016)، ومن هذه الوحدات: اللِّواء 27 ميكانيك الذي أُعيد تجميع جنوده وضبَّاطه في المنطقة العسكرية الأولى، والدَّفع بهم إلى جبهات محافظة الجوف.

خلال النِّصف الأوَّل من عام 2015، شَرع التَّحالف العربي في تشكيل قوَّات جديدة، ضمَّت مجموعة من ألوية المشاة، ينتمي أفرادها – حصرًا - إلى حضرموت، وأُطلق عليها «قوَّات النُّخبة الحضرمية»، وجرى تدريبها في معسكرات بمنطقتي رُماه وثمود، ضمن نطاق المنطقة العسكرية الأولى، وخضعت قياديًّا لمحافظ محافظة حضرموت، اللِّواء فرج سالمين البحسني، بوصفه قائدًا للمنطقة العسكرية الثَّانية، أمَّا إداريًّا فخضعت لوزارة الدِّفاع. وتضمُّ هذه القوَّات لواء شبام، ولواء الأحقاف،

وفدان أمريكيَّان، مثَّل الأوَّل فريق مِن الشؤون المدنية في الجيش الأمريكي، ومثَّل الثَّاني السَّفير الأمريكي، والملحق العسكري، والمدير الإقليمي للوكالة الأمريكية للتَّنمية، وممثِّلون عن وزارة الدِّفاع الأمريكية.

(81) «المقدشي: التنسيق مع العمالقة ممتاز.. والحوثيون حشدوا 15 لواء لمأرب والجوف»، الشرق الأوسط، 2022/2/24، في: https://bit.ly/3HOEuqU

(82) سُحبت هذه الأسلحة، وفقًا لأوامر رئاسية وتعليمات مِن رئاسة هيئة الأركان العامة، تضمَّنتها وثيقة رسمية أصدرتها قيادة اللِّواء، وُقِف على تفاصيلها، والتَّثبُّت مِن صحَّتها، عقب تسرُّبها إلى وسائل الإعلام.

ولواء الرَّيَّان، ولواء با رُشيد[83]. ويعدُّ اللِّواء الأخير حالة خاصَّة بين هذه الألوية؛ حيث يُعدُّ أبناء حضرموت أقليَّة ضمن قوامه؛ فقيادته وأكثرية جنوده من محافظتي الضَّالع ولحج، وتتمركز وحداته خلف المدخل الغربي لمدينة المكلَّا. ولايزال الجدل قائمًا بشأنه منذ تأسيسه عام 2016[84].

تعرَّضت معظم وحدات المنطقة العسكرية الثَّالثة التي يضمُّ مسرح عمليَّاتها محافظتي مأرب وشبوة، لتفكُّك كبير، في أثناء انقلاب جماعة الحوثي، خاصَّة الوحدات التي تمركزت في شبوة، أمَّا ما سَلِم منها فقد بُني عليه، أو أعيد بناؤه كاملًا، لتشكيل قوَّة رادعة لجماعة الحوثي التي حاولت السَّيطرة على مأرب وشبوة طيلة السَّنوات الثَّماني الأولى للحرب. ولا أدلَّ على ذلك من تعرُّضهما خلال عام 2021، والرُّبع الأوَّل من عام 2022، لأعنف الهجمات بغية السَّيطرة على عدَّة مناطق منهما. والملاحظ أنَّ لهذه المنطقة دورًا كبيرًا في الحرب، أمام جماعة الحوثي، ليس بحرمانه من السَّيطرة على مأرب وشبوة فحسب، بل في حماية بقية المحافظات الجنوبية والشَّرقية. وكان لعامل القيادة العسكرية أثر في هذا الدَّور؛ فقد تعاقب على قيادتها قادة بارزون، مثل: العميد عبد الرَّب قاسم الشَّدَّادي، ثمَّ خلَفَه اللِّواء عادل هاشم القُميري، وحاليًّا اللِّواء منصور عبد الله ثوابة. ولا يُغفل دور الدَّعم السَّخي للتَّحالف العربي، ودور قيادة السُّلطة المحلِّية بمأرب، ممثَّلة بالمحافظ سلطان علي العرادة، ودور تمركُز القيادة للجيش في مأرب.

أمَّا المنطقة العسكرية الرَّابعة التي يقع مقرُّ قيادتها في عدن، فلم يكن حالها بأحسن من غيرها، لكنَّها تستحوذ على الجزء الأكبر من القوام البشري للجيش منذ

(83) علي الذهب، «خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/1/24، في: https://bit.ly/3MzXmgL

(84) أشرف على إنشاء هذا اللِّواءِ وزيرُ الدِّفاع في حكومة الوحدة اليمنية عام 1990، وفي حكومة الانفصال (غير الشَّرعية)، خلال حرب عام 1994، اللِّواء هيثم قاسم طاهر، والذي كُلِّف، وفقًا لإعلان نقل السُّلطة مِن الرَّئيس هادي إلى مجلس القيادة الرِّئاسي في 7 أبريل 2022، برئاسة اللَّجنة العسكرية والأمنية، لتحقيق الأمن والاستقرار. ويُشار إلى أنَّ لواء با رشيد، سُمِّي بهذا الاسم نسبة إلى العميد عمر سالم با رُشَيد، مدير كلِّيَّة القيادة والأركان الذي اغتيل في المكلَّا في أغسطس 2012.

تدخَّل التَّحالف العربي، بوصفها المسرح العسكري الحاضن لأبرز المحافظات التي دارت فيها الجولات الأولى للحرب؛ وهذه المحافظات هي: تعز (الجزء الأكبرمنها)، وعدن، ولحج، والضَّالع، وأبين[85]. وممَّا أُخِذ على قيادتها حياديُّتها في أثناء أحداث أغسطس 2019 التي سيطر خلالها المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن؛ لذلك قيَّدت وزارة الدِّفاع بعضًا من مستحقَّاتها المالية التَّشغيلية، ثمَّ أعادت النَّظر في ذلك مرحليًّا منذ مارس[86] 2022.

وهناك ثلاث مناطق عسكرية لا تحظى قوَّات الحكومة المعترف بها دوليًّا بنفوذ واسع فيها؛ وهي: الخامسة، والسَّادسة، والسَّابعة. وعلى ترابها دارت أشرس المواجهات بين القوَّات الحكومية وقوَّات جماعة الحوثي، كما في محافظات حجَّة، والحديدة (المنطقة الخامسة)، وصعدة، والجوف (المنطقة السَّادسة)، وصنعاء، والبيضاء (المنطقة السَّابعة). وظلَّت معظم جغرافية هذه المناطق خاضعة لجماعة الحوثي منذ سيطرتها على صنعاء، أمَّا بعضها مثلُ صعدة، فكانت خاضعة لها منذ عام 2011، وأجزاء من الجوف منذ عام 2013.

بسطت وحدات المنطقة العسكرية الخامسة نفوذها في الأجزاء السَّاحلية الشَّمالية من محافظة حجَّة خلال الفترة 2016-2017، بالاستيلاء على ميناء ميدي المطلّ على ساحل البحر الأحمر، ثمَّ التَّمدُّد جنوبًا في مناطق محدودة من مديرية ميدي التي يقع فيها الميناء، وفي مديريتي حَرَض وحَيران. وفي النِّصف الأوَّل من فبراير 2022 حاولت فرض سيطرتها على مدينة حرض، ومديرية عَبْس، لكن دون إحراز تقدِّم كبير. وفي الحُديدة، سيطرت القوَّات المدعومة من التَّحالف العربي، على الأجزاء الجنوبية من هذه المنطقة، ثمَّ تخلَّت عن بعضها خلال الفترة 2017-2021[87]، وترتبط غالبية القوَّات المنتشرة في

(85) ينظر: الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، «قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (16) لسنة 2013، بشأن تقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية، وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية، وتعيين قياداتها»، المركز الوطني للمعلومات، 2013/4/10، في: https://bit.ly/2YyEbwG

(86) كلَّفت قيادة وزارة الدِّفاع في مارس 2022، لجنة عسكرية، لمعالجة القضايا اللُّوجستية العالقة، على أن يجري ذلك عبر القاعدة الإدارية العسكرية التَّابعة لدائرة الإمداد والتَّموين بالوزارة، مِن مقرِّها في عدن.

(87) القوَّات التي سيطرت على جنوبي الحُديّدة هي: ألوية العمالقة، والمقاومة التهامية، وحراس

مسارح عمليَّات هذه المنطقة بقيادة القوَّات المشتركة في التَّحالف العربي، ولديها قواعد بيانات خاصَّة بها، تُدار بمعزل عن الجهات الخاصَّة بذلك في وزارة الدِّفاع في مأرب.

واجهت المنطقة السَّادسة تحدِّيات عدَّة؛ نتيجة للقيادة غير المحترفة، وتراجع دعم التَّحالف العربي لها، ويؤكِّد ذلك سقوط أكثر من ثلثي مساحة محافظة الجوف في قبضة جماعة الحوثي خلال الفترة 2019-2021، وتعاقُب خمسة قادة على قيادتها، خلال الفترة 2015-2022؛ وهم: اللِّواء أمين علي العُكَيمي (محافظ الجوف)، واللِّواء هاشم عبد الله الأحمر، واللِّواء أمين عبد الله الوائلي الذي قضى خلال قيادته معارك الجوف في مارس 2021، ثمَّ خلَفَه اللِّواء عمر سَجَّاف، ثمَّ اللِّواء هيكل حَنتَف الذي بقي في منصبه حتَّى ديسمبر 2022[88].

فيما يخصُّ المنطقة العسكرية السَّابعة، فإنَّه إثر خسارتها مناطق سيطرتها في مديرية نِهم بمحافظة صنعاء، على الحدود الإدارية الغربية مع مأرب نهاية عام 2019، أخذت وحداتها المنهارة في التَّشكُّل مجدَّدًا، ودُفِع بها لتقاتل في مناطق أخرى في مأرب إلى جانب قوَّات المنطقة العسكرية الثَّالثة، فلم تتمكَّن قيادتها التي كُلِّفت في عام 2020، من إعادة المحاولة للعودة إلى مناطق سيطرتها السَّابقة، نظرًا إلى تقدُّم جماعة الحوثي في عمق محافظة مأرب، وسيطرتها على معظم المناطق الآهلة بالسُّكَّان في محافظة الجوف. وقد ظلَّت هذه الانتكاسة مثار جدل كبير بشأن أسبابها، ومَن يقف وراءها، غير أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ الاختلالات في القيادة والدَّعم اللُّوجستي هما من أبرز الأسباب، وأنَّ قيادة وزارة الدِّفاع، وقيادة التَّحالف العربي تتحمَّلان مسؤولية ما حدث[89].

لا يزال القوام الفعلي للجيش الوطني غير معلوم على وجه الدِّقة، وهناك من يقدره بنحو 200 ألف جندي، أو 300 ألف جندي، إلَّا أنَّ التقديرات الرسمية المعلنة

الجمهورية، وسيؤتى على ذكرها مع الإشارة إلى الانسحاب الذي جرى فيها، نهاية عام 2021.

(88) «العُكيمي محافظ محافظة الجوف في مقابلة في برنامج 'بلا رحمة'»، يوتيوب، 2021/11/24، في: https://bit.ly/3jihMRt

(89) كشف رئيس البرلمان، سلطان البركاني، في خطاب ألقاه بمدينة المخاء، مطلع ديسمبر 2022، أنَّ السفير الأمريكي لدى اليمن، (كان آنذاك ماثيو تولر) أبلغ رئيس الحكومة، أحمد بن دغر، عام 2016، بأنَّ صنعاء تمثِّل خطًّا أحمر أمام أيِّ تقدُّم لقوَّات الحكومة.

في منتصف عام 2018، تشير إلى أنَّه بلغ نحو 170 ألف جندي وضابط؛ ما يعني أنَّه جرى استعادة نحو 80% من القوام البشري للجيش ما قبل انقلاب جماعة الحوثي عام 2014[90]. وقد أتاحت الفترات التي هدأت فيها المعارك تقييم الاحتياجات، وتعويض بعض منها.

والواقع أنَّ هذه التَّقديرات قابلة للزِّيادة أو النُّقصان نتيجة لاستمرار الحرب التي استنزفت الآلاف من الجنود، أو دفعت بعضهم إلى الهروب. وبهذا فإنَّ جلَّ ما يقال بشأن القوام البشري غير حقيقي، نظرًا إلى المحاذير الأمنية، والتَّضخُّم النَّظري للقوَّة بفعل الفساد. أمَّا فيما يتعلق بالقدرات المادية للجيش الوطني فإنَّه لا يزال في حاجة إلى الأسلحة الثَّقيلة والمتخصِّصة؛ إذ لم يكن حظُّه من قدرات الجيش السَّابق سوى 20%، استأثرت بمعظمها المنطقة العسكرية الأولى، وإلى حدٍّ ما المنطقة العسكرية الثَّانية؛ ما يعني أنَّ 80% من القدرات المادية واللُّوجستية المتبقية استأثرت بها جماعة الحوثي[91].

ب- قوَّات محور صعدة السَّلفية والقوَّات المستحدثة عام 2022:

تحسب قوَّات محور صعدة على التَّيَّار السَّلفي، وقد جرى إعدادها داخل الأراضي السُّعودية، وتمكَّنت خلال الفترة 2017-2019 من إحراز تقدُّم كبير في مديريتي الصَّفراء وباقم، قبل أن تخسر بعضًا منها نهاية عام 2019. وكانت هذه القوَّات حتَّى عام 2021 مقطوعة الصِّلة بوزارة الدِّفاع في الحكومة المعترف بها دوليًّا، رغم وقوعها في إطار مسرح عمليَّات المنطقة العسكرية السَّابعة. ويعود سبب هذه القطيعة إلى ارتباطها بقيادة القوَّات المشتركة للتَّحالف التي قادها - حتَّى مطلع سبتمبر 2020 - الأمير السُّعودي، الفريق فهد بن تركي بن عبد العزيز، ثمَّ خلفه في ذلك نائب هيئة رئيس الأركان السُّعودي، الفريق أوَّل مُطلق سالم الأُزيمع.

تتمثَّل هذه القوَّات في مجموعة من ألوية المشاة النَّاشئة التي يفتقر قادتها إلى

(90) «الفريق محمد على المقدشي القائم بأعمال وزارة الدفاع اليمنية لليوم السابع: التحالف استطاع إنقاذ اليمن من أيادٍ حاولت القضاء عليه.. استعدنا 85% من الأراضي.. الجيش الوطني قوامه 170 ألف جندي ومتقدم بجميع الجبهات»، اليوم السابع، 2018/5/7، في: https://bit.ly/3ImzzPd

(91) المرجع نفسه.

الاحتراف والمهنية، والتَّدريب، والحوكمة الإدارية. ومن هذه الألوية: لواء الفتح، ولواء الوحدة، ولواء 122، ولواء الفاروق، ولواء حطِّين، ولواء القوَّات الخاصَّة[92]. وخلال عام 2021، حاولت وزارة الدِّفاع معالجة هذا الخلل، لكنَّها تعثَّرت. وفي الواقع، لا تمثِّل هذه القوَّات رقمًا صعبًا، ولا يُعدُّ بقاؤها خارج هياكل وزارة الدِّفاع مشكلة عصيَّة على الحلِّ، مثلما تمثِّله قوَّات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوَّات المقاومة والوطنية (حراس الجمهورية)[93]؛ لأنَّ قيادتها لا تتبنَّى مشروعًا سياسيًّا مستقلاً، يمكن أن يدفعها لتمرُّد طويل الأمد.

هناك تشكيلات مسلَّحة سلفية أخرى برزت منذ النِّصف الأوَّل من عام 2022، في سياق التَّحوُّلات التي طرأت على المشهد العسكري والسِّياسي لهذا العام، ومن هذه القوَّات: دفاع شبوة، وقوَّات درع الوطن التي أُطلق عليها، قبل ذلك اسم (قوَّات اليمن السَّعيد)، وعددها سبعة ألوية، تضمُّ 14 ألف مقاتل، كلُّهم من أبناء المحافظات الجنوبية، عدا لواء واحد يتكوَّن من مقاتلين من مأرب والبيضاء. وتخضع قوَّات (درع الوطن) لقيادة القوَّات المشتركة في التَّحالف العربي، مع وجود سطوة سعودية واضحة عليها، وتتمركز في مناطق من مأرب، وشبوة، وعدن، والضَّالع، ولحج[94]. ويُشير تجرُّد انتمائها إلى أيِّ طرف سياسي في الحكومة المعترف بها دوليًّا، والسَّيطرة السُّعودية عليها، إلى أنَّ أدوارًا عسكرية قد تُسند إليها خلال المدَيَين القريب والمتوسط[95].

(92) أشرف الفلاحي، «مصادر يمنية تكشف لعربي 21: القصة الكاملة لمحرقة كتاف»، عربي 21، 2019/9/30، في: https://bit.ly/3TUoXvA

(93) أُعلن عن تأسيس المكتب السياسي للمقاومة الوطنية بمدينة المخاء في مارس 2021، ثمَّ أُعلن عن افتتاح فرعين آخرين تواليًا؛ أوَّلهما بمدينة عَتَق (محافظة شبوة)، والثَّاني بمدينة مأرب، خلال فبراير ومارس 2022.

(94) «ألوية اليمن السعيد.. 14 ألف مجند جديد يربكون المشهدين العسكري والسياسي»، الجزيرة نت، 2022/7/18، في: https://bit.ly/3WqDxxd

(95) في أواخر ديسمبر 2022، تداولت وسائل إعلامية خبرًا بشأن نشر وحداتٍ مِن قوَّات درع الوطن في قاعدة العَنَد الاستراتيجية بمحافظة لحج، غير أنَّ مصدرًا في قيادة قوات الدَّعم والإسناد زعم أنَّ الوحدات التي نُشرت تنتمي إلى اللِّواء الرَّابع التَّابع لها.

١- القوَّات المشتركة:

برز توصيف القوَّات المشتركة في يوليو 2019، إثر تشكيل التَّحالف قيادة وغرفة عمليَّات مشتركة لكل القوَّات المنتشرة في ساحل محافظة تعز، والأجزاء الجنوبية من ساحل محافظة الحديدة، ويمكن إيضاح كلُّ ذلك في حين يلي[96]:

- ألوية العمالقة:

تعد هذه القوات الأكثر ثقة لدى التحالف، ويستخدمها في مهمَّات مختلفة في مواجهاته مع جماعة الحوثي، وفي المناطق التي قد تشهد توترًا بين القوات الأخرى التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا؛ لذلك تُعد الأقوى تسليحًا؛ إذ تمتلك وحداتها آليَّات مدرعة، وصواريخ تكتيكية حرارية، وطائرات غير مأهولة، لكنها لا ترقى، كمًّا ونوعًا، إلى ما لدى جماعة الحوثي. وقد تمثلت البدايات الأولى لتشكُّل هذه الألوية في الانخراط ضمن مجموعات قتالية من التيار السَّلفي، بجانب مجموعات أخرى ممَّن تخلوا عن الخدمة في الجيش خلال دورات عنف سابقة، مثل: حرب صيف 1994، وانقلاب جماعة الحوثي، وشكَّلت كلُّها ما عُرف بالمقاومة الشَّعبية الجنوبية التي خاضت معارك شرسة أمام مقاتلي جماعة الحوثي وحلفائهم في عدن ولحج والضَّالع وأبين وشبوة، منذ مارس 2015.

تشكَّلت ألوية العمالقة، في هيئتها الرَّاهنة، وبوصفها قوَّة لا يُشقُّ لها غبار، في أثناء ما عُرف بمعركة الرُّمح الذَّهبي التي هدفت إلى تحرير السَّاحل الغربي (التِّهامي) على البحر الأحمر في أوائل يناير 2017، وخلال مراحل تطوُّرها انخرط فيها مقاتلون، معظمهم من التَّيَّار السَّلفي الذي يتبنَّى عداء عقديًّا صريحًا لجماعة الحوثي، أمَّا الانتماء الجغرافي للقادَّة والمقاتلين، فيشير إلى هيمنة منطقتي يافع والصَّبَّيحة بمحافظة لحج. وعند انطلاق هذه القوَّة في مهمَّتها كان عددها خمسة ألوية، تولَّى قيادتها - ولا يزال - عبد الرَّحمن صالح المحرَّمي اليافعي (أبو زُرعة)، وينوبه في ذلك حمدي شكري الصُّبيحي، وفي مطلع عام 2022، بلغ عدد الألوية نحو 13 لواءً[97].

---

(96) «سيرة.. القوات المشتركة في الساحل الغربي في اليمن»، الساحل الغربي، 2021/2/12، في: https://bit.ly/3i7YQAR

(97) أصبح عبد الرحمن صالح المحرَّمي عضوًا في مجلس القيادة الرِّئاسي في 7 أبريل 2022، واحتفظ بمنصبه القيادي في ألوية العمالقة.

منذ بداية عام 2017، وحتى أواخر عام 2021، انتشرت قوَّات ألوية العمالقة مع بقية التَّشكيلات المسلَّحة المنخرطة تحت ما يُعرف بالقوَّات المشتركة، في المنطقة السَّاحلية الممتدَّة بين جنوب مضيق باب المندب والمداخل الجنوبية والشَّرقية لمدينة الحديدة. وخلال السُّنوات السَّبع الأولى من الصِّراع، دُفِع بألوية منها، وأحيانًا بكتائب، في مُهمَّات لم تعد منها، وتجلَّى ذلك بعد توقيع اتِّفاقية ستوكهولم بشأن الحديدة بين الحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعة الحوثي في 13 ديسمبر 2018[98]. ومن ذلك تكليفها من التَّحالف بمراقبة وقف إطلاق النَّار، وفضّ الاشتباك بين القوَّات الحكومية وقوَّات المجلس الانتقالي في محافظتي الضَّالع والبيضاء، ثمَّ محافظة أبين، وأخيرًا خوضها القتال أمام جماعة الحوثي في شبوة ومأرب خلال يناير وفبراير 2022.

كانت الألوية المتبقيَّة من العمالقة قد أعادت تموضعها تدريجيًّا خلال نوفمبر 2021، إلى أن انسحبت جنوبًا من محيط مدينة (ميناء) الحديدة، نحو 100 كيلومتر، لتستقرَّ عند الحدود الإدارية لمديريتي الخوخة والتُّحَيتا السَّاحليَّتين، ثمَّ توغَّلت شرقًا وشمالًا صوب مديريَّات مَقبَنة، وجبل راس، وحيس، وبعد ذلك انخفضت عمليَّاتها القتالية تدريجيًّا منذ منتصف فبراير 2022. وكان نحو ستَّة من ألوية العمالقة قد انتقلت - كما سلف الذِّكر - إلى شبوة في مطلع يناير 2022، بعد عملية إعادة تموضع مختلف قوَّاتها في الحديدة، وقالت قيادة هذه الألوية إنَّ غاية انتقالها استعادة ثلاث مديريَّات في شبوة، كانت جماعة الحوثي قد سيطرت عليها في سبتمبر 2021، وهذه المديريات هي: عُسَيلان، وبَيحان، وعَين[99].

- المقاومة الوطنية (حرَّاس الجمهورية) :

بعد أحداث أوائل ديسمبر 2017 التي قُتل فيها الرَّئيس السابق صالح على أيدي حلفائه الحوثيِّين، تمكَّن العميد طارق محمَّد عبد الله صالح، بدعم وإشراف

(98) «النَّص الكامل لاتفاق ستوكهولم»، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 2018/12/13، في: http://bit.ly/3YoO4cw

(99) «كيف تؤثر التطورات الميدانية في اليمن في مسار الحرب والسلام»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: 2022/1/18، في: https://bit.ly/3tP3CsC

إماراتي، من تكوين قوّات حرّاس الجمهورية، بوصفها قوّة مستنسخة من قوّات الحرس الجمهوري التي شملتها ترتيبات إعادة هيكلة القوّات المسلّحة في الفترة 2012-2013. وقد وفد إلى صفوفها، خلال العام التّالي للأحداث، الآلاف من منتسبي الحرس الجمهوري والقوّات الخاصّة والأمن المركزي - سابقًا، فضلًا عن مئات الضُّبّاط والجنود من وحدات أخرى في الجيش الخاضع لجماعة الحوثي، ومتطوّعين مدنيّين من شتّى مناطق البلاد، استقبلتهم مراكز التّدريب في عدن، وقعطبة، ومأرب، ثمَّ المخاء، والخوخة، إلى أن أُعلن عن استكمال تشكيلها في أبريل 2018، بقوام خمسة ألوية، قبل أن تُدمج معها ألوية (المقاومة التّهامية)، وألوية الزّرانيق؛ حيث أضحت تُوصف بقوّات المقاومة الوطنية، بعد فترة وجيزة من انطلاق عمليّاتها القتالية جنوبي الحُديدة[100].

- المقاومة التّهامية والزّرانيق :

ينتمي مقاتلو المقاومة التّهامية والزّرانيق إلى الحُديّدة، وقد تشكّلت لتكون نواة عسكرية خاصّة بإقليم تهامة، في ضوء التّنافس السّياسي والعسكري بين مختلف القوى السّياسية في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دوليًّا. وقد شُرع في إنشائها بدعم من التّحالف العربي مطلع عام 2017، في أثناء التّقدُّم الميداني الذي أحرزته ألوية العمالقة في القطاع الجنوبي من السّاحل الغربي (التّهامي) على البحر الأحمر، ثمَّ أُلحقت في يوليو 2018 بقوّات ألوية العمالقة، ثمَّ بقوّات المقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق.

قضت التّرتيبات العسكرية المختلفة التي طالت ألوية المقاومة التّهامية، وألوية الزّرانيق، على استقلال قرارها العسكري، ومشروعها السّياسي، وكان للصّراع الدّاخلي بين قادتها دور في ذلك، وقد برز فيه قائد اللّواء الأوّل من المقاومة التّهامية، العقيد أحمد الكوكباني الذي أُقيل من منصبه في نوفمبر 2021. وفي سياق ذلك، كانت قيادة المقاومة الوطنية قد أوكلت إلى العقيد عبد الجبار زحزوح قيادة ألوية المقاومة التّهامية، غير أنَّ القيادة العليا والفعلية يتولّاها العميد طارق.

(100) الذهب، «خريطة التشكيلات المسلحة ...».

- قوَّات المجلس الانتقالي الجنوبي :

تتمثَّل هذه التَّشكيلات في قوَّات الدَّعم والإسناد، وقوَّات الأحزمة الأمنية، وتشكيلات عسكرية وأمنية أخرى، مثل قوَّات الصَّاعقة، ووحدات مكافحة الإرهاب، وهي تشكِّل ما يصفه المجلس الانتقالي الجنوبي بالقوَّات المسلَّحة وقوَّات الأمن الجنوبية، سعيًا منه لبناءِ قوَّات مسلَّحة انفصالية للمناطق الجنوبية، تمهيدًا لفصلها عن شمالي البلاد. وفي يونيو 2021، أصدر المجلس الانتقالي تعليمات بفصل قوَّات الدَّعم والإسناد وقوَّات الأحزمة الأمنية عن بعضها، بناءً على تخصُّصهما العمليَّاتي، مع تسمية قيادة جديدة لكلٍّ منهما؛ فقد أُسنِدت قيادة قوَّات الدَّعم والإسناد إلى اللِّواء صالح أحمد السَّيِّد، وقيادة قوَّات الحزام الأمني إلى العميد محسن عبد الله الوالي[101].

تضطلع قوَّات الحزام الأمني بمهمَّات أمنية عادية، وأخرى ذات طابع تخصُّصي، وهي تسيطر على المدن ومداخلها والطُّرق المؤدِّية إليها، في حين تنتشر قوَّات الدَّعم والإسناد في شكل ألوية وكتائب مشاة قتالية، ضمن مسرح عمليَّات المنطقة العسكرية الرَّابعة التي يقودها اللِّواء فضل حسن العمري؛ حيث تنتشر في عدن، وأبين، ولحج، بما في ذلك جنوب غربي تعز، ومضيق باب المندب، وجزيرة ميُون (بريم) الواقعة في المضيق نفسه، ضمن قوَّات أخرى، لا تخضع للمجلس الانتقالي الجنوبي، ولا لوزارتي الدِّفاع والدَّاخلية في الحكومة اليمنية، لكنَّها تخضع جميعًا لقيادة التَّحالف العربي.

تكوَّنت قوَّات الدَّعم والإسناد وقوَّات الحزام الأمني من فصائل المقاومة الشَّعبية التي تشكَّلت من أبناء المناطق الجنوبية، وشاركت في التَّصدِّي لميلشيات جماعة الحوثي، وقوَّات الجيش الموالي لحليفهم، الرَّئيس السابق صالح. وقد استُقطب إليها متطوِّعون ينحدرون من محافظات: الضَّالع، ولحج، وعدن، وأبين، إلَّا أنَّ الأغلبية ينتمون إلى لحج، يليها الضَّالع، مسقط رأس رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس قاسم الزُّبيدي.

---

(101) وقع ذلك إثر خلافات حادَّة داخل المجلس، بلغت ذروتها في أبريل 2021، وأفضت إلى إسناد قيادة هاتين القوَّتين مجتمعتين، مؤقَّتًا، إلى العميد عبد السَّلام زين البيحاني (اليافعي)، خلفًا للعميد محسن عبد الله الوالي، وإسناد منصب رئيس أركانها إلى العميد جلال الرُّبيعي، خلفًا للعميد نبيل المشوشي.

كانت النَّواة الأولى لألوية الدَّعم والإسناد أربعة ألوية، وأُسندت قيادتها إلى مدنيِّين صنعتهم الحرب، وعزَّز هذا الوضع القرار الجمهوري رقم (60) الذي أصدره الرَّئيس السَّابق هادي في يناير 2016، وقد اتَّخذته قيادات هذه القوَّات - فيما بعد - غطاء شرعيًّا لتنويع تشكيلاتها، ومضاعفة أعدادها التي بلغت أزيد من عشرة ألوية، ثمَّ أدرجت قوَّات الحزام الأمني تحت مظلَّتها، لتبرُز هاتان القوَّتان بوصفهما تشكيلًا مسلَّحًا واحدًا، يحظى بدعم الإمارات وإشرافها، وتحوُّلها إلى قوَّة وازنة ومناوئة للقوَّات الحكومية، والتَّغلُّب عليها في عدَّة مواجهات عنيفة؛ مثل أحداث أغسطس 2019 التي سيطرت فيها على عدن، ثمَّ لحج وأرخبيل سقطرى، ومناطق من محافظتَي الضَّالع وأبْيَن.

تشير التَّقديرات المعلنة عام 2020 إلى أنَّ هذه القوَّات تضمُّ نحو 33 ألف جندي[102]. وقد خضعت الدُّفعات الأولى منها للتَّدريب على أيدي مدرِّبين إماراتيين، في قاعدة عَصَب الإماراتية بإريتريا، ثمَّ أُوكل ذلك إلى مدرِّبين محلِّيين وسودانيِّين في مراكز تدريب داخلية، بعضها في قاعدة العَنَد بلحج، وبعضها الآخر في قاعدة صلاح الدِّين بالبُريقة، غربي عدن.

2- قوَّات جماعة الحوثي (أنصار الله):

عقب سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء في سبتمبر 2014، ضمَّت الجماعة الآلاف من مقاتليها إلى المستويات القيادية والإدارية والميدانية للقوَّات المسلَّحة، ممَّن عُرفوا باسم اللِّجان الشَّعبية، مع الإبقاء على تشكيلات منها، وأخرى متخصِّصة، بمعزل عن تحكُّم القيادة العليا للقوَّات المسلَّحة وإدارتها الفعلية؛ بحيث تخضع لقيادات ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالجناح العسكري الخاص بالجماعة، وتحمِل أسماء ذات دلالات أيديولوجية، مثل: لواء الهادي، ولواء القاسم، وكتائب الحُسين، وكتائب الموت، وأسماء أخرى تشير إلى شخصيَّات كان لها دور بارز في

(102) قائد 'الحزام الأمني' بعدن لـ'إرم نيوز': قواتنا قوامها 33 ألفًا ولا مناطقية في أجهزتنا الأمنية 'حوار'»، موقع إرم نيوز، 2020/12/30، في: https://bit.ly/3tCLxQ4

المستويات القيادية، السِّياسية والعسكرية، لجماعة الحوثي، مثل: لواء الصَّمَّاد، وكتائب الوهبي[103].

في البدايات الأولى لتشكُّل هذه اللِّجان انخرط فيها المقاتلون بناء على هويَّات معيَّنة، عقدية، وسلالية، ومناطقية، وأُطلِق على هؤلاء المقاتلين وصف المجاهدين، ولا يزال هذا قائمًا، لكونه حافزًا عقديًّا للقتال، ويجعل من الحرب التي تخوضها جماعة الحوثي، ذات طابع مقدَّس[104]، تتماشى مع ما يسمِّيه أنصارها بالهويَّة الإيمانيَّة التي تغرسها محلَّ الهوية الوطنية في مجتمعات نفوذها، عبر أدوات أيديولوجية تعزِّز بها قبضتها على مختلف التَّشكيلات المسلَّحة، وعلى رأس هذه الأدوات الدَّورات الثَّقافية التي يلتحق فيها إجباريًّا كلُّ مَن يرغب في الانخراط في صفوف اللِّجان الشَّعبية، ثمَّ أُلزم بذلك ضبَّاط الجيش الخاضع للجماعة وأفراده، شرطًا للحصول على رواتبهم الشهرية التي لم تكن تُدفع بانتظام.

على هذه الأسس استُقطب إلى اللِّجان الشَّعبية الآلاف من المقاتلين، خلال مراحل سيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة، وفي أثناء توسيع سيطرتها على وسط البلاد وجنوبها، وصولًا إلى الحرب الدَّائرة حاليًّا. لذلك مثَّلت هذه اللِّجان شريان حياة، وسلسلة إمداد بشرية للقوَّات ولاستمرار الحرب، وحافظت قيادة جماعة الحوثي عليها بمعاونة شيوخ قبلية، وقيادات عسكرية وحزبية. ولوحظ انخراط مقاتلين من جاليات أفريقية فيها، كالجالية الإثيوبية، والجالية الصُّومالية، بدافع العوز الشَّديد إلى المال، وأحيانًا العداء السِّياسي للسُّعودية والإمارات[105].

---

(103) يشير اسم كتائب الصَّمَّاد إلى رئيس المجلس السِّياسي الأعلى لجماعة الحوثي وحلفائها، صالح علي الصَّمَّاد، الذي قُتل في مدينة الحديدة، بواسطة غارة جوية نفَّذها التَّحالف العربي في 18 أبريل 2018، أمَّا اسم كتائب الوهبي، فيشير إلى مؤسِّسها وقائدها، الشَّيخ صالح بن صالح الوهبي، وهو مِن محافظة البيضاء. ينظر: علي الذهب، «قوة الحوثيين العسكرية: القدرات والاستراتيجيات»، مركز الجزيرة للدراسات، 2018/1/1، في: https://bit.ly/3tJthTo

(104) يعدُّ هذا النَّهج إسقاطًا للمفهوم الإستراتيجي: «حوِّل حربك إلى حملة مقدَّسة: إستراتيجيات الروح المعنوية». ينظر: روبرت غرين، 33 استراتيجية للحرب، ترجمة سامر أبو هواش (الرياض: مكتبة العبيكان، 2009)، ص 8.

(105) دلَّ على ذلك المتابعات الإعلامية لعدد ممَّن لقوا حتفهم مِن الجاليتين الإثيوبية والصُّومالية، في أثناء القتال بجانب جماعة الحوثي.

وقد كان لمجلس التَّلاحم القَبَلي دور كبير في استمرار تعويض هذه اللِّجان بالمقاتلين تحت ضغوط الحاجة، ووفقًا لمفهوم الغُرم القَبَلي، وسواء كان ذلك بالتَّرغيب أم بالتَّرهيب، وازداد ذلك عقب السَّنوات الثَّلاث الأولى للحرب، وخلال السَّنة السَّابعة منها، في أثناء محاولة الحوثيين السَّيطرة على مأرب عام 2021، وأوائل عام 2022، وكان من مظاهر التَّهديد ما أفصح عنه رئيس مجلس التَّلاحم القبلي، ضيف الله رسَّام، بشأن مصير مَن يتخلَّف عن القتال؛ فقد قال إنَّه سيؤخذ عنوة، ويُتَّخذ منهم متارس دفاعية[106].

وعقب اندلاع الصِّراع بين جماعة الحوثي وحليفها الرَّئيس الأسبق صالح، الذي انتهى بمقتله في صنعاء في 4 ديسمبر 2017، أعادت جماعة الحوثي النَّظر في الجيش السَّابق، وذلك بتعزيز وحداتها المستقلَّة عن طريق فتح أبواب التَّجنيد الطَّوعي على نحو دائم، واستقطاب ضبَّاط الجيش وجنوده عبر وسائل عدَّة، مثل: الإغراء المادي، ومنح الرُّتب العسكرية غير القانونية، والتَّضييق باللِّجان الميدانية المتواصلة، والدَّورات الثَّقافية التي تُعِيد بناء العسكري، جنودًا وضباطًا، وفقًا للعقيدة العسكرية والفكرية للجماعة[107].

وقد أدَّى هذا السُّلوك إلى ضعف معظم وحدات الجيش الأساسية وتحلُّلها، وعزوف كثير من الضُّبَّاط والجنود عن البقاء في وحداتهم العسكرية، سواء بلزوم بيوتهم، أم بالالتحاق بقوَّات الحكومة المعترف بها دوليًّا، مع تركيز جماعة الحوثي على الإضعاف المتعمَّد للقيادة الأساسية للجيش، تعزيزًا لنفوذ قياداتها التي فرضتها في هياكله، عقب سيطرتها على الجيش عام 2014، وبعد أحداث ديسمبر 2017،

(106) «القبيلة في زمن الحرب: لقاء مع الشيخ ضيف الله رسام رئيس مجلس التلاحم القبلي»، قناة اللحظة الفضائية، 2020/2/14، في: https://bit.ly/3LZjpxd

(107) أثير ذلك عبر نقاشات عدَّة، مع عدد ممَّن تولَّوا عملية الاستقطاب إلى جماعة الحوثي، وكان مِن اللَّافتِ استغلال الرُّتب العسكرية في ذلك، عبر منحها شكليًّا (ابتداءً مِن مُلازم ثانٍ إلى عميد)، في وثائق ليست رسمية، لكلّ مقاتل ميداني، وبعد مقتله يُمنح التَّرقية فعليًّا، ويُقيَّد في الجهات الرَّسمية بوزارة الدِّفاع. وهناك مسلك ثانٍ يتمثَّل في منح الرُّتبة للمقرَّبين مِن الجماعة، ممَّن يمارسون أدوارًا قيادية فاعلة، عسكرية واستخبارية، وتُصدر قرارات التَّعيين في الرُّتبة، أوَّل مرَّة، في أثناء الالتحاق بالجماعة، وكذلك عند التَّرقية إلى رتب أعلى.

ومن هذه القيادات رئيس هيئة الأركان، اللِّواء محمَّد عبد الكريم الغماري الذي يُعدُّ المسؤول الأعلى عن الجيش، ورئيس هيئة الاستخبارات والاستطلاع، اللِّواء عبد الله يحيى الحاكم (علي أبو الحاكم). وبهذا فإنَّ وزير الدِّفاع اللِّواء محمَّد ناصر العاطفي يضطلع بالمهمَّات الإدارية الرُّوتينية، والظُّهور الميداني، والإشراف الشَّكلي على ما يُعرف بالقوَّة الصَّاروخية، والطَّائرات غير المأهولة[108].

ليس هنالك تقديرات دقيقة لحجم قوَّات جماعة الحوثي، سواء قوَّات الجيش المتبقية، أو اللِّجان الشَّعبية المنخرطة في وحدات جديدة مستقلَّة، أو الوحدات ذات المهمَّات الخاصَّة المرتبطة بالقيادة العليا للجماعة، غير أنَّ هناك مَن يُشير إلى أنَّها تراوح بين 180 و200 ألف جندي[109]، وتتموضع هذه القوَّات، وفقًا للعدائيات الأكثر وضوحًا في مسارح العمليَّات. والمناطق العسكرية لمسرح العمليَّات التي تتمركز فيها قوَّات جماعة الحوثي؛ هي: الرَّابعة بقيادة اللِّواء عبد اللَّطيف حمود المهدي، والخامسة بقيادة اللِّواء يوسف حسن المداني، ثمَّ السَّادسة والسَّابعة اللَّتان تضمَّان محافظتي الجوف وعمران، والأجزاء الأكبر من صعدة وحجَّة، غير أنَّه لا توجد معلومات واضحة حول قادتها، وهذا ربَّما يشير إلى أنَّهما تُداران على نحو عمليَّاتي خاصٍّ، وترتبطان بمكتب زعيم الجماعة نفسه، عبد الملك بدر الدِّين الحوثي.

كشفت تحرُّكات جماعة الحوثي في أواخر عام 2018، عن استحداث مُسمَّى المنطقة العسكرية المركزية التي تضمَّ صنعاء، وذلك باجتزائها من المنطقة العسكرية السَّابعة، ثمَّ إسناد قيادتها إلى اللِّواء عبد الخالق بدر الدِّين الحوثي، الشَّقيق الأصغر لزعيم الجماعة، عبد الملك بدر الدِّين الحوثي، وبات دورها حماية صنعاء، ودعم أيِّ جبهة خارج نطاقها، عند ما ينشب فيها القتال، وتضيق معها فرص

(108) معظم قادة جماعة الحوثي، في مستويي الإدارة والميدان، يحملون رتبًا غير قانونية، ومِنهم اللِّواء محمَّد عبد الكريم الغماري، أمَّا وزير الدِّفاع فرُتبته قانونية، وهو أحد وزراء الحكومة التي تشكَّلت وفقًا لاتِّفاق السِّلم والشَّراكة أوائل نوفمبر 2014.

(109) استُخلصت هذه التَّقديرات بوساطة مقاربات مختلفة راعت عدَّة عوامل، مِن أبرزها الخسائر الميدانية، وتداعياتها على فُرص التَّعويض.

الصُّمود، وذلك على نحو ما حدث في جبهات مأرب التي قاد فيها الحرس الجمهوري، والقوَّات الخاصة وقوَّات أخرى أُدمجت فيها، المعارك في جبهة «الكسَّارة» خلال الشهرين الأولين من عام 2022[110]. وتعدُّ هذه المنطقة الأقوى بين بقيَّة المناطق، نظرًا إلى قوَّتها البشرية وتجهيزاتها العسكرية اللَّتين تشكَّلتا خلال العهود السَّابقة، خصوصًا عهد الرَّئيس السَّابق صالح، إضافة إلى فترة سيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة.

يغلُب على قادة تشكيلات قوَّات الحوثي انتماؤهم السُّلالي والمناطقي إلى معقل قيادة الجماعة بصعدة، وإلى مناطق مؤيِّديها في حجَّة وعمران، والمناطق التي يُحشد منها مقاتلو اللِّجان الشَّعبية، مثل ذمار والبيضاء. وقد يكون القادة شيوخ قبائل ومن الضُّبَّاط القُدامى، مثل: عبد الله عيضة الرُّزامي، وولده يحيى، والشَّيخ اللِّواء صالح بن صالح الوهبي الذي كان حتَّى مماته في ديسمبر 2021، قائدًا لما يُسمَّى بكتائب الوهبي في محافظة البيضاء.

يجري تداول مسمَّيات لتشكيلات مسلَّحة، تشي بدورها القتالي المتخصِّص، وعلى رأسها كتائب الدَّعم والإسناد التي يقودها اللِّواء قاسم قاسم الحمران، وهي تشكيل ضارب في القوَّة البشرية، ولديها قيادة فروع في بعض المحافظات، وكانت نواتها الأولى قد أدت دورًا بارزًا في حسم المواجهة أمام أنصار الرَّئيس السَّابق صالح خلال أحداث ديسمبر 2017، ولم تكن معروفة ضمن تشكيلات جماعة الحوثي في أثناء اجتياح صنعاء عام 2014، غير أنَّ ظهورها علنًا كان أواخر عام 2020. وهناك القوَّات الخاصَّة، وهي تشكيل مستحدث، تختلف عن القوَّات الخاصَّة التَّابعة للعمليَّات الخاصَّة في الاحتياطي الاستراتيجي في الهيكل الجديد لوزارة الدِّفاع الذي أُقِرَّ في ديسمبر 2012، وكذلك تختلف عن قوَّات الأمن الخاصَّة التَّابعة لوزارة الدَّاخلية.

(110) إلى جانب منصبه هذا، يقود عبد الخالق الحوثي، ألوية الحرس الجمهوري، والقوَّات الخاصَّة منذ عام 2016.

3- التَّنظيمات الموصوفة بالإرهاب:

أخذ تنظيم القاعدة مكانًا بارزًا في السِّجال الدَّامي خلال الحرب الرَّاهنة، خصوصًا مع الجيش اليمني، لكنَّه أقلُّ من غيره من قوى الصِّراع، وقد بدأ نشاطه المناوئ للحكومة عقب تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990، وانبثق منه ما يُعرف بجماعة أنصار الشَّريعة بعد سنوات من الإعلان عن قيام قاعدة الجهاد في جزيرة العرب في اليمن، التي اتَّخذت من مناطق في محافظات أبين، وشبوة، وحضرموت، ومأرب، والبيضاء، مراكز تدريب وقيادة لعمليَّاتها، ضمن استراتيجيتها الموسومة بإدارة التَّوحُّش، أو إدارة الفوضى بالتَّوحُّش[111]. وفي الفترة مايو -2011مايو 2012، استولت الجماعة على مدينة زنجبار في أبين، ثمَّ استولت على مدينة المكلَّا في الفترة أبريل -2015أبريل 2016.

ومع تدخُّل التَّحالف العربي عام 2015 دعمًا للحكومة المعترف بها دوليًّا، لوحظ مشاركة جماعة أنصار الشَّريعة في المعارك التي دارت في المحافظات الجنوبية في أثناء اجتياح ميليشيا جماعة الحوثي لها، ثمَّ انخرطت الجماعة و«داعش»، على نحو مستقل، في مختلف محطَّات الصِّراع الرَّاهن أمام الأطراف الرَّئيسة للصِّراع، أو بالتَّخادم المتبادل وفقًا لمقتضيات المصالح، فقد أفرجت جماعة الحوثي عقب انقلاب عام 2014، عن 400 شخص من سجون الحكومة اليمنية ممَّن لهم علاقة بالإرهاب[112]. وفي عام 2015، تردَّدت أخبار عن إبرام صفقة بين إيران التي تدعم جماعة الحوثي، وتنظيم القاعدة، أطلق بموجبها سراح الدُّبلوماسي الإيراني نور أحمد نيكبخت الذي اختُطفَ في صنعاء عام 2013، مقابل إطلاق إيران سراح خمسة أفراد من تنظيم القاعدة، من بينهم القيادي العمليَّاتي محمَّد صلاح الدِّين زيدان، المعروف باسم سيف العدل[113]. وخلال الفترة 2016-2021 أُثير الكثير من الجدل بشأن إبرام مثل هذه الصَّفقات بين القاعدة وجماعة الحوثي.

---

(111) ينظر مضمون هذه الاستراتيجية في: أبو بكر ناجي، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، «كتاب إلكتروني»، في: https://bit.ly/3HULdmN

(112) «القاعدة في اليمن: كيف خرج معتقلو التنظيم من سجون الحوثيين؟»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2021/12/22، في: https://bit.ly/33OtQCq

(113) Iran Released Top Members of Al Qaeda in a Trade," The New York Times," 2015/9/17, at: https://nyti.ms/3vSyaMK

منذ النِّصف الثَّاني من عام 2016، تراجعت المناشط الميدانية لجماعة أنصار الشَّريعة و«داعش»، وبقيت عناصرهما في حالة كُمُون، مع لجوئهما إلى العنف في معاقلهما المعروفة، ورافق ذلك النَّشاط الإعلامي للقاعدة الذي لا يزال مستمرًّا عبر «مؤسَّسة الملاحم» التي تنشر أخبار زعماء التَّنظيم وخطاباتهم[114]. وبدا واضحًا أنَّ الدَّور الأميركي في مواجهة القاعدة و«داعش»، له تأثيره في هذا التَّراجع، ولا يزال هذا الدُّور حاضرًا، ولا يقف عند حدِّ المواجهة الخشنة فحسب، بل في الدَّعوات التي تعرض على المواطنين اليمنيين التَّعاون في تعقُّب العناصر الإرهابية، كما في الدَّعوة إلى الإبلاغ عن زعيم القاعدة الجديد، خالد باطرفي، الذي خَلَف قاسم الرَّيمي بعد مقتله بغارة أميركية في يناير 2020[115]. ويبدو أنَّ الصِّراع الذي نشب بين القاعدة و«داعش» أواسط عام 2020، بمديرية ولد ربيع بمحافظة البيضاء، وتدخُّل جماعة الحوثي في أغسطس من العام نفسه، أسهم في إضعافهما أكثر.

ومع هذا، لا يزال تنظيما القاعدة و«داعش»، يمثِّلان تهديدًا فعليًّا لأمن البلاد والمنطقة، ولا تُعَدُّ حالة الكُمُون المؤقَّتة سوى إجراء وقائي اضطراري لتجنُّب غارات الطَّيران الأميركي[116]. ومن وقت إلى آخر، تَشنُّ جماعة أنصار الشَّريعة، هجمات متقطِّعة على القوَّات الحكومية، وقوَّات الحزام الأمني التَّابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في أبين وشبوة، وذلك ما لوحظ خلال عامي 2021-2022، في سياق عمليَّات عنف استفزازية متبادلة، لا تقود إلى غلبة أو حسم نهائي لأيِّ طرف على الإطلاق.

(114) مِن ذلك خطاب خالد باطرفي في يناير 2020، الذي تعرَّض فيه إلى الهجمات التي طالت الكونغرس الأمريكي، وقد بدَّد ظهوره تقارير سابقة صادرة عن الأمم المتحدة، أفادت بمقتله في أثناء غارة جوية أمريكية في أكتوبر 2019.

(115) أعلن عن ذلك برنامج «مكافآت مِن أجل العدالة»، التَّابع لوزارة الخارجية الأمريكية، أواخر يناير 2022.

(116) "U. S. Department of State, Country Reports on Terrorism 2019: Yemen, Bureau of Counterterrorism," at: https://bit.ly/2VyHgOJ

ثانيًا: القدرات العسكرية لأطراف الحرب

وفقًا لتصريحات قادة الجيش الوطني، ومن ذلك وزير الدِّفاع الفريق محسن محمَّد الدَّاعري، فإنَّ ثمَّة تحدِّيات أمام تعويض قدرات الجيش التي يخسرها في الحرب، في مقابل تطوُّر قدرات جماعة الحوثي، خصوصًا الطَّائرات غير المأهولة، والصَّواريخ الباليستية، وأنظمة الدِّفاع الجوي التَّقليدية والاستراتيجية[117]. وتشير زيارته إلى السُّودان، في ديسمبر 2022، ولقاءاته بكبار القادَّة العسكريّين، إلى سعيه لتعزيز التَّعاون في مجالات التَّدريب، وبناء القدرات، لا سيَّما أنَّ بعثة عسكرية سودانية لا تزال تؤدِّي المهمَّة ذاتها، بجانب وحدات مقاتلة أخرى منذ عام 2015[118]. وفي هذا الاتِّجاه، تصبُّ زيارة رئيس هيئة الأركان العامَّة، الفريق صغير بن عزيز، إلى معرض البحرين الدُّولي للطَّيران الذي أُقيم في نوفمبر 2022، في ظلِّ عوز الجيش للطَّائرات غير المأهولة، بعدما خرجت القوَّات الجوية عن العمل تمامًا، وتوقُّف دور طيران التَّحالف العربي، بموجب اتِّفاق الهدنة الإنسانية المعلنة في 2 أبريل 2022.

لم يعُد خافيًا أنَّ جماعة الحوثي تمتلك قدرات عسكرية، بشرية ومادية، متنوعة، وأنَّها تعمد إلى استظهارها أمام خصومها، وتُقدّمها بوصفها قوَّة موحَّدة وضاربة، وقادرة

(117) أشار وزير الدِّفاع، الفريق محسن محمَّد الدَّاعري، الذي خلَف الفريق محمَّد علي المقدشي، في يوليو 2022، إلى أنَّ وقوع اليمن تحت طائلة الفصل السَّابع مِن ميثاق الأمم المتَّحدة، يمثِّل تحدِّيًا أمام حصول قوَّاته على السِّلاح. ينظر: «مقابلة خاصة مع وزير الدفاع اليمني الفريق محسن محمد حسين الداعري»، قناة الحدث، 2022/11/14، في: https://bit.ly/3tlLm4u

(118) مع نهاية ديسمبر 2022، لوحظ انسحاب القوَّات السُّودانية مِن قاعدة العند الاستراتيجية، بعد تمركزها فيها طيلة السَّنوات الماضية للحرب، وجاء ذلك إثر عودة الدَّاعري، مِن زيارته التي قام بها إلى السُّودان في الشهر ذاته.

على المواجهة المتواصلة، مع القدرة على التَّعويض الذَّاتي للأسلحة والذَّخائر والتِّقنيات العسكرية، إلى حدِّ الادِّعاء بأنَّ معدَّاتها العسكرية من إنتاج وحدات التَّصنيع الحربي المحلِّي. وممَّا لوحظ من هذه القدرات أنماط من البندقيات القنَّاصة، والعربات المدرَّعة، والطَّائرات غير المأهولة، والصَّواريخ الباليستية، والصَّواريخ المجنَّحة، والألغام والعبوات الانفجارية (البرِّية والبحرية). والواقع أنَّ جانبًا منها مُعاد صيانته وتأهيله، وقد لفت الأنظار إلى ذلك تحليق طائرات مروحية تابعة للجيش السَّابق، في أجواء صنعاء وإب خلال عامي 2021 و2022، وكأنَّها ما تبقَّى من القوَّات الجوِّية.

هناك أسلحة وتقنيَّات مهرَّبة يجري تجميعها محلِّيًّا، والادِّعاء بأنَّها محلِّية الصُّنع، وهي في الحقيقة إيرانية، أو استوردت عبر إيران، ومن ذلك الطَّائرات غير المأهولة التي تستورد إيران محرِّكاتها من السُّويد عبر وسطاء في الهند، ثمَّ توصلها - عبر عمليَّات تهريب منظَّمة - إلى جماعة الحوثي، مثل غيرها من أسلحة المشاة الخفيفة، والتِّقنيات العسكرية الأخرى، كبندقيَّات المشاة الآلية، وأجهزة التَّصويب، وأسلحة مكافحة الدَّبابات[119]. وعمليَّات التَّهريب هذه دلَّت عليها الاعتراضات المتواصلة لبحريَّات الدُّول الكبرى، مثل بريطانيا والولايات المتَّحدة الأميركية اللتين تستهدفان سفنًا مجهولة لتهريب الشُّحنات المتنوِّعة من الأسلحة، ووقود الصَّواريخ، والمواد الأولية المستخدمة في صناعة الألغام والعبوات المنفجرة، بعد تعقُّب تدفُّقها من موانئ إيرانية إلى جماعة الحوثي[120].

في مجال القدرات البحرية، حاولت القوَّات البحرية التَّابعة لجماعة الحوثي الحفاظ على أدائها في الحدود المتاحة لها، واستعانت بالزَّوارق التَّقليدية، والزَّوارق المسيَّرة من بُعد التي بوسعها حمل أسلحة المشاة الخفيفة، والأسلحة المضادَّة للسُّفن، وأخرى تقوم ببث الألغام البحرية والمطاردة والحراسة. وأظهرت هذه القوَّات قدرة كبيرة على صنع التَّهديدات للتَّحالف العربي، بالاستهداف النَّاري لسفنه، أو اختطافها، أو

(119) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملًا بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)»، ص 33-37.

(120) U.S. Navy Says Large Weapons Shipment from Iran to Yemen›s Houthi Rebels Seized" from 'Stateless' Ship," CBS News, 23/12/2021, at: https://cbsn.ws/3YQuGq0

القيام بعمليَّات هجومية على الموانئ الجنوبية للسُّعودية في البحر الأحمر، وفي حماية المناطق السَّاحلية بوساطة الألغام البحرية، تطبيقًا لما يُعرف عسكريًّا باستراتيجية منع الوصول البحرية[121]. ويتضمَّن الجدول التَّالي الأطراف الدَّاخلية للحرب، وأبرز تفاصيل قوَّاتها، حتَّى ديسمبر 2022.

الجدول (2-1)

الأطراف المنخرطة في الحرب والقوَّات التَّابعة لها حتَّى ديسمبر 2022

أطراف الحرب - بيانات القوات	الحكومة والقوَّات المنخرطة شكليًّا تحت مظلَّتها			جماعة الحوثي	القاعدة وداعش
القوات والجهة المسيطرة	قوات وزارة الدفاع (الجيش الوطني)	قوات المجلس الانتقالي الجنوبي	القوات المشتركة	قوات الجيش واللجان الشعبية	مقاتلو أنصار الشريعة وداعش
القوة الفاعلة ميدانيًّا (بالآلاف)	200	30	30	180	7-5
قدرات التسليح	متوسطة	متوسطة	فوق المتوسطة	فوق المتوسطة	ضعيفة
السيطرة الجغرافية	%60	%10	%5	%25	غير مباشرة

المصدر: الباحث.

(121) تهدف هذه الاستراتيجية إلى عرقلة أيِّ قوَّات بحرية معادية تحاول الوصول إلى السَّواحل، عن طريق بثِّ الألغام البحرية، أو المناورة بالزَّوارق الهجومية، وهذه الاستراتيجية يعمد إليها طرف ما، عندما تكون قدراته أضعف مِن الطَّرف الآخر الذي يحاول الوصول إليه.

ثالثًا: التَّحوُّلات الدَّاخلية والخارجية للمشهد العسكري وآفاقه المستقبلية

فرَض تعارض أجندات الأطراف الدَّاخلية للحرب، وأجندات الأطراف الخارجية الدَّاعمة لها، والأخرى ذات الصِّلة، ديناميكية شديدة التَّغيُّر في مجريات هذه الحرب خلال سنواتها المنصرمة، وفي عامَي 2021 و2022 على وجه الخصوص. وقد تجلَّى ذلك في تحوُّلات عدَّة، طالت العمليات العسكرية الدَّاخلية، ومجالات القيادة والتَّنظيم والإدارة، فضلًا عن العمليَّات الخارجية بين قُطبي التَّحالف (السُّعودية والإمارات) وجماعة الحوثي.

1 - مظاهر التَّحوُّلات الدَّاخلية:

خلال عام 2021، تعرَّضت مختلف القوَّات المنضوية تحت مظلَّة الحكومة المعترف بها دوليًّا، لسلسلة من الهزائم أمام قوَّات جماعة الحوثي، وتغيَّرت معها خرائط النُّفوذ والسَّيطرة بين الجانبين. ولم تسلم جماعة الحوثي من مثل ذلك، إلَّا أنَّه أقلُّ بكثير ممَّا أوقعته في صفوف خصومها. وقد تصدَّرت محافظات البيضاء ومأرب وشبوة والحديدة المشهد العسكري في هذه التَّحوُّلات، إلَّا أنَّ مأرب كانت الأبرز، فقد مثَّلت الهدف الاستراتيجي لجماعة الحوثي التي حاولت السَّيطرة عليها عبر ثلاثة محاور؛ هي: المحور الشَّمالي (الكسَّارة والمشجح)، والمحور الغربي (صِرواح)، والمحور الجنوبي (حَريب). وبالرَّغم من توغُّل جماعة الحوثي في هذه المحاور، خاصَّة الأخيرين، والسَّيطرة على مديريات العبدية، والجُوبة، ورحبة، وماهلية، وحَريب، فإنَّها عجزت

عن تحقيق اختراق استراتيجي يقودها إلى قلب مدينة مأرب، منذ أن صعَّدت من هجماتها في فبراير 2021.

وفي منتصف يوليو 2021، استكملت جماعة الحوثي السَّيطرة على مديرية الزَّاهر بمحافظة البيضاء، التي كانت آخر معقل مناوئ لها، ثمَّ واصلت التَّقدُّم والسَّيطرة على مديريات عَين وعُسيلان وبيحان بمحافظة شبوة، أواخر سبتمبر، محدِثة بذلك ظروفًا جديدة تمكِّنها من بلوغ هدفها الرَّئيس، المتمثِّل في السَّيطرة على مأرب. وبعد هذا التَّحوُّل أضحت مأرب، ثمَّ مدينة عَتَق (مركز محافظة شبوة) تحت التَّهديد المباشر لجماعة الحوثي. وفي ظلِّ استمرار المعارك العنيفة والمحاولات المستميتة للوصول إليهما، خصوصًا مأرب التي تجلَّى التَّهديد الحوثي لها في محور قتال منتظم على شكل هلال يضمُّ المحاور الثَّلاثة، بدءًا من الشَّمال الغربي حتَّى الجنوب الغربي، مع محاولات لإحداث اختراقات عبر الصَّحراء جنوبًا، للاقتراب من منطقة صافر النَّفطية، شمال شرقي المحافظة. وبحلول نوفمبر، كاد مقاتلو جماعة الحوثي أن يقتربوا من نقطة الفَلَج الأمنية الواقعة على مسافة 14 كيلومترًا، تقريبًا من مأرب.

بدا واضحًا أنَّ جماعة الحوثي استغلَّت مجموعة من العوامل السِّياسية والعسكرية، الدَّاخلية والخارجية، لإحداث تحوُّل استراتيجي في جبهة مأرب، وعلى مستوى الحرب عمومًا، وكان من أبرزها ما يلي:

- توقُّف جبهة الحديدة بعد اتِّفاق ستوكهولم عام 2018، وما أثير بشأن وجود هدنة غير معلنة، بين جماعة الحوثي والسُّعودية، لوقف القتال في المناطق الحدودية خلال عام 2020، امتدَّت نسبيًّا إلى العام التَّالي.
- تداعيات أحداث أغسطس 2019 في عدن، بين الحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي الجنوبي، وتعثُّر تنفيذ اتِّفاق الرِّياض، خصوصًا ملحقه العسكري والأمني، الذي عُني بمعالجة آثار تلك الأحداث.
- تضاعُف الدَّعم العسكري والسِّياسي الإيراني لجماعة الحوثي، متمثِّلًا في النَّشاط البارز للقيادي في فيلق القدس، التَّابع للحرس الثَّوري الإيراني حسن إدريس إيرلو الذي عيَّنته إيران، وبصلاحيات مطلقة، سفيرًا لدى

الجماعة بصنعاء في أكتوبر 2020[122].

- إلغاء إدارة الرَّئيس الأميركي جو بايدن في فبراير 2021، تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية، بعد ما أقرَّت ذلك إدارة الرَّئيس السَّابق دونالد ترامب في يناير من العام ذاته.

- استئناف المفاوضات بين إيران ودول (5+1) في منتصف أبريل 2021، بشأن الاتِّفاق النَّووي لعام 2015، واستغلال طرفي الاتِّفاق للأزمة اليمنية، خصوصًا إيران والولايات المتحدة الأميركية.

وبحلول نوفمبر 2021، أعلن التَّحالف العربي عن عملية إعادة التَّموضع (انسحاب) لوحدات من ألوية العمالقة التَّابعة للقوَّات المشتركة، على طول السَّاحل الممتدِّ من المدخل الجنوبي الشَّرقي لمدينة (ميناء) الحديدة، حتَّى مدينة الخوخة جنوبًا، بمسافة نحو 110 كيلومترات، ثمَّ نفَّذت مع وحدات أخرى من القوَّات المشتركة عمليَّة تعرُّضية محدودة، تقدَّمت بموجبها شمالًا حتَّى منطقة التُّحيتة. وقد أثارت العملية شكوكًا واسعة بشأنها، وما سيعقُبها من تداعيات، لا سيَّما أنَّ البيانات الصَّادرة عن ألوية العمالقة وقوَّات المقاومة الوطنية، كانت متناقضة، وجاء بيان قيادة التَّحالف العربي في الرِّياض، بعد خمسة أيَّام من الانسحاب، ليصفه بأنَّه إعادة انتشار وتموضع، وأنَّه حقَّق أهدافه.

عزَّز هذا التَّحوُّل موقف القوَّات الحكومية في مأرب وشبوة وتعز، بنقلها إلى وضع هجومي أمتن، بعد ما ظلَّت في وضع دفاعي منهك طيلة عام 2021، لكنه قدَّم - دون قتال - مناطق ساحلية واسعة لجماعة الحوثي، وأسقط من حساباتها تهديدًا محتملًا على ميناء ومدينة الحديدة. وكان من الأفضل الحفاظ على هذا الوضع التَّهديدي، واللُّجوء إلى قوَّات أخرى ضمن مسرح العمليَّات التَّعرُّضية التي نُفِّذت عقب إعادة التَّموضع، ثمَّ بعد ذلك في محافظات تعز وشبوة ومأرب، إلَّا إذا كان سلوك التَّحالف

(122) كُشف عن وفاته أواخر ديسمبر 2021، ولم يتَّضح سببها الحقيقي، فهناك مَن عزاه إلى غارة بطيران التَّحالف، طالت اجتماعًا كان حاضرًا فيه، وهناك مَن قال إنه أُصيب بفيروس «كورونا»، وقد مثَّلت وفاته خسارة فادحة لجماعة الحوثي وإيران.

مرتبط بحسابات استراتيجية تقف وراءها قوى عظمى، غايتها رسم خريطة سياسية جديدة لليمن، خصوصًا مناطقه السَّاحلية الممتدَّة من البحر الأحمر مرورًا بخليج عدن حتَّى بحر العرب.

أما فيما يتعلق بالنَّتائج التي أسفرت عن عملية إعادة التَّموضع، بوصفها تحوُّلًا عسكريًّا بارزًا، فهي: قيام وحدات من القوَّات المنسحبة من السَّاحل الغربي (التَّهامي) بعملية عسكرية مفاجئة، وصفت بأنَّها تعرُّضية (هجومية)، شملت مناطق بين محافظتي تعز والحديدة، ثمَّ التَّقدُّم باتِّجاه حدود محافظة إب[123]. وتراجع ضغط قوَّات جماعة الحوثي على القوَّات الحكومية في شبوة ومأرب؛ ما مكَّنها من الانتقال من وضعية الدِّفاع التي استمرَّت قرابة عامين، إلى وضعية الهجوم، وتحقيق إنجازات فارقة في أوائل عام 2022، تمثَّلت باستعادة مديريات بيحان وعسيلان وعين بمحافظة شبوة، والسَّيطرة على مديرية حريب، وأجزاء من مديريَّتي الجوبة وماهلية بمحافظة مأرب.

في سياقٍ ذي صلة بالتَّحوُّلات، قالت قيادة السُّلطة المحلِّية بمحافظة شبوة، أوائل سبتمبر 2021، إنَّ القوَّات الإماراتية المتمركزة في محطَّة بلحاف الغازيَّة البحرية، ستنسحب منها خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، إلَّا أنَّ ذلك لم يحصل، في حين أنها أجلَت قوَّاتٍ صغيرة تابعة لها من موقع العَلَم، نهاية أكتوبر 2021، ورافق ذلك دخول شبوة في دوامة عسكرية وسياسية وأمنية، بعد سيطرة جماعة الحوثي على ثلاث مديريَّات فيها، ثمَّ قيام الرَّئيس السَّابق هادي، تحت ضغط التَّحالف، بتغيير محافظ المحافظة محمَّد صالح بن عديو، ثمَّ لحق ذلك تغييرات جذرية في هياكل الجيش والشُّرطة والأمن في هذه المحافظة[124].

(123) علي الذهب، «انسحاب القوات المشتركة من الساحل الغربي لليمن: الأبعاد العسكرية والتداعيات السياسية»، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/12/6، في: https://bit.ly/33Kqlgj

(124) في ديسمبر 2021، أصدر الرَّئيس هادي، قرارًا بتعيين عضو مجلس النُّوَّاب، القيادي في حزب المؤتمر الشَّعبي العام، عوض محمَّد الوزير (العَولقي)، محافظًا لمحافظة شبوة، خلفًا لمحمَّد صالح بن عِديو.

دلَّت سلسلة التَّحوُّلات العسكرية التي بدأت بسقوط مديريَّات عسيلان، وعين، وبيحان، في قبضة جماعة الحوثي، وقيام ألوية العمالقة بعملية إعادة التَّموضع في السَّاحل الغربي (التَّهامي)، واستقدام بعضٍ منها لاستعادة هذه المديريات، أنَّ التَّحالف العربي كان وراء ذلك، بقصد إقصاء قيادة السُّلطة المحلِّية، وإعادة تشكيل القوَّات المسلحة والشُّرطة، وتمكين حزب المؤتمر الشَّعبي العام، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وفي سياق ذلك كلِّه، ضربُ نفوذ حزب التَّجمُّع اليمني للإصلاح، الذي كان مهيمنًا في شبوة، وإضعاف نفوذ الرَّئيس السَّابق هادي، ونائبه علي محسن الأحمر (اللَّذين أُقصيا من السُّلطة نهائيًّا في أبريل 2022[125]) من مختلف المناطق.

في 2 أبريل 2022، أعلن مبعوث الأمين العام للأمم المتَّحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ عن اتِّفاق بشأن هدنة إنسانية لوقف الحرب، قابلة للتَّجديد كلَّ شهرين؛ ما يُعدُّ أبرز تحوُّل سياسي وعسكري خلال عام 2022؛ إذ بموجب الاتِّفاق تعهَّدت الحكومة المعترف بها دوليًّا، وجماعة الحوثي، فضلًا عن التَّحالف العربي، بتنفيذ مجموعة من الإجراءات، من بينها وقف العمليَّات العسكرية، داخليًّا وخارجيًّا، والتَّفاوض بشأن فتح الطُّرقات المغلقة المؤدِّية إلى مدينة تعز ومدن أخرى، بمجرَّد دخول الهدنة حيِّز التنفيذ[126]. وقد تحقَّقت - إلى حدٍّ كبير - كلُّ إجراءات الاتِّفاق، عدا ما يخصُّ فتح الطُّرقات المغلقة بتعز؛ إذ ظلَّت الحسابات العسكرية والأمنية حواجز قوية أمام أيِّ تقدُّم، ولم تفلح معها جولات من المفاوضات بين ممثِّلين سياسيِّين وعسكريين عن الجانبين، عُقِدت برعاية الأمم المتَّحدة في العاصمة الأردنية عمَّان، خلال السِّتَّة الأشهر الأولى من سريان الهدنة.

(125) قُبيل عملية نقل السُّلطة مِن الرَّئيس هادي إلى مجلس القيادة الرِّئاسي، نظَّم مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية ما عُرف بمشاورات الرِّياض، التي جُلب إليها نحو 800 شخص مِن المؤيِّدين للتَّحالف، مثَّلوا غطاءً لهذه العملية، وسبق أن مُهِّد لها بإثارة النِّقمة على مؤسَّسة الرِّئاسة، وقيادة الجيش الوطني. ينظر: «عثمان مجلي: علي عبد الله صالح لم يقدِّم اعتذاره للحوثي في مؤتمر الحوار»، قناة اليمن اليوم الفضائية، 2022/3/10، في: https://bit.ly/3t6CPsz

(126) للوقوف على نصِّ الهدنة، ينظر: «مبادرة من الأمم المتحدة لإبرام هدنة مدتها شهران»، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 2022/4/2، في: https://bit.ly/3FPk4in

منذ الإعلان عن هذه الهدنة، التي تلاها مباشرة تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي برئاسة الدُّكتور رشاد محمَّد العليمي في 7 أبريل 2022[127]، توقَّفت العمليات الخارجية تمامًا، وتراجعت العمليات الدَّاخلية إلى حدٍّ كبير، لكنَّها لم تنقطع تمامًا كالعمليَّات الخارجية، خصوصًا في مأرب وتعز وإب والضَّالع. ثمَّ عاودت جماعة الحوثي خلال أكتوبر ونوفمبر 2022، هجماتها بالطَّائرات غير المأهولة، على ميناءَي النُّشَيمة وقِنا بمحافظة شبوة، وميناء الضَّبَّة النَّفطي بمحافظة حضرموت، ثمَّ استهداف مقرٍّ لخفر السَّواحل جنوبي البحر الأحمر، في ظلِّ تعثُّر تجديد الهدنة منذ 2 أكتوبر 2022. وإزاء الهجمات الحوثية على الموانئ أصدر مجلس الدِّفاع الوطني في 23 أكتوبر 2022، قرارًا بتصنيف جماعة الحوثي منظَّمة إرهابية، بوصفه خيار الرَّدّ المتاح، في ظلِّ ما يواجهه مجلس القيادة الرِّئاسي من تحدِّيات داخلية وضغوط خارجية، تحُول دون لجوئه إلى استئناف العمليَّات البرِّية على نطاق واسع، أو شنّ هجمات جوية مماثلة.

وقد خلَّف متغيِّرَا الهدنة ونقل السُّلطة، بوصفهما تحوُّلين داخليّين مترابطين، مجموعة من المتغيرات العسكرية التَّابعة لطرفي الصِّراع الدَّاخليَّين، بما فيها القوى المكوِّنة للحكومة المعترف بها دوليًّا، ومن ذلك ما يلي:

- تنافُس أطراف الصِّراع في بناء القدرات، وتعزيز التَّدريب، والاستعراض بالقوَّات وجهوزيتها لاستئناف العنف[128].
- تجمُّع قادة التَّشكيلات المسلَّحة المتعارضة، من طرف الحكومة المعترف بها دوليًّا، في مجلس قيادة توافقي.
- تشكيل لجنة عسكرية وأمنية لتحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة تكامل

(127) تألَّف «مجلس القيادة الرِّئاسي» مِن رئيس المجلس، الدُّكتور رشاد محمَّد العليمي، وسبعة أعضاء، هم: اللِّواء عيدروس قاسم الزُّبيدي، واللِّواء فرج سالمين البحسني، والشَّيخ سلطان علي العرادة، والدُّكتور عبد الله العليمي باوزير، والعميد عبد الرَّحمن صالح المحرمي، والعميد طارق محمَّد عبد الله صالح، والشَّيخ عثمان حسين مجلّي. وقد جرت مراسيم نقل السُّلطة في الرِّياض.

(128) تجلَّى ذلك خلال الأشهر الأولى مِن الهدنة الإنسانية عام 2022، عبر قيام جماعة الحوثي، والحكومة المعترف بها دوليًّا، بإجراء استعراضات عسكرية متواصلة، أظهرت فيها قدراتها في مختلف القوى والوسائل العسكرية.

القوَّات المسلَّحة، ضمن هياكل وزارتي الدِّفاع والدَّاخلية[129].

- تعيين الفريق محسن محمد الدَّاعري وزيرًا للدِّفاع، بدلًا من الفريق محمَّد علي المقدشي الذي تمكَّن أكثر من سلفه من ممارسة مهمَّاته من عدن، بدلًا من مأرب[130].
- تغيير قادة عسكريين وأمنيين في أبين وشبوة وحضرموت والمهرة[131].
- اتِّساع نفوذ قوَّات الأمن الخاصَّة الحكومية في أبين، مقابل نفوذ مماثل لقوَّات الحزام الأمني التَّابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.
- عودة نشاط جماعة أنصار الشَّريعة في أبين، وانخراط المجلس الانتقالي الجنوبي في معارك مفتوحة معها، وفقًا لحسابات سياسية وعسكرية متعارضة مع بعض من القوى المكوِّنة لمجلس القيادة الرِّئاسي.

2- مظاهر التَّحوُّلات الخارجية:

بالرَّغم من سحب الإمارات قوَّاتها المشاركة في تحالف دعم الحكومة المعترف بها دوليًّا، ابتداءً من منتصف عام 2019 وحتَّى يناير 2020، فإنَّها عادت لتنشر قوَّات

---

(129) أشار رئيس مجلس القيادة الرِّئاسي، د. رشاد العليمي، إلى أنَّ اللَّجنة أجَّلت دمج مختلف التَّشكيلات المسلَّحة، لتكون آخر مرحلة لعملية إعادة تكامل القوَّات المسلَّحة، وأنَّها شرعت في إنشاء غرفة عمليَّات مشتركة، وتوحيد مسرح العمليَّات. ينظر: «مقابلة خاصة مع رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن»، قناة العربية، 2022/12/20، في: https://bit.ly/3PILGKT

(130) لم يتمكَّن وزير الدِّفاع السَّابق، اللِّواء محمَّد علي المقدشي، مِن ممارسة مهمَّاته مِن مدينة عدن، طيلة سنوات الحرب، عدا أشهر قليلة قُبيل تعيين خلفٍ له في المنصب نهاية يوليو 2022؛ إذ ظلَّ يمارس ذلك مِن قيادة الوزارة في مأرب، منذ عام 2015.

(131) مِن ذلك تعيين العميد فائز منصور التَّميمي قائدًا للمنطقة العسكرية الثَّانية، بدلًا من اللِّواء فرج سالمين البحسني، في أغسطس 2022، وتعيين العقيد عامر عبد الله بن حيطان رئيسًا لأركان المنطقة العسكرية الأولى، بدلًا من العميد يحيى محمَّد أبو عوجا، والعقيد ناصر صالح الوادعي رئيسًا لأركان اللِّواء 135 مشاة، في ديسمبر 2022. ويُذكر أنَّ البحسني كان يجمع بين منصبي قيادة المنطقة العسكرية الثَّانية، ومحافظ محافظة حضرموت، فلمَّا عُيِّن عضوًا في مجلس القيادة جرت عملية التَّدوير، وأُسند منصب المحافظ إلى مبخوت مبارك بن ماضي، في 31 مايو 2022.

تابعة لها في جزيرة ميُون (بريم)، عقب قيامها بتفكيك قاعدتها العسكرية في ميناء عَصَب الإريتري، بين أواخر عام 2020 ومطلع عام 2021؛ إذ رصدت جهات دولية تشييد مدرج للطَّائرات في الجزيرة، في خطوة تشير إلى نيَّتها إنشاء قاعدة عسكرية، أو مركز دعم لوجستي، جنوبي البحر الأحمر، يُكمل ما تبقَّى لها من وجود عسكري في عَصَب[132]. ويبدو أنَّ فريق خبراء مجلس الأمن المعني باليمن وقف على الجدل الإعلامي بهذا الخصوص، منتصف عام 2021، فضمَّن تقريره لعام 2021، ما تلقَّاه من مصادر في المجلس الانتقالي الجنوبي، الموالي للإمارات، بأنَّ جزيرة ميُون (بريم) تخضع لقوَّاته، وتحت إشراف التَّحالف العربي[133].

وفي تحوُّل عسكري وأمني يَشِي بتوغُّلها في عمق الأزمة اليمنية مستقبلًا، وقَّعت الإمارات مع الحكومة المعترف بها دوليًّا في ديسمبر 2022، اتِّفاقية تعاون عسكرية وأمنية، وجاء توصيف مكافحة الإرهاب منفردًا، ضمن الاتِّفاقية، بوصفه مجالًا ثالثًا للتَّعاون. وقد وقَّعها عن الجانب الإماراتي وزير العدل عبد الله النَّعيمي، نيابة عن وزير الدُّولة لشؤون الدِّفاع محمَّد البواردي، وليس نيابة عن وزير الدِّفاع الإماراتي محمَّد بن راشد آل متكوم الذي يَشغَل منصبي نائب رئيس الدَّولة، ورئيس مجلس الوزراء، في حين وقَّعها عن الجانب اليمني، وزير الدِّفاع، الفريق محسن محمد الدَّاعري[134].

على صعيد العمليَّات الخارجية المتبادلة، شنَّت جماعة الحوثي العديد من الهجمات بالصَّواريخ الباليستية، والطَّائرات غير المأهولة، على مراكز صناعية استراتيجية في السُّعودية، ولوحظ ارتفاع عددها في عام 2021 عن سابقه؛ إذ بلغ المعدَّل الشهري للهجمات على الأراضي السُّعودية خلال الأشهر التِّسعة الأولى من عام 2021، نحو 78 هجمة، وبمجموع 702 هجمة، وبالقياس مع المعدَّل الشهري للهجمات، فقد بلغ عددها

---

(132) Jon Gambrell, "Mysterious Air base Being Built on Volcanic Island off Yemen," AP NEWS, 2021/5/25, at: http://bit.ly/3ZDFGH5

(133) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، 2021/1/25، ص 9، ، في: https://bit.ly/417Np1F

(134) تجدر الإشارة إلى أنَّ وزير الدَّولة لشؤون الدِّفاع عضوٌ في مجلس الوزراء الإماراتي، ويُعدُّ وزيرًا بلا وزارة، وأنَّ الاتِّفاقية لم يُكشف عن محتواها، ولم تُعرض بَعد على مجلس النُّوَّاب اليمني، ليناقشها ويصدقها، وفقًا للدُّستور.

في الفترة ذاتها من عام 2020، نحو 33 هجمة[135]. جاءت حصيلة غارات التَّحالف الجوية متدنِّية في عام 2021 قياسًا إلى العام السَّابق؛ ففي عام 2020، ووفقًا لمصادر حوثية، بلغت الغارات نحو 8.888 غارة؛ منها 8.478 غارة شنَّها الطَّيران الحربي، في حين شنَّ الطَّيران غير المأهول 410 غارات[136]. وبلغ عددها في عام 2021 نحو 7.100 غارة؛ أي بفارق سالب نحو 1.788 غارة[137]. وبرغم المبالغة الواضحة في مقدار الغارات، فإنَّها تشير إلى أنَّ هنالك تراجعًا خلال عام 2021 عن العام السَّابق.

وممَّا لوحظ على غارات التَّحالف، أواخر نوفمبر 2021، أنَّها كانت على نحو أعاد إلى الأذهان ضراوة غاراته عند إطلاقه عمليَّاته الموسومة بعاصفة الحزم في 26 مارس 2015، وتركُّزها في مواقع استراتيجية بعينها في صنعاء، مثل: قاعدة الدَّيلمي الجوية، والكلِّية الحربية، وكلِّية الطَّيران والدِّفاع الجوي، ومعسكرات ألوية الحماية الرِّئاسية، ووزارة الاتِّصالات، ومواقع عسكرية في جبلي نُقُم وعَيبَان، التي عادة ما تُخزَّن فيها الصَّواريخ، ثمَّ امتدت الغارات إلى أهداف عسكرية أخرى، في محافظات صعدة، وعمران، والحديدة.

ازدادت هجمات جماعة الحوثي في مسرح العمليَّات البحري بالبحر الأحمر، خلال عام 2021، بوساطة الزَّوارق المفخَّخة غير المأهولة، على السُّفن الرَّاسية في المنشآت النَّفطية السُّعودية، بالرَّغم من بُعد المسافة بينها وبين نقطة انطلاق هذه الزَّوارق من السَّواحل الخاضعة لها، وقد فُسِّر الأمر بأنَّ الهجمات تنطلق على مرحلتين، تضطلع بالأولى مراكب كبيرة، توصف بالسَّفينة الأم، وهي التي تنقل الزَّوارق الصَّغيرة غير المأهولة إلى نقاط اقتراب مناسبة، في حين تنطلق هذه الزَّوارق في المرحلة الثَّانية من السَّفينة الأم إلى أهدافها. وقد بدا واضحًا تزايُد الهجمات بالطَّائرات غير المأهولة على السُّفن، لتُشكِّل تهديدًا مزدوجًا في هذا الشَّأن[138].

---

(135) The Iranian and Houthi War against Saudi Arabia," Center for Strategic and International" at:https://bit.ly/3KbNEzm,2021/12/Studies,21

(136) «متحدث القوات المسلحة يكشف في مؤتمر صحافي حصاد إنجازات 2020م»، 26 سبتمبر نت، 2020/1/2، في: https://bit.ly/3IOQET8

(137) «متحدث القوات المسلحة يستعرض حصاد العام 2021»، 26 سبتمبر نت، 2022/1/2، في: https://bit.ly/3JaEUJI

(138) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 26-27.

طيلة النِّصف الثَّاني من يناير 2022، شنَّت جماعة الحوثي هجمات بالصَّواريخ الباليستية، والمجنحة، والطَّائرات غير المأهولة، على أبوظبي ودُبي، وقد ردَّت الإمارات عليها بغارات أعنف، طالت عدَّة مواقع عسكرية بصنعاء. وخلال الثَّلاثة الأشهر الأولى من عام 2022، شنَّت جماعة الحوثي هجمات مماثلة على أهداف سعودية، كان أبرزها عمليَّات كسر الحصار الأولى والثَّانية والثَّالثة، التي طالت شركة «أرامكو» في ينبع وجيزان ونجران والرِّياض؛ فاستجابت السُّعودية لها بشنِّ غارات كثيفة على مواقع عسكرية في صنعاء ومحافظات أخرى مجاورة، وبلغت الهجمات المتبادلة بين الجانبين خلال يناير 2022، نحو 39 هجمة، شنَّتها جماعة الحوثي، ونحو 1.403 غارات شنَّتها طائرات التَّحالف العربي.

ومن أبرز الدَّوافع وراء عودة الهجمات المتبادلة نهاية عام 2021، ومطلع مارس 2022؛ هي: رفض جماعة الحوثي مبادرة السَّلام السُّعودية التي تقضي بالوقف الشَّامل لإطلاق النَّار، والفتح المشروط لمطار صنعاء وميناء الحديدة، ثمَّ الدُّخول في عملية سلام شامل. والاقتراب الحرج لجماعة الحوثي من مأرب، بعد تمكُّنها من اجتياح ثلاث مديريَّات في شبوة؛ وهي: بيحان، وعسيلان، وعين، وخروجها عنوة منها بعد نحو ثلاثة أشهر من السَّيطرة عليها. وكذلك الاستجابة المضادَّة لهجمات جماعة الحوثي على الإمارات والسُّعودية، إثر العمليَّات التي نفَّذتها ألوية العمالقة مع قوات حكومية في الحُديِّدة وتعز وشبوة. وقيام جماعة الحوثي باختطاف ومصادرة السَّفينة الإماراتية «روابي»، مع الشُّحنة التي كانت على متنها، والتي ضمَّت معدَّات طبية لمستشفى عسكري ميداني تابع للجيش السُّعودي، وذلك في أثناء إبحارها قبالة سواحل الحديدة، قادمة من جزيرة سقطرى، مطلع فبراير 2022[139]. إضافة إلى تحسين شروط التَّفاوض المطروحة بالتَّزامن مع مساعي السَّلام التي يقودها المبعوث الأممي هانس غروندبرغ والجهود الإقليمية ممثَّلة بدور سلطنة عُمان.

(139) وقعت الحادثة في 3 يناير 2022، ولا تزال السَّفينة في الحديدة، تحت سيطرة جماعة الحوثي، وأُفرج عن طاقمها، بوساطة عُمانية، في 25 أبريل مِن العام نفسه.

وقد مثَّل الإعلان عن اتِّفاق الهدنة الإنسانية في 2 أبريل 2022، تاريخًا فاصلًا للعنف المتبادل بين جماعة الحوثي، وكلٍّ من السُّعودية والإمارات، فقد توقَّفت الهجمات المتبادلة بينهما عقب إعلان هذه الهدنة، بالرَّغم من تعثُّر تجديد الهدنة الإنسانية رسميًّا، ومعاودة جماعة الحوثي هجماتها على مراكز استراتيجية داخلية في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دوليًّا.

ثمَّة تحوُّل متعلِّق بدور مصر البحري غير المباشر في الحرب اليمنية، في اتِّجاه يمكن أن يُقرأ بأنَّه دور داعم للتَّحالف العربي والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا[140]، ويتمثَّل هذا التَّحوُّل في تسلُّم البحرية المصرية، قيادة «فرقة المهمَّات المشتركة 153» (CTF 153) في البحر الأحمر خلال ديسمبر 2022، بوصف مصر العضو رقم (34) في تلك القوَّات منذ أبريل 2021؛ فقد شاركت فيها بالفرقاطة «F911» (الإسكندرية). ويقع على عاتق هذه الفرقة مكافحة مناشط الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود الوطنية التي من بينها تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها، ويدخل في ذلك تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثي التي سبق لها أن أطلقت تهديدات كثيرة تجاه الوجود الأجنبي في البحر الأحمر في أثناء إعلان الولايات المتَّحدة الأميركية عن تكوين هذه الفرقة وتولِّي قيادتها في أبريل 2022، ثمَّ كرَّرت التَّهديد عقب الإعلان عن إسناد قيادتها إلى البحرية المصرية.

برز الدُّور العسكري الأخير لمصر مع ما أُثير بشأن إرسالها خبراء عسكريّين إلى اليمن نهاية يناير 2022 في أثناء نشوب المعارك مع جماعة الحوثي في شبوة ومارب[141]. ثم تجدَّد ذلك مع ما أُثير بشأن وصول وحدة عسكرية مصرية إلى جزيرة ميون (بريم) أواخر ديسمبر 2022، وشروعها في بناء نظام راداري، ونظام اتِّصالات، يُعتقد أنهما

(140) تشارك مصر في التَّحالف العربي عبر سفن مِن قوَّاتها البحرية، منذ عام 2015، لحماية الملاحة البحرية جنوبي البحر الأحمر، وتفتيش السُّفن التِّجارية القادمة إلى موانئ الحديدة، وفقًا لقرار مجلس الأمن (2216) لعام 2015.

(141) «خبراء عسكريون مصريون في اليمن لتطوير خطط 'العمالقة'»، العربي الجديد، 2022/1/29، في: https://bit.ly/3i77y2m

لدعم قوّاتها البحرية المشاركة في «فرقة المهمّات المشتركة 153»[142]. ويبدو أنَّ ذلك كان محصِّلة لتفاهمات سابقة بين مصر والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا، خلال عامي 2020 و2021؛ إذ زار وزير الدِّفاع اللِّواء محمَّد علي المقدشي، القاهرة، في سبتمبر 2021، وتلاه رئيس الحكومة معين عبد الملك، في أكتوبر، حينما كان خطر جماعة الحوثي يتهدَّد هاتين المحافظتين[143].

3- آفاق المشهد العسكري:

انقضى عام 2021، والثَّلاثة الأشهر الأولى من عام 2022، مثقلين بأعباء جولات دامية من العنف، بين جماعة الحوثي والأطراف المقابلة لها في الحكومة المعترف بها دوليًّا، وأحيانًا بين هذه الأطراف نفسها، وبالتَّحديد المجلس الانتقالي الجنوبي والقوَّات المنضوية تحت قيادة وزارة الدِّفاع، ضمن صراع ثانوي، يسعى من خلاله المجلس الانتقالي لخلق وضع انفصالي لهذه المناطق، تُعارضه الأطراف المختلفة للحرب، وليس هذه القوَّات وحدها، ثمَّ تكرَّر هذا العنف، ولكن على نحو أقل، في أغسطس 2022، بمحافظة شبوة، وقد يمتدُّ إلى حضرموت، في ظلِّ تنامي «الحضرمية السِّياسية»، بوصفها هُويَّة متطلِّعة إلى الانفصال عن مختلف الأطراف[144]. وتخلَّل هذا العنف الصِّراع مع الجماعات الموصوفة بالإرهاب، ممثَّلة بأنصار الشَّريعة و«داعش».

على الرَّغم من الهدنة الإنسانية التي وافقت عليها أطراف الحرب في 2 أبريل 2022، وما تلاها من تحوُّل سياسي في جانب الحكومة المعترف بها دوليًّا، ممثَّلًا في تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي، فإنَّ ذلك لم يُعجِّل بأي خطوة تفتح بابًا جديدًا لإنهاء

---

(142) «مصدر لـ 'عربي 21': وحدة عسكرية مصرية وصلت جزيرة ميون اليمنية»، عربي 21، 2022/12/23، في: https://bit.ly/3z0q019

(143) مثال على هذا الحراك، ينظر: «دوافع واتجاهات الحكومة اليمنية نحو مصر وحدود الاستجابة»، تقدير موقف، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2021/10/16، في: https://bit.ly/3Ess9Hv

(144) مثال: الإعلان عن دولة حضرموت في لقاء جماهيري لقوى حراكية حضرمية في سيئون، ترأَّسه وكيل محافظة حضرموت لشؤون الوادي والصَّحراء، عصام بن حبريش الكثيري في 20 ديسمبر 2022.

الحرب؛ ذلك أنَّ كلَّ طرف لديه هدف سياسي واضح، وليس لدى الأطراف كلِّها أدنى شعور بالثِّقة تجاه الآخر، مهما قدَّمت من تنازلات، إضافة إلى ما يلعبه حلفاء الخارج والقوى الدُّولية المنخرطة في الأزمة اليمنية، من أدوار في تحديد شكل هذه النِّهاية ومضمونها وفقًا لمصالحها الاستراتيجية؛ لذلك تحاول الأطراف الدَّاخلية للحرب تعزيز قدراتها، استعدادًا لأيِّ فرصة للانقضاض، أو استئناف العنف، وحصره داخليًّا، إذا ما استمرَّ التَّحالف في وقف عمليَّاته الجوية التي تضمَّنتها أحكام الهدنة الإنسانية.

ثمَّة عوامل خارجية لا تزال متحكِّمة في استئناف الحرب أو وفقها داخليًّا، وإلى حدٍّ ما خارجيًّا، ومن ذلك قدرة إيران على التَّأثير في إرادة جماعة الحوثي، ما دام التَّعثُّر يحيط بمفاوضات إحياء اتِّفاقها النَّووي لعام 2015، مع دول «5+1»، لكنَّ هذا التَّأثير قد يقلُّ شأنه تدريجيًّا، بتراجع جماعة الحوثي عن الاعتماد العسكري على إيران، وبالتَّحديد مجال الطَّائرات غير المأهولة[145]، وذلك مقابل المكاسب التي أحرزتها من المفاوضات المباشرة، وعبر قنوات خلفية، أجرتها معها السُّعودية في أثناء سريان الهدنة الإنسانية؛ ومن ذلك اطمئنانها إلى أنَّ السُّعودية لن تُعاود هجماتها الجوية، مع احتمالية إعلان السُّعودية وقف عمليَّاتها كلِّيًّا في اليمن، أو إعادة صياغة تدخُّلها على نحو غير مهدِّد لجماعة الحوثي[146].

داخليًّا، يتحكَّم في جانبٍ كبير ممَّا سبق، نتائج التَّرتيبات المتوقَّعة المكمِّلة للعملية التَّغييرية التي انتهجها التَّحالف العربي، لإعادة ترتيب القوى الفاعلة داخل منظومة الحكومة المعترف بها دوليًّا، وفقًا لمصالحه التي بلغت حدَّ تقويض أركان الحكومة الشَّرعية بإطاحة الرَّئيس السَّابق هادي، ونائبه علي محسن الأحمر، والإتيان بمجلس قيادة رئاسي ضعيف الشَّرعية، ثمَّ تغيير وزير الدِّفاع الفريق محمَّد علي المقدشي،

(145) ينصبُّ الدَّعم العسكري الإيراني لجماعة الحوثي في مجال الطَّائرات غير المأهولة، والصَّواريخ الباليستية، ويُعدُّ ذلك تهديدًا ذا بُعد خارجي، أبرزُ أهدافه السُّعودية، غير أنَّ جماعة الحوثي - على ما يبدو- تحاول أن تكون متوازنة في علاقاتها مع إيران، ومفاوضاتها مع السَّعودية.

(146) تبادلت السُّعودية وجماعة الحوثي الزِّيارات في أكتوبر 2022، أمَّا مفاوضات القنوات الخلفية، فعبَّر عنها وزير الخارجية السُّعودي، فيصل بن فرحان آل سعود، خلال مؤتمر ميونخ للأمن، في يناير 2020، وقال إنَّها غير جاهزة للانتقال إلى مستوى أرفع، لكن يبدو أنَّ الزِّيارات الأخيرة المتبادلة بين الجانبين حاولت بلوغ هذا المستوى.

وقادة عسكريّين آخرين. وهذه التَّرتيبات قد تمتدُّ لتستهدف محافظ محافظة مأرب سلطان العرادة الذي أصبح إلى جانب منصبه هذا عضوًا في مجلس القيادة الرِّئاسي، وصولًا إلى القيادات الفاعلة في هياكل وزارة الدِّفاع، وأجهزة الشُّرطة والأمن. وكلُّ هذا من شأنه إحداث نتائج عكسية على تماسك قوَّات الجيش الوطني في مأرب، والموقف العسكري العام للحكومة، أمام جماعة الحوثي التي تنتظر ذلك، وأمام الكيانات التي سيقود طيشُها البلاد برُمَّتها إلى وضع سيئ.

وفي ضوء ذلك، أُطيح رئيس أركان المنطقة العسكرية الأولى، العميد يحيى محمَّد أبو عوجا، وقد نشهد مصيرًا مشابهًا لقائد المنطقة العسكرية نفسها، اللِّواء صالح محمَّد طيمس، بوصفه واحدًا ممَّن تبقَّى من القيادات الرَّفيعة في الجيش الوطني، الذين كانوا مقرَّبين من الرَّئيس السَّابق هادي، ونائبه الأحمر. ومثلُ هذا المسلك قد يُشاهد في محور تعز؛ فقد تمثِّل قياداتها العسكرية والأمنية هدفًا واضحًا لدولتي التَّحالف، لا سيَّما الإمارات، ويضاعف من ورود هذا السِّيناريو حالة «اللَّا وفاق» بين قيادة المحور وقيادة قوَّات المقاومة الوطنية، بصرف النَّظر عمَّا يثيره الإعلام من رسائل إيجابية للتَّغطية على ذلك. وبالنَّظر عميقًا إلى ما يمثِّله إنشاء مطار في مدينة المخاء، الخاضعة لهذه القوَّات؛ إذ ليس من المستبعد أن يكون غرضه - في المقام الأوَّل - عسكريًّا.

رابعًا: المعضلة الأمنية الدَّاخلية في بيئة حرب متغيِّرة

خلقت الحرب أوضاعًا أمنية سيئة في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دوليًّا، ومناطق سيطرة جماعة الحوثي، وكان للطَّرفين يد في ذلك، فضلًا عن العوامل الأخرى السَّائدة في أثناء الظُّروف العادية. يعرض هذا المحور توصيفًا للوضع الأمني خلال عامي 2021 و2022، مع التَّركيز على دور أطراف الصِّراع في المشهد الأمني في اليمن.

1- الوضع الأمني في مناطق نفوذ الحكومة:

خلال الأشهر الثَّلاثة الأولى من عام 2021، تحسَّن الوضع الأمني في المحافظات الجنوبية الخاضعة للقوى الموالية للرَّئيس السَّابق هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، ومردُّ ذلك عودة الحكومة إلى عدن، وشروعها في القيام بوظائفها، لكنَّها اصطدمت بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي أحبط أيَّ نشاط لوزير الدَّاخلية اللِّواء إبراهيم علي حيدان الذي اضطرَّ لمغادرة عدن إلى مدينة سيئون، شمالي حضرموت (الوادي والصَّحراء) في مارس 2021، ولم يعُد إلَّا عقب نقل السُّلطة إلى مجلس القيادة الرِّئاسي في أبريل 2022[147]، وظلَّ كلُّ طرف مسلَّح يدير ما تحت سيطرته أمنيًّا حتَّى تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي في أبريل 2022، الذي لم يتمكَّن من إحداث فارق عمَّا سبق، بسبب تعارض الأجندات وانعدام الثِّقة إزاء الحلول المطروحة بشأن القضايا الخلافية الكبيرة التي ينبغي تأجيلها، والالتفات إلى قضايا السَّاعة التي من بينها القضية الأمنية.

(147) «وزير الداخلية اليمني يتحدث لـ'سبوتنيك' عن الوضع الأمني في المحافظات المحررة»، سبوتنيك، 2021/11/18، في: https://bit.ly/3GWMdDD

حاول كلَّ طرف التَّأثير أمنيًّا في مناطق الآخر، فعلى سبيل المثال: استغلَّت الحكومة المظاهرات الشَّعبية المناوئة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، أواسط سبتمبر 2021، لكشف سوء إدارته فيها؛ فتعالت الأصوات الشَّاكية من انتشار الجرائم، وانتهاك الحقوق والحرّيات، وسوء الخدمات، وغياب الرَّقابة على الأسعار، وتعرُّض الأراضي الخاصَّة والعامَّة للمصادرة، من نافذين يحتمون بالمجلس[148]. وعلى نحو ذلك، أشعل المجلس الانتقالي المظاهرات المناوئة للحكومة في مدينتي المكلَّا وسيئون، وإن كانت دوافع بعضٍ منها حقوقية. وكانت غاية المجلس إلحاق حضرموت بمناطق نفوذه، معزّزًا ذلك بذرائع مكافحة الإرهاب، وحماية الملاحة البحرية، والحدود مع دول الجوار، لكونها قضايا حسَّاسة، وتحظى باهتمام دولي وإقليمي[149].

وقد ارتبط العنف الموجَّه نحو حضرموت، بالتَّحريض على قيادة المنطقة العسكرية الأولى التي يقع مقرها في سيئون؛ لأنَّها تمثِّل حجر عثرة أمام المشروع الانفصالي للمجلس الانتقالي، ولم يَسلَم من هذا التَّحريض المحافظ السَّابق لمحافظة حضرموت اللِّواء فرج سالمين البحسني الذي يتحفَّظ على هذا المشروع من منطلقات تتعلَّق بالدُّور الذي يحقِّق الإنصاف لحضرموت في أيّ ترتيب سياسي مستقبلي. ثمَّ أخذت الاحتجاجات تنظَّم عبر تيَّارات متناقضة، اتَّسعت مطالبها في ديسمبر 2021، إلى منح محافظة حضرموت حقَّ التَّحكُّم في ثرواتها ومواردها، واحتكار الوظائف لأبنائها، بل أُعلن عن التَّجنيد غير الرَّسمي؛ ما دفع الحكومة في فبراير 2022، إلى القبول بتجنيد ثلاثة آلاف شخصٍ من أبناء حضرموت (الوادي والصَّحراء) ضمن هياكل وزارة الدَّاخلية[150]. وفي تطوُّر أخير، أُعلن عن دولة حضرموت في 20 ديسمبر

(148) لا تزال الاختلالات الأمنية قائمة، وفي تصاعد مستمر، خصوصًا في عدن، وهناك شيوع خطير لظاهرة الاتجار في المخدرات، وترويجها وتعاطيها، في عدن وحضرموت وشبوة والمهرة. وقد تمكَّنت أجهزة الأمن وقوَّات خفر السَّواحل بمحافظة المهرة، مِن ضبط ثلاثة أطنان مِن المخدِّرات، هُرِّبت بوساطة قوارب صغيرة، في أبريل 2021.

(149) تعرَّض رئيس الجمعية الوطنية في المجلس الانتقالي الجنوبي، اللِّواء أحمد سعيد بن بريك، في مقابلات متلفزة عديدة لموضوع حماية المصالح الدُّولية والملاحة البحرية، مِن بينها مقابلته مع تلفزيون الغد المشرق، عام 2020.

(150) أعلن عن ذلك وزير الدَّاخلية، اللِّواء إبراهيم علي حيدان، خلال لقائه بعضو مجلس الشُّورى، رئيس مرجعية قبائل حضرموت، عبد الله صالح الكثيري، أواخر فبراير 2021، وقامت اللِّجان

2022، ليمثِّل ذلك سدًّا حاجزًا أمام قوى الانفصال، وقوى الدَّولة المركزية، وهذا الإعلان يمثِّل مناورة سياسية ذكية، لكنَّها شديدة الخطر على وحدة البلاد، إذا ما عبثت بها قوى خارجية طامعة.

تعقَّدت الأوضاع الأمنية في عدن وحضرموت في عامي 2021 و2022، بتأزُّم العلاقة بين الأطراف المتصارعة داخل الحكومة المعترف بها دوليًّا، وشيوع الجريمة، خصوصًا التي طالت السِّياسيِّين والقادة العسكريين والأمنيين، وغيرهم من نُخب المجتمع، ومن ذلك:

- تعرُّض قائد ألوية الدَّعم والإسناد وقوَّات الحزام الأمني (قُبَيل فصل القوَّتين)، العميد محسن عبد الله الوالي، وأركان حربه العميد نبيل حسين المشوشي، لمحاولة اغتيال، بوساطة زرع عبوة ناسفة في طريق موكبهما بمدينة عدن في 4 مارس 2021، تسبَّبت في قتل وإصابة أزيد من 10 أشخاص.
- وقوع مواجهات مسلَّحة في عدن بين فصائل تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في يونيو 2021.
- نشوب اقتتال عنيف بمدينة عدن بين فصائل من قوَّات الدَّعم والإسناد وأخرى من قوَّات الحزام الأمني التَّابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في 2 أكتوبر 2021[151].
- استهداف حاجز أمني في مدخل مطار المدينة بسيَّارة مفخَّخة، نهاية أكتوبر 2021.
- استهداف موكب محافظ محافظة عدن، أحمد حامد لملس، ووزير الزِّراعة والثَّروة السَّمكية سالم السُّقطري، على نحو الحادثة السَّابقة

المعنية باستقبال المتقدِّمين للتَّجنيد.

(151) مثَّل الطَّرف الأوَّل فصيل منشق مِن قوَّات الدَّعم والإسناد، بقيادة إمام النُّوبي، ومثَّل الطَّرف الآخر قائد الحزام الأمني في عدن، جلال الرُّبيعي (اليافعي)، وقائد قوَّات العاصفة، أوسان العنشلي (الضَّالعي)، للمزيد، ينظر: «اقتتال قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن: نحو مزيد من التشظي الداخلي»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/10/11، في: https://bit.ly/3jSnQ0i

بمدينة عدن في 10 أكتوبر 2021؛ فقد وُضِعت عبوات انفجارية ناسفة في إحدى السَّيَّارات بمنطقة التَّوَّاهي، وقُتِل ثلاثة صحافيين كانوا ضمن الموكب[152].

- اغتيال قائد كتيبة بوزارة الدَّاخلية برتبة رائد، يُدعى مروان صالح صائل، مع اثنين من مرافقيه بوساطة عبوة ناسفة بمدينة سيئون، في 11 أكتوبر 2021.
- محاولة اغتيال مدير عام مديرية شبام، هشام غالب بن طالب، في مدينة سيئون، نهاية نوفمبر 2021.
- اغتيال قائد محور العَنَد، قائد اللِّواء 131 مشاة، اللِّواء ثابت مثنَّى جوَّاس، في لحج، أواخر مارس 2022.
- مقتل قائد محور يافع، قائد اللِّواء الرَّابع دعم وإسناد، العميد هدَّار محمَّد الشَّوحطي، في يافع، مطلع سبتمبر 2022.

ثمَّة مظاهر أخرى لاختلالات أمنية، حدثت في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًّا، سواء في عدن أم غيرها، وطال بعضٌ منها عسكريّين، وأمنيّين، وصحافيين، ونحوهم، على خلفيَّات متباينة، لكنَّها، في النِّهاية، تعبِّر عن إخفاق كبير في أداء الأجهزة الأمنية[153].

وكانت محافظات حضرموت، والمهرة، وشبوة، ومأرب، أكثر المناطق شعورًا بالاستقرار، واستتباب الأمن الدَّاخلي، ولعلَّ من أبرز أسباب ذلك: تضافر الجهود بين مختلف الأجهزة الأمنية التَّابعة للسُّلطات المحلِّية، وخضوعها لوزارة الدَّاخلية في

(152) الصَّحافيون الذين لقوا حتفهم في الحادثة، هم: أحمد بوصالح، وطارق مصطفى، وأحمد باراس.

(153) مثال على عدن: اغتيال الصحافية رشا الحرازي في نوفمبر 2021، عبر تفجير السَّيَّارة التي يقودها زوجها الصَّحافي محمود العتمي، واغتيال الأستاذ التَّربوي، إيهاب عبد الله باوزير، في ديسمبر من العام نفسه، واغتيال الصَّحافي في وكالة الأنباء اليابانية، صابر نعمان الحيدري، في يونيو 2022. أمَّا أبرز الجرائم، فهي مقتل الشَّاب عبد الملك السَّنباني، بمحافظة لحج، في أثناء عودته إلى صنعاء، أوائل سبتمبر 2021، من قبل مسلَّحِين مِن اللَّواء التَّاسع صاعقة التَّابع للمجلس الانتقالي الجنوبي.

الحكومة. ولا أدلَّ على ذلك من إعلان الأجهزة الأمنية فيها إحباط العديد من مهدِّدات الأمن؛ ومثال ذلك ما أُعلنت عنه سُلطات المهرة بشأن الإيقاع بخليَّتين تخريبيَّتين خلال يناير ويونيو 2022، وما أعلنت عنه سُلطات حضرموت (الوادي والصَّحراء)، بشأن إحباط تهريب شحنة أسلحة إلى جماعة الحوثي، نهاية ديسمبر 2022.

تركز مصادر العنف، خصوصًا جماعة الحوثي، على مأرب، بوصفها المركز الفعلي للحكومة المعترف بها دوليًّا، وللقيادة العليا للجيش، ومركز إنتاج الغاز والنَّفط، وقد نجحت في زرع شبكاتٍ وخلايا تجسُّس، تضطلع بتتبُّع تحرُّكات القوَّات، والقادة العسكريين، مُستغلة تحكُّمها في عدد من شركات الاتِّصالات المستخدمة. ففي نهاية يناير 2021، أُلقي القبض على خليَّة نسائية مكوَّنة من ثماني نساء، بحوزتهنَّ لواصق ألغام فردية، وأجهزة لتحديد المواقع. وعلى نحو لافت، تنامت الاختراقات الحوثية في مأرب خلال النِّصف الثَّاني من عام 2022، مُحدِثة اهتزازات قويَّة في الوضع الأمني، كان آخرها اغتيال ثلاثة عسكريين من الجيش والتَّشكيلات المسلَّحة الأخرى[154]. وهناك وقائع أمنية من جهة، وعسكرية من جهة أخرى، وقعت في مأرب، مثل الانفجار الذي وقع في مخزن للأسلحة بالمنطقة العسكرية الثَّالثة بمأرب، أواسط يوليو 2022، وتطايرت شظاياه إلى مخيَّم الجفينة للنَّازحين، لتصيب أزيد من أربعة عشر شخصًا، وقد نسَبت قيادة المنطقة مصدَرَه إلى جماعة الحوثي، التي نفت ذلك.

يتقاسم الحوكمة الأمنية في مناطق الحكومة في تعز، السُّلطة المحلِّية المرتبطة ارتباطًا كلِّيًّا بهذه الحكومة، وسُلطة المقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق محمَّد عبد الله صالح. ففي تعز ارتبطت الحوادث الأمنية التي شهدتها بالتَّباينات السِّياسية والعسكرية داخلها، ودور الخلايا المدعومة من جماعة الحوثي، فضلًا عن دور العصابات الإجرامية التَّقليدية، وقد تجسَّدت هذه الحوادث في الاغتيالات التي طالت قيادات حزبية وعسكرية، وتفجيرات في مناطق عامَّة، مثل: اغتيال القيادي في حزب التَّجمُّع اليمني للإصلاح، ضياء الحقِّ الأهدل، واغتيال ركن الاتِّصالات في اللِّواء 35

(154) هم: القيادي في ألوية اليمن السَّعيد، الشَّيخ عبد الرَّزاق البَقما، والمستشار بوزارة الدِّفاع العميد محمَّد الجرادي، والرَّائد محمَّد علي الحجَّاجي.

مدرع بمحور تعز، العقيد عبد الباسط القاضي، في الرُّبع الأخير من عام 2021[155]. وفي العام ذاته وقعت جريمة مروِّعة استقوى طرفاها بنفوذهما العسكري والأمني[156].

وفي مدينة (ميناء) المخاء؛ حيث نفوذ قوَّات المقاومة الوطنية التي يقودها عضو مجلس القيادة الرِّئاسي، وقائد هذه القوَّات، العميد طارق محمَّد عبد الله صالح، وقعت عدَّة تفجيرات طالت أسواقًا وتجمُّعات شعبية، من بينها ما حدث في نوفمبر 2021، ويناير 2022. وفي امتداد نفوذ هذه السُّلطة، شمالًا، في المنطقة السَّاحلية بين الخوخة وحَيس، استُهدف عدد من العسكريّين، مثل ركن القوى البشرية في خفر السَّواحل، العقيد صادق القاضي الذي لقي حتفه في أوائل ديسمبر 2022. وذلك بالرَّغم من صِغَر الحيِّز الجغرافي للمنطقة، والقبضة الاستخبارية القوية المفروضة عليها، وقد وقعت خلايا تخريب عديدة في قبضة الأجهزة الأمنية، كما جرى في أوائل ديسمبر 2021[157].

نتيجة للانتقادات التي انهالت على السُّلطة المحلِّية في تعز، أطلقت أجهزة الأمن حملة أمنية على الخارجين عن القانون الذين عبثوا بالأمن والاستقرار، طيلة السَّنوات السَّبع الماضية. وقد باشرت الحملة ذلك في أغسطس 2022، وتمكَّنت من تطهير مركز المحافظة، وتعقُّب الفارين في المديريات المحيطة به، التي مثَّلت ملاذات آمنة لمختلف العصابات[158]. ولا تزال الحالة الأمنية في تعز مرشَّحة للتَّفاقم نظرًا إلى العدائيَّات المتنوِّعة التي تتربَّص بقياداتها العسكرية والأمنية، التي تُعاني ضعفًا في الإمكانات اللَّازمة لمواجهة هذه العدائيَّات، وإنفاذ القانون، منذ انقلاب جماعة الحوثي، وتدخُّل التَّحالف العربي.

---

(155) اغتيل ضياء الحقّ الأهدل في أكتوبر 2021، واغتيل العقيد عبد الباسط القاضي في ديسمبر مِن العام ذاته.

(156) نشب النِّزاع على قطعة أرض بين عائلة ينتمي إليها نائب مدير قسم شرطة في بير باشا، عصام الحَرِق، وبين أحد منتسبي محور تعز (الجيش)، يُدعى ماجد الأعرج. وبعد أن لقي الأخير حتفه، قتل مسلَّحون نائب مدير القسم، وأربعة مِن إخوته، ثمَّ توسَّعت دائرة الانتقام إلى إحراق المنازل، وتشريد الأقارب واختطافهم.

(157) «عناصر خطرة.. شبكة تجسس حوثية في قبضة الجيش اليمني»، العربية، 2021/12/9، في: https://bit.ly/32qh2lf

(158) استهدفت الحملة عصابة مسلَّحة، قادها غزوان المخلافي، أفضت إلى قتل أخيه صفوان، بعد مواجهات عنيفة بين الجانبين.

كان واضحًا أنَّ لجماعة الحوثي الدَّور الأبرز في إرباك المشهد الأمني، بجانب المصادر العدائية الأخرى، في عموم مناطق نفوذ الحكومة، ويمثِّل ذلك إسقاطًا لاستراتيجية حربية وأمنية تُعرف بـ «التَّخريب في أرض العدو»، عادة ما تنفِّذها شبكات من العملاء، بجانب دور التَّحريض على مسؤولي السُّلطات وأجهزتها التَّنفيذية، لخلق تباين أمني صارخ بين مناطق الصِّراع، تنعكس آثاره على اتِّجاهات الجماهير إزاء الأطراف المناوئة.

2- الوضع الأمني في مناطق نفوذ جماعة الحوثي:

يقال عادةً إنَّ الوضع الأمني في مناطق سيطرة جماعة الحوثي أقلُّ سوءًا من مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دوليًّا، ولعلَّ ممَّا يقود إلى هذا القول القبضة البوليسية المفروضة عليها، وعدم وجود كيان أو كيانات مسلَّحة متنافسة، تثير الصِّراعات فيما بينها، كما في مناطق الحكومة التي تُنازع أجهزتها الأمنية أكثر من جماعة مسلَّحة. أمَّا الجرائم ذات الطَّابع الجنائي، فإنَّها في اطِّراد كبير؛ فعلى سبيل المثال: بلغ عدد الجرائم التي ضبطت في الفترة (26 أكتوبر24- نوفمبر 2022) في كلٍّ من محافظة إب (نحو 545 جريمة جنائية)، ومحافظة ذمار (نحو 468 جريمة)، ومحافظة الضَّالع (نحو 440 جريمة)، تتوزَّع كلُّها بين القتل العمد، والشُّروع فيه، والقتل الخطأ، وحيازة المخدِّرات، وترويجها، وتعاطيها[159].

تمثِّل الاختلالات الأمنية نتاجًا متوقَّعًا لسياسة القمع المتَّبعة في هذه المناطق، واختلال معادلة الحقوق والواجبات، فكلُّ حقٍّ يقابله واجب، غير أنَّه في الوقت الذي تتصاعد وتتنوَّع فيه الجبايات تغيب الخدمات الأساسية التي عادة ما تتكفَّل بها الحكومات. وبجانب ذلك يبرز دور النَّشاط المعادي، الاستخباري والإعلامي، سواء كان مصدره التَّحالف العربي، أم الأطراف السِّياسية في الحكومة المعترف بها دوليًّا، بالرَّغم ممَّا تبديه جماعة الحوثي من صرامة في قمع هذا النَّشاط، عبر الإعدامات،

(159) «إحصائيات أمنية»، الإعلام الأمني اليمني (سُلطة جماعة الحوثي)، 2022/8/4، في: https://bit.ly/3vj3D9d

والسَّجن، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات[160]. ويُسهم في هذه الاختلالات، شيوع الفساد في المؤسَّسات الرَّسمية، والصِّراع النَّاعم بين أجنحة الجماعة، وغياب الحلول الجوهرية لمشكلات الحقوق، بل مضاعفتها بفرض مزيد من التَّضييق[161].

وتزداد الحالة الأمنية سوءًا بفساد مَن يُطلق عليهم المشرفون، وهم مَن يراقبون الحوكمة الأمنية والإدارية في عواصم المحافظات، ومراكز المديريّات التَّابعة لها، وبلوغ نفوذهم وظائف السُّلطة القضائية[162]. فقد عطَّلت سلطتُهم دور أجهزة الدَّولة، وقوانين البلاد، وفتحت الأبواب أمام المحسوبيات، والرَّشوة، والتَّعسُّف، وإهدار الحقوق والحرّيات ومصادرتها. والواقع أنَّ هؤلاء المشرفين يستمدُّون قوَّتهم من قدرتهم على الوصول إلى زعيم الجماعة، عبد الملك بدر الدِّين الحوثي، وارتباطهم الوثيق بعضو الجماعة، الأقوى والأبرز، في المجلس السِّياسي الأعلى، محمَّد علي الحوثي الذي يعمد إلى حل الكثير من القضايا، عرفيًّا، من موقعه في رئاسة ما يُسمَّى المنظومة العدلية التي شكَّلها وتولَّى رئاستها، والمكوَّنة من رئيس مجلس القضاء الأعلى، ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الدِّفاع والأمن، ووزير العدل، ورئيس هيئة التَّفتيش القضائي، مع ما يمثِّله هذا الجهاز من أداة تحكُّمٍ قضائية وأمنية، تُضاعِف من مركزية القرار، فضلًا عن احتكاره والعبث به في هذين المجالين[163].

(160) أصدرت المحكمة الجزائية بصنعاء، خلال ديسمبر 2022، أحكامًا قضت بإعدام 16 شخصًا، وسجن 13 آخرين لمدَّة تراوح بين (10 و15) سنة، بجناية التَّخابر مع العدو، وقد دلَّت الأحكام على أنَّ جُلَّ هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى محافظة صعدة المحاذية للأراضي السُّعودية، معقِل زعيم جماعة الحوثي.

(161) في نوفمبر 2022، أصدرت جماعة الحوثي «مدوَّنة السُّلوك الوظيفي»، وهي وثيقة شبه قانونية، تضمَّنت قواعد صارمة، بشأن سلوك العاملين في أجهزة الدُّولة، وألزمت كلَّ موظَّف الإقرار بها كتابيًّا.

(162) حول الحوكمة الأمنية في مناطق جماعة الحوثي، ينظر: أحمد ناجي وإليونورا أردماغني وماريكي ترانسفلد، «شيوخ، رجال شرطة، ومشرفون: الجهات الأمنية المتنافسة في اليمن»، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 2020/4/7، في: https://bit.ly/3rCt8QK

(163) خلال ديسمبر 2022، زار محمد علي الحوثي محافظتي إب وتعز، ولكثرة ما واجهه مِن شكاوى بشأن قضايا معقدة، تسببت في منازعات طويلة، بلغت حدَّ العنف المسلح، لجأ إلى حلِّها عُرفيًّا، بمعزلٍ عن أجهزة الدولة الرسمية.

في السِّياق ذاته، استحدثت جماعة الحوثي في هيكلها أجهزة أمنية واستخبارية متَّصلة بزعيم الجماعة، مثل جهاز الأمن الوقائي الذي يضمُّ ما كان يُسمَّى سابقًا «جهاز الأمن السِّياسي»، و«جهاز الأمن القومي». وترتبط به أجهزة أمنية أدنى، مثل: مباحث العاصمة، ومباحث فروع المحافظات، وما يُسمَّى بالزَّينبيَّات (وهو تشكيل نسوي مسلَّح، يتكوَّن ممَّن ينتسبن إلى الأُسر الهاشمية، وترتبط قيادته بجهاز الأمن الوقائي، ومباحث أمانة العاصمة صنعاء، ويؤدِّي دورًا استخباريًّا وبوليسيًّا تجاه المعارضين من النساء، ولديه جناح فكري للاستقطاب والترويج للأيديولوجية الحوثية)[164]. وهذه المصفوفة المخابراتية والبوليسية، ضاقت معها حرِّية التَّعبير عن الرَّأي، وأشكال الحرِّيَّات الأخرى[165]؛ ما أفرز الكثير من حالات العنف، سواءً العنف الذَّاتي، مثل: جريمة الانتحار، أم العنف الموجَّه نحو أفراد المجتمع، مثل: القتل، والاغتصاب، والاختطاف، والسَّرقة، وترويج المخدِّرات.

ثمَّة تراجع في الجريمة السِّياسية المعلنة، ومناشط جماعات الإرهاب؛ القاعدة و«داعش»، خلال عامي 2021 و2022، فقد كان أوضحها اغتيال وزير الشَّباب والرِّياضة، حسن محمَّد زيد، بمدينة صنعاء، في أكتوبر 2020. على أنَّ هنالك مَن يُدرج حوادث غير مؤكَّدة أو غامضة ضمن هذا الصِّنف من الجرائم، وينسبها إلى الصِّراع داخل أجنحة جماعة الحوثي، وضلوع إيران في ذلك؛ ومن بينها وفاة وزير النَّقل، اللِّواء زكريا الشَّامي، ولحاق والده به، اللِّواء يحيى محمَّد الشَّامي، الذي كان يشغل منصب مستشار المجلس السِّياسي الأعلى، ثمَّ وفاة مدير المباحث الجنائية بأمانة العاصمة، العقيد سلطان زابن، ثمَّ ما أُثير بشأن محاولة اغتيال وزير خارجية حكومة صنعاء (غير المعترف بها) هشام شرف، في نوفمبر 2021[166].

---

(164) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2019)»، ص 11، 13.

(165) في هذا الصَّدد، اعتُقل ثلاثة مِن صانعي المحتوى على منصة «يوتيوب» في صنعاء، أواخر ديسمبر 2022، وهم: أحمد حَجَر، ومصطفي المومري، وحمود الصَّباحي، لنقدهم الممارسات القمعية لجماعة الحوثي.

(166) توفي وزير النَّقل، اللواء زكريا يحيى الشَّامي، في مارس 2021، وبعده توفِّي والده، مستشار المجلس السِّياسي الأعلى، اللِّواء يحيى الشَّامي، في أبريل مِن العام نفسه، وأشيع أنَّ السَّبب إصابتهما بفيروس كورونا. كذلك توفي بصورة غامضة مدير مباحث أمانة العاصمة صنعاء، العميد سلطان زابن، في أبريل مِن العام نفسه، والذي ورد اسمه في تقرير خبراء مجلس الأمن لعام 2019، ضمن

وتتبيّن الاختلالات الأمنية المرتبطة بالآلية البوليسية المتَّبعة لدى مناطق جماعة الحوثي في عدة أمور؛ منها تعرُّض مركز احتجاز مهاجرين أفارقة، تديره قوات أمنية تابعة لمصلحة الهجرة والجنسية بصنعاء، لحريق مفتعل، راح ضحيَّته العشرات من القتلى والمصابين، من إجمالي 350 محتجزًا، وذلك في 7 مارس 2021[167]. كما تعرّض 350 مهاجرًا أفريقيًّا للقتل، بالسَّماح لهم باجتياز الحدود اليمنية السُّعودية، والإبقاء على 3000 شخصٍ تحت الحصار بمديرية مُنبِّه في محافظة صعدة، خلال عام 2021[168]. ومن ذلك أيضًا إعدام 9 أشخاص، بينهم قاصر، نُسبَت إليهم تهمة الاشتراك في قتل رئيس المجلس السِّياسي الأعلى، صالح علي الصَّمَّاد، وقد نفِّذ الإعدام بمدينة صنعاء في 18 سبتمبر 2021. إضافة إلى اغتيال وكيل محافظة ذمار، عبد الكريم الذَّيفاني، وأحد مرافقيه، في 3 ديسمبر 2021. ومحاصرة قرية خُبزة، بمديرية قيفة بمحافظة البيضاء، وقصفها بالأسلحة الخفيفة والمدفعية، ونتج من ذلك قتل أكثر من عشرة أشخاص من السُّكَّان، وتهجير العشرات منهم، وهدم المنازل والمزارع، في يوليو 2022. ومن الاختلالات أيضًا نشوب مواجهات مسلَّحة في مديرية أرحَب، شمالي صنعاء، بين شيخين قبليين مؤيِّدين لجماعة الحوثي، هما: فارس الحبَّاري، ونبيه أبو نشطان؛ ما أودى بحياة أزيد من 10 أشخاص، في أكتوبر 2022. والسَّطو المسلَّح على بعض الأراضي في همدان وصَرِف بصنعاء، من متنفِّذين من جماعة الحوثي، وبلوغ ذلك حدَّ القتل، كما حدث في مدينة باجِل، شمالي محافظة الحديدة؛ فقد قُتِل اثنان من مُلَّاك الأراضي في ديسمبر 2022.

3- الآفاق المستقبلية للعملية الأمنية والتحديات التي تواجهها :

تشير الأوضاع الأمنية المنفلتة في مناطق أطراف الصِّراع إلى أنَّ العملية الأمنية تواجه مجموعة تحدِّيَّات معقَّدة قد تمتدُّ إلى المستقبل، ما لم تُستغل الفرص المتاحة في مواجهتها إلى أن تضع الحرب أوزارها، ويحلَّ السَّلام الشَّامل والكامل في عموم البلاد.

المتَّهمين بالاعتقال والاحتجاز والإخفاء القسري للنِّساء. ينظر: «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2019)»، ص 12-14.

(167) قالت السفارة الإثيوبية في اليمن بعد أسبوع مِن الحادثة إنَّها دفنت رفاة 43 شخصًا مِن رعاياها.

(168) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 51.

ويمكن استعراض آفاق العملية الأمنية من خلال إبراز تحدِّيَّاتها الرَّاهنة، وفرص المواجهة للحدِّ منها، كما في السِّياقات التَّالية:

كان الانطباع الشَّعبي حول إعلان الهدنة الإنسانية في 2 أبريل 2022، ونقل السُّلطة إلى مجلس القيادة الرِّئاسي في ذات الشهر، بأنَّ ذلك سيشكِّل منطلقًا نحو السَّلام، خصوصًا أنَّ السَّلام مثَّل أولوية لعملية نقل السُّلطة إلى المجلس، ولأنَّ رئيسه ضابط شرطة، وسبق له أن تولَّى مناصب قيادية أمنية، من أبرزها إدارة أمن محافظة تعز، ووزارة الدَّاخلية، خلال عهد الرَّئيس السابق صالح. غير أنَّ هذا الانطباع تبدَّد بعد تسعة أشهر، نظرًا إلى أنَّ المسألة الأمنية لا تزال تشغل الصَّدارة في أحاديث الشَّارع، بالرَّغم من انخفاض العنف المرتبط بالحرب، وأنَّ هنالك تحدِّيات عديدة لا ترتبط بتوقُّف الحرب، فضلًا عن تلك التي ترتبط بها.

تتنوَّع التَّحدِّيات الأمنية بين سياسية، وإدارية، واقتصادية، وفي المقام الأوَّل يمثِّل استمرار الحرب وارتهان أطرافها الدَّاخلية للخارج إطارًا عامًّا لهذه التَّحدِّيَّات، ويتداخل ذلك مع خضوع البلاد لطيفٍ من السُّلطات الأمنية المتعارضة، وشيوع الخلافات العميقة بين كياناتها السِّياسية، وتشكيلاتها المسلَّحة، خاصَّة الطَّرف المناوئ لجماعة الحوثي، وداخل كلِّ كيان منه على حدة، وما تثيره الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظَّمة من شواغل أمنية، محلِّية وإقليمية ودولية، ازدادت خلال الحرب الرَّاهنة، ولعلَّ من أبرزها تهريب الأسلحة والمخدِّرات والاتِّجار فيها، إضافة إلى تهريب المهاجرين الذين يشكِّل دخولهم البلاد تحدِّيًّا متنوع الأثر، أمنيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا. فعلى سبيل المثال: بلغ عدد المهاجرين غير الشَّرعيين الدَّاخلين إلى البلاد، خلال الفترة يناير-سبتمبر 2021، نحو 16.349 شخصًا، في حين بلغ العدد في عام 2020 نحو 33.122 شخصًا؛ أي بمقدار الضِّعف، وهم في الغالب من الجنسية الإثيوبية[169].

في السِّياق ذاته، لا يغيب عنَّا ما توارثته المنظومة الأمنية من إمكانات مادِّية وبشرية ضعيفة، وممارسات إدارية متخلِّفة، لا تواكب تطوُّر الظَّواهر الأمنية، وما

(169) المنظمة الدولية للهجرة، التقرير الرُّبعي للمنظمة الدولية للهجرة - اليمن (الربع الثالث يوليو-سبتمبر 2021)، في: https://bit.ly/3hMKKVE

أحدثه انقلاب جماعة الحوثي من تمزيق لهذه المنظومة، وتشتيتها بين أطراف الصِّراع، واستحداثها أجهزة أمنية موازية، وأحيانًا تقوم مقامها، ولا تخضع لأيّ رقابة محدَّدة، دستوريًّا وقانونيًّا. وبالمثل، ضاعف من هذا الوضع سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على محافظة عدن في أغسطس 2019، بحيث أضحى فيها المتحكِّم الأوَّل في قضايا الأمن عبر تشكيلاته الأمنية والعسكرية المسلَّحة التي لا تتمتَّع بالخبرات الكافية للتَّعامل مع المنظومة الأمنية، وتحدِّيَّاتها[170].

وممَّا يبعثُ على عدم التَّفاؤل أن مصادر رسمية أفصحت عن تأجيل توحيد التَّشكيلات المسلَّحة المنفلتة، ودمجها في هياكل موحَّدة بوزارة الدِّفاع، في مخالفة لأحكام اتِّفاق الرِّياض، وإعلان انتقال السُّلطة إلى مجلس القيادة الرِّئاسي[171]. وإذا افترضنا أنَّ التَّشكيلات ذات الطَّابع الأمني، والأجهزة الأمنية، لن يؤجَّل توحيدها ودمجها، فإنَّ هذا لا يعني أنَّها ستدمج كلِّيًّا في هياكل وزارة الدَّاخلية، وهذا لن يحقِّق تكاملها العضوي والوظيفي، وسيكون ذلك تحدِّيًّا واردًا للعملية الأمنية، وللسَّلام عمومًا داخل البلاد.

يبرز الوضع الاقتصادي السَّيئ بوصفه تحدِّيًّا للعملية الأمنية في سياق المفهوم الواسع للأمن، ومن أسبابه: تعثُّر موارد الدَّولة، وإهدارها في الأوجه التي لا تمثِّل أولوية وضرورة داعمة للأمن والاستقرار. ومن هذه الموارد: عوائد المنافذ البحرية والبرِّية، والنَّفط والغاز، لا سيَّما بعد تعرُّض بعضها لهجمات من جماعة الحوثي؛ ما تسبَّب في إخراجها عن العمل، الأمر الذي يُضاعِف من أزمة الرَّواتب التي هي بالأساس لم تكن تُصرف على نحو منتظم، في الظُّروف العادية.

إضافة إلى ذلك، التَّداعيات التي نشأت عن انخفاض سعر العُملة الوطنية أمام العُملات الأجنبية نتيجة لتغوُّل السُّوق السُّوداء للعملات في البلاد، وما خلَّفته جائحة كورونا (كوفيد19-) من تداعيات على مجالات الإنتاج، والانفتاح على الخارج، في حين كان للحرب الرُّوسية - الأوكرانية التي اندلعت في 28 فبراير 2022، آثار إقليمية ودولية،

(170) «وزير الداخلية اليمني يتحدث لـ'سبوتنيك'...».
(171) «مقابلة خاصة مع رشاد العليمي ...».

من الصَّعب أن يكون اليمن بمعزل عنها، لكونه ببيئة حرب جاذبة لأنماط مختلفة من الجريمة المنظَّمة ذات الصِّلة، مثل تهريب الأسلحة، والمخدَّرات والاتجار فيها[172]. ويحيط بهذا كلِّه، الفساد الذي يُلقي بظلاله السَّيِّئة على خطط تحديث منظومتي الدِّفاع والأمن وتشغيلهما، وتلبية متطلَّباتهما من رواتب ومستلزمات لوجستية[173].

يُعاضد كلَّ هذه التَّحدِّيات، خصوصًا في مناطق سيطرة الحكومة، بقاء مجلس القيادة الرِّئاسي وجانب من الهيئات العليا التَّشريعية والقضائية ومعظم أعضاء الحكومة، خارج البلاد، أو خارج مدينة عدن التي يفترض أن تكون مقرًّا سياسيًّا مؤقَّتًا لهذه المؤسَّسات والهيئات. فقد خلق هذا الوضع فجوة اتِّصال كبيرة بين مختلف أجهزة الدَّولة وقياداتها العليا، بما فيها الأجهزة والقيادات الأمنية، الشُّرطية والمخابراتية، وتجلَّى ذلك في اجتماعات مجلس القيادة الرِّئاسي التي أُجريت غير مَرَّة عبر دائرة اتِّصال إلكترونية مغلقة، وعدم انتظام وجود وزير الدَّاخلية في عدن، خلال الفترة مارس -2021ديسمبر 2022.

في ظلِّ استمرار الحرب، وتصلُّب أطرافها إزاء مبادرات السَّلام، فإنَّ معظم التحدِّيَّات الأمنية، التي سبق الإشارة إليها، ستظلُّ قائمة، وربما تتضاعف وتتنوَّع. أمَّا فرص مواجهتها فتبدو شحيحة. ويمكن أن يمثِّل إطار العمل الذي شرع فيه هانس غروندبرغ، وحقَّق من خلاله الهدنة الإنسانية، وما تلاها من انتقال سياسي ممثَّلًا بتشكيل مجلس قيادة رئاسي، مدخلًا لتحقيق مزيد من الاستقرار؛ فقد تضمَّن هذا الإطار ثلاثة مسارات؛ الأمني، والسِّياسي، والاقتصادي، بوصفها جميعًا أولويات عاجلة وطويلة الأجل[174].

(172) انتشر الاتجار في المخدرات وتعاطيها، في مختلف مناطق النزاع، وبات ظاهرة خطيرة تدمر الشباب والمجتمع، وعلى رأس ذلك مُخدِّر الشَّبْو، وحبوب الكبتاغون، فضلًا عن الحشيش الذي انتشرت زراعته محليًّا، وقد رُصِد انتشار مخدِّر الشبو في عدن، وشبوة، وحضرموت، وصنعاء.

(173) لا تزال رواتب منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية في الحكومة المعترف بها دوليًّا، غير منتظمة الدفع، أما ما يجري صرفه فمبالغ رمزيَّة، لا تتجاوز الخمسين الألف ريال يمني (أقلَّ مِن 100 دولار أميركي)، والحال أسوأ من ذلك في قطاعات أمنية وقتالية، بعينها، لدى جماعة الحوثي.

(174) «المبعوث الأممي هانس غروندبرغ يبدأ مشاورات حول إطار العمل»، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 2022/3/7، في: https://bit.ly/3tDnkaN

وتمثِّل موافقة أطراف الهدنة الرَّاهنة، ومن ورائهم الدَّاعمين الخارجيين، على تجديدها، وتوسيعها، زمانًا وموضوعًا، فرصة للانخراط في عملية سلام طويلة وشاملة، والتَّغلُّب تدريجيًّا على مختلف التَّحدِّيَات الأمنية، يُشكِّل دعمًا لعملية السَّلام ذاتها، لا سيَّما إذا ما وجدت مشكلة صرف رواتب الموظفين المتعثِّرة منذ ستِّ سنوات آليَّة ضامنة لصرفها العادل والمستمر. وقد يكون للدُّور المتوقَّع للجنة الدَّعم السِّياسي والعسكري، التَّابعة للسُّعودية، التي شكَّلتها في ديسمبر 2022، لمؤازرة مجلس القيادة الرِّئاسي، أثر بالغ في تذليل الصِّعاب التي تواجه تنفيذ أحكام إعلان انتقال السُّلطة إلى هذا المجلس، وما تبقَّى من اتِّفاق الرِّياض، فضلًا عن دور السُّعودية والإمارات مجتمعتين في دفع أطراف هذه الحكومة نحو مزيد من التَّوافق، وإزالة أسباب الخلافات والعنف. ويمكن أن تؤدي الإمارات دورًا إيجابيًّا في تعزيز السَّلام والأمن، من خلال مدخلها الجديد في الأزمة اليمنية، ممثَّلًا بالاتِّفاق العسكري والأمني الذي وقَّعته مع الحكومة اليمنية، عبر وزير الدِّفاع، أمَّا إذا كان هذا الدُّور نقيضًا لذلك فإنَّ رقعة العنف ستتَّسع وتلتهب أكثر فأكثر[175].

قد لا تتكرَّر الفرصة الحالية أمام أطراف الحكومة للمضي في شراكة حقيقة تشرع في تنفيذ اتِّفاق الرِّياض، وإعلان انتقال السُّلطة، لا سيَّما أنَّ خيار القوَّة لفرض إرادة أيِّ طرف جُرِّب فأخفق مرارًا. فالمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي أصبح شريكًا في الحكومة وفي المجلس الرِّئاسي، يجب عليه أن يدرك أنَّ ما هو ممكن اليوم لن يكون متاحًا غدًا، وأنَّ ما سوى ذلك لن يوفِّر مناخًا أمنيًّا داعمًا للتَّنمية والاستقرار في المحافظات الجنوبية والشَّرقية التي يناضل من أجلها، وستحقِّق هذه الشَّراكة لمختلف أطرافها العمل بروح الفريق الواحد في أيِّ مفاوضات نهائية مع جماعة الحوثي.

(175) هناك توافق واضح بين السعودية والإمارات على التقاسم المبكر لمكاسب الحرب، عبر تقاسم النفوذ في مناطق نفوذ الحكومة المتعرف بها دوليًّا، بوساطة وكلاء محلِّيين، إلا أن كلًّا منهما يحاول الاحتفاظ بأوراق ضغط مستقبلية. فنفوذ الإمارات، عبر وكلائها (المقاومة الوطنية) في الساحل الغربي، القريب من الحدود والمصالح البحرية السعودية، لا يكفيها للخلي عن أيِّ نفوذ ممكن لها في حضرموت والمهرة المحاذيتين برًّا للسعودية، عبر المجلس الانتقالي الذي وقع في حَيْرة كبيرة بين أن يرضي الإمارات، بوصفها الحليف الرئيس، وبين السعودية التي تتوجس مع هذا الدور، وهذا كله يؤثر في تماسك القوى المناوئة لجماعة الحوثي، وفي عملية السلام، والعودة إلى الحرب.

كما أنَّ المضيَّ في هذه الاتِّجاهات من شأنه تنسيق التَّعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، إزاء قضايا الأمن المختلفة، مثل الإرهاب، والجريمة المنظَّمة، وتوفير البيئة الآمنة لعودة مختلف فرقاء العمل السِّياسي، وقيادات هيئات السُّلطات الرَّسمية، خصوصًا مجلس النُّواب الذي سيتاح له متابعة أعمال الحكومة ومراقبتها عن قُرب، ومحاسبتها، والبَتّ في التَّشريعات المتعثِّرة، تحديدًا المتعلِّقة بالإرهاب الذي لا يهدِّد البلاد فحسب، بل مصالح الدَّاعمين الإقليميين والدُّوليين للحكومة[176]. وسيعزِّز جانب من هذا، القرارات الصَّادرة بشأن إعادة تشكيل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وتعيين رئيس للمحكمة العليا، ونائب عام للجمهورية؛ ذلك أنَّ هذه الخطوة من شأنها رسم منطلقات للتَّكامل بين السُّلطتين القضائية والتَّنفيذية، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون[177].

(176) مثال: قانون مكافحة الإرهاب، الذي توقَّف البتُّ فيه عام 2008، وكذلك الاستراتيجية الوطنيَّة لمكافحة الإرهاب التي أحبط إقرارها انقلابُ عام 2014. ينظر: "Country Reports on Terrorism 2019...".

(177) تضمَّن التشكيل تعيين القاضي محسن يحيى طالب أبي بكر الحوشبي، رئيسًا لمجلس القضاء، والقاضي علي أحمد ناصر الأعوش، رئيسًا للمحكمة العليا، والقاضي قاهر مصطفى علي إبراهيم، نائبًا عامًّا للجمهورية، والدكتور علي طعبوش عوض محمد، أمينًا عامًّا لمجلس القضاء، والقاضي صباح أحمد العلواني، والقاضي عبد الكريم سعد شرف النعماني، والقاضي محمد علي أبكر كديش، أعضاءً في المجلس، وعُيِّن القاضي ناظم حسين سالم باوزير رئيسًا لهيئة التفتيش القضائي وعضوًا في المجلس. ينظر: «'الرئاسي اليمني' يعيد تشكيل مجلس القضاء الأعلى»، الشرق الأوسط، 2022/8/4، في: https://bit.ly/3BYA1Sf

خاتمة

لم يمنع إعلان الهدنة الإنسانية بين أطراف الصراع في اليمن من توقف استعداداتهم الحربيّة، فما زال كلّ طرف يُعدُّ قوّات جديدة إلى جانب قوّاته السَّابقة، ويدفع بها إلى مناطق التَّماس، تحسُّبًا لسقوط هذه الهدنة في أيّ لحظة، بالنَّظر إلى تعثُّر تجديدها، أو لما قد يحدث من وقائع حرجة، محلِّية وخارجية، وثيقة الصِّلة بأطراف الحرب، بحيث يعود الصِّراع على الأقلِّ بين أطرافها الدَّاخلية؛ أي من دون إسهام مباشر من التَّحالف العربي.

وقد مثَّل إعادة التَّموضع (الانسحابات) الذي نفَّذته القوّات المشتركة في السَّاحل الغربي (التَّهامي)، مفتتحًا لكلِّ ما تلاه من تحوُّلات عسكرية، بدءًا بالمعارك التي خاضتها هذه القوّات في شبوة ومأرب، واستعادت بموجبها معظم المناطق التي سيطرت عليها جماعة الحوثي أواخر عام 2021، ثمَّ التَّحوُّلات السِّياسية التي بدأت بإعلان الهدنة الإنسانية، فإعلان نقل السُّلطة من الرَّئيس السَّابق هادي إلى مجلس قيادة رئاسي، بعد خمسة أيَّام من دخول هذه الهدنة حيِّز النَّفاذ.

تبدو المسألة الأمنية كما لو أنَّها حرب، ولكن مع فواعل غير تقليدية، وتتحكَّم فيها عوامل عدَّة، من بينها الحوكمة الأمنية، والضُّغوط الاقتصادية. لكنَّها تُدفع أحيانًا لتمثِّل متغيِّرًا تابعًا للحرب التَّقليدية؛ ذلك أنَّ كلَّ طرف من أطراف هذه الحرب يحاول العبث بهذه المسألة لشلِّ قدرات خصومه، وضرب تماسك قواعده الشَّعبية.

الفصل الثالث

المشهد الاقتصادي

مقدمة

ساهمت الصِّراعات السِّياسية والحروب المدمِّرة التي شهدها اليمن خلال العقود الثَّلاثة الأخيرة، وما تلاها من تدخُّل إقليمي ودولي في الشَّأن اليمني، في تزايد حدَّة الضُّغوط الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية؛ فقد سرَّعت من تردِّي الأداء الاقتصادي، وتدهوره بصورة حادَّة، نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وحالة الحصار المفروضة على البلد، وتدمير الممتلكات العامَّة والخاصَّة، وبالذَّات البنى التَّحتية والمؤسَّسية؛ ما انعكس في تراجع مستوى الدَّخل وتزايد معدَّلات البطالة، واستشراء الفساد، وسوء توزيع الموارد والثَّروات. إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني المتمثِّل في تزايد حالات النُّزوح والقتل واللُّجوء والتَّشريد، وتزايد حالات سوء التَّغذية، وتفشِّي الأمراض الوبائية، وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

على الرَّغم من الآثار السَّلبية الكبيرة للحرب على الأداء الاقتصادي اليمني خلال السَّنوات السَّابقة، فإنَّ مستوى الأداء الاقتصادي لليمن لفترة ما قبل الثَّورة الشَّعبية، كان له ارتباط وثيق بمستوى الأداء الاقتصادي الكلِّي خلال السَّنوات الأخيرة؛ فقد واجه الاقتصاد اليمني العديد من التَّحدِّيات الهيكلية التي كانت تحدُّ من نموِّه وتطوُّره، ومثَّلت أحد العوامل المهمة التي سرَّعت في انهياره منذ عام 2015. وعلى رأس تلك التَّحدِّيات ضعف مستوى خدمات البنية التَّحتية، وضعف تنمية الموارد البشرية، وضعف القدرات التَّمويلية للاقتصاد، ومحدودية القدرات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية، واستشراء الفساد، وغيرها من العوامل.

وقد أدَّى التَّدهور في المشهد السِّياسي والأمني خلال عام 2011، إلى تراجع حادٍّ في المؤشِّرات الاقتصادية والمالية والنَّقدية، وتفاقم الأوضاع المعيشية والإنسانية بدرجة غير مسبوقة، فقد سجَّل النَّاتج المحلِّي الإجمالي لعام 2011 معدَّل نمو سالب بلغ 12.7%[1]، وحقَّقت الموازنة العامَّة عجزًا بمقدار 4.5% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وجرى تمويله من مصادر تضخُّمية، وسجَّل الميزان التِّجاري عجزًا بمقدار 3% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، كما ارتفعت معدَّلات التَّضخُّم خلال العام نفسه بنسبة تصل إلى 23%، وتراجعت قيمة العملة الوطنية[2].

ومع استقرار الأوضاع السِّياسية، عقب توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وما تلا ذلك من تدفُّق المساعدات الخارجية، عادت المؤشِّرات الاقتصادية الكلِّية إلى التَّحسُّن تدريجيًّا، لتتراجع بعد ذلك كثيرًا بسبب الحرب التي شملت أغلب المحافظات والمدن اليمنية.

يحاول هذا الفصل إلقاء الضَّوء على مجمل التَّطوُّرات الاقتصادية الكلِّية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال سنوات الحرب 2015-2021، مع التَّركيز على أبرز التَّطوُّرات التي شهدها الاقتصاد عام 2021، ومستوى تنفيذ السِّياسات الاقتصادية المالية والنَّقدية في المناطق اليمنية المختلفة، الخاضعة لسلطات حاكمة متعدِّدة.

(1) البنك الدولي، اليمن: الآفاق الاقتصادية – أكتوبر 2016، في: https://shortest.link/9E37

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية (2012-2014)، يوليو 2012.

أوَّلًا: التَّطوُّرات الاقتصادية في الفترة 2015-2020

مع نهاية عام 2014، بدأت الأزمة السِّياسية بالاستفحال، وتحوَّلت إلى حالة صراع داخلي في عدد من المحافظات اليمنية، وصلت إلى حالة الحرب الشَّاملة في مارس 2015، بعد التَّدخُّل الإقليمي تحت لافتة «التَّحالف العربي لدعم الشَّرعية»، وما تلاها من إجراءات الرَّقابة والحصار على المنافذ البرِّية والبحرية والجوِّية اليمنية، والتي على إثرها دخل الاقتصاد اليمني في مرحلة من الرُّكود التَّضخُّمي؛ فقد توقَّفت الكثير من العمليَّات الإنتاجية، والأنشطة الاقتصادية، لعدم وجود الطَّاقة اللَّازمة لعملية الإنتاج، سواء الكهربائية، أو التي تعتمد على المشتقَّات النَّفطية التي تحوَّلت إلى سوق سوداء بأسعار مضاعفة.

كما ساهم غياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي، وتوقُّف القطاع النَّفطي عن العمل، بصورة كلِّية في السَّنوات الأولى، وجزئيًّا منذ عام 2017، في تراجع الإيرادات العامَّة بصورة كبيرة، ونتج من ذلك توقُّف كامل للبرامج الاستثمارية العامَّة والتَّنموية. كما أسهم توقُّف دعم المانحين، باستثناء الدَّعم المخصَّص للجوانب الإنسانية، ومغادرة السَّفارات والمنظَّمات الأجنبية العاملة في مجال التَّنمية، إلى جانب هروب جزء كبير من رأس المال المحلِّي للخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، في تراجع المؤشِّرات الاقتصادية الكلِّية تراجعًا كبيرًا.

1- منعكسات الانكماش الاقتصادي على الواقع اليمني :

تشير البيانات الاقتصادية لصندوق النَّقد الدُّولي[3] إلى استمرار تحقيق النَّاتج المحلِّي الإجمالي انكماشًا متواصلًا، خلال السَّنوات 2015-2020، باستثناء عامَي 2018 و2019؛ إذ بلغت أدناها عام 2015 نحو 28%-، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى حالة الصَّدمة العنيفة التي تلقَّاها الاقتصاد اليمني، النَّاتجة من ظروف الحرب وتعطُّل الطَّاقات الإنتاجية، وتجمُّد الاستثمارات العامَّة والخاصَّة، وهروب المنظَّمات والوكالات التَّنموية الأجنبية، وكذلك الشَّركات النَّفطية الأجنبية العاملة في اليمن. وجاء أغلب التَّراجع في عام 2015 من القطاع النَّفطي، فقد تراجع بنحو 74.5%-، في حين تراجعت أنشطة القطاعات الاقتصادية غير النَّفطية بنحو 24.8%-[4].

الشكل (3-1)

ا تجاهات النمو الاقتصادي السَّنوي

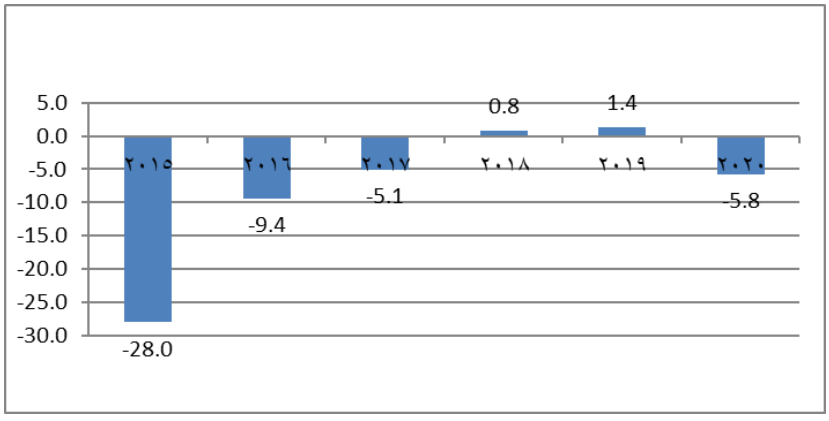

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (تقرير)، 11 أكتوبر 2021، في:
www.imf.org/publications/WEO

(3) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (تقرير)، 11 أكتوبر 2021، في: www.imf.org/publications/WEO

(4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة الحسابات القومية، مارس 2021.

ومع استمرار الحرب في اليمن اتَّبعت القطاعات الاقتصادية المختلفة استراتيجيات تكيُّف متعدِّدة، للاستمرار في العمل والتَّغلُّب على التَّحدِّيات التي تواجهها؛ فقد أشارت نتائج مسح مناخ الأعمال اليمني لعام 2020 إلى أنَّ 41% من المنشآت الاقتصادية؛ منها 64% من المنشآت كبيرة الحجم استخدمت استراتيجيات تكيُّف للاستمرار في عملها، تمثَّلت في إضافة منتجات/ خدمات جديدة تلبِّي احتياجات المجتمع وتلائم الوضع الرَّاهن، والتَّوقُّف فترة معيَّنة عن العمل قبل أن تعاود نشاطها من جديد، بعد زوال الأسباب التي أدَّت إلى التَّوقُّف. كما اتَّبعت بعض المنشآت استراتيجية تخفيض حجم الأعمال لديها، أو الانتقال إلى مناطق أخرى داخل اليمن أو خارجه. ولم تستخدم 59% من المنشآت الاقتصادية أيَّ استراتيجيات أو طرق تكيُّف للاستمرار بعملها[5]، واستمرَّت بنفس نمط العمل الذي كانت تتَّبعه في السَّابق، ويرجع ذلك إلى عدم تضرُّرها المباشر من الصِّراع والحرب الدَّائرة، أو إلى محدودية الخيارات أمامها وعدم مرونتها في التَّعامل مع الأحداث والمتغيِّرات. وقد أسهمت تلك التَّدابير في تقلُّص حِدَّة التَّدهور في الأداء الاقتصادي الكلِّي، ليتقلَّص معدَّل النُّمو الاقتصادي السَّالب بصورة تدريجية من 9.4%- في عام 2016 إلى نحو 5.1%- في عام 2017، ثمَّ تحوَّل إلى معدَّل نمو موجب بمقدار 0.8% في عام 2018، ونحو 1.4% في عام 2019.

ونتيجة للتَّبعات الاقتصادية النَّاتجة من جائحة (كوفيد19-)، والتي أثَّرت في الأداء الاقتصادي اليمني بصورة مباشرة، أو التي كان مصدرها الاقتصادات الإقليمية والعالمية خلال عام 2020، فقد شهد معدَّل النُّمو الاقتصادي السَّنوي انكماشًا كبيرًا، وصل إلى نحو 8.5%-، من جرَّاء انخفاض أسعار النَّفط في السُّوق العالمية، وتراجع الإيرادات العامَّة النَّفطية الحكومية، إلى جانب تراجع قيمة التَّحويلات النَّقدية للمغتربين اليمنيين في الخارج، وتراجع حجم التَّمويل الإقليمي والدُّولي المخصَّص لتلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن.

(5) Small & Micro Enterprise Promotion Service, Yemen Business Climate Survey Report 2020, at: https://bit.ly/3YjhrwM

وقُدِّر حجم الانكماش التَّراكمي في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بنسبة 50% عن حجمه في عام 2014، وقدِّرت الخسائر الاقتصادية التَّراكمية بنحو 126 مليار دولار[6]، من جرَّاء تراجع النُّمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2020، ولذلك تراجع نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي من 1191 دولار في عام 2014 إلى 365 دولارًا (بسعر الصَّرف الموازي) في عام 2020، وبمعدَّل تغيُّر تراكمي بلغ -69.5[7]، نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تكبَّدها الاقتصاد، وبالأخص التَّدمير الذي لحق بالبنى التَّحتية والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتعطيل كثير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، إضافة إلى الأزمات الحادَّة في السُّيولة النَّقدية، وفي المشتقات النَّفطية والكهرباء والغذاء والمياه والنَّقل والتَّعليم والرِّعاية الصِّحِّية، وغيرها.

الشكل (3-2)

النسبة المئوية للانكماش التراكمي في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي

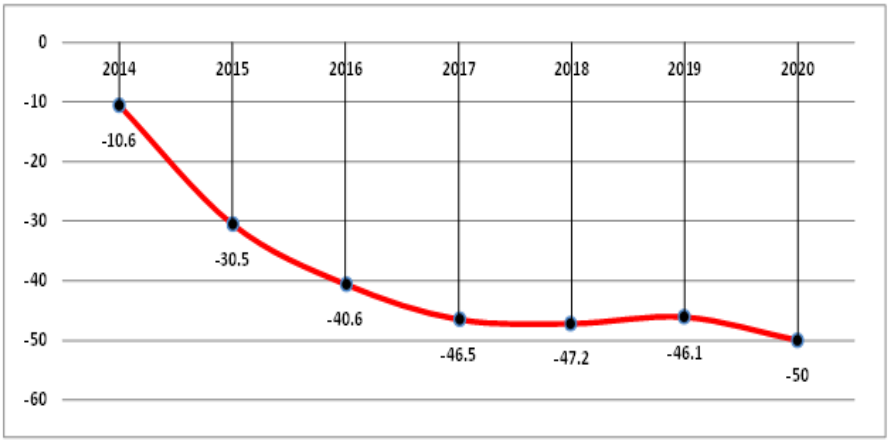

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 50، يوليو 2020.

(6) تايلور حنَّا وآخرون، «تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي»، (تقرير) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021/11/23 في: https://shortest.link/9E2Z

(7) نشرة الحسابات القومية، مارس 2021.

وقد مثَّل فقدان الوظائف، ومحدودية فرص التَّوظيف الجديدة، خلال السَّنوات 2014-2020، أحد أهم النَّتائج المباشرة والتَّداعيات الأساسية للصِّراع في اليمن؛ فقد ساهم الانكماش الاقتصادي الكبير والطَّويل في زيادة معدَّلات البطالة في الاقتصاد، لتصل إلى نحو 32% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في عام 2020، مقارنة بنحو 13.5% في عام 2014[8]، مع العلم أنَّ معدَّلات البطالة بين الشَّباب والنِّساء تظلُّ أعلى من المعدَّل العام، لكون الشَّباب والنِّساء هم الأكثر تسريحًا من فئة المشتغلين في أثناء الحرب، إلى جانب عدم حصول كثير من الدَّاخلين الجدُد (من الشَّباب) إلى سوق العمل على فرص عمل مناسبة، وبقائهم في صفوف العاطلين.

وتسبَّب التَّراجع الكبير في متوسِّط دخل الفرد في اليمن خلال الحرب، في انزلاق مزيد من السُّكَّان تحت خطِّ الفقر، وتزايد حدَّة الأزمة الإنسانية؛ فقد ارتفعت وتيرة الفقر في المجتمع بصورة كبيرة، خلال الفترة 2014-2020، لتصل نسبة السُّكَّان الواقعين تحت خطِّ الفقر الوطني إلى 76.9% في عام 2016، ثمَّ إلى 77.9% في عام 2017، وكان يُتوقَّع أن تصل إلى 80% في عام 2020. وتعود الزِّيادة الكبيرة في معدَّلات الفقر إلى مجموعة من الأسباب والمتغيِّرات الهيكلية والطَّارئة؛ أهمُّها: حالة الصِّراع والحرب، وما نجم عنها من تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية الضَّعيفة؛ ما خلق واقعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مثقلًا بملايين النَّازحين والمشرَّدين، والآلاف من القتلى والمصابين، إلى جانب فشل السِّياسات الاقتصادية والتَّنموية المتَّبعة، بما في ذلك السِّياسات المالية والنَّقدية وسياسات النُّمو الاقتصادي خلال العقود الماضية، في انتشال اليمن واليمنيِّين من حالة الفقر، واستمرار معدَّلات الفقر في تزايد.

(8) الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة 2014.

الشكل (3-3)

معدَّلات البطالة والفقر في اليمن في الفترة 2014-2020
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة 2014.

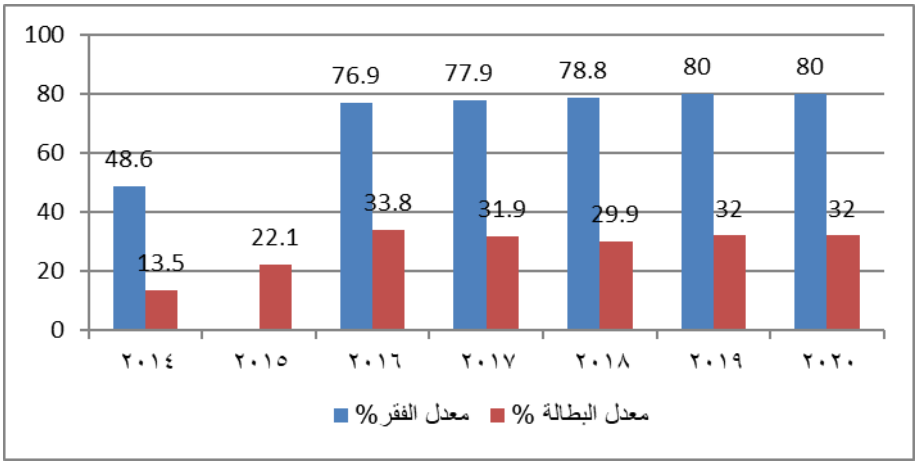

2- تعاظم الاختلالات المالية والعجز المالي:

تمثِّل السِّياسة المالية، بشقَّيها الإيرادي والإنفاقي، إحدى أهم السِّياسات الاقتصادية الفعَّالة لتحقيق أهداف التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دورها المباشر في تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة النُّمو الاقتصادي، وتحريك عجلة النَّشاط الاقتصادي، والارتقاء بمؤشِّرات التَّنمية البشرية، ومعالجة قضايا الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدَّخل، فضلًا عن التَّوقُّع بمستوى التَّغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

وخلال السَّنوات 2015-2020، اتَّسم الأداء المالي بتنازع الصَّلاحيات المالية بين المتحاربين، وسعى كلُّ طرف للسَّيطرة على الموارد العامَّة، وتسخيرها لصالحه، فدخلت المالية العامة في أزمات حادَّة ومتلاحقة، فمع احتدام النِّزاع العسكري في مارس 2015، سعى طرفا الصِّراع إلى الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والمالية التي تقع تحت سيطرة

كل منهما، فتشتَّت الموارد العامَّة منذ سبتمبر 2016، إثر قيام الحكومة الشَّرعية بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وهو ما خلق فعليًّا سلطتين ماليَّتين ونقديَّتين خاضعتين للاستقطاب[9]. وخلال سنوات الحرب، ومع تمكُّن سلطات أخرى من بسط نفوذها على مناطق ومحافظات مختلفة، كالمجلس الانتقالي في المحافظات الجنوبية الغربية، والسُّلطات المحلِّية للمحافظات النَّفطية التي تعدُّ مكوِّنات شبة مستقلَّة، كحضرموت ومأرب وشبوة، زادت حدَّة الانقسامات في السُّلطات المالية، وضاعت الموارد المالية العامَّة بين كلِّ تلك السُّلطات، كما جرى تسخيرها لصالح الأجندات العسكرية في المقام الأوَّل، ولمصالح شخصية على حساب الأجندة الاقتصادية والتَّنموية؛ ما أدَّى إلى صعود السُّوق السَّوداء وازدهارها، وخروج الكثير من الأموال من سيطرة السُّلطات المالية الرَّسمية إلى السُّوق الموازية.

أما فيما يتعلق بالموازنة العامة فلم يجرِ إعداد موازنة شاملة وخاضعة للمراجعة والتَّقييم، سواء على المستوى الكلِّي لليمن، أو على مستوى السُّلطات الحاكمة المختلفة، باستثناء محاولة واحدة من الحكومة الشَّرعية، وهي إعداد موازنة لعام 2019، وقد استهدفت ترشيد النَّفقات العامَّة، وتعزيز الإيرادات، بصورة تؤدِّي إلى خفض العجز إلى حدود آمنة، وتمويله من مصادر غير تضخمية[10].

ومع احتدام النِّزاع بداية عام 2015 شهدت الموارد العامَّة للدَّولة تراجعًا كبيرًا، فقد توقَّفت صادرات النَّفط والغاز الطَّبيعي، وكانت تشكِّل أكثر من 40% من الموارد العامَّة قبل الحرب، كما جرى تجميد المساعدات الخارجية، وشكَّلت نسبة مهمَّة من الموارد العامَّة للدَّولة، وبالأخصِّ خلال السَّنوات 2012-2014، وبنسبة متوسِّطة بنحو 24%[11] من إجمالي الموارد العامَّة، فضلًا عن تشتُّت الموارد الضَّريبية بين السُّلطات والميليشيات المختلفة، وعدم التزام العديد من المؤسَّسات المركزية والمحلِّية بتوريد المبالغ المالية التي تقوم بجبايتها إلى الخزينة العامَّة للدَّولة.

(9) «إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن»، منتدى رواد التنمية، العدد 17، (أكتوبر 2019).
(10) البنك الدولي، تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية في اليمن - شتاء 2019، 14/03/2019، في: http://bit.ly/3J66gTJ
(11) «إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن».

في المقابل، شهدت النَّفقات العامَّة لسلطتي صنعاء وعدن نموًّا متذبذبًا، من سنة إلى أخرى، تبعًا للظُّروف الاقتصادية والمالية، وقدرة السُّلطتين على تحصيل الموارد المالية الواقعة تحت سلطتها، فقد اعتمدت السُّلطات الحاكمة في صنعاء بالدَّرجة الأولى على الموارد الضَّريبية التي شهدت نموًّا محدودًا؛ ما أسهم في محدودية نمو نفقاتها العامَّة السَّنوية باستثناء النَّفقات العسكرية؛ إذ بلغ متوسِّط النُّمو السَّنوي للنَّفقات الكلِّية لها خلال السَّنوات 2017-2020، نحو 1.8%-، في حين ركَّزت الحكومة في عدن على عائدات تصدير النَّفط الخام، وبالذَّات منذ عام 2018 الذي شهد عودة الصَّادرات النَّفطية، ومن ثم ارتفاع الموارد المالية المتاحة، وارتفاع مستويات الإنفاق من نحو 840 مليار ريال يمني في عام 2017، إلى نحو 1652 مليار ريال يمني في عام 2018، ثمَّ إلى 1712 مليار ريال يمني في عام 2020، لتسجِّل بذلك نموًّا سنويًّا متوسِّطًا، خلال الفترة 2017-2020، بنحو 14.8%. وبذلك يكون الأداء المالي لسلطتي صنعاء وعدن قد حقَّق عجزًا سنويًا متواصلًا، تموَّل بالكامل من مصادر تضخمية (الاقتراض المباشر من البنك المركزي)، بلغ أقصاها في عدن عام 2017، نسبة 17.5%- من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وبلغت في المتوسِّط السَّنوي خلال الفترة 2017-2020، نحو 12.1%-، في حين بلغ أكبر عجز للموازنة لدى سلطات صنعاء في عام 2019، نسبة 9.9%- من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وبلغ العجز السَّنوي المتوسِّط لديها، خلال الفترة 2017-2020 نحو 8.5%-.

وجدير بالذِّكر أنَّ الأداء المالي لكلا السُّلطتين كان آنيًّا، وغير مخطَّط له، ولم يتضمَّن أهدافًا اقتصادية أو تنموية؛ إذ يمكن ملاحظة ذلك في توقُّف النَّفقات الاستثمارية التي تعدُّ أحد أهم ركائز النُّمو الاقتصادي والتَّنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب انخفاض النَّفقات العامَّة الجارية إلى أدنى مستوياتها، وعدم وفائها بالحدِّ الأدنى من المتطلَّبات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النَّفقات التَّشغيلية للبنى والمؤسَّسات العامَّة، ونفقات الأجور والمرتَّبات لعدد كبير من موظَّفي الدَّولة، إلى جانب تعثُّر برامج الحماية الاجتماعية، وتوقُّف برامج الإنفاق العام الاجتماعي والتَّنموي.

الشكل (3-4)

نسبة عجز الموازنة العامة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي

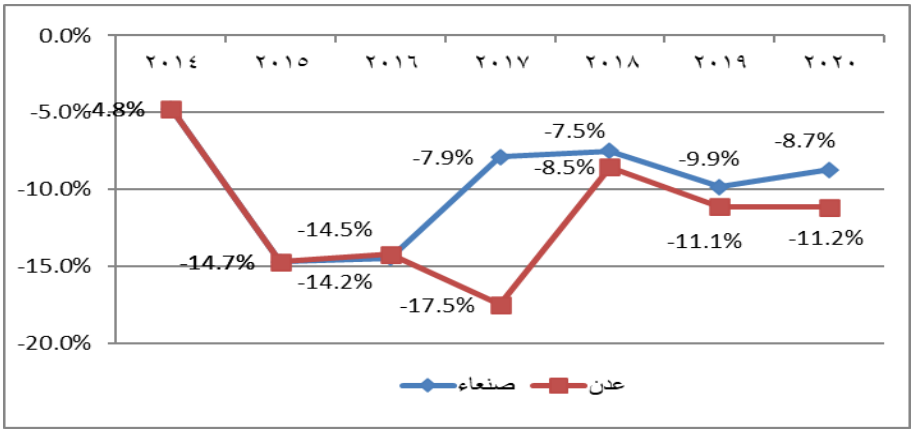

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات المالية العامة لكلٍّ من: البنك المركزي اليمني (عدن)، التقرير السنوي 2020؛ ووزارة المالية (صنعاء)، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد 69، الرُّبع الرَّابع 2020.

3- الانفلات النَّقدي:

على غرار السِّياسة المالية العقيمة، لم تتمكَّن السُّلطات الحاكمة في صنعاء أو عدن من بناء سياسات نقدية رشيدة، تساهم في تعزيز الاستقرار النَّقدي في الاقتصاد، وتدعم فرص النُّمو الاقتصادي، وتحافظ على المكتسبات المالية والنَّقدية خلال فترة ما قبل الحرب، فقد شهدت السَّنوات الأولى من الحرب 2015-2016 استنزافًا كبيرًا للاحتياطيات النَّقدية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي اليمني، والتي جرى تكوينها على مدار سنوات طوال، وتخصيصها في الغالب لتمويل واردات اليمن من السِّلع والخدمات المختلفة، فقد تراجعت من 4.2 مليارات دولار نهاية عام 2014، إلى نحو 1.6 مليار دولار عام 2015، وأقلَّ من 500 مليون دولار عام 2016[12]، إلى جانب التَّدخُّلات السِّياسية من أطراف الحرب، التي مورست على قيادة البنك المركزي، وأثَّرت في أداء السِّياسات المالية والنَّقدية بوضوح[13]، ما حفَّز الحكومة الشَّرعية، وبدعم من التَّحالف العربي وبعض القوى الغربية، لاتِّخاذ قرار بنقل مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن في سبتمبر 2016.

(12) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 31، (يناير 2018).

(13) عمار الشامي، «بنوك ومصارف اليمن.. من أول طلقة حتى آخر ريال»، المرصد الاقتصادي «بقش»، ص 3، 2020/12/4، في: https://bit.ly/3Zz1zXN

وقد شهدت الكتلة النَّقدية في الاقتصاد تشتُّتًا هائلًا بين أطراف الصِّراع المختلفة والمتعدِّدة، فقد سعى كلُّ طرف إلى استخدام الموارد المالية العامَّة والإمكانات النَّقدية المتاحة كأدوات للصِّراع، وفرض الأجندات السِّياسية أو العسكرية، بطريقة لا أخلاقية ولا قانونية، من دون النَّظر إلى معاناة النَّاس، وانزلاق الكثير منهم نحو هاوية الفقر والجوع، ويتبيّن ذلك في قيام الحكومة اليمنية بنقل المقر الرَّئيس للبنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن في سبتمبر 2016، الأمر الذي أرسى دعائم الانقسام المالي والنَّقدي، من خلال وجود بنكين مركزيّين يتنافسان على السُّلطة النَّقدية، إلى جانب قيامها - لسنوات متعدِّدة - بإصدار العملة المحلِّية وطباعتها من دون توفُّر المعايير المالية والنَّقدية اللَّازمة لمواجهة الالتزامات المالية، وهو ما قوبل بالرَّفض من جماعة الحوثي في صنعاء؛ لأن هذه الخطوة ستدعم موقف الحكومة الشَّرعية المالي، كما حظرت تداول الطَّبعات الجديدة من العملات النَّقدية في مناطق سيطرتها منذ ديسمبر 2019؛ ما أدَّى إلى تفاوت متزايد في أسعار الصَّرف بين المناطق الشَّمالية والجنوبية. وكذلك ازدواجية المعايير والتَّوجيهات وتضاربها بين السُّلطات المختلفة في صنعاء وعدن، وبالأخصِّ تلك الضُّغوط التي مورست على إدارات البنوك المحلِّية، بشأن مقرَّات مراكزها الرَّئيسة وآليَّات عملها، وشركات الصِّرافة، منها عدم تجديد التَّراخيص، ودفع الضَّرائب، إلى جانب استحداث شركات وشبكات مالية وخدمية جديدة[14]؛ ما أحدث إرباكًا كبيرًا في القطاع المالي، وصعوبة في التَّعامل مع الجهات الحكومية بوصفها جهات رقابية؛ ومن ثم زادت حدَّة التَّحدِّيات المالية والنَّقدية في الاقتصاد.

كما قامت أطراف الصِّراع المختلفة بتوريد الموارد المالية العامة إلى حسابات خاصَّة في البنوك المحلِّية أو الخارجية، أو شبكات الصِّرافة، أو الاحتفاظ بها في صورة عملة نقدية في مخازن خاصَّة خارج الجهاز المصرفي؛ إذ تشير التَّقارير[15] إلى قيام الحكومة الشَّرعية بتوريد قيمة المبيعات النَّفطية إلى حسابات خاصَّة في البنك الأهلي السُّعودي، واستحواذ المجلس الانتقالي الجنوبي على الموارد المالية للمؤسَّسات في المناطق الخاضعة لسيطرته، وإيداعها في حسابات خاصَّة في البنك الأهلي في عدن، في

(14) «تدهور العملة اليمنية الوجه الأقبح للحرب في اليمن»، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي - النشرة الاقتصادية، (سبتمبر 2020)، ص 10.

(15) المرجع نفسه، ص 6.

حين تذهب إيرادات المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، بما فيها إيرادات ميناء الحديدة، إلى مقرِّ البنك المركزي في صنعاء، وشبكات خاصَّة يجري من خلالها تمويل مجهودهم الحربي، من خلال السَّيطرة على الكيانات والشَّركات الحكومية، والتَّحكُّم في أموال المنح والمعونات الأجنبية، عبر وكالات مستقلَّة، خارج ميزانية الدَّولة[16]. وتعمل فروع البنك المركزي في كلٍّ من المهرة وحضرموت ومأرب بصورة مستقلَّة عن البنك المركزي في عدن، وبهذا تتمكن من السَّيطرة على الموارد المحلِّية، وتضعف سيطرة الحكومة المركزية عليها[17].

أ- الإفراط النقدي:

شهدت السَّنوات 2015-2020 دخول كمٍّ كبير من الإصدار النَّقدي الجديد إلى سوق النَّقد في اليمن، تمثَّل في ضخِّ الاحتياطات النَّقدية في خزائن البنك المركزي، إلى جانب الإصدار النَّقدي الجديد، بعيدًا عن الجهاز المصرفي اليمني التَّقليدي الذي واجه صعوبة في الوفاء باحتياجات الاقتصاد من النَّقد، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأوضاع السِّياسية والاقتصادية السَّائدة، التي حدَّت من حرِّية الحركة المالية بين المحافظات، وتشتُّت الكتلة النَّقدية في أكثر من منطقة، إلى جانب كبر حجم التَّعامل النَّقدي في الاقتصاد. ويمكن إدراك مدى الإفراط النَّقدي من خلال تزايد نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النَّقدي، لكون هذه النِّسبة تعدُّ من أهمِّ المؤشرات التي تقيس كفاءة الجهاز المصرفي والسِّياسة النَّقدية في أيِّ بلد، ومدى ثقة الأفراد بها؛ إذ إنَّ انخفاض هذه النِّسبة يشير إلى ارتفاع كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على حشد الموارد المالية من الجمهور، وإمكانية تسخيرها لصالح التَّنمية، والعكس صحيح. وعلى الرَّغم من ارتفاع نسبة العملة النَّقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي في اليمن، خلال الفترات السَّابقة، مقارنة بدول المنطقة والعالم، فإنَّها زادت بصورة لافتة خلال سنوات الحرب؛ إذ ارتفعت نسبة النَّقد خارج الجهاز المصرفي إلى

(16) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 39.

(17) انظر: «النشرة الاقتصادية اليمنية: سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن تشلُّ البنك المركزي وتهدِّد المالية العامة»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2020/6/29، في: http://bit.ly/3IOAJnO

إجمالي العرض النَّقدي، من نحو 26% عام 2014، إلى نحو 46.5% عام 2020، ويرجع ذلك إلى قيام العملاء والمودعين بسحب جزءٍ من أرصدتهم النَّقدية من البنوك، نظرًا إلى تخوُّفهم الشَّديد على أموالهم من المصير المجهول، وتحوَّل القطاع التِّجاري إلى التَّعامل النَّقدي، وبالأخصِّ لشراء العملات الأجنبية، لعدم قدرة البنوك اليمنية على خدمة عملائها، بمَن فيهم المستوردون في الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية، فضلًا عن التَّخوُّف من السِّياسات الاحترازية للجهاز المصرفي، مثل التَّشديد على سحب الودائع أو كسرها، والتَّعامل بالنَّقد بدلًا من الشِّيكات، واعتماد البنوك سقوفًا محدَّدة لسحب الودائع بالعملة المحلِّية، ما دفع المتعاملين إلى الاحتفاظ بأموالهم النَّقدية خارج الجهاز المصرفي وتخزينها في منازلهم.

الشكل (3-5)

نسبة النقد خارج البنوك إلى إجمالي العرض النقدي

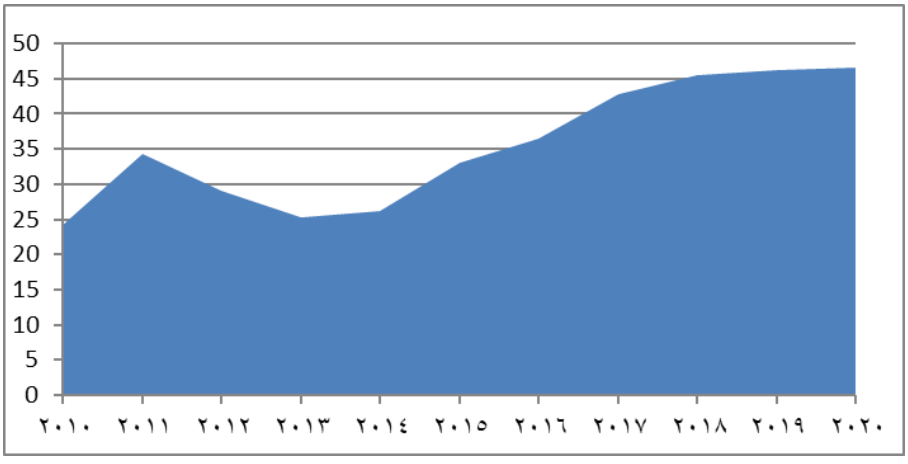

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرة التَّطوُّرات النَّقدية والمصرفية، نوفمبر 2017؛ التَّقرير السَّنوي 2020.

وقد شهد عامي 2015 و2016 تراجع الإيرادات العامَّة للدَّولة بصورة كبيرة، من جرَّاء توقُّف صادرات النَّفط والغاز، التي كانت تمثِّل في المتوسِّط 50% من الإيرادات العامَّة، وتراجعت الإيرادات الضَّريبية بفعل الأضرار التي تعرَّض لها الاقتصاد، وخروج جزء كبير من المنشآت الإنتاجية والخدمية من دائرة الإنتاج، إلى جانب تعليق المانحين

لدعمهم الموجَّه للموازنة العامَّة للدَّولة، والمقدَّر بنحو 300 مليار ريال يمني في المتوسِّط خلال السَّنوات السَّابقة للحرب[18]، فضلًا عن عدم وجود حكومة مركزية واحدة، قادرة على السَّيطرة على مجمل الأراضي اليمنية. ونتيجة للوضع المالي الصَّعب، وتزايد عجز الموازنة، فقد جرى اللُّجوء إلى الإصدار النَّقدي الجديد، والاقتراض من القطاع المصرفي، إلى جانب قيام سلطة جماعة الحوثي في صنعاء بإعادة الأوراق النَّقدية التي كانت معدَّة للإتلاف لدى البنك المركزي للاستخدام من جديد، ومن ثمَّ تضخَّم العرض النَّقدي كثيرًا. وقد بلغت قيمة المتوسِّط السَّنوي للتَّغيير في الإصدار النَّقدي الجديد خلال الأعوام 2017-2020، نحو 495 مليار ريال يمني[19]، ومن ثمَّ زيادة صافي المطالبات على الحكومة إلى 126% من العرض النَّقدي بنهاية عام 2020، مصنة بـ 36.2% في عام 2014.

الشكل (3-6)

التَّغيُّر السَّنوي في العملة المصدَّرة (مليار ريال)

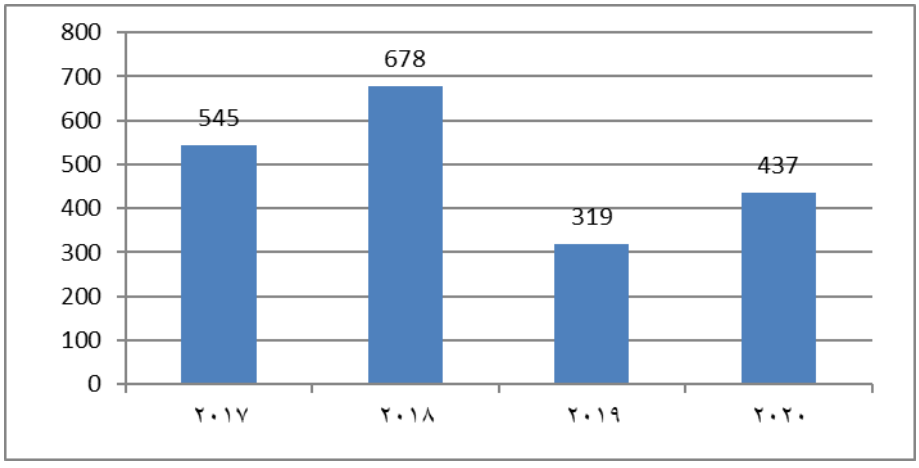

المصدر: التَّقرير السَّنوي 2020.

(18) انظر: نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 30، (ديسمبر 2017).

(19) البنك المركزي اليمني، تقرير عام 2020، والبنك الدولي، https://bit.ly/3y8L21c

ب- تدهور قيمة العملة المحلِّية

يعدُّ سعر الصَّرف من المؤشِّرات الأكثر حساسية للتَّقلُّبات السِّياسية والاقتصادية والصِّراعات والحروب، ويمثِّل مرآة لمدى استقرار هذه الأوضاع أو اختلالها في أيِّ بلد. ونتيجة لاستمرار الصِّراع السِّياسي والحرب في اليمن منذ مارس 2015، فقد شهدت قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية تراجعًا كبيرًا، بما كان عليه الوضع قبل الحرب؛ إذ تراجع سعر الصَّرف (كمتوسِّط سنوي) للرِّيال اليمني في السُّوق الموازي من نحو 215 ريالًا/ دولارًا في مارس 2015، إلى نحو 287.4 في 2016، ثمَّ إلى 535.4 في 2018، ونحو 663 على المستوى الوطني في 2020، وبمعدَّل تراجع سنوي راوح بين 7.3%- و50%- خلال الفترة 2015-2020.

الجدول (3-1)

متوسِّط أسعار الصَّرف للرِّيال اليمني مقابل الدُّولار على المستوى الوطني خلال الفترة 2015-2020

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسِّط أسعار الصَّرف	230.8	287.4	369.6	535.4	567	663
معدل التراجع	-7.3	-24.5	-28.6	-44.9	-5.9	-17

المصدر: البنك المركزي اليمني، تقارير مختلفة.

من ناحية ثانية، شهدت أسعار الصَّرف تفاوتًا ملحوظًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشَّرعية والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي منذ منتصف عام 2018، وإن كان بصورة محدودة، قبل أن يتوسَّع ذلك التَّفاوت وبصورة كبيرة خلال عام 2020؛ إذ ارتفع متوسِّط سعر صرف الدُّولار في السُّوق الموازية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشَّرعية من نحو 640 ريالًا في يناير 2020 إلى نحو 824 ريالًا في أكتوبر 2020، قبل أن يتراجع بصورة محدودة إلى نحو 728 ريالًا في ديسمبر من العام نفسه، وبلغ في المتوسِّط خلال عام 2020، نحو 728 ريالًا، في حين ظلَّ سعر الصَّرف للدُّولار في السُّوق الموازية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي مستقرًّا نوعًا ما عند 600 ريال معظم السَّنة، باستثناء الفترة سبتمبر–نوفمبر؛ إذ تراوح فيها سعر الصَّرف بين 610-617، وبلغ في المتوسِّط خلال العام 601 ريال.

الشكل (3-7)

متوسِّط أسعار الصَّرف للعملة المحلِّية في السُّوق الموازية (ريال/ دولار)

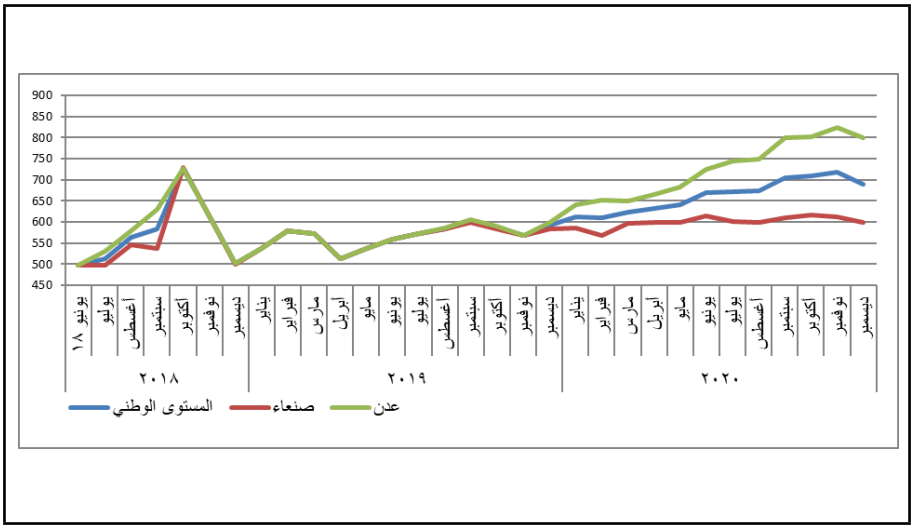

المصدر: المرجع نفسه.

تعددت العوامل التي ساهمت في تراجع قيمة العملة الوطنية؛ منها: العوامل السِّياسية وظروف الصِّراع والحرب، واهتزاز ثقة الأفراد والمستثمرين والشَّركات المحلِّية والخارجية بالأداء الاقتصادي الكلِّي والعملة الوطنية، وسعيهم إلى الحفاظ على القيمة السُّوقية والمالية لممتلكاتهم ومدَّخراتهم (بالعملة الوطنية) من خلال تحويلها إلى عملات أجنبية. إضافة إلى انقسام السُّلطة السِّياسية والاقتصادية بين حكومتين، إلى جانب مناطق أشبه ما تكون بمناطق الحكم الذَّاتي، وفشل تلك السُّلطات في إدارة السِّياسات الاقتصادية المالية والنَّقدية أو التَّحكُّم بها، والوفاء باحتياجات السُّكَّان من السِّلع والخدمات الأساسية. وكذلك حالة الحصار المفروضة على الاقتصاد اليمني، والمتمثِّلة في إغلاق أغلب منافذ التَّواصل مع العالم الخارجي (موانئ، مطارات، منافذ برِّية) أو في إجراءات التَّفتيش على الشُّحنات المتَّجهة من اليمن وإليه. فضلًا عن امتناع الكثير من المؤسَّسات المالية العالمية عن التَّعامل مع الجهاز المصرفي اليمني، وتجميد حساباته الخارجية. كما زاد الطَّلب على العملات الأجنبية لتغطية الواردات،

وخاصَّة الواردات الغذائية والواردات البديلة للمنتجات والخدمات المحلِّية المتوقفة أو المتعطِّلة، وأبرزها مستلزمات الطَّاقة الشَّمسية والمشتقَّات النَّفطية. إضافة إلى تدنِّي العرض من العملات الأجنبية، نتيجة لتوقُّف العديد من القطاعات الاقتصادية الرَّافدة للاقتصاد بالعملات الأجنبية، مثل صادرات النَّفط والغاز، وتوقُّف جزء كبير من المنح والقروض والمساعدات الخارجية، وتآكل الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي اليمني، وتراجع قدرته على التَّدخُّل في السُّوق. ولجوء السُّلطات المالية إلى تمويل العجز الكبير في الموازنة العامَّة، بصورة تضخُّمية (مصادر نقدية غير حقيقية)، والعمل على زيادة العرض النَّقدي من العملة الوطنية، نتيجة اللُّجوء إلى الإصدار النَّقدي الجديد، سواء من خلال طباعة النُّقود أو إعادة استخدام العملة المحلِّية التَّالفة.

وقد أحدث التَّدهور الكبير في قيمة العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية آثارًا مدِّمرة على مستوى المعيشة؛ فقد زادت أسعار كل السِّلع، وارتفعت مستويات التَّفاوت في توزيع الدَّخل داخل المجتمع، وتآكلت المدَّخرات بالعملة المحلِّية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء، وتزايد معدَّلات الفقر وسوء التَّغذية.

ت - تصاعد التَّضخُّم

يعد معدَّل التَّضخُّم السَّنوي أحد أهم المؤشِّرات الاقتصادية التي تعبِّر عن مدى الاستقرار الاقتصادي، ويتمتَّع هذا المؤشِّر بتأثير كبير في الدَّخل الحقيقي للأفراد، ومستوى المعيشة الخاصَّة بهم؛ لكونه يلامس مكوِّنات عديدة مهمَّة، مثل الغذاء والكساء والسَّكن والنَّقل والصِّحَّة والتَّعليم وغيرها. وخلال السَّنوات 2015-2020 تعرَّض الاقتصاد اليمني لموجات تضخُّم عالية ومتفاوتة، من جرَّاء تغيُّر الظُّروف المسبِّبة للتَّضخُّم، فقد جاء اليمن في المركز الثَّاني بين الدُّول العربية من حيث معدَّلات التَّضخُّم المسجَّلة خلال السَّنوات 2015-2020، وفقًا لتقديرات صندوق النَّقد العربي[20]، وبمتوسِّط سنوي بلغ 18.3%، مقارنة بمتوسِّط التَّضخُّم في السُّودان

(20) صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي (تقرير)، الإصدار 15، في أكتوبر 2021.

59.1%، ونحو 7.9% لكلِّ الدُّول العربية. في حين تشير تقديرات صندوق النَّقد الدُّولي إلى تسجيل اليمن معدَّلات تضخُّم سنوية بلغت في المتوسِّط السَّنوي 22.7%[21]؛ إذ ارتفعت من نحو 8.2% في عام 2014، إلى نحو 22% في عام 2015، لتصل إلى أعلى مستوى في عام 2017، وبمعدَّل تضخُّم سنوي بلغ 30.4%، قبل أن يتراجع معدل التضخم في السَّنوات اللَّاحقة، ويسجِّل أقلَّ مستوى في عام 2019، بنسبة 12%.

الشكل (3-8)

معدَّل التَّضخم السَّنوي

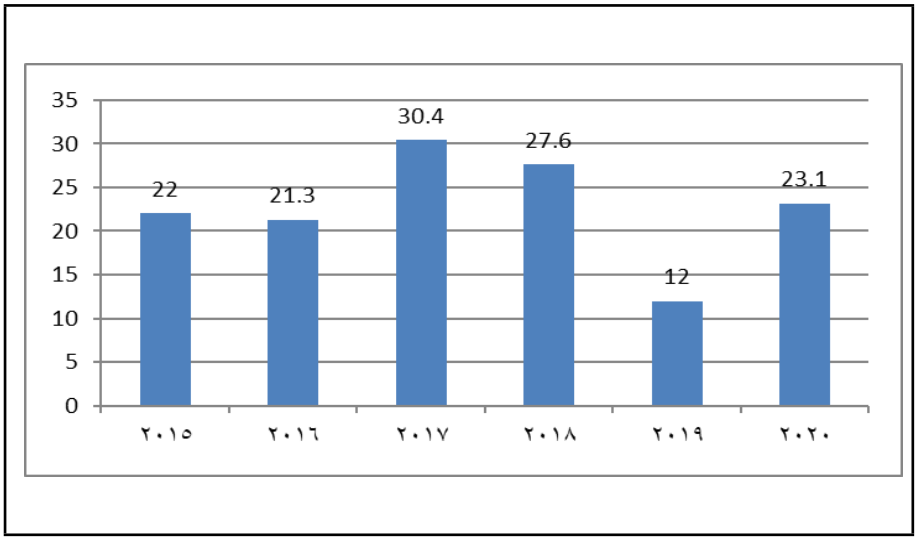

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، 2021.

يرجع سبب معدَّلات التَّضخُّم المرتفعة في اليمن إلى الحرب، ولذلك اهتزّت الثِّقة بقدرة الاقتصاد على الصُّمود والثَّبات في وجه المتغيِّرات المستجدَّة. ومن أهمِّ العوامل التي أسهمت في التَّأثير في مستوى الأسعار وزيادتها خلال الفترة الماضية: أولًا: تدهور قيمة العملة اليمنية أمام العملات الأجنبية، بسبب استيراد اليمن نسبة كبيرة من

(21) المرجع نفسه.

احتياجاته من السِّلع والخدمات الاستهلاكية والوسيطة والرَّأسمالية. ثانيًا: زيادة رسوم التَّأمين والنَّقل والمناولة إلى الموانئ اليمنية، من جرَّاء حالة المخاطر والحصار المفروض منذ عام 2015، فضلًا عن انعدام العديد من السِّلع، ولفترات طويلة نسبيًّا، ولا سيما المشتقَّات النَّفطية، وخدمات الكهرباء. ثالثًا: تزايد العوائق التي تواجه نقل السِّلع المختلفة بين المحافظات، بما في ذلك الرُّسوم غير القانونية من نقاط التَّفتيش والحواجز الأمنية، واستحداث طرق جديدة وملتوية للوصول إلى العديد من المحافظات، فضلًا عن ارتفاع الرُّسوم الجمركية والضَّرائب والمدفوعات غير القانونية التي يتحمَّلها التُّجَّار من السُّلطات المختلفة؛ الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستوى أسعار السِّلع والخدمات. رابعًا: ضعف الرَّقابة على الأسواق وعلى حركة الأسعار، واختلافها من منطقة إلى أخرى؛ ما تسبَّب في وجود نوع من الإرباك في السُّوق، انعكس أثره في زيادة مستويات الأسعار.

4. التحدِّيات في العلاقات الاقتصادية الخارجية

يشكِّل ميزان المدفوعات أداة مهمَّة تساعد السُّلطات العامَّة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية وتوجيهها، كتخطيط التِّجارة الخارجية من الجانب السِّلعي والجغرافي، أو عند وضع السِّياسات المالية والنَّقدية. وقد انعكست ظروف الحرب وعجز السِّياسات الاقتصادية المختلفة عن تحقيق أهدافها، على أداء القطاع الخارجي للاقتصاد اليمني؛ إذ تُبيِّن البيانات المتاحة أنَّ معاملات اليمن الاقتصادية مع العالم الخارجي حقَّقت عجزًا مستمرًا خلال السَّنوات الماضية، باستثناء عام 2018؛ إذ تشير بيانات البنك المركزي اليمني[22] إلى أنَّ ميزان المدفوعات قد حقَّق فائضًا وحيدًا في ذلك العام، قُدِّر بنحو 1.660 مليون دولار، من جرَّاء الفائض المتحقِّق في جانب الحساب الرَّأسمالي خلال العام، والبالغ 1.908 مليون دولار، والنَّاتج بصفة أساسية عن الوديعة السُّعودية لدى البنك المركزي، بمقدار مليارَي دولار، إلى جانب منحة سعودية أخرى لدعم البنك المركزي بنحو 200 مليون دولار، في حين حقَّق خلال بقية الفترة 2016-2020 عجزًا مستمرًّا، بلغ أعلاه في عام 2019، بنحو 890 مليون دولار، وأقلَّه في عام 2017، بنحو 158.5 مليون دولار.

(22) التَّقرير السَّنوي 2020.

الجدول (3-2)

أداء ميزان المدفوعات (مليون دولار)

العام	2016	2017	2018	2019	2020
الميزان الكلي	545.4-	158.5-	1659.9	890-	465.1-
ميزان السلع والخدمات	6322.5-	6819.5-	7535.4-	8693.9-	7225.3-
ميزان الدخل والتحويلات	5434.9	6449.6	7053.4	7882.1	6581
صافي الحساب الرأسمالي	112.2-	123.3-	1908.1	740-	6.8

المصدر: التَّقرير السَّنوي 2020.

ويرجع العجز المتحقَّق في ميزان المدفوعات خلال الفترة الماضية، إلى العجز المتواصل في ميزان السِّلع والخدمات، من جرَّاء محدودية الصَّادرات اليمنية من السِّلع والخدمات المختلفة، وتراجعها بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب؛ إذ بلغت قيمة الصَّادرات اليمنية في عام 2020 نحو 17.2% من قيمتها عام 2013، مع العلم أنَّها لم تتجاوز في عام 2015 نسبة 7.1% من قيمتها في عام 2013. وفي المقابل، وعلى الرَّغم من تراجع قيمة الواردات اليمنية خلال سنوات الحرب، فإنَّ نسبة التَّراجع كانت أقلَّ ممَّا كانت عليه الصَّادرات؛ إذ تراجعت في عام 2015 إلى نحو النِّصف ممَّا كانت عليه في عام 2013، واستطاعت أن تتكيَّف مع ظروف الحرب لتصل عام 2020 إلى نحو 68% من قيمتها السَّابقة في عام 2013.

الشكل (3-9)

التِّجارة الخارجية لليمن 2013-2020 (مليون دولار)

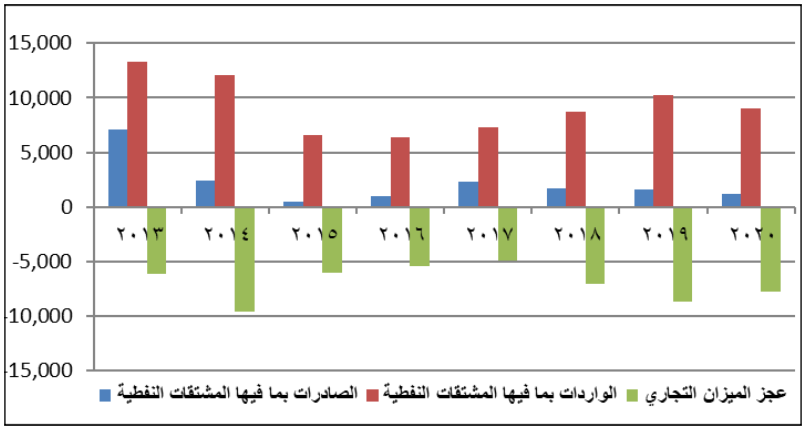

المصدر: ITC, Trade Map, International Trade Statistical :at: https://fts.unocha.org.

يرجع التَّدهور الكبير في قيمة الصَّادرات اليمنية إلى محدودية السِّلع والخدمات اليمنية القابلة للتِّجارة الخارجية، وغلبة الصَّادرات النَّفطية ومشتقَّاتها على هيكل الصَّادرات، وبنسبة 90% من إجمالي الصَّادرات في فترة ما قبل الحرب، ونتيجة لتوقُّف إنتاج النَّفط في العديد من القطاعات النَّفطية المنتجة، بسبب الاختلالات الأمنية، ومغادرة معظم الشَّركات النَّفطية لليمن، وإغلاق قوَّات التَّحالف العربي للعديد من البنى التَّحتية المهمَّة لقطاع الصَّادرات، واتِّخاذها ثكنات عسكرية، وبالأخص منشأة «بلحاف» لتصدير الغاز الطَّبيعي المسال، وميناء «ضبَّة» النَّفطي، الأمر الذي حدَّ من القدرة التَّصديرية لليمن. كما أسهم إغلاق مطار صنعاء، ووضع القيود والعراقيل على مطارات وموانئ ومنافذ حدودية أخرى، في عرقلة دخول المنتجات اليمنية إلى الأسواق الإقليمية والدُّولية، خصوصًا أنَّ بقية الصَّادرات اليمنية هي أسماك ومنتجات زراعية طازجة تتطلَّب طريقة نقل خاصَّة وسريعة، فضلًا عن الانتشار الكثيف للنِّقاط الأمنية بين مناطق الإنتاج وموانئ التَّصدير، وعرقلتها لتصدير العديد من المنتجات، وصعوبة التَّنبُّؤ بكمِّيَّات الشُّحنات المراد تصديرها.

وعلى الرَّغم من تراجع قيمة الواردات اليمنية، فإنَّ مستوى التَّراجع كان محدودًا مقارنة بالتَّراجع الكبير في جانب الصَّادرات، ويرجع ذلك إلى التَّنوُّع الكبير في هيكل الواردات

اليمنية، وشمولها الكثير من السِّلع الاستهلاكية والإنتاجية والمنتجات الوسيطة، وصعوبة الاستغناء عنها بالنِّسبة إلى كثير من القطاعات الاقتصادية والمواطنين على حدٍّ سواء، فضلًا عن ارتباط كثير من المستوردات بالحالة الإنسانية؛ لأن أغلب تلك المستوردات هي سلع أساسية، إضافة إلى دخول المنظَّمات الأممية والوكالات الإغاثية والتَّنموية لتوفير التَّمويل الأجنبي اللَّازم لاستيراد تلك الاحتياجات.

وقد مثَّلت تحويلات المغتربين اليمنيِّين في الخارج أحد المصادر الرَّئيسة للدَّخل القومي، وزادت أهمِّيَّتها الاقتصادية والاجتماعية عقب أحداث الثَّورة الشَّعبية في 2011، وخلال سنوات الحرب التي شهدت تراجع المصادر الرَّئيسة للدَّخل بالعملات الأجنبية، والمتمثِّلة في قيمة الصَّادرات النَّفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب القروض والمساعدات التَّنموية؛ ما جعل من تحويلات المغتربين الشَّريان الرَّئيس لرفد ميزان المدفوعات بالنَّقد الأجنبي، وتعزيز الاحتياطيَّات الخارجية، وتمويل الواردات، فضلًا عن دعم قيمة العملة المحلِّية والحدِّ من البطالة والتَّخفيف من الفقر في المجتمع.

الشكل (3-10)

تحويلات المغتربين اليمنيِّين (مليار دولار)

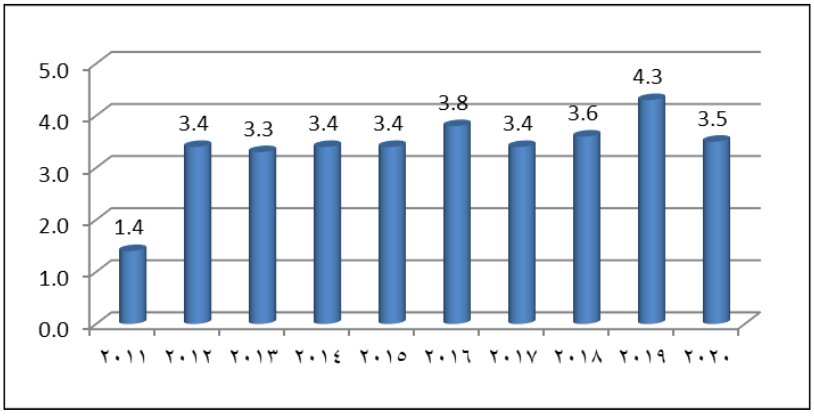

المصدر: التقرير السنوي 2020؛ والبنك WW.ly/3y8L21c

ونتيجة الأوضاع السِّياسية والأمنية غير المستقرَّة، هاجر الكثير من اليمنيِّين، لا سيما نحو السُّعودية، وبذلك ارتفعت تحويلات المغتربين إلى حد كبير منذ عام 2012،

لتتجاوز قيمتها 3 مليارات دولار، مقارنة بأقلَّ من 1.5 مليار دولار في السَّنوات السَّابقة؛ إذ تشير البيانات إلى وصول تلك التَّحويلات إلى نحو 4.3 مليارات دولار في عام 2019، قبل أن تتراجع في عام 2020 إلى نحو 3.5 مليارات دولار، من جرَّاء تداعيات جائحة «كورونا» التي أثَّرت في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدُّول المستقبلة للعمالة، بسبب الإغلاقات المستمرَّة، وتراجع أسعار النَّفط العالمية، ونقص الإمدادات السِّلعية والخدمية.

تبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والتَّنموية لتحويلات المغتربين اليمنيِّين في مساهمتها الكبيرة في النَّاتج المحلِّي الإجمالي الجاري، فقد وصلت في المتوسِّط السَّنوي خلال الفترة 2015-2020، إلى نحو 27% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ولهذا أثر كبير في مجمل المتغيِّرات الاقتصادية، كالاستهلاك الخاصِّ والاستثمار الخاصِّ والادِّخار الوطني، فضلًا عن أهمِّيتها الكبيرة في توفير النَّقد الأجنبي اللَّازم لتعامل الاقتصاد اليمني مع العالم الخارجي، والتي وصلت في المتوسِّط السَّنوي إلى 55% من إجمالي مصادر النَّقد الأجنبي في اليمن، مقارنة بنحو 26% للمساعدات الإنسانية الخارجية، و19% فقط للصَّادرات الوطنية، مع العلم أنَّ تحويلات العاملين اليمنيِّين في الخارج مثلَّت نحو 71% من إجمالي مصادر النَّقد الأجنبي في عام 2015، ولهذا آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

الشكل (3-11)

مصادر النَّقد الأجنبي في اليمن

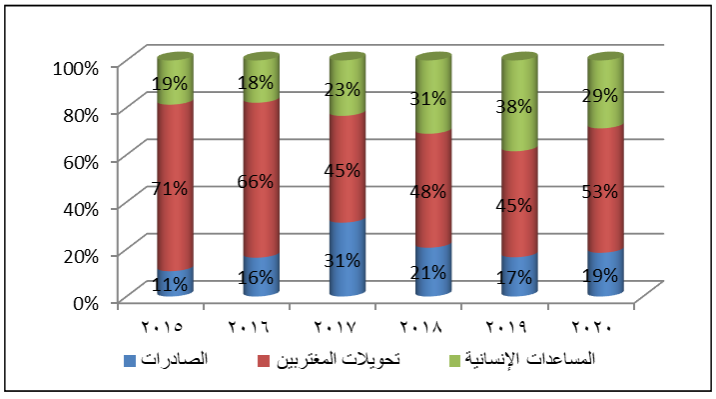

المصدر: جرى احتسابها بناءً على بيانات البنك المركزي اليمني؛ البنك الدولي؛ Trade Map, International Trade Statistical.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية في عام 2021

سعت العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إلى التَّكيُّف مع الأوضاع التي تسببت بها الحرب، والعمل على التَّخفيف من تأثيراتها السَّلبية؛ إذ شهد اليمن تغيُّرًا كبيرًا في مصادر الحصول على الطَّاقة الكهربائية اللَّازمة لتغطية احتياجات السُّكَّان والقطاعات الاقتصادية المختلفة على حدٍّ سواء، من خلال التَّحوُّل نحو أنظمة الطَّاقة الشَّمسية، بنسبة 75% من إجمالي مصادر الطَّاقة الكهربائية، إلى جانب دخول المولِّدات التِّجارية الخاصَّة، بنسبة 12%[23]، فضلًا عن التَّوسُّع الكبير في خدمات الأسواق السُّوداء التي عملت على توفير احتياجات السُّكَّان والاقتصاد من المشتقَّات النَّفطية. لكن الاقتصاد اليمني واجه الكثير من التَّحدِّيات التي زادت من وطأتها جائحة «كورونا»، بما شكَّلته من ضغوط اقتصادية إضافية على النَّشاط الاقتصادي الكلِّي والقطاعي، وبالأخصِّ في ظلِّ محدودية إنتاج قطاع النَّفط الذي يعدُّ عصب الاقتصاد اليمني، وتراجع مساهمة المانحين في تغطية الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة.

الشكل (3-12)

المصادر الرَّئيسة للكهرباء لدى الأسر اليمنية حتَّى نهاية عام 2019

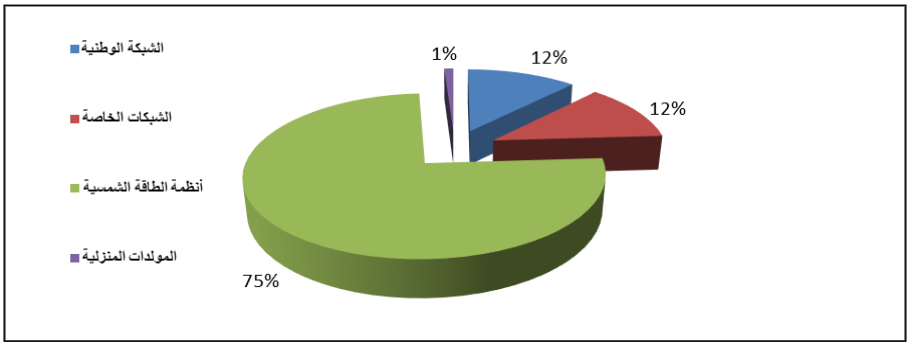

المصدر: كوجو وأمير الذيبة، «أحدث للمستجدات الاقتصادية في اليمن»، البنك الدولي، مارس 2020، في: https://shortest.link/9E3G

(23) ناوكو كوجو وأمير الذيبة، «أحدث للمستجدات الاقتصادية في اليمن»، البنك الدولي، مارس 2020، في: https://shortest.link/9E3G

وقد ساهمت الانقسامات في الإدارة الحكومية اليمنية، وتوزُّعها بين سلطات متعدِّدة في تعميق حدَّة التَّحدِّيات الاقتصادية، واختلاف بيئة عمل السِّياسات الاقتصادية الكلِّية والقطاعية، ويمكن التَّطرُّق إلى مستوى الأداء الاقتصادي وأداء السِّياسات الاقتصادية المختلفة في اليمن خلال عام 2021، سواء على المستوى الكلِّي أو على مستوى المناطق المختلفة في الجوانب التَّالية:

أ- التَّطوُّرات الاقتصادية على المستوى الوطني

أسفرت التَّطوُّرات السِّياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها الجمهورية اليمنية خلال السَّنوات 2015-2020، عن حدوث تراجع كبير في مستوى النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ومعدَّلات نموِّه السَّنوية؛ إذ بيَّنت الإحصاءات الواردة في الجزء الأوَّل من هذا التَّقرير أنَّ متوسِّط قيمة النَّاتج المحلِّي الإجمالي، خلال الفترة المذكورة، بلغ نحو 19.7 مليار دولار، وحقَّق انكماشًا سنويًّا متوسِّطًا بمقدار 10%-، وبناء على نتائج الأداء السَّابقة جرى تقدير مستوى أداء النَّاتج المحلِّي الإجمالي خلال عام 2021، ومعدَّل النُّمو الذي حقَّقه، مع أهمية النَّظر إلى مجمل العوامل والمتغيِّرات الاقتصادية والاجتماعية والسِّياسية والأمنية التي شهدها اليمن خلال العام ذاته.

وأشارت توقُّعات صندوق النَّقد الدُّولي فيما يتعلق باستمرار تحقيق معدَّل النُّمو للنَّاتج المحلِّي الإجمالي لليمن في عام 2021، إلى نموٍّ سالب بنحو 2-%[24]، بسبب عدم استقرار الأوضاع السِّياسية والأمنية، والتَّأثيرات السَّلبية لجائحة «كورونا»؛ إلَّا أنَّ التَّوقُّعات الخاصَّة بوزارة التَّخطيط والتَّعاون الدُّولي[25] تشير إلى تحقيق النَّاتج المحلِّي الإجمالي نموًّا موجبًا بنحو 1.65%، ويرجع ذلك إلى النُّمو المتوقَّع في القطاع النَّفطي، والمقدَّر بنحو 2.6% في عام 2021، وكذلك نمو القطاعات الاقتصادية غير النَّفطية بنحو 1.6%، من جرَّاء تحسُّن قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على التَّكيُّف مع ظروف الحرب، وتحسُّن إمدادات الطَّاقة في الاقتصاد مقارنة بالأعوام السَّابقة،

(24) آفاق الاقتصاد العالمي.

(25) تقديرات فريق التوقعات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي السنوي - 2020، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قيد النشر.

إلى جانب زيادة كمِّية الصَّادرات النَّفطية وقيمتها، فضلًا عن محدودية الأثر لجائحة «كورونا» في الاقتصاد اليمني، لكونه واقعًا تحت الحصار والإغلاق، وله ارتباطات محدودة بالاقتصاد العالمي.

الشكل (3-13)

نسبة التَّضخم في عام 2021

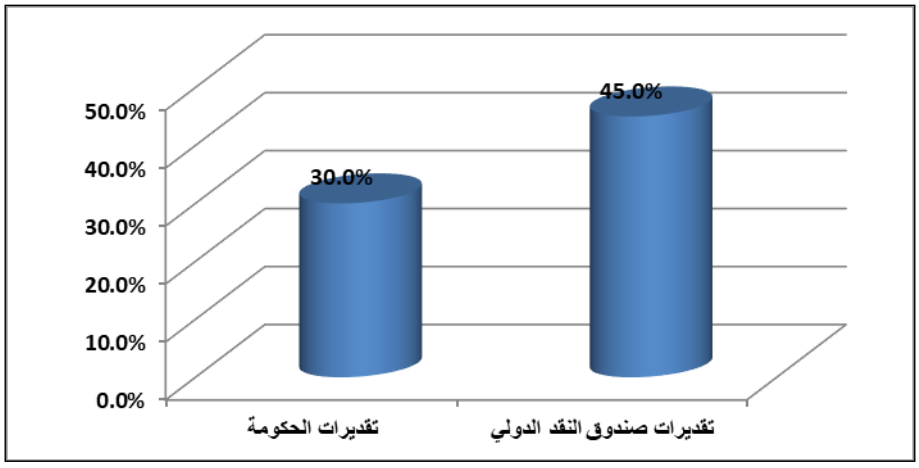

المصدر: التَّقرير السَّنوي 2020؛ آفاق الاقتصاد العالمي، 2021.

في جانب التَّشغيل والعمالة، تشير التَّقديرات الأولية إلى تراجع معدَّل البطالة بصورة محدودة في عام 2021، لتصل إلى 30.5%[26] من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد، مقارنة بالعام السَّابق 32%، ويرجع التَّحسُّن في تقديرات معدَّل البطالة إلى التَّحسُّن المتوقَّع في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق النَّاتج المحلِّي الإجمالي نموًّا موجبًا خلال عام 2021، فضلًا عن احتمالية تزايد أعداد العمالة اليمنية المهاجرة، وتحسُّن قيمة تحويلاتهم من 3500 مليون دولار في عام 2020، إلى نحو 3581 مليون دولار[27] في عام 2021.

(26) المرجع نفسه.
(27) نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية، البنك المركزي اليمني (عدن)، سبتمبر 2021.

وانعكست التَّطوُّرات في سوق الصَّرف للعملة المحلِّية مقابل العملات الأجنبية، والعوائق التي واجهت الإمدادات السِّلعية بين المحافظات والمناطق المختلفة، فضلًا عن الآثار السَّلبية النَّاتجة من الإجراءات المتَّخذة من السُّلطات الحاكمة في صنعاء وعدن، والمتمثِّلة في رفع أسعار الصَّرف الجمركية، في حدوث ارتفاعات سعرية متواصلة من شهر إلى آخر، لكل السِّلع والخدمات المستهلكة محليًّا؛ فقد أشارت التَّقديرات الحكومية[28] إلى ارتفاع معدَّل التَّضخُّم السَّنوي خلال عام 2021 بصورة كبيرة، ليصل إلى نحو 30%، مقارنة بنحو 23% في عام 2020، في حين تشير تقديرات صندوق النَّقد الدولي[29] إلى احتمالية تحقيق معدَّلات تضخُّم أعلى تصل إلى نحو 45%.

الجدول (3-3)

التجارة الخارجية لليمن في الفترة 2020-2021

الإجمالي		الصادرات			الواردات			الميزان التجاري
		غير نفطية	نفطية	الإجمالي	غير نفطية	نفطية		
2020	مليون دولار	1.229	519	710.5	8.980	6.910	2070	7.751-
	%	100%	42%	58%	100%	77%	23%	
2021	مليون دولار	1.728	469	1259.7	9.437	6.747	2690	7.709 -
	%	100%	27%	73%	100%	71%	29%	

المصدر: نشرة التطورات النقدية، سبتمبر 2021؛ ITC, Trade Map, International Trade Statistical.

بالنِّسبة إلى علاقة الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد الإقليمي والعالمي، تُبيِّن البيانات المتاحة[30] تحسُّن قيمة الصَّادرات اليمنية خلال عام 2021، لتصل إلى نحو 1728 مليون دولار، مقابل 1229 مليون دولار في عام 2020، وبمعدَّل نمو يصل إلى

(28) المرجع نفسه.
(29) آفاق الاقتصاد العالمي.
(30) انظر: نشرة التطورات النقدية، البنك المركزي اليمني، سبتمبر 2021.

41%، ويرجع ذلك إلى زيادة الصَّادرات النَّفطية من 710 ملايين دولار في عام 2020، إلى نحو 1260 مليون دولار في عام 2021، وبمعدَّل نمو سنوي قدره 77.5%. لكن ظلّ مستوى العجز التِّجاري بين الصَّادرات والواردات كبيرًا جدًّا؛ إذ لم تغطِّ الصَّادرات الوطنية إلَّا 18% فقط من قيمة الواردات، ونحو 64% من قيمة واردات المشتقَّات النَّفطية؛ إذ بلغت قيمة الواردات الكلِّية نحو 9437 مليون دولار؛ منها 2.690 مليون دولار واردات من المشتقَّات النَّفطية.

بصورة عامَّة، يتُوقَّع أن يحقِّق ميزان المدفوعات عجزًا كبيرًا خلال عام 2021، يصل إلى نحو 1366 مليون دولار، وبزيادة بنحو 194% عن العام السَّابق، وهذا سيشكِّل ضغطًا على احتياطيات اليمن من العملات الأجنبية اللَّازمة لتغطية الواردات التي تراجعت بين عامي 2020 و2021، ولذلك تبعات على قيمة العملة الوطنية في عام 2022، ما لم يجرِ البحث عن مصادر إضافية للاحتياطيَّات من العملات الأجنبية، سواء من خلال الودائع البنكية من دول التَّحالف العربي، أو العمل على تشغيل القطاعات الاقتصادية المعطَّلة، مثل قطاع الغاز الطَّبيعي وبقية القطاعات النَّفطية التي كانت ترفد الخزينة العامَّة للدُّولة بمبالغ نقدية تفوق 6.5 مليارات دولار قبل الحرب.

2- تأثير التراجع الاقتصادي في الأوضاع الإنسانية والمعيشية:

يجسِّد اليمن أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم بسبب استمرار النِّزاع المسلَّح للعام السَّابع على التَّوالي، واستخدام أطراف النِّزاع الاقتصاد كسلاح، من دون النَّظر إلى العواقب الوخيمة على المواطنين عمومًا، والفئات الأكثر ضعفًا واحتياجًا في المجتمع على وجه الخصوص؛ إذ تشير البيانات المتاحة[31] إلى وجود أكثر من 80% من السُّكَّان في اليمن تحت خطِّ الفقر، وأنَّ نحو 20.7 مليونًا في حاجة إلى نوع من أنواع المساعدات الإنسانية؛ منهم 12.1 مليونًا في حاجة ماسَّة للمساعدات من أجل الحصول على ضروريات الحياة، والحفاظ على صحَّتهم وسلامتهم، بما فيهم النَّازحون والبالغ عددهم أكثر من 3 ملايين.

(31) وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، فبراير 2021.

شهد عام 2021 تصاعدًا كبيرًا في الصِّراع والحرب؛ إذ ارتفع عدد المديريات الواقعة على خطوط المواجهة النَّشطة بين فرقاء الصِّراع والحرب إلى 49 مديرية، مقارنة بنحو 35 مديرية[32] في عام 2020، إلى جانب الصِّراعات الجانبية المتقطِّعة بين الميليشيا والقوى المتصارعة في إطار المحافظات الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، كعدن وأبين وشبوة، وهذا أسهم في زيادة حالات النُّزوح الدَّاخلي، وبالأخص في محافظات مأرب وشبوة والحديدة، ليمثِّل بذلك اليمن رابع أكبر أزمة للنُّزوح الدَّاخلي في العالم، وبعدد إجمالي يصل إلى 4 ملايين نازح[33].

الشكل (3-14)

عدد السُّكَّان حسب شدَّة الاحتياج للمساعدات الخارجية في عام 2021 (مليون نسمة)

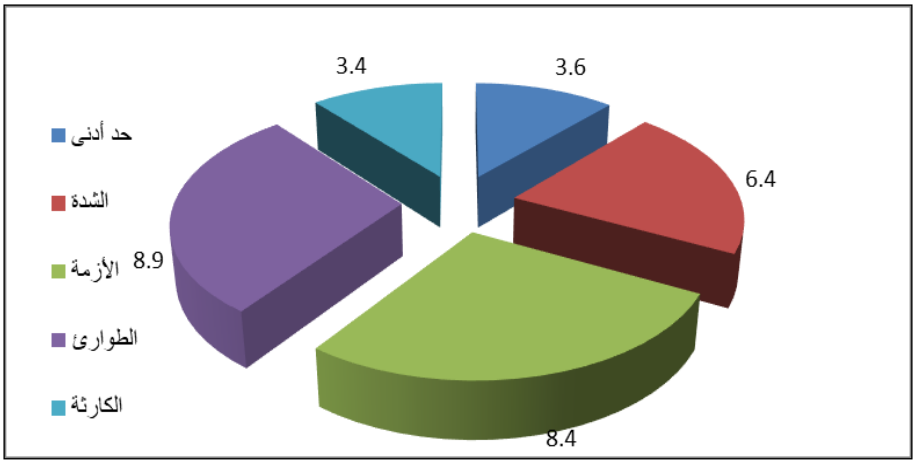

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA، خطة الاستجابة الإنسانية، مارس 2021.

إنَّ تزايد حالة الصِّراع في مأرب وشبوة والبيضاء خلال الرُّبع الأخير من عام 2021، أدَّى إلى نزوح أكثر من 96 ألف نازح جديد من مأرب، ليصل بذلك عدد النَّازحين من

(32) : مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA، خطة الاستجابة الإنسانية، مارس 2021.
(33) المرجع نفسه.

هذه المحافظة إلى نحو 2.2 مليون نازح، يمثِّلون نحو 62% من إجمالي عدد النَّازحين في اليمن(34).

وفي عام 2021، ازداد تأثير الأزمة الإنسانية، إلى جانب التَّأثيرات السَّلبية - المباشرة وغير المباشرة - لجائحة «كورونا» في الوضع الاقتصادي في اليمن(35)، والمتمثِّلة في انخفاض سلسلة الإمدادات السِّلعية من الواردات، ومن ثمَّ تراجع مستويات العرض من السِّلع والخدمات، وارتفاع مستوى الأسعار، إلى جانب انخفاض التَّحويلات النَّقدية الخارجية للمغتربين اليمنيِّين عمَّا هو متوقَّع، فضلًا عن تراجع حجم التَّمويلات المخصَّصة لتمويل المساعدات الإنسانية.

3. التَّطوُّرات الاقتصادية في إطار السُّلطة الشَّرعية والمحافظات الجنوبية

شهدت مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية المعترف بها دوليًّا، بما فيها المحافظات الجنوبية الخاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، العديد من التَّطوُّرات والأحداث الاقتصادية خلال عام 2021، التي انعكست تداعياتها على المواطنين القاطنين في تلك المناطق؛ ومنها:

أ- تسارع انهيار العملة المحلِّية:

بالرَّغم من التَّراجع السَّنوي في قيمة العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية في اليمن خلال سنوات الحرب، من جرَّاء حالة عدم الاستقرار، وما نجم عنها من تراجع مصادر وكمية النَّقد الأجنبي اللَّازم لتغطية احتياجات التَّعامل مع العالم الخارجي، فضلًا عن تأثيرات هروب رأس المال من اليمن إلى الخارج في صورة عملات أجنبية، فإنَّ مستوى التَّراجع الحاصل في قيمة العملة المحلِّية في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية خلال عام 2021، كان كارثيًّا وغير مسوّغ اقتصاديًّا، لعدد من الأسباب؛ أهمُّها أن مستوى التَّراجع يجري يوميًّا، وأحيانًا يتكرر في اليوم الواحد، وكان معدَّل التَّراجع كبيرًا جدًّا

(34) الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، محافظة مأرب، التقرير 43، ديسمبر 2021.
(35) للمزيد حول الموضوع، ينظر: رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة (كوفيد- 19) في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، أغسطس 2021.

مقارنة بالمعدَّلات المسجَّلة خلال الأعوام 2015-2020، فضلًا عن اختلاف الأسعار من محافظة إلى أخرى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشَّرعية. وكذلك غلبة العوامل المرتبطة بأعمال المضاربة، وانفلات السُّوق النَّقدية على العوامل المتمثِّلة في قوى العرض والطَّلب على العملات الأجنبية. إضافة إلى استمرار البنك المركزي والحكومة في سياساتهما المالية والنَّقدية التَّوسُّعية، المتمثِّلة في استمرار تزويد السُّوق بالعملات النَّقدية الجديدة (ضخ العملة المحلِّية)، في الوقت الذي كان من المهمّ تبنّي سياسات مالية ونقدية انكماشية.

ونتيجة لذلك، فقد تراجعت قيمة العملة المحلِّية من نحو 747 ريالًا/ دولارًا في المتوسِّط، خلال يناير 2021، إلى نحو 1540 في المتوسِّط، خلال ديسمبر من العام نفسه، وبذلك تكون العملة المحلِّية قد تراجعت قيمتها خلال عام 2021 نحو 106% عمَّا كانت عليه بداية العام، ونحو 112% عن متوسِّط قيمتها في عام 2020.

الشكل (3-15)

متوسِّط أسعار الصَّرف في السُّوق الموازية (ريال/ دولار) في مناطق الشَّرعية في عام 2021

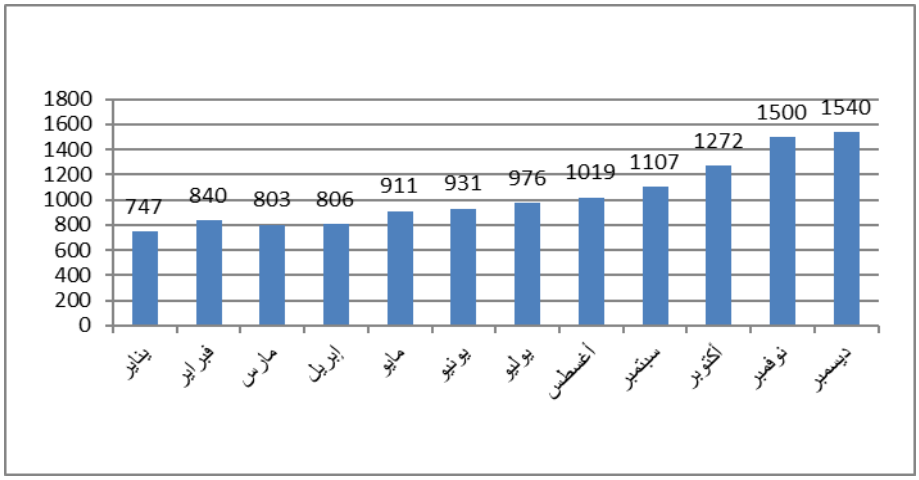

المصدر: أسعار العملات مقابل الريال اليمني، المنتدى الاقتصادي اليمني، في: http://yemenief.org/Currency.aspx

وللحدِّ من انهيار العملة، سعى البنك المركزي اليمني إلى اتِّخاذ العديد من الإجراءات الإدارية؛ فقد أوقف العديد من شركات الصِّرافة، سواء بصورة مؤقَّتة أو دائمة، عبر إلغاء تراخيص عملها أو إيقافها لعدم التزامها بقوانين البنك المركزي، وذلك ضمن مساعيه لإنهاء عمليَّات المضاربة بأسعار صرف العملة الأجنبية. كما مارس ضغوطًا على البنوك التِّجارية والإسلامية لنقل مراكزها الرَّئيسة إلى عدن، بغرض تعزيز الرَّقابة على القطاع المصرفي الرَّسمي. ومنع البنوك وشركات الصِّرافة من القيام بعمليَّات التَّحويلات المالية الدَّاخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها على العملة المحلِّية. فضلًا عن تطبيق نظام المزادات لبيع العملات الأجنبية عبر منصَّات إلكترونية وتطبيقات دولية متقدِّمة. وتنفيذ عمليَّات المصارفة للاعتمادات التِّجارية للسِّلع الأساسية والمشتقَّات النَّفطية، معتمدًا في تغطيتها على الوديعة السُّعودية لدى البنك منذ بداية عام 2018، والبالغة أكثر من ملياري دولار. وكذلك تغيير رئاسة البنك المركزي اليمني في النِّصف الثَّاني من ديسمبر 2021.

مع ذلك فإنَّ البنك في عدن والحكومة الشَّرعية عَجِزَا عن اتِّخاذ سياسات نقدية ومالية ضرورية كان يمكن أن تحدَّ من تدهور العملة المحلِّية إلى حد كبير؛ كالتَّوقُّف عن تمويل العجز المالي للحكومة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي (إصدار العملة النَّقدية الجديدة)، والبحث عن مصادر مالية حقيقية لتمويل العجز، وأهمُّها الموارد المالية المحلِّية المتشتِّتة بين الميليشيا والقوى النَّافذة في إطار سلطة الحكومة أو المجلس الانتقالي الجنوبي. وتعزيز مصادر النَّقد الأجنبي للحكومة من خلال استعادة القدرات التَّصديرية الكاملة للقطاعات النَّفطية والغازية المتوقِّفة بقرار من قوَّات التَّحالف العربي، أو مطالبة التَّحالف بتقديم المنح المالية اللَّازمة لتسيير عمل الحكومة، والمعوِّضة للنَّقص في مصادر النَّقد الأجنبي. وكذلك ممارسة الضُّغوط على منظَّمات الأمم المتَّحدة، والمنظَّمات الأجنبية العاملة في اليمن، لتحويل مصادرها المالية ومشترياتها الخارجية عبر البنك المركزي، ومقرُّه الرَّئيس في عدن، بما لذلك من أثر في تعزيز الاحتياطيَّات من النَّقد الأجنبي لدى البنك وقدرته على التَّدخُّل في سوق الصَّرف. إضافة إلى تعزيز آليَّات الرَّقابة الإلكترونية على شركات الصِّرافة، والحدِّ من الصَّفقات الوهمية لعمليَّات البيع والشِّراء للعملات الأجنبية.

ب - تصاعد مستوى الأسعار:

أسهمت التغيُّرات الكبيرة في سعر صرف العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية، إلى جانب العوائق المصطنعة أمام تنقُّل السِّلع والخدمات المختلفة بين المحافظات والمناطق المختلفة، والمتمثِّلة في كثرة النِّقاط الأمنية وصعوبة التَّنقُّل عبر الطُّرق الرَّئيسة، واللُّجوء إلى طرق جديدة ومستحدثة في أغلب الأحيان، والجبايات غير القانونية من الأطراف المتصارعة، إلى تزايد أسعار السِّلع والمنتجات المختلفة، ولا سيما السِّلع الأساسية.

الشكل (3-16)

معدَّل التَّغيُّر في أسعار بعض السِّلع الاستهلاكية في مناطق سيطرة الشَّرعية في الفترة أغسطس-نوفمبر 2021

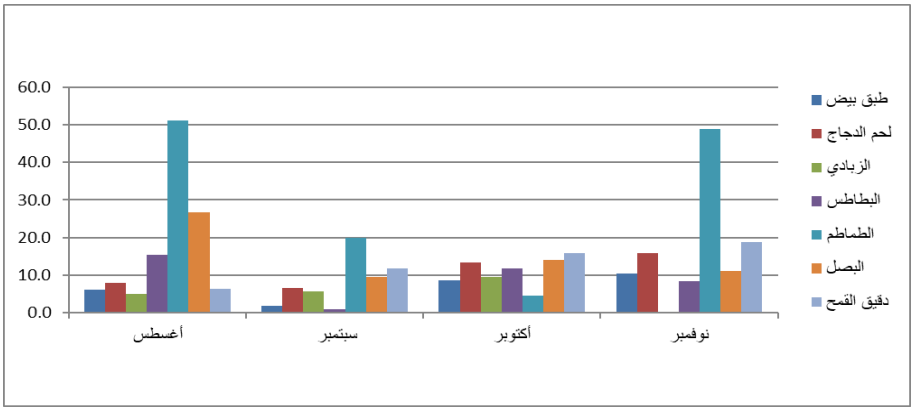

المصدر: https://fsts-aden.org

وبالرَّغم من أنَّ ظاهرة ارتفاع الأسعار للسِّلع والخدمات المختلفة ظاهرة عالمية، وشملت كلَّ المحافظات والمناطق اليمنية، فإنَّها كانت في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشَّرعية مختلفة؛ إذ سجَّلت أغلب السِّلع والمنتجات تغيُّرات سعرية كبيرة، كما أصبحت تلك التَّغيُّرات شبه يومية. وتبيِّن البيانات المتاحة للأشهر أغسطس-

نوفمبر 2021 أنَّ أغلب السِّلع والخدمات شهدت زيادات شهرية متواصلة، وصلت في بعض الأشهر إلى نحو 50%، الأمر الذي أثَّر في مستوى المعيشة للمواطنين القاطنين في تلك المحافظات، ولذلك تظاهروا واحتجوا في تعز وعدن ولحج وأبين وحضرموت، مطالبين بالحدِّ من تدهور العملة الوطنية وغلاء الأسعار.

ت- استمرار العجز المالي:

لم تضع الحكومة الشَّرعية موازنة عامَّة لتسيير عملها واعتمادها قانونيًّا وشرعيًّا من مجلس النُّواب؛ فقد اعتمدت على المؤشِّرات المالية في موازنة عام 2014، ومن ثمَّ اعتمدت سلَّة نفقات وإيرادات عامَّة لتمكينها من تصريف شؤونها، باستثناء عام 2019؛ إذ جرى إعداد موازنة عامَّة تضمَّنت تقديرات للإيرادات والنَّفقات العامَّة، مع أنَّ الحكومة لم تقدِّم في نهاية العام حسابات ختامية لبيان مدى تحقُّق أهداف الموازنة، ومقدار كلٍّ من الإيرادات والنَّفقات العامَّة، وحجم العجز الحاصل بعد تنفيذ الموازنة.

خلال عام 2021، استمرَّت الحكومة بالعمل وفق المؤشِّرات المالية السَّابقة؛ إذ قدِّر حجم الإيرادات العامَّة بنحو 1491 مليار ريال، مقارنة بنحو 930 مليار ريال عام 2020، وبمعدَّل نمو يصل إلى 60%، جاء من النُّمو المتوقَّع في الإيرادات النَّفطية التي قُدِّرت بنحو 888 مليار ريال، مقارنة بـ 330 في عام 2020. ويرجع ذلك إلى توقُّع زيادة كميَّة الإنتاج والصَّادرات النَّفطية خلال العام، إلى جانب زيادة متوسِّط أسعار النَّفط في السُّوق الدُّولية، مقارنة بالعام السَّابق، من جرَّاء تحسُّن الطَّلب العالمي والتَّعافي الاقتصادي من آثار «كورونا» في الكثير من الاقتصادات المتقدِّمة والنَّامية.

وقد قُدِّرت الزِّيادة في النَّفقات العامَّة خلال عام 2021، بنحو 31%، لتصل إلى نحو 2246 مليار ريال، مقارنة بنحو 1712 مليار ريال عام 2020، أغلبها مخصَّص لتمويل النَّفقات الجارية، وبنسبة 94% من إجمالي النَّفقات الكلِّية. ومن المتوقَّع أن تحقِّق عجزًا ماليًّا بنحو 755 مليار ريال، يُموَّل بالاقتراض من البنك المركزي اليمني، وبنحو 457 مليار ريال، في حين يُموَّل الباقي من مصادر حقيقية، كالاقتراض من البنوك التِّجارية والإسلامية (شهادات الإيداع) أو المنح الخارجية.

الجدول (3-4)

تقديرات المالية العامَّة للحكومة الشَّرعية (مليار ريال)

البيـــــان	عام 2020	عام 2021
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	930	1491
الإيرادات النفطية	330.3	888
الإيرادات غير النفطية	551.7	509
المنح	48	94
إجمالي النفقات العامة	1712	2246
النفقات الجارية	1663	2111
النفقات الرأسمالية	49	134
العجز الكلي	-712	-755

المصدر: نشرة التطورات النقدية، 2021.

وقد سعت السُّلطات المالية الحكومية إلى زيادة إيراداتها الضَّريبية في عام 2021، من خلال زيادة سعر الدُّولار الخاصّ بالجمارك في عدن، من 250 ريالًا إلى 500 ريال للدُّولار الواحد، وبمعدَّل زيادة 100%. لكن هذه الخطوة بالرغم من أهميتها فقد مثَّلت كارثة اقتصادية كبيرة على المواطنين، بما لها من تأثيرات سلبية في مستويات المعيشة، وبالأخصّ في ظلّ تراجع مستوى الدُّخول المحلِّية وعدم انتظام صرف الرَّواتب ومحدودية فرص العمل الجديدة.

ث- الاختناقات المستمرة في سوق المشتقات النفطية:

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشَّرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي اضطرابات كبيرة، واختناقات مستمرَّة في سوق المشتقَّات النَّفطية، تمثَّلت في عدم توفُّر المشتقَّات النَّفطية بصورة كافية ومستدامة لتلبية الاحتياجات الضَّرورية للمواطنين وللقطاعات الاقتصادية على حدٍّ سواء، فضلًا عن التَّغيُّرات المستمرَّة في أسعار تلك المواد بين فترة وأخرى، واختلاف تلك الأسعار من محافظة إلى أخرى. فقد قامت شركة النَّفط في عدن برفع أسعار الوقود في فبراير 2021، ليصل سعر دبَّة البترول (سعة 20 لترًا) إلى 7600 ريال، بدلًا من 6600 ريال في السَّابق؛ أي بزيادة تبلغ 1000 ريال، وفي

مارس رُفِع سعرها إلى 8000 ريال، ثمَّ إلى 12200 ريال في أغسطس، لتصل في نوفمبر 2021 إلى نحو 20 ألف ريال لكلِّ دبَّة، وكان السِّعر السَّابق 17800 ريال.

وترجع حالة الاختناقات والتَّغيُّرات السِّعرية المتلاحقة التي شهدتها سوق المشتقَّات النَّفطية في عدن والمحافظات الجنوبية إلى مجموعة من الأسباب؛ أهمُّها: غياب الرُّؤية الاقتصادية السَّليمة لدى الحكومة الشَّرعية لإدارة السُّوق النَّفطية، وتوفير الإمدادات الكافية من المشتقَّات النَّفطية، وترك الأمر للتُّجَّار الذين يغلِّبون الرِّبح السَّريع على المصلحة الوطنية. إضافة إلى محدودية الموارد المالية الكافية لدى الحكومة، واللَّازمة لاستيراد الكمِّيَّات الكافية من المشتقَّات النَّفطية، وضبط السُّوق النَّفطية. وكذلك التَّغيُّرات المستمرَّة في أسعار الصَّرف للعملة المحلِّية مقابل العملات الأجنبية. وتهريب المشتقَّات النَّفطية إلى المحافظات الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي؛ لأن مستوى الأسعار (بالدُّولار) في مناطق سيطرة الحوثيِّين أعلى من مستوى الأسعار في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية.

الشكل (3-17)

تغيُّرات سعر دبَّة البترول في عدن خلال عام 2021

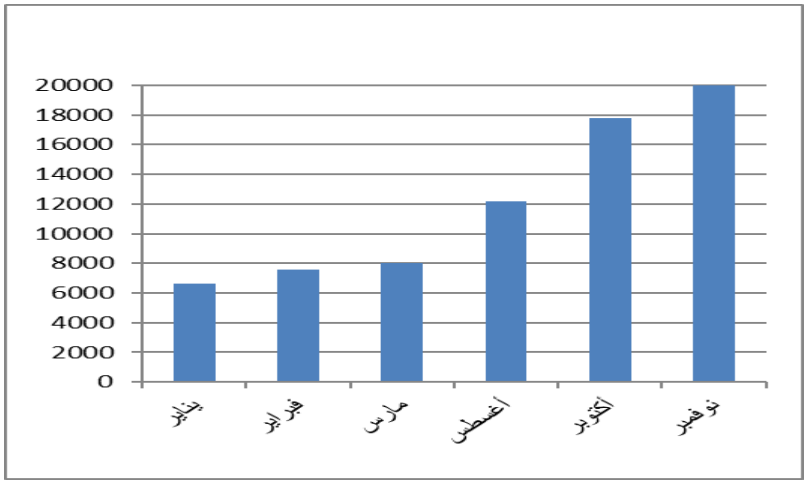

المصدر: «أهم التطورات الاقتصادية خلال شهر نوفمبر 2021م»، المنتدى الاقتصادي اليمني، 2021/10/2، في: ttp://bit.ly/3ZGb1IS

4. التَّطوُّرات الاقتصادية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي

شهدت المناطق الشَّمالية والغربية من اليمن، والواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، العديد من التَّطوُّرات والأحداث والتَّقلُّبات الاقتصادية، وإن كانت أقلَّ حدَّة من تلك الحاصلة في المحافظات الجنوبية والشَّرقية، والواقعة تحت سيطرة الحكومة الشَّرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، ويمكن التَّطرُّق إلى أهمِّ التَّطوُّرات الاقتصادية خلال عام 2021، في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في الجوانب التَّالية:

أ- استقرار قيمة العملة المحلِّية:

على عكس المحافظات الجنوبية والشَّرقية، شهدت المحافظات الشَّمالية والغربية، الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، استقرارًا نسبيًّا كبيرًا في قيمة العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبية؛ إذ لم يتجاوز معدَّل التَّراجع في قيمة الرِّيال اليمني مقابل العملات الأجنبية خلال العام 1.5%، وهو معدَّل ضئيل جدًّا مقارنة بمعدَّل التَّراجع في السَّنوات السَّابقة، وبمعدَّل التَّراجع في قيمة الرِّيال في المحافظات الجنوبية والشَّرقية، والبالغ 106% خلال عام 2021؛ إذ تراجعت قيمة العملة المحلِّية من نحو 591 ريالًا/ دولارًا في يناير 2021، إلى نحو 600 ريال/ دولار في ديسمبر من العام نفسه. ويعود الاستقرار في قيمة العملة المحلِّية في هذه المحافظات إلى العديد من العوامل والمتغيِّرات؛ أبرزها: أولًا: محدودية العرض النَّقدي من العملة المحلِّية في المحافظات الشَّمالية، مقابل الطَّلب عليها للأغراض المختلفة؛ لكون السُّلطات الحوثية غير قادرة على طباعة العملات النَّقدية كما هو حاصل لدى الحكومة الشَّرعية، بل على العكس عانت هذه المناطق من أزمات عديدة في جانب السُّيولة من العملة المحلِّية. ثانيًا: تنصُّل سلطة جماعة الحوثي من مسؤوليَّاتها القانونية والأخلاقية تجاه أكثر من مليون موظَّف مدني وعسكري تحت سلطتها، من خلال تعليقها دفع رواتب الموظَّفين لأكثر من خمس سنوات، ومن ثمَّ عدم وجود ضغوط مالية كبيرة على إدارتها المالية، وعدم لجوئها للتَّمويل التَّضخُّمي، والذي يؤدي دورًا رئيسًا في تدهور قيمة العملة المحلِّية. ثالثًا: التَّركُّز السُّكَّاني الكبير في المحافظات الشَّمالية، بما في ذلك النِّسبة الكبرى من المغتربين اليمنيِّين، ومن ثمَّ استحواذ تلك المحافظات على النِّسبة الكبرى من تحويلات المغتربين بالعملات الأجنبية، والتي وصلت إلى نحو 3.6 مليارات دولار خلال عام 2021. رابعًا: تركُّز عمل المنظَّمات الدُّولية والمنظَّمات الأجنبية غير الحكومية في المحافظات

الشَّمالية؛ لأنها تحتوي على النِّسبة الكبرى من السُّكَّان، وتضمُّ في إطارها العاصمة التي تتمتَّع بالبنى التَّحتية الأساسية والخدمات اللُّوجستية والكوادر الإدارية اللَّازمة لعمل المنظَّمات، ومن ثمَّ إنفاق جزء كبير من التَّمويل المقدَّم لها، والذي وصل إلى نحو 3 مليارات دولار خلال عام 2021.

الشكل (3-18)

متوسِّط أسعار الصَّرف في مناطق سيطرة الحوثيين (ريال/ دولار) خلال عام 2021

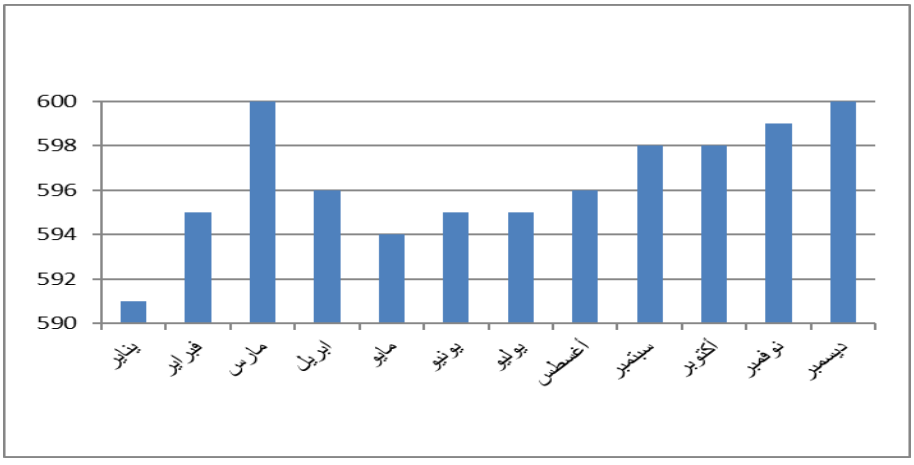

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، في: https://app.powerbi.com/view

ب- الاختناقات المستمرَّة في سوق المشتقَّات النَّفطية:

كما هو الحال في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشَّرعية، شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي اختناقات كبيرة، وشبه مستمرَّة، في سوق المشتقَّات النَّفطية المختلفة (ديزل، بترول، غاز). وشهدت معظم المحافظات أزمات متكرِّرة، نجم عنها ازدهار الأسواق السُّوداء لبيع تلك المنتجات؛ ما فاقم من أسعارها، وبنسب كبيرة، مقارنة بمستوى الأسعار الرَّسمية المعلنة من الجهات ذات الاختصاص، فقد تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع أسعار الدِّيزل في السُّوق السُّوداء، بنحو (152% عن السِّعر الرَّسمي، كمتوسِّط سنوي خلال العام، فقد بلغ متوسِّط قيمة اللِّتر الواحد، خلال العام، نحو 623 ريالًا، مقارنة بنحو 411 ريالًا، وهو السعر

الرسمي. وبلغ أعلى سعر للدِّيزل في السُّوق السَّوداء في فبراير، بنسبة 209% من السِّعر الرَّسمي، في حين كانت الزِّيادة في قيمة البنزين في السُّوق السَّوداء في عام 2021، أعلى من أسعار مادَّة الدِّيزل، لتصل إلى نحو 155% كمتوسِّط سنوي، وبلغت أقصاها في فبراير أيضًا، فقد بلغت قيمة اللِّتر الواحد نحو 699 ريالًا، مقارنة بنحو 298 ريالًا، وهو السعر الرسمي، وبزيادة 235%. أمَّا بالنِّسبة إلى الغاز، فقد بلغت قيمة اللِّتر الواحد في المتوسِّط، خلال العام، نحو 479 ريالًا، مقارنة بنحو 245 ريالًا، وهو السعر الرسمي، وبزيادة سنوية متوسِّطة بنحو 195%. وبلغت ذروة الأسعار لمادَّة الغاز في السُّوق السَّوداء خلال نوفمبر 2021، بمعدَّل 217% عن السِّعر الرَّسمي.

الجدول (3-5)

متوسط أسعار المشتقات النفطية في مناطق سيطرة الحوثيين خلال عام 2021 (ريال/ لتر)

الشهر	ديزل			بترول			غاز		
	أسعار السوق السوداء	السعر الرسمي	مستوى الزيادة	أسعار السوق السوداء	السعر الرسمي	مستوى الزيادة	أسعار السوق السوداء	السعر الرسمي	مستوى الزيادة
يناير	609	350	174%	570	301	189%	387	198	196%
فبراير	728	349	209%	699	298	235%	430	214	201%
مارس	678	347	195%	651	298	218%	445	245	182%
أبريل	654	357	183%	642	313	205%	462	244	190%
مايو	626	521	120%	619	482	128%	469	252	186%
يونيو	611	445	137%	614	463	133%	462	250	185%
يوليو	588	431	136%	570	462	123%	483	257	188%
أغسطس	583	452	129%	568	478	119%	528	257	205%
سبتمبر	590	461	128%	566	485	117%	504	257	196%
أكتوبر	585	446	131%	560	451	124%	525	259	203%
نوفمبر	594	424	140%	580	453	128%	534	246	217%
ديسمبر	624	343	182%	599	425	141%	517	266	194%
المتوسط	623	411	152%	603	409	155%	479	245	195%

المصدر: https://shortest.link/fgAw الرابط غير مفعّل

وتختلف أسباب أزمة المشتقَّات النَّفطية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي كلِّيًّا عن أسباب الأزمة في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية، والتي كانت أغلبها مرتبطة بالقدرة المالية للحكومة، وتدهور قيمة العملة المحلِّية، فمن أسباب أزمة المشتقَّات النَّفطية في المحافظات الشَّمالية ارتباط استيراد المشتقَّات النَّفطية، وغيرها من السِّلع المستوردة، عبر ميناء الحديدة، بآلية التَّفتيش التي أقرَّتها الأمم المتَّحدة، والتي تجيز لقوَّات التَّحالف تفتيش السُّفن الواصلة إلى الموانئ الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي؛ ما عرقل وصول الإمدادات النَّفطية الكافية إلى السُّوق المحلِّية، وتعرُّض الكثير من سفن الإمدادات النَّفطية للاحتجاز من قوَّات التَّحالف لفترات طويلة، وصلت في بعضها إلى أكثر من عام، لتبلغ بذلك كمية الوقود الواصلة إلى اليمن، خلال عام 2021، نحو 42,756 طنًّا شهريًّا، مقارنة بالاحتياج الشهري من الوقود، والمقدَّر بنحو 455,000 طنًّا شهريًّا، وبذلك لم تتجاوز كميَّة الوقود المعروضة في السُّوق المحلِّية اليمنية 9% من الاحتياج الشهري.

الشكل (3-19)

كمية الوقود الواصلة إلى الموانئ اليمنية بالطَّن

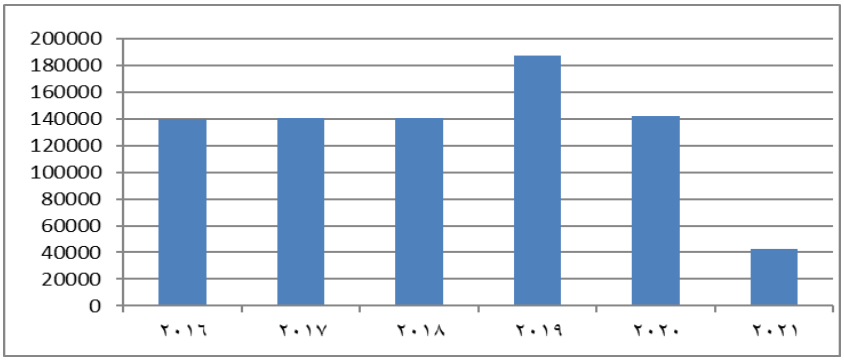

المصدر: https://bit.ly/3ZBFxUj

ومن أسباب أزمة المشتقَّات النَّفطية أيضًا تحقيق مكاسب تجارية ومالية كبيرة من خلال فوارق الأسعار بين السُّوق الرَّسمية والسُّوق السَّوداء، وعدم إيفاء سلطة جماعة الحوثي باتِّفاق ستوكهولم الذي جرى بين الحكومة الشَّرعية والحوثيِّين، وحدَّد آليَّات استيراد المشتقَّات النَّفطية، وكيفية التَّصرُّف بالعوائد الضَّريبية التي

تجري جبايتها في موانئ الحديدة، بما في ذلك إيداعها في حساب بنكي خاص في فرع البنك المركزي اليمني في الحديدة، وتخصيصها رواتبًا للموظَّفين المنقطعة رواتبهم؛ إذ سحبت جماعة الحوثي - بعد فترة قصيرة - المبالغ المالية التي كانت في الحساب الخاصّ، وصرفتها من دون اتِّفاق مع الحكومة الشَّرعية والأمم المتَّحدة، وهذا أدَّى إلى قيام الحكومة الشَّرعية بمخاطبة التَّحالف باحتجاز سفن المشتقَّات النَّفطية، وعدم السَّماح بوصولها إلى موانئ الحديدة ولفترات طويلة. كما استغلت سلطة جماعة الحوثي قرار الحكومة الشَّرعية والتَّحالف بمنع وصول السُّفن إلى موانئ الحديدة، وضاعفت بذلك الأزمة بهدف إثارة سخط المواطنين الواقعين تحت سيطرتها؛ إذ احتجزت الشُّحنات النَّفطية القادمة من مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية على مداخل المدن والمحافظات، وقد أشارت بعض المصادر[36] إلى احتجاز جماعة الحوثي أكثر من 400 قاطرة وقود في مدخل محافظة الجوف، قادمة من مناطق الحكومة إلى مناطق سيطرتهم، مطلع عام 2021.

وقد انعكست أزمة المشتقَّات النَّفطية في اليمن سلبيًا على الأوضاع الاقتصادية، المتردِّية أصلًا، فقد عملت على زيادة حدَّة المعاناة الإنسانية، ووصولها إلى مستويات غير مقبولة، من جرَّاء التَّزايد المستمرّ في مستوى أسعار السِّلع والخدمات المختلفة. وتشير بعض التَّقارير[37] إلى أنَّ أزمة المشتقَّات النَّفطية أسهمت في توقُّف نحو 50% من الحركة الاقتصادية في البلاد، لا سيما في قطاعات الصِّناعة والزِّراعة والتِّجارة والنَّقل بين المحافظات وداخل المدن الرَّئيسة، فضلًا عن تأثيرها المباشر والكبير في عدد من القطاعات الحيوية، مثل قطاع الصِّحَّة والاتِّصالات.

ت- استمرار حملات الجباية:

شهد عام 2021، استمرار السُّلطات في صنعاء بحملات الجباية المالية، سواء بصورة رسمية من خلال رفع الضَّرائب والرُّسوم المالية المختلفة للكثير من السِّلع والخدمات المستهلكة، أو بصورة غير رسمية من خلال حملات الجباية من القطاع

(36) أهم التطورات الاقتصادية (تقرير)، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، فبراير 2021.
(37) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (46)، يناير 2020.

الخاصّ والسُّكان للمجهود الحربي، وقوافل الدَّعم والإسناد للجبهات والمناسبات الاحتفالية المختلفة، كالمولد النَّبوي، وذكرى الشَّهيد، وغيرها من المناسبات، فضلًا عن الجبايات غير الرَّسمية في النِّقاط الأمنية على مداخل المدن والمحافظات، ومصادرة العملات النَّقدية من المواطنين والتُّجَّار والمسافرين، لا سيما من الطَّبعة النَّقدية الجديدة.

أمَّا في الجانب الرَّسمي فقد رفعت سلطات جماعة الحوثي نسبة الجمارك على السِّلع والبضائع، القادمة من ميناء عدن، من 30% إلى 50%، باستثناء 14 سلعة، منها الدَّقيق والسُّكر والأدوية[38]. وكذلك رفعت الرُّسوم الضَّريبية[39] بنسبة 30% في المنافذ الضَّريبية (المستحدثة من قبلها) داخل المدن. كما رفعت سعر الغاز المنزلي الموزَّع عبر عُقَّال الحارات، بصورة شهرية، من 3700 ريال إلى أسعار متفاوتة راوحت بين 4400 ريال و5000 ريال. كما فرضت على المواطنين دفع 1.5% من قيمة أيِّ عقار يباع في صنعاء.

وقد مثَّل استمرار حالة الصِّراع والحرب، واستمرار سياسات فرض الجبايات المتعدِّدة وجمعها من أطراف الصِّراع كافَّة، لا سيما سلطة جماعة الحوثي في صنعاء، عاملًا مهمًّا في حدوث زيادات متواصلة في أسعار مختلف السِّلع والخدمات المتداولة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي. ويمكن ملاحظة ذلك من حجم التَّغيُّرات السِّعرية في قيمة السَّلة الغذائية التي ارتفعت من نحو 39,885 ريالًا في يناير، إلى نحو 50,102 ريال في نوفمبر 2021، قبل أن تتراجع بصورة محدودة إلى 49,241 في ديسمبر؛ إذ بلغ متوسِّط الزِّيادة الشهرية في أسعار السِّلع الغذائية نحو 1.9%، وبلغت نسبة الزِّيادة في أسعار السِّلع الغذائية المدرجة ضمن السَّلة الغذائية المعتمدة من منظَّمة الأغذية والزِّراعة الدُّولية نحو 23.3%، وهو معدَّل مرتفع لتضخُّم المواد الغذائية. مع العلم أنَّ بقية السِّلع غير الغذائية، والخدمات العامَّة شهدت معدَّلات تضخُّم كذلك، وإن كانت البيانات الخاصَّة بها غير متاحة.

(38) أهم التطورات الاقتصادية (تقرير)، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مارس 2021.
(39) «الجبايات الضريبية والجمركية.. وجه آخر للحرب في اليمن»، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، يونيو 2021.

الشكل (3-20)

متوسِّط قيمة السَّلة الغذائية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي (بالريال)

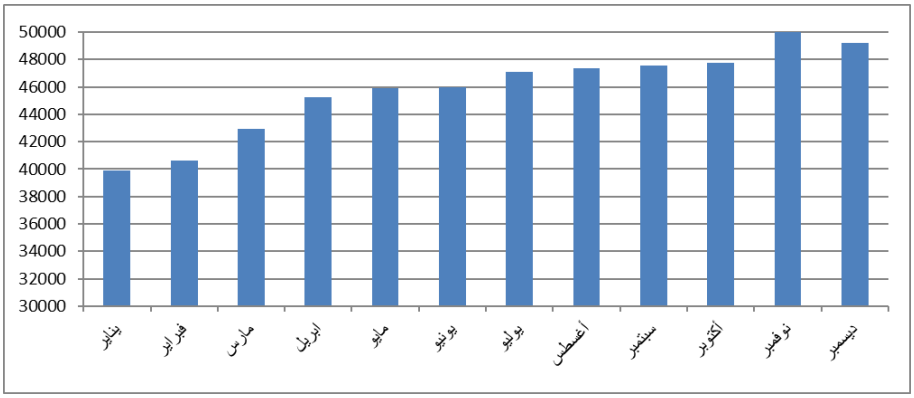

المصدر: https://shortest.link/gCNC

5. تطوُّر العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

تقلَّصت العلاقات الاقتصادية لليمن مع العالم الخارجي بصورة كبيرة بعد الحرب، فقد اختفت العديد من الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالبعد الخارجي، كالاستثمار الخارجي المتدفِّق نحو الدَّاخل، والسِّياحة، والقروض الخارجية الموجَّهة نحو التَّنمية والاستثمار العام، وغيرها من المجالات، كما تقلَّصت أنشطة ومجالات اقتصادية أخرى، مثل حركة التِّجارة اليمنية مع العالم الخارجي، تصديرًا واستيرادًا. في المقابل، زاد مستوى الدَّعم الإنساني المخصَّص لليمن، لكونها أصبحت أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم في الوقت الرَّاهن، وفقًا للتَّصنيف الإنساني العالمي.

أ- العلاقة مع المنظَّمات الأممية والإنسانية:

استمرَّت منظَّمة الأمم المتَّحدة، ممثَّلة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA»، والمنظَّمات الأممية المتخصِّصة، في حشد الجهود الدُّولية لدعم الحالة الإنسانية في اليمن، من خلال خطَّتها السَّنوية؛ خطَّة الاستجابة الإنسانية لليمن التي استهدفت في عام 2021 جمع 3.85 مليارات دولار، لتقديم مساعدات لنحو 16 مليون

يمني، وقد تمحورت هذه الخطَّة حول ثلاثة أهداف استراتيجية، تتضمَّن الوقاية من تفشِّي الأمراض، والحيلولة دون وقوع المجاعة وسوء التَّغذية، وحماية المدنيِّين ومساعدتهم.

الشكل (3-21)

مستوى التَّمويل للأولويات حسب خطَّة الاستجابة لعام 2021

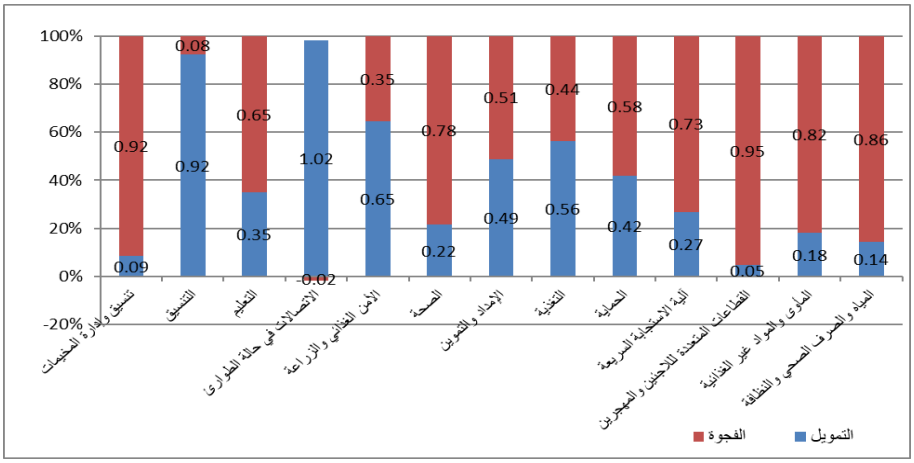

المصدر: OCHA", Yemen Humanitarian Response Plan 2021, at: https://bit.ly/3ZhLR3z "

خلال عام 2021، استطاع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حشد ما يقارب من 2.24 مليار دولار، وذلك لدعم خطَّة الاستجابة الإنسانية، وبما يوازي 58% من إجمالي الاحتياجات التَّمويلية للخطَّة، وبزيادة بنحو 330 مليون دولار عن الدَّعم المقدَّم في عام 2020، وأقلَّ بنحو 1.4 مليار دولار من مساعدات عام 2019؛ لذلك برزت فجوات تمويلية كبيرة في أغلب القطاعات ذات الأولوية في خطَّة الاستجابة، بلغت أعلاها في جانب القطاعات المتعدِّدة للَّاجئين والمهجَّرين، وبنسبة 95% من حجم الاحتياج المطلوب خلال العام، وكذلك الحال في جانب تنسيق المخيَّمات وإدارتها، والذي عانى من فجوة تمويلية بمقدار 92% من حجم الاحتياج، في حين بلغت الفجوة التَّمويلية في قطاع التَّعليم نحو 65%، والصِّحة 78%، والتَّغذية 44%، والمأوى 82%، والمياه والصَّرف الصِّحِّي 86%، من حجم الاحتياج خلال عام 2021.

وترجع محدودية التَّمويل لخطَّة الاستجابة الإنسانية خلال عامي 2020 و2021 إلى مجموعة من الأسباب[40]؛ أولها: جائحة «كورونا» التي أسهمت في تضرُّر الاقتصاد العالمي، وبالأخصِّ اقتصاديات الدُّول المانحة لليمن، وتعرُّضها لصعوبات مالية كبيرة، من جرَّاء تراجع عائدات النَّفط، وتأثُّر القطاعات الحيوية، مثل النَّقل والسِّياحة بتداعيات الأزمة، ومن ثمَّ تراجع تعهُّداتها المالية. وثانيها: التَّضخُّم في الميزانيَّات التَّشغيلية للمشاريع الإغاثية للمنظَّمات بالشَّراكة مع المجتمع المدني؛ إذ تصل في أغلبها إلى تخصيص نصف تمويل المشاريع كنفقات تشغيلية، في ظلِّ توظيف عدد قليل من الموظَّفين، ضمن جهود تستهدف مئات الآلاف من السُّكَّان؛ ما يؤثِّر في سير العمليات الإنسانية، ووصولها للمجتمع بالوقت والمكان المناسبين. وثالثها: تراجع الثِّقة لدى مجتمع المانحين في المنظَّمات الدُّولية، وذلك في ظلِّ ضعف الرَّقابة المجتمعية على سير المساعدات، وعدم إفصاح الكثير من المنظَّمات الدُّولية والأممية عن تقاريرها المالية للجهات الحكومية، وفقًا لمعايير الشَّفافية والقوانين اليمنية. ورابعها: استمرار القيود التَّنظيمية والتَّدخُّلات في تنفيذ المساعدات، وتزايد العنف ضدَّ شركاء العمل الإنساني؛ مثل تقييد حركة المنظَّمات أو الموظفين أو البضائع في المناطق المتضرِّرة.

من ناحية ثانية، استمرَّ البنك الدُّولي في دعمه لليمن، بما في ذلك مساهمته في تمويل «خطَّة الاحتياجات الإنسانية في اليمن2021-» التي تنفّذها منظَّمات الأمم المتَّحدة المختلفة؛ فقد جاء البنك في المرتبة السَّادسة من حيث المموِّلين الرَّئيسين للخطَّة، وبمبلغ يصل إلى نحو 121 مليون دولار، وبنسبة 5.4% من إجمالي التَّمويل خلال العام، إلى جانب الدَّعم المقدَّم خارج الخطَّة، فقد أعلن البنك الدُّولي عن تقديم 150 مليون دولار منحة لليمن، لزيادة إمكانية حصول اليمنيِّين على الخدمات الأساسية في مجالات الصِّحَّة والتَّغذية والمياه والصَّرف الصِّحِّي. كما استمرَّ بالتَّعاون مع البنك المركزي اليمني في عدن، وقام في عام 2021 بتوريد حصَّة اليمن من وحدات السَّحب الخاصَّة التي تعادل 555 مليون دولار، لتعزيز احتياطات البلد من العملات الصَّعبة، ودعم قيمة العملة المحلِّية.

(40) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 60، مايو 2021.

ب- العلاقة مع الدول الخليجية:

تمثِّل الدُّول الخليجية المختلفة، ولا سيما السُّعودية والإمارات، أحد أهمِّ الفاعلين الإقليميّين والدُّوليين في اليمن، ويرجع ذلك إلى الأهميَّة الجيو-استراتيجية لليمن بالنِّسبة إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية. وتربط اليمن علاقات تجارية واقتصادية مع السُّعودية والإمارات وعُمان، فضلًا عن الدُّور السُّعودي والإماراتي في تمويل خطط الاستجابة الإنسانية. وبالرَّغم من عدم وجود بيانات حديثة عن حجم التَّبادل التِّجاري بين اليمن والدُّول الخليجية خلال عام 2021، فإنَّنا سنتطرَّق إلى أهمِّ المواضيع في علاقة اليمن الاقتصادية بالدُّول الخليجية، وفقًا للمؤشِّرات والبيانات المتاحة.

- **العلاقة مع المملكة العربية السُّعودية:**

تشغل العلاقات الاقتصادية لليمن مع السُّعودية أهميَّة كبيرة في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد اليمني، وخلال عام 2021 شهدت تلك العلاقات تطوُّرات مهمَّة؛ فقد جاءت السُّعودية ضمن أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية في اليمن؛ فقد بلغت مساهمة السُّعودية في تمويل خطَّة الاحتياجات الإنسانية نحو 482 مليون دولار، وبنسبة تزيد على 15.5% من إجمالي التَّمويل المقدَّم للخطَّة. وجاءت في المرتبة الثَّانية بعد الولايات المتَّحدة الأميركية. كما قدَّمت أكثر من 470 مليون دولار من المساعدات الإنسانية خارج إطار خطَّة الاستجابة الإنسانية عبر المساعدات المباشرة عن طريق مركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية، مع العلم أنَّ المركز قدَّم منذ نشأته عام 2015 وحتَّى نوفمبر 2021، مساعدات بنحو 3.9 مليارات دولار، توزَّعت على نحو 644 مشروعًا في قطاعات الأمن الغذائي والصِّحَّة، ودعم العمليَّات الإنسانية والتَّعليم والمياه وغيرها من القطاعات ذات الاحتياج الإنساني وتنسيقها، فضلًا عن الدَّعم المقدَّم عبر البرنامج السُّعودي لتنمية وإعمار اليمن.

ساهمت الوديعة السُّعودية لدى البنك المركزي اليمني، التي أُودِعت في يناير 2018، بقيمة ملياري دولار، في تعزيز الاحتياطي الخارجي لليمن من العملات الأجنبية، خلال الأعوام 2018-2021، وخُصِّصت لشراء السِّلع الأساسية، مثل: السُّكَّر والأرز

والحليب والدَّقيق والقمح، بهدف تعزيز الأمن الغذائي. واستمرَّت السُّعودية بتقديم المنح النَّفطية المخصَّصة لقطاع الكهرباء في اليمن، فقد زوّدت نحو 80 محطَّة كهربائية في 11 محافظة، بالوقود. وقد بلغ عدد الدُّفعات النَّفطية المقدَّمة خلال عام 2021، نحو خمس دفعات، ساهمت في ارتفاع ساعات الحصول على خدمة الكهرباء في العديد من المحافظات اليمنية، ولا سيما في العاصمة المؤقَّتة عدن.

وتحتضن السُّعودية النِّسبة الكبرى من المغتربين اليمنيِّين في الخارج، وتعدُّ التَّحويلات المالية للمغتربين اليمنيِّين في السُّعودية مصدرًا مهمًّا من مصادر الدَّخل في اليمن، فضلًا عن كونها أضحت المصدر الرَّئيس للعملة الأجنبية في السُّوق المحلِّية، منذ توقُّف تصدير النَّفط تقريبًا في عام 2015؛ ما يجعلها أساسية في تمويل الواردات، كالأغذية وغيرها من المواد الأساسية، وتخفيف الضَّغط على الرِّيال اليمني[41].

وجاءت السُّعودية ضمن أهم خمسة شركاء تجاريِّين لليمن في مجال الصَّادرات والواردات خلال السَّنوات الماضية. وعلى الرَّغم من عدم توفُّر بيانات خاصَّة بالتِّجارة اليمنية خلال عام 2021، وبشركائها التِّجاريِّين، فإنَّها لن تختلف عن السَّنوات السَّابقة التي كانت فيها السُّعودية شريكًا تجاريًّا مهمًّا بالنِّسبة إلى اليمن.

• العلاقة مع الإمارات العربية المتَّحدة:

مثَّلت الإمارات الشَّريك التِّجاري الأوَّل لليمن في مجال الواردات، لسنوات طويلة، آخرها عام 2018، حسب البيانات المتاحة[42]، وبنسبة تصل إلى نحو 18% من إجمالي الواردات اليمنية. وفي جانب الصَّادرات اليمنية، تأتي الإمارات ضمن الدُّول العشر الأولى التي تستقبل الصَّادرات اليمنية، ويرجع ذلك إلى وجود المنطقة التِّجارية الحرَّة في «جبل علي»، التي تمثِّل مركزًا تجاريًّا مهمًّا على مستوى المنطقة. كما تعد الإمارات من بين الدُّول الأكثر تمويلًا لخطط الاستجابة الإنسانية في اليمن خلال السَّنوات

(41) علي الديلمي، «اليمنيون في السعودية: حوالات مالية أقل.. وسط مزيد من الضغوط للمغادرة»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2020/9/22، في: http://bit.ly/3kFDno3

(42) كتاب الإحصاء السنوي - 2019، فصل التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء.

الماضية؛ فقد جاءت في المرتبة الرَّابعة للمموِّلين لخطَّة 2021، وبلغت قيمة تمويلها نحو 230 مليون دولار، وبنسبة 10.2% من إجمالي التَّمويل المقدَّم للخطَّة.

- **العلاقة مع سلطنة عُمان:**

كانت العلاقات الاقتصادية اليمنية العُمانية محدودة جدًّا، إلَّا أنَّ ظروف الصِّراع والحرب وإغلاق أغلب الموانئ والمطارات اليمنية جعل الكثير من اليمنيِّين يعتمدون على عُمان في توفير الكثير من السِّلع والخدمات، ومثَّل ميناء مدينة صلالة ومطارها نافذة اقتصادية وشريانًا مهمًّا بالنِّسبة إلى الاقتصاد اليمني؛ فقد قفزت عُمان من المرتبة التاسعة عشرة لأهم الشُّركاء التِّجاريِّين لليمن في مجال الواردات عام 2014، إلى المرتبة الرَّابعة عام 2015، ثمَّ مثَّلت الشَّريك التِّجاري الأوَّل في مجال الواردات عام 2017، والثَّاني في عام 2018، وكذلك الحال بالنِّسبة إلى استقبال الصَّادرات اليمنية، فقد كانت في عام 2014 في المركز الحادي عشر، لتصل إلى المركز الأوَّل بوصفها أكبر مستقبل للصَّادرات اليمنية عام 2018، وبنحو 55% من إجمالي الصَّادرات. أمَّا بالنِّسبة إلى المساعدات المالية المقدَّمة لليمن، سواء في إطار خطَّة الاحتياجات الإنسانية أو خارجها، فلم يرد أيُّ ذكر لسلطنة عُمان في هذا الجانب، باستثناء مساعدات بسيطة جدًّا تُقدَّم عبر الهيئة العُمانية للتَّنمية، وفي إطار محافظة المهرة فقط.

- **العلاقة مع بقيَّة دول الخليج:**

تربط اليمن ببقيَّة دول مجلس التَّعاون الخليجي علاقات اقتصادية محدودة، وبالأخصِّ منذ عام 2015؛ ففي الجانب التِّجاري لم تدخل أيٌّ من هذه الدُّول ضمن أهمِّ الشُّركاء التِّجاريِّين لليمن، وكذلك الحال بالنِّسبة إلى تقديم المساعدات الإنسانية؛ إذ كانت مساهماتها محدودة جدًّا؛ فوفقًا لبيانات منصَّة التَّتبُّع المالي للأمم المتَّحدة ساهمت قطر في تمويل خطَّة الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2021، بنحو 2.6 مليون دولار فقط

من الحكومة القطرية، ونحو 11 مليون دولار من مؤسَّسة الشِّيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية، في حين لم يرد أيُّ ذكر لمساهمات من دولتي الكويت والبحرين، بالرَّغم من أنَّهما تصنَّفان ضمن الدُّول المانحة على المستوى العالمي.

الشكل (3-22)

تمويل خطَّة الاحتياجات الإنسانية 2021 حسب الجهة المانحة

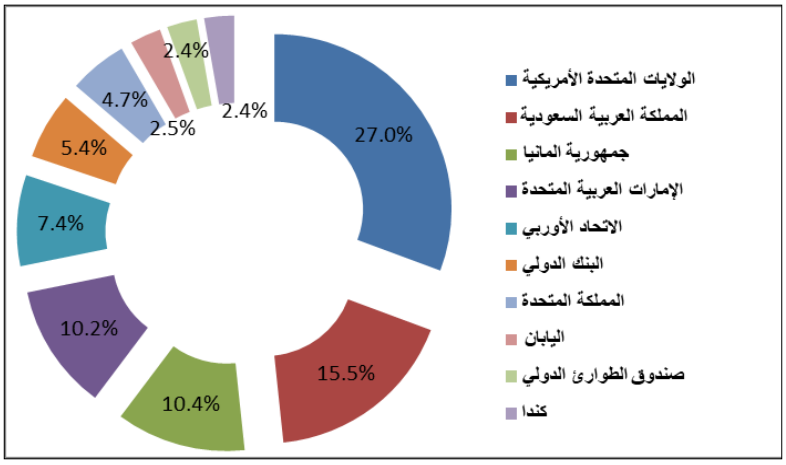

المصدر: Ibid.

ت- العلاقات مع الدُّول الغربية:

يرتبط اليمن مع العديد من الدُّول الغربية بعلاقات اقتصادية وإنسانية، وتعدُّ الدُّول الغربية من بين أهمِّ المانحين للمساعدات الاقتصادية لليمن منذ عقد التِّسعينيَّات وحتَّى عام 2014. وكانت المساعدات الإنسانية المقدَّمة من هذه الدُّول هي الرَّكيزة الأساسية التي اعتمدت عليها المنظَّمات الأممية والمنظَّمات الدُّولية غير الحكومية في تقديم مساعداتها الإنسانية للشَّعب اليمني خلال الحرب.

وفي عام 2021، قدَّمت الولايات المتَّحدة الأميركية نحو 629 مليون دولار، لتمويل خطَّة الاحتياجات الإنسانية في اليمن، لتكون بذلك الدَّولة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية في اليمن. وجاءت ألمانيا في المركز الثَّالث، بنحو 249.2 مليون دولار. وقدَّمت المفوضيَّة الأوروبية نحو 173.4 مليون دولار، وقدَّمت المملكة المتَّحدة نحو 134.1 مليون دولار، لكن المساعدات المقدَّمة من المملكة المتَّحدة في السَّنوات السَّابقة كانت أكبر من ذلك؛ إذ بلغت في عام 2020 نحو 160 مليون دولار، وفي عام 2019 نحو 200 مليون دولار. كما قدَّمت الكثير من الدُّول الغربية مساعدات إنسانية لليمن خلال عام 2021؛ أهمُّها كندا 56.4 مليون دولار، والسُّويد 36 مليون دولار، وهولندا 31.8 مليون دولار، والنَّرويج 26.7 مليون دولار، وقدَّمت كلٌّ من سويسرا وإيرلندا والدَّنمارك وفرنسا وأستراليا وبلجيكا مساعدات بأقلَّ من 20 مليون دولار.

ث- العلاقة مع إيران:

وفقًا للبيانات الصَّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، فإنَّ العلاقة الاقتصادية لليمن مع إيران محدودة جدًّا؛ إذ تشير تلك البيانات إلى أنَّ قيمة الواردات اليمنية من إيران لم تتعدَّ في عام 2017 مبلغ 70 مليون ريال[43]؛ أي ما يعادل 190 ألف دولار فقط، وهي نسب ضئيلة جدًّا من إجمالي واردات اليمن، في حين لم يصدِّر اليمن أيَّ سلعة إلى إيران. ولم تشر بيانات التَّتبُّع للأمم المتَّحدة الخاصَّة بالمساعدات الإنسانية المقدَّمة لليمن إلى وجود إيران ضمن قائمة الدُّول المساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية أو التَّنموية لليمن، سواء عبر آليَّات الأمم المتَّحدة، ممثَّلة في خطط الاستجابة الإنسانية، أو بصورة مباشرة عبر آليَّاتها الإغاثية والتَّنموية.

(43) المرجع نفسه.

ثالثًا: الأوضاع الاقتصادية في عام 2022

شهد مطلع عام 2022، تطوُّرات مختلفة على الصَّعيدين السِّياسي والاقتصادي، إضافة إلى الملفِّ العسكري؛ فقد تمكَّنت قوَّات العمالقة ووحدات أخرى موالية للحكومة الشَّرعية من تحرير محافظة شبوة، بعد مواجهات مع الميليشيات الحوثية[44]، كما تمكَّنت من إيقاف زخم الهجوم الحوثي على محافظة مأرب الغنية بالموارد الطَّبيعية، فقد حاول الحوثيُّون بشدَّة اقتحامها لتغيير الموازين السِّياسية والعسكرية والاقتصادية للنِّزاع. وفي أبريل من العام ذاته، جرى الإعلان عن نقل السُّلطة إلى مجلس القيادة الرِّئاسي[45]، وتبِعَ ذلك إعلان السُّعودية والإمارات عن تقديم مبلغ 3 مليارات دولار دعمًا لليمن؛ منها مليارا دولار في صورة وديعة لدى البنك المركزي اليمني، ومليار دولار مساهمةً في الاستجابة الإغاثية والإنسانية.

ومثَّل توقيع الهدنة بين الحكومة الشَّرعية وحلفائها وجماعة الحوثي في 2 أبريل 2022، أحد أبرز التَّطوُّرات في الملفِّ اليمني، فقد ألقت الهدنة بظلالها على الملفَّين السِّياسي والاقتصادي؛ إذ اقتضت وقف الأعمال العسكرية كافَّة، إضافة إلى السَّماح بدخول سفن المشتقَّات النَّفطية إلى ميناء الحديدة 18 سفينة)، وتدشين رحلتين جوِّيَّتين من مطار صنعاء، إضافة إلى التَّفاوض بخصوص فتح الطُّرقات في تعز التي يحاصرها الحوثيُّون، والتَّفاهم على جولة مفاوضات جديدة من أجل إنهاء الحرب[46].

(44) «الجيش اليمني يعلن تحرير كامل محافظة شبوة النفطية من الحوثيين»، وكالة الأناضول، 2022/1/10، في: https://shortest.link/fdqT

(45) «صدور إعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2022/4/7، في: http://bit.ly/3ZCLTTo

(46) اتفاق الهدنة، مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، أبريل 2022، في: https://bit.ly/3ZC4PBP

ولم يجرِ الإعلان عن تمديد الهدنة التي انتهت رسميًا في 2 يونيو 2022، إلَّا أنَّها استمرَّت قائمة بشكل غير رسمي، مع وجود بعض الخروقات، وأبرزها الهجمات الحوثية على الموانئ النَّفطية في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية.

وكان عام 2022 عامًا مبشِّرًا على صعيد النُّمو الاقتصادي، وتحسُّن أداء الموازنة العامَّة، باستثناء الرُّبع الأخير. فمع استمرار أمد الحرب، وتسارع معدَّل التَّضخُّم، واستمرار تزايد الدَّين العام، تزداد الظُّروف الاقتصادية صعوبة، ويستمرُّ تدهور مؤشِّرات التَّنمية.

1- النُّمو الاقتصادي:

حقَّق الأداء الاقتصادي في عام 2022 تحسُّنًا ملحوظًا، مدفوعًا بتحسُّن الإيرادات النَّفطية، وتباطؤ العمليَّات العسكرية منذ أبريل 2022 وحتَّى نهاية العام، باستثناء الهجمات الحوثية على الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة الشَّرعية، بغرض عرقلة تصدير النَّفط. وقد توقَّع صندوق النَّقد الدُّولي أن يحقِّق النَّاتج المحلِّي الإجمالي في اليمن نموًّا بنسبة 0.8%، في تقرير نشره في ربيع 2022[47]، في حال عدم حدوث صدمات سلبية، إلَّا أنَّ البنك استطرد في نفس التَّقرير، عقب إعلان قرار نقل السُّلطة وإعلان السُّعودية والإمارات تقديمَ دعم للاقتصاد اليمني، مشيرًا إلى إمكانية حدوث سيناريوهات اقتصادية «أكثر إشراقًا»؛ فقد توقَّع أن يحقِّق النَّاتج المحلِّي الإجمالي نموًّا حقيقيًّا بنسبة 2% في عام 2022، بعد تحقيقه نموًّا سلبيًا منذ عام 2014، باستثناء عامي 2018 و2019. وقد حقَّق النَّاتج المحلِّي الإجمالي تراجعًا بمقدار 1% في عام 2021، وفقًا للصَّندوق[48]، وسوف يحقِّق نموًّا حقيقيًّا بنسبة 3.2% في عام 2023. بيد أنَّ هذه التَّنبُّؤات قد بُنيت على أساس استمرار الظُّروف القائمة حتَّى مطلع الرُّبع الأخير من عام 2022، واستمرار تدفُّق الصَّادرات النَّفطية، وتماسك الهدنة. وهذا لم يحدث؛ إذ شنّ الحوثيُّون عدَّة هجمات بطائرات مسيَّرة على موانئ نفطية في مناطق

(47) The World Bank, "Yemen Economic Monitor: Clearing Skies Over Yemen?", 13/6/2022, at: http://bit.ly/3KSTjy2

(48) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2022، في: https://bit.ly/3ZiER6w

سيطرة الحكومة الشَّرعية، فتوقّفت الصَّادرات النَّفطية في ديسمبر 2022[49]، وبذلك تبقَّى تقديرات النُّمو هذه على المحكِّ في حال استمرَّت هذه الهجمات.

ويعدُّ النُّمو في عام 2022 أعلى معدَّل حقيقي للنَّاتج المحلِّي الإجمالي منذ عام 2014، وكان التَّراجع في عام 2015 هو الأسوأ منذ عام 1990؛ إذ بلغ 28%-. ويوضِّح الشَّكل (3-24) مسار النُّمو الاسمي للنَّاتج المحلِّي الإجمالي، والاتِّجاه العام للنُّمو، ويتَّضح أنَّ الاتِّجاه العام كان التَّراجع إلى ما دون الصِّفر منذ عام 2014، والعودة التَّدريجية نحو تحقيق نموٍّ إيجابي منذ عام 2019؛ إلَّا أنَّ اتِّجاه النُّمو الحقيقي بقي سلبيًّا مع تأثُّر أكبر باندلاع الحرب عام 2014، كما في الشَّكل (3-23)، فقد بلغ أدنى مستوى له في عام 2015. ومع ذلك، فإنَّ سيرورة الاتِّجاه العام للنُّمو الحقيقي تتَّجه نحو التَّحسُّن.

الشكل (3-23)

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مع الاتجاه العام

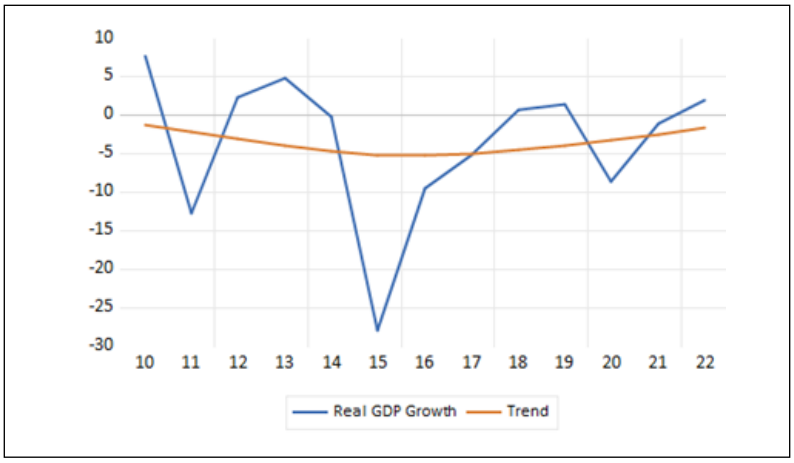

المصدر: صندوق النَّقد الدُّولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

(49) انظر: «تقرير اليمن: توقف صادرات النفط يستمر والحكومة توافق على شروط الدعم الدولي»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2022، في: http://bit.ly/3kAuGvi

الشكل (3-24)

النمو الاسمي للناتج المحلي الإجمالي مع الاتجاه العام

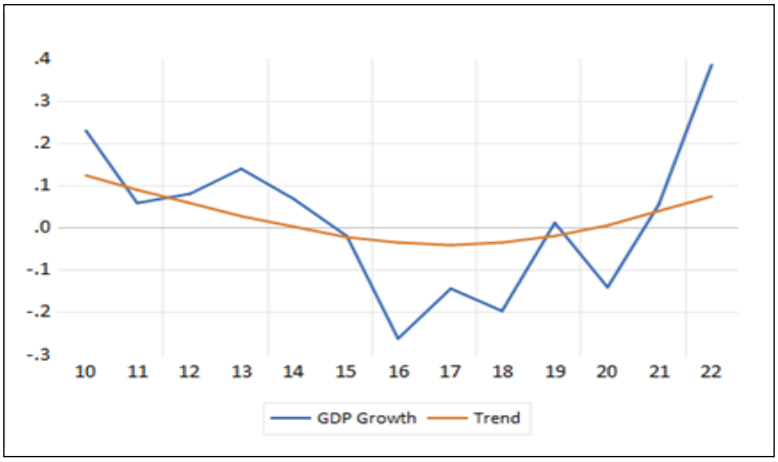

المصدر: صندوق النَّقد الدُّولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

الشكل (3-25)

النَّاتج المحلِّي الحقيقي بأسعار عام 2015، لوغاريتم، مرشح (Hodrick–Prescott)

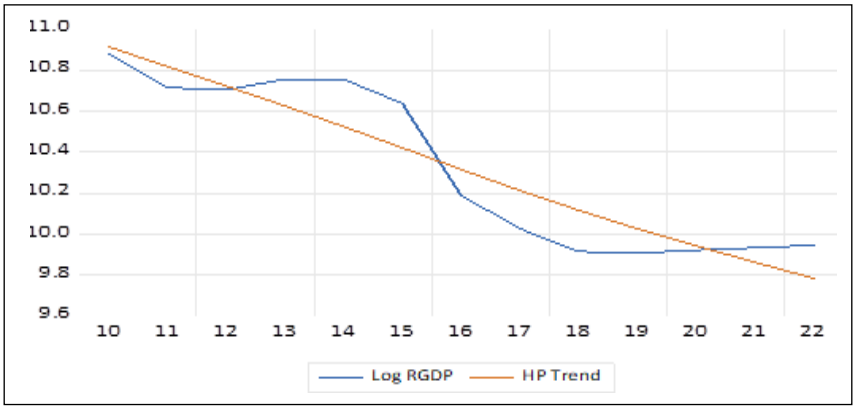

المصدر: مركز الإحصاءات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [UNCTAD، 2023]، في: http://bit.ly/3ZsbPBg

يجمع الشَّكل (3-25) كلًّا من النَّاتج المحلِّي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدَّل النُّمو الحقيقي، خلال الفترة 2010-2020.

ويُعزى التَّحسُّن في النُّمو خلال عام 2022 إلى تحسُّن المناخ السِّياسي والاقتصادي، وزيادة صادرات النَّفط الخام التي ارتفعت من 5.9% من النَّاتج المحلِّي عام 2020 إلى 8.6% حتَّى نهاية الرُّبع الثَّالث من عام 2022، وفقًا لبيانات البنك المركزي. وخلال الفترة يناير-يونيو 2022، بلغت قيمة الصَّادرات النَّفطية 739.3 مليون دولار، مقارنة بـ 551.7 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السَّابق[50]. وتشغلُ العوائد النَّفطية نسبة كبيرة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في اقتصاد اليمن؛ فقد بلغت 42.3% في عام 2005، ثمَّ تناقصت رويدًا بسبب تضاؤل الإنتاج، حتَّى بلغت 23.4% في عام 2011، و4.5% فقط في عام 2018[51]. وبالرَّغم من تأثُّر هذه النِّسب بحجم الإنتاج وأسعار النَّفط فإنَّ العوائد النَّفطية تبقى واحدة من أهمِّ عناصر النَّاتج المحلِّي الإجمالي في اليمن.

الشكل (3-26)

النَّاتج المحلِّي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدَّل النُّمو الحقيقي

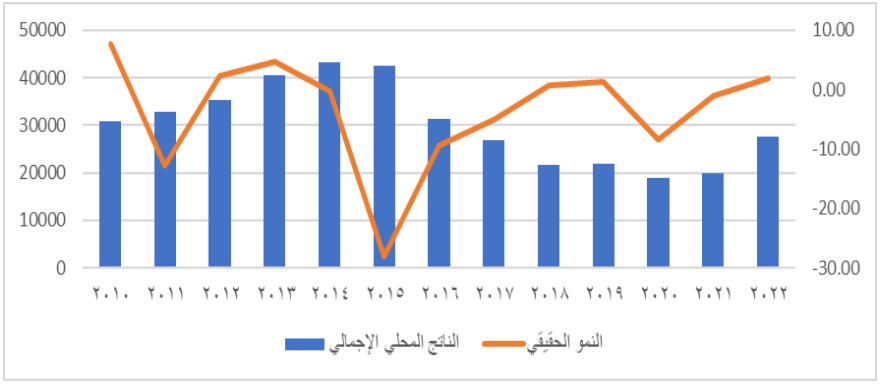

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

(50) تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية النِّصفي - يونيو 2022، ونشرة التطورات النَّقدية والمالية- أكتوبر 2022، البنك المركزي اليمني.

(51) البنك الدولي، مؤشِّرات التَّنمية العالمية، 2022، في: http://bit.ly/3YmtKYV

أما نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي (أسعار 2015)، فقد شهد نموًّا سالبًا بين عامي 2011 و2021، باستثناء عام 2013[52]، الأمر الذي يعكس تزايد نسبة الفقر، وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

الشكل (3-27)

نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، ومعدَّل النُّمو (الأسعار الجارية)

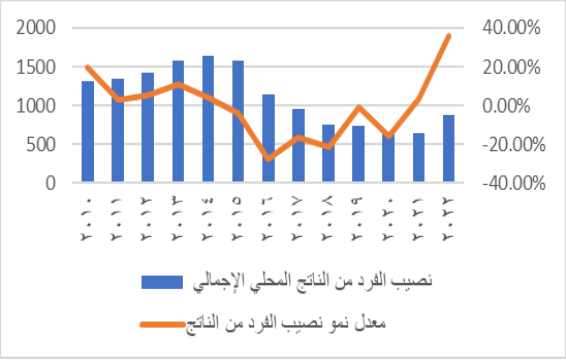

الشكل (3-28)

نصيب الفرد من النَّاتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي، ومعدَّل النُّمو (أسعار 2015)

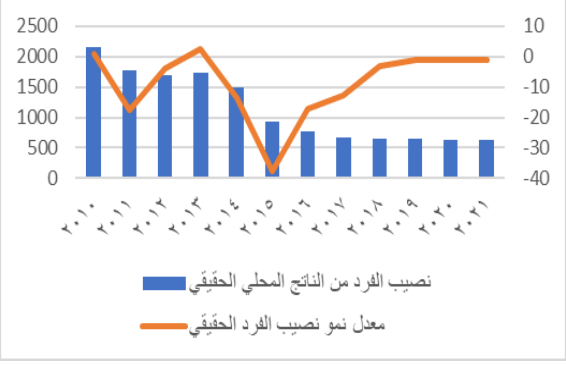

المصدر: المرجع نفسه؛ مؤتمر الأمم المتَّحدة للتِّجارة والتَّنمية [UNCTAD].

(52) مركز الإحصاءات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [UNCTAD، 2023].

يبدو واضحًا من الشَّكلين السابقين أنَّ نصيب الفرد من النَّاتج بالأسعار الحقيقية؛ أي بعد استبعاد أثر التَّضخُّم، لا يزال ينمو بمعدَّل سلبي، على عكس ما تُوحي به بيانات نصيب الفرد بالأسعار الجارية، كما أنَّ نصيب الفرد من النَّاتج بالأسعار الجارية لا يزال أقلَّ من مستواه قبل اندلاع الحرب، فقد كان نصيب الفرد عام 2012 على سبيل المثال 1.412 دولار، أما في عام 2021 فقد بلغ 644 دولارًا فقط، وبلغ 873 دولارًا في عام 2022، وبالأسعار الحقيقية (2015 سنة أساس بلغ 633 دولارًا في عام 2021، مقارنة بـ 1699 في عام 2012. وتُعزى زيادة نصيب الفرد بالأسعار الحقيقية عام 2012 عنه بالأسعار الجارية إلى احتساب أسعار 2015 سنة أساس).

إطار(3-1)

النُّمو السَّلبي والتَّنمية

تؤدي حلقات النُّمو الاقتصادي السَّلبي دورًا مهمًّا في بقاء الدُّول فقيرة، وغير قادرة على تحسين مستويات التَّنمية والرَّفاه، حتَّى إن تحقَّقت معدَّلات نمو إيجابية عالية لبعض السَّنوات. فقد تتآكل مكاسب النُّمو الإيجابي المتقطِّع، ويمنع ذلك تراكم رأس المال، ومن ثمَّ تحقيق التَّنمية. ويمكن مشاهدة هذه الحالة في اقتصاد اليمن، حيث إنَّ النُّمو الإيجابي لا يصمد طويلًا، كما أنَّ فترات النُّمو السَّلبي أكثر ديمومة. ويفسِّر هذا الأمر جزءًا من مشكلة اليمن العويصة في مواجهة الفقر، وفشلها في تحقيق التَّنمية الاقتصادية. وقدَّر برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي الخسائر النَّاتجة من الصِّراع الحالي حيث كلَّف اليمن خسائر في النَّاتج بنحو 126 مليار دولار أميركي حتَّى نهاية عام (53)2021.

وتوقَّع خبراء صندوق النَّقد الدُّولي تحقيق اقتصاد اليمن نموًّا موجبًا بمقدار 3.2% في عام 2023، و7% في عام 2024، كما في (الشَّكل 3-29). وقد بُنيت هذه التَّنبُّؤات على أساس نظرة مستقبلية متفائلة بخصوص التَّطوُّرات الاقتصادية

(53) D.C. North, J.J. Wallis & B.R. Weingast, Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History (Cambridge: Cambridge University Pres, 2009).تايلور حنَّا وآخرون، «تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي»، (تقرير) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021/11/23 في: https://shortest.link/9E2Z

والسِّياسية في البلاد، وخاصَّة في حال أفضت المشاورات السِّياسية إلى تمديد الهدنة القائمة رسميًّا، واستئناف تصدير النَّفط، والحصول على حزمة جديدة من الدَّعم الاقتصادي الإقليمي والدُّولي من أجل دعم دفع مرتَّبات القطاع الحكومي وغيره. وبناء عليه، فإنَّ دراسة النُّمو الاقتصادي ترتبط ارتباطًا كبيرًا بالوضع السِّياسي، وإمكانية التَّوصُّل إلى هدنة طويلة أو حلول شاملة للصِّراع، وبهذا يمكننا تصنيف السِّيناريوهات المستقبلية للنُّمو إلى ثلاثة سيناريوهات مختلفة؛ السِّيناريو الأول يرتبط بحلِّ الصِّراع بصورة شاملة، والسِّيناريو الثَّاني هو تمديد الهدنة بشكل رسمي أو غير رسمي من دون التَّوصُّل إلى حلول شاملة، وفي هذا الحال سوف يحقِّق الاقتصاد نموًّا إيجابيًّا، غير أنَّه سيبقى في الحدود الدُّنيا وأقل - في تصوُّرنا - من تقديرات صندوق النَّقد، أمَّا السِّيناريو الثَّالث فيتضمَّن تسارع وتيرة الصِّراع وفشل الهدنة، ويقود إلى زيادة المصاعب الاقتصادية وعرقلة تحسُّن النُّمو.

يوضح الشَّكل (3-30) نتائج تنبؤ النموذج الإحصائي لمعدَّل نمو النَّاتج المحلِّي الحقيقي، فقد أشارت النَّتائج إلى إمكانية تحقيق النَّاتج نموًّا إيجابيًّا بنحو 1% فقط عام 2023، وتحقيق نموٍّ أكبر في السَّنوات اللَّاحقة، بافتراض ثبات الظُّروف الحالية، ويبقى تحسُّن النُّمو الاقتصادي رهين تحسُّن الظُّروف السِّياسية والاقتصادية إجمالًا.

الشكل (3-29)

تنبُّؤات صندوق النَّقد الدُّولي لنمو النَّاتج المحلِّي الحقيقي

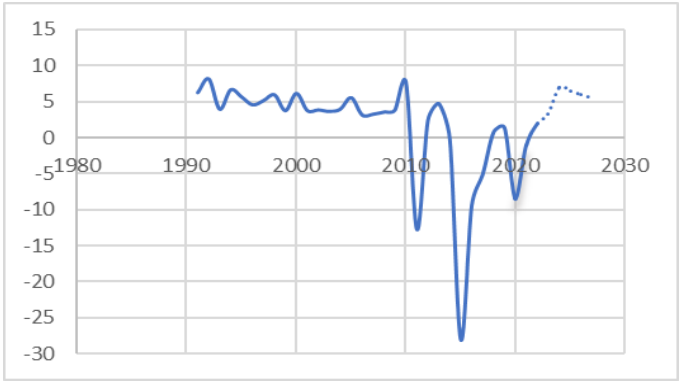

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2022.

الشكل (3-30)

تنبُّؤ نموذج الباحث الإحصائي بالنُّمو الحقيقي

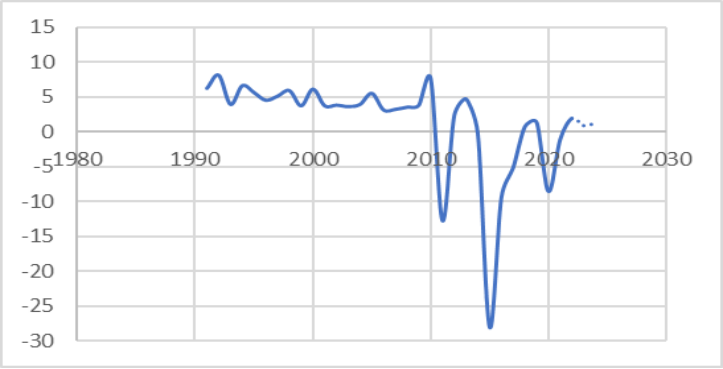

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2022.

2- تطوُّرات المالية العامَّة:

سجَّل رصيد الموازنة العامَّة للدَّولة عجزًا في الفترة 2015-2022، إلَّا أنَّ نسبة العجز إلى النَّاتج المحلِّي الإجمالي سجَّلت انخفاضًا في المتوِّسط في الفترة 2020-2022، مقارنة بالأعوام السَّابقة، فقد سجَّل رصيد الموازنة العامَّة عجزًا خلال عام 2022 بنسبة 1.3% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، مقارنة بـ 2.7%، و1.2% عامي 2020 و2021 على التَّوالي[54]. وبلغ عجز الموازنة الفعلي حتَّى نهاية نوفمبر 2022 نحو 483.3 مليار ريال يمني؛ أي ما يُعادل قُرابة 420 مليون دولار (سعر الصرف: 1 دولار = 1.151 ريال)[55]. وسجَّل رصيد الموازنة عجزًا بلغت قيمته 703 مليارات ريال يمني، و895.6 مليار ريال يمني، و531.8 مليار ريال يمني، في الأعوام 2019 و2020 و2021 على التَّوالي[56]. وكان البنك المركزي قد حدَّث قيمة عجز عام 2020 من 703 مليارات ريال في تقرير 2020 إلى 895.6 مليار ريال في تقرير ديسمبر 2021.

(54) صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي- أكتوبر 2022، في: https://bit.ly/3ESdeZP

(55) نشرة التَّطوُّرات النَّقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، نوفمبر 2022.

(56) نشرة التطورات النقدية والمالية، التقرير السنوي 2020، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2021.

الشكل (3-31)

نسبة عجز الموازنة (الرَّصيد الأساسي) من النَّاتج المحلِّي الإجمالي

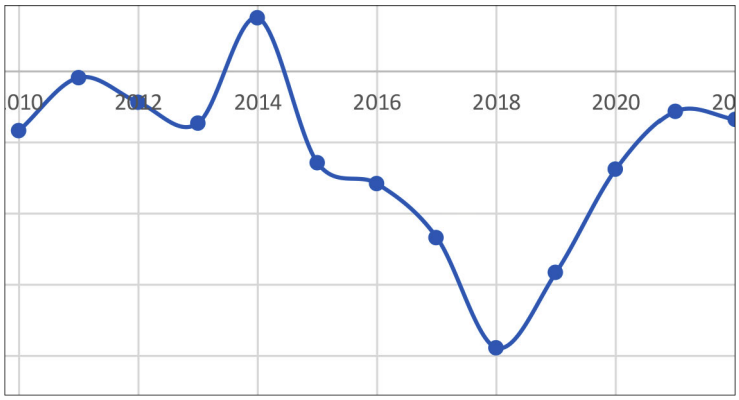

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي- أكتوبر 2022، في: https://bit.ly/3ESdeZP

من جهة أخرى، بلغ إجمالي الإيرادات العامَّة في نوفمبر 2022 نحو 1834.9 مليار ريال، وبنسبة زيادة تقترب من 20%، مقارنة بعام 2021؛ وبلغت النَّفقات في نفس الفترة 2318.2 مليار ريال. ولا توجد بيانات لنفس الفترة حول حجم الإيرادات النَّفطية وغير النَّفطية، إلَّا أنَّ الإيرادات النَّفطية بلغت حتَّى يونيو نحو 836.3 مليار ريال؛ أي ما يُعادل 68.4 من إجمالي الإيرادات العامَّة في يونيو 2022، لكن أدّى استهداف الحوثيّين للموانئ وشلِّ حركة تصدير النَّفط إلى توقُّف الصَّادرات النَّفطية، فتأثَّرت الموازنة العامَّة للحكومة الشَّرعية بشدة؛ إذ يمكن للإيرادات غير النَّفطية تغطية قرابة 32% فقط من إجمالي النَّفقات. وعلى سبيل المثال، في يونيو 2022، بلغت الإيرادات غير النَّفطية 386.3 مليار ريال، وبلغ الإنفاق على الأجور والمرتَّبات 363.3 مليار ريال، وهذا يعني أنَّ الإيرادات غير النَّفطية تكاد لا تكفي لتغطية فاتورة المرتَّبات والأجور، فضلًا عن بقيَّة النَّفقات، وعلى رأسها الإنفاق على السِّلع والخدمات والإعانات الاجتماعية. وفي عام 2021، لم تكن الإيرادات غير الضَّريبية - وفقًا لبيانات يونيو- كافية إلَّا لتغطية نحو 53% فقط من فاتورة المرتَّبات والأجور. وينطبق ذات الأمر على عامي 2019 و2020؛ إذ بلغت نسبة الإيرادات غير النَّفطية إلى الأجور والمرتَّبات 60% و62% على التَّوالي.

إطار (3-2)
الإصلاحات الاقتصادية

تشترط كثير من المنظَّمات الاقتصادية الدُّولية والدَّاعمين ضرورة تبنّي الحكومة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، لحصولها على الدَّعم المالي أو القروض. ويأتي على رأس هذه المؤسَّسات صندوق النَّقد الدُّولي، وصندوق النَّقد العربي. فقد تتكوَّن الإصلاحات من شقَّين أساسيّين، الأوَّل يتضمَّن تحسين معايير الشَّفافية، ومكافحة الفساد، ومكافحة غسيل الأموال، ورقمنة الاقتصاد، بينما يتضمَّن الثَّاني إصلاحات تتعلَّق بالمالية العامَّة والبنك المركزي. وتأتي على رأس برنامج إصلاح المالية العامَّة إعادة إصدار الموازنة العامَّة للدَّولة، وتحرير سعر الدُّولار الجمركي، وإعادة تقييم الدَّعم المقدَّم لقطاع الكهرباء، وتبنّي مزيد من مبادئ الشَّفافية والمنافسة فيما يتعلَّق بمزادات بيع الدُّولار من قبل البنك المركزي، وتبنّي أسس الرَّقابة المالية من أجل مكافحة غسيل الأموال، واستكمال الرَّبط الشَّبكي مع البنك المركزي، من أجل تفعيل الرَّقابة على التَّحرُّكات المالية بشكل أكثر كفاءة. مؤخَّرًا، جرى الإعلان عن رفع قيمة الدُّولار الجمركي إلى 750 ريالًا للدُّولار، أي بزيادة 50% عن مستواه السَّابق. تبلغ الواردات من السِّلع، بخلاف المشتقَّات النَّفطية والسِّلع الأساسية، قرابة 3.220 مليون دولار سنويًّا، ولهذا الإجراء أن يرفد خزينة الحكومة بنحو 200-250 مليار ريال، بافتراض تحقُّق زيادة 50% في الإيرادات الجمركية؛ فقد أعلنت مصلحة الجمارك عن تحصيل نحو 470 مليار ريال، خلال الفترة من يناير وحتَّى أغسطس عام 2022. ومع ذلك، فإنَّ الإصلاحات الاقتصادية في ظلِّ الظُّروف الحالية لا تخلو من تعقيدات مختلفة، تتعلَّق بالحالة الاقتصادية الرَّاهنة، والظُّروف الاقتصادية الصَّعبة التي تعيشها البلاد. وكان صندوق النَّقد الدُّولي قد أعلن عن تحويل مبلغ 665 مليون دولار إلى الحكومة الشَّرعية، مقابل وحدات السَّحب الخاصَّة عام 2021، على الرَّغم من اعتراض الحوثيين على ذلك(57).

---

(57) The World Bank, "Yemen Economic Monitor: Clearing Skies Over Yemen?", 2022/6/13, at: http://bit.ly/3KSTjy2;
«اليمن يوقع مع صندوق النقد العربي اتفاقية بقيمة مليار دولار»، وكالة الأناضول، 2022/11/27، في: https://shortest.link/fev5؛ اليمن.. الحكومة تدافع عن قرارها زيادة سعر الدولار الجمركي»، وكالة الأناضول، 2023/1/16، في: https://shortest.link/fewh؛ رئيس مصلحة الجمارك عبد الحكيم ردمان القباطي، ينظر: «470 مليار ريال إيرادات الجمارك اليمنية خلال ثمانية أشهر»، المشهد اليمني، 2022/9/12، في: http://bit.ly/3SLKCHm

وقد اضطرَّت الحكومة مؤخَّرًا إلى اتِّخاذ إجراءات تقشُّفية، وإجراءات أخرى لم تُفصح عنها إعلاميًّا، غير أنَّ حزمة الإجراءات استهدفت رفع الإيرادات غير النَّفطية، مثل رفع سعر الدُّولار الجمركي إلى قرابة 750 ريالًا للدُّولار، إضافة إلى إجراءات أخرى تشمل رفع تعرفة الكهرباء، وأسعار المشتقَّات النَّفطية في محافظة مأرب، وفقًا لتسريبات إعلامية. وقد دافعت الحكومة عن قرارها بخصوص سعر الدُّولار الجمركي بأنَّه لن يؤثِّر في السِّلع الأساسية؛ لأنها معفيَّة من الرُّسوم الجمركية[58].

وعلى صعيد النَّفقات، فقد تركَّزت في النَّفقات الجارية، وبنسبة 99% حتَّى يونيو 2021 و2022، على التَّوالي. وتأتي على رأس النَّفقات الجارية المرتَّبات والأجور والمشتريات من السِّلع والخدمات، إضافة إلى الإعانات والمنافع الاجتماعية؛ فقد مثَّلت نسبة الأجور والمرتَّبات 33% و32% من إجمالي النَّفقات، في يونيو 2021 و2022، على التَّوالي، وبلغت الإعانات والمنافع الاجتماعية 21% و35% لنفس الفترة[59].

وعلى الرَّغم من حصول الحكومة على تسهيلات بخصوص خدمة الدَّين العام، فإنَّ الإنفاق على خدمة الدَّين العام بلغت نحو 51.7 مليار ريال، وبما يُعادل 45 مليون دولار، تذهب في سداد الأقساط والفوائد المستحقَّة للمؤسَّسة الدُّولية للتَّمويل، تفاديًا لتجميد تمويلاتها في اليمن، وفقًا للبنك المركزي.

من جهة أخرى، يستحوذ الحوثيُّون على نسبة عالية من الإيرادات الضَّريبية وإيرادات قطاع الاتِّصالات، وتتنصَّل حكومة الحوثيِّين من دفع المرتَّبات بانتظام في مناطق سيطرتها؛ فقد كشف تقرير خبراء الأمم المتَّحدة بأنَّ الحوثيِّين سيطروا على قرابة 1.8 مليار دولار من الإيرادات التي كان يجب أن تحصِّلها الحكومة الشَّرعية المعترف بها دوليًّا، إضافة إلى تحصيل ملايين الدُّولارات من خلال السَّيطرة على المؤسَّسات الحكومية، والضَّغط على قطاعات الأعمال المختلفة، وعلى رأسها قطاع الاتِّصالات، كما كشف التقرير عن تشكيل الحوثيِّين لأجهزة متعدِّدة تعمل على

(58) «خلية الأزمة تناقش مستوى تنفيذ الإجراءات الاقتصادية والمالية بموجب التوجيهات الرئاسية»، 26 سبتمبر نت، 2023/1/16، في: https://bit.ly/3klt8iF

(59) تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية النصفي - يونيو 2022.

جمع الإيرادات خارج إطار قانون الموازنة العامة وأبوابها وتفاصيلها[60]. فضلًا عن استمرارهم في فرض جبايات وإتاوات مختلفة لتمويل عمليَّاتهم العسكرية. كما يجني الحوثيُّون ملايين الدُّولارات عبر سيطرتهم على تجارة المشتقَّات النِّفطية، والإتاوات المفروضة عليها.

3- أجور موظَّفي القطاع العام:

يعدُّ تضخُّم موظَّفي القطاع العام، وانتشار البطالة المقنَّعة، إحدى سمات الإدارة غير الرَّشيدة للموارد الاقتصادية، وأحد مؤشِّرات الفساد والمحسوبية. ويكتظُّ القطاع العام في اليمن بعشرات آلاف الموظَّفين؛ ما يُلقي بظلاله على حجم الإنفاق على المرتَّبات والأجور، ويقلِّل من حجم الإنفاق والتَّكوين الرَّأسمالي. وعلى الرَّغم من المحاولات المتكرِّرة لإصلاح نظام التَّوظيف في القطاع العام، فإنَّ المحاولات باءت بالفشل، أو لم تكتمل لأسباب مختلفة. وبقي الإنفاق على المرتَّبات والأجور أحد أبرز بنود الإنفاق؛ فقد بلغ 884.7 مليار ريال عام 2013، وبنسبة 35.8% من حجم النَّفقات الجارية[61]، وكذلك الحال في عام 2014، فقد بلغت فاتورة المرتَّبات والأجور 927.8 مليار ريال، وبنسبة 38% من إجمالي النَّفقات الجارية[62]. في حين قدَّرت دراسات أخرى حجم الإنفاق على المرتَّبات والأجور في عام 2014 بمبلغ 1.14 ترليون ريال؛ أي ما يُعادل 5.3 مليارات دولار، بأسعار صرف عام 2014[63]؛ وبإجمالي 1.25 مليون موظَّف، قرابة 40% منهم من المدنيِّين[64]. وقد استمرَّ البنك المركزي في صنعاء في صرف المرتَّبات حتَّى سبتمبر 2016، فقد أعلن عن عجزه عن الوفاء بالتزاماته، وصدر قرار الرَّئيس السابق هادي، بنقل مقرِّ البنك إلى العاصمة المؤقَّتة عدن[65]. ومع تزايد حدَّة الصِّراع، ووجود

(60) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)».
(61) التقرير السنوي - 2013، البنك المركزي اليمني.
(62) التقرير السنوي - 2014، البنك المركزي اليمني.
(63) منصور البشيري، «الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة: رواتب موظفي الخدمة المدنية»، ورقة سياسات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2019/3/18، في: https://shortest.link/feCn
(64) "Yemen Economic Monitor ...".
(65) البشيري.

سلطتين ماليَّتين ونقديَّتين في البلاد، وبعد صدور قرار الحوثيِّين القاضي بحظر تداول العملة المحلِّية المصدَّرة حديثًا من البنك المركزي في عدن، على وجه الخصوص، حُرم مئات الآلف من موظَّفي القطاع العام من استلام مرتَّباتهم بشكل منتظم، إذ دفعت سلطات الحوثيِّين نصف الأجر، وبشكل غير منتظم، بينما واصلت الحكومة الشَّرعية دفع المرتَّبات في مناطق سيطرتها بعد فترة تأخير وجيزة.

وبالرَّغم من حالة عدم الاستقرار، فإنَّ التَّوظيف الجديد في القطاع العام لم يتوقَّف، وأصبحت التَّعيينات الجديدة ورقة مساومة في المشاورات السِّياسية، خاصَّة من جماعة الحوثي التي ترغب بضمِّ الموظَّفين الموالين لها الَّذين عيّنتهم عقب عام 2014، إلى كشوفات الأجور الرَّسمية.

وقد بلغ إجمالي نفقات الحكومة الشَّرعية على المرتَّبات والأجور 854 مليار ريال، و878 مليار ريال، في عامي 2019 و2020، على التَّوالي، بينما بلغت 363.2 مليار ريال خلال النِّصف الأوَّل من عام 2022. وقد أقرَّت الحكومة الشَّرعية زيادة في مرتَّبات الموظَّفين بنسبة 30% عام 2018. وفي حين نصَّ اتِّفاق ستوكهولم، الذي جرى توقيعه في عام 2018، على أن «تُودع جميع إيرادات موانئ الحديدة والصَّليف ورأس عيسى في البنك المركزي اليمني، من خلال فرعه الموجود في الحديدة، للمساهمة في دفع مرتَّبات موظَّفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن»[66]، إلاَّ أنَّ جماعة الحوثي امتنعت عن تنفيذ هذا البند حتَّى الآن.

ونفَّذت بعض الجهات الدَّاعمة الدُّولية، كمنظَّمة الأمم المتَّحدة للطُّفولة (يونيسيف)، والبنك الدُّولي، برامج دعم استهدفت قطاع الصِّحَّة والتَّعليم بدرجة رئيسة، وهدفت إلى دفع مرتَّبات أو مكافآت للعاملين في قطاع الصِّحَّة والتَّعليم بناء على حزم تحفيزية مختلفة، غير أنَّ نقص التَّمويل حدَّ من فعاليتها وديمومتها.

(66) «النَّص الكامل لاتفاق ستوكهولم».

4- الدَّين العام:

زادت أعباء الدَّين العام باضطراد منذ عام 2014، لا سيَّما الدَّين المحلِّي الدَّاخلي الذي سجَّل ارتفاعًا قياسيًّا نتيجة لجوء سلطات جماعة الحوثي ابتداءً إلى الدَّين المحلِّي لتغطية العجز لدى حكومتها، ولجوء الحكومة الشَّرعية إلى التَّمويل التَّضخمُّي عن طريق الإصدار النَّقدي المفرط، عقب نقل البنك المركزي إلى عدن. بينما بقي الدَّين الخارجي يراوح مكانه نتيجة توقُّف الدَّائنين الدُّوليين عن منح الائتمان لحكومة اليمن، مع وجود استثناءات بسيطة.

وبلغت قيمة الدَّين العام الدَّاخلي عام 2014 نحو 3100.4 مليار ريال، ومثَّلت أذون الخزانة أكثر أدوات الدَّين العام استخدامًا، بمبلغ 1460.3 مليار ريال، وبنسبة 47%، تليها السَّندات الحكومية، بنسبة 26%، ثمَّ الاقتراض من البنك المركزي، بنسبة 19.7%، ثمَّ الصُّكوك الإسلامية، بنسبة 5.1%[67].

ومع اندلاع الصِّراع، واصلت الحكومة المشكَّلة من جماعة الحوثي تمويل العجز عن طريق الدَّين، حتَّى تجاوزت نسبة الدَّين إلى النَّاتج الحدَّ الآمن 60%، فقد سجَّلت 94% في عام 2015، و80% في عام 2016، مع ملاحظة انخفاض النَّاتج المحلِّي الإجمالي في هاتين السَّنتين، عن طريق السَّحب على المكشوف من البنك المركزي، أو من أرصدة البنوك والصَّناديق المختلفة من طرف البنك المركزي. وقدَّرت بعض المصادر رصيد الدَّين المحلِّي قبل نقل البنك المركزي إلى عدن بـ 2.15 تريليون ريال، وقد ارتفعت المديونية المسجَّلة على حكومة سلطات جماعة الحوثي إلى 3 تريليونات ريال، بنهاية عام 2020[68]، فضلًا عن الدُّيون في صورة متأخِّرات مدفوعات مرتَّبات موظَّفي القطاع العام.

من جهة أخرى، سجَّل رصيد الدِّين العام المحلِّي وفقًا لإحصاءات الحكومة في عدن مبلغ 4070.9 مليار ريال، حتَّى نوفمبر 2022، ومثَّل الاقتراض من البنك المركزي

---

(67) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي – 2014.

(68) «معالجة ثقل أعباء الدين العام في اليمن»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2022/7/20، في: http://bit.ly/3J5Bev7

نسبة 94% من إجمالي قيمته، وبمبلغ 3839.9 مليار ريال[69]. وقد لجأت الحكومة إلى الإصدار النَّقدي المفرط عن طريق السَّحب من البنك المركزي، فقد قُدِّرت المبالغ المطبوعة بـ3 تريليونات ريال[70]؛ ما أدَّى إلى انهيار سعر الصَّرف، وتآكل القوَّة الشِّرائية للرِّيال، في مناطق سيطرة الحكومة، خاصَّة بعد حظر جماعة الحوثي تداول العملة المصدَّرة حديثًا في مناطق سيطرتها، رغم أزمة السُّيولة الخانقة لديهم.

وبهذا، فإنَّ التَّقديرات الإجمالية للدَّين العام الدَّاخلي تفوق 6 تريليونات ريال، في حين ارتفع حجم النُّقود المصدَّرة من 854.9 مليار ريال عام 2014، إلى 3668.6 مليار ريال في نوفمبر 2022، كما ارتفعت القروض المستحقَّة للبنك المركزي على الحكومة من 761.3 مليار ريال إلى 6463.6 مليار ريال؛ ما يعكس حجم الإصدار المفرط للنُّقود، وكذلك زيادة اعتماد الحكومة على التَّمويل التَّضخُّمي لمواجهة النَّفقات والسَّحب من البنك المركزي.

الشكل (3-32)

النُّقود المصدَّرة وقروض البنك المركزي للحكومة

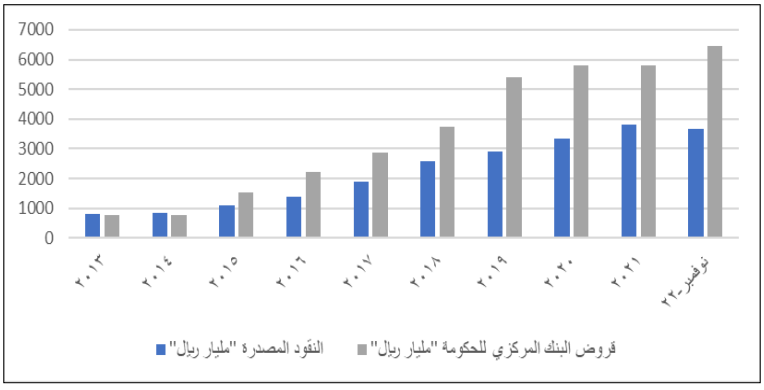

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، نوفمبر 2022.

(69) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، نوفمبر 2022.
(70) «معالجة ثقل أعباء الدين العام في اليمن».

بالنِّسبة إلى الدَّين العام الخارجي، لا تمتلك الحكومة الشَّرعية سجِّلًا مؤكَّدًا بخصوص الدَّين العام، فقد امتنع الحوثيُّون عن مشاركة البيانات مع الحكومة الشَّرعية، غير أنَّ تقديرات الحكومة بالتَّعاون مع شركائها الدُّوليين حدَّدت مبلغ الدَّين العام الخارجي بـ 6.6 مليارات دولار[71]. ولا يشمل المبلغ الودائع السُّعودية لدى البنك المركزي، فقد أودعت المملكة ملياري دولار لدى البنك المركزي اليمني في عام 2018، ولا الودائع التي أُعلِن عنها منتصف عام 2022.

الشكل (3-33)

عجز الموازنة (الرَّصيد الأساسي) والدَّين الإجمالي كنسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي

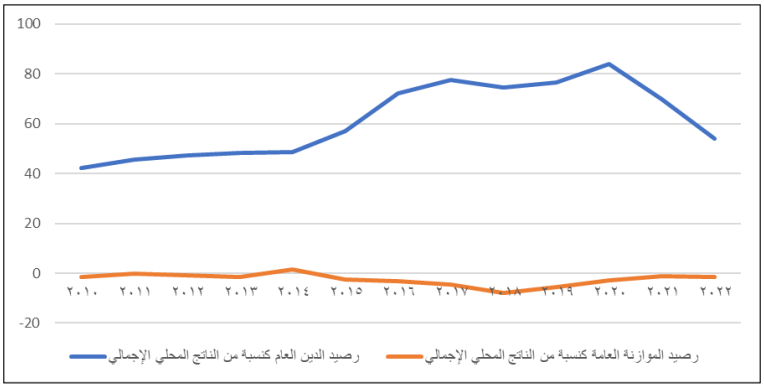

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي- أكتوبر 2022.

بلغ رصيد الدَّين العام الخارجي 7261.4 مليون دولار في عام 2014، وفقًا لتقرير البنك المركزي، وبلغت نسبة إجمالي الدَّين العام إلى النَّاتج المحلِّي 54% في عام 2022، مسجِّلة انخفاضًا عن عام 2021، بنسبة 69%، ويُعزى انخفاض النِّسبة إلى تدهور قيمة الرِّيال اليمني. وقدَّرت بعض الدِّراسات حجم الدَّين العام الإجمالي في عام 2020 بمبلغ 15.3 تريليون ريال[72].

(71) البنك المركزي اليمني، تقرير التطورات الاقتصادية والنقدية النصفي- يونيو 2022.
(72) «معالجة ثقل أعباء الدين العام في اليمن».

جدير بالذِّكر أنَّ الحكومة توصَّلت عبر التَّفاوض مع بعض المانحين إلى تسهيلات بخصوص تأجيل الدَّين وإعادة جدولته، إضافة إلى إعفاءات من خدمة الدَّين خلال انتشار وباء «كورونا»، في حين دفعت نحو 89.5 مليون دولار لهيئة التَّنمية الدُّولية، خلال عامي 2021 و2022، وفقًا لتقرير البنك المركزي في يونيو 2022. ويمكننا ملاحظة وجود علاقة عكسية بين انخفاض رصيد الموازنة العامَّة للحكومة كنسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي (أي: زيادة العجز) وبين زيادة الدَّين العام كنسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي. ومن أجل دراسة استجابة رصيد الدَّين العام الإجمالي إلى الصَّدمات في رصيد الموازنة، جرى تطبيق اختبار دالة الاستجابة في نظام معادلات الانحدار الذَّاتي (VAR)، باستخدام محاكاة «مونت كارلو» للانحراف المعياري، وتبيَّن أنَّ الاستجابة المتراكمة في الدَّين العام تتناقص باستمرار إلى حدِّ 20% خلال خمس سنوات، حال حدوث زيادة في رصيد الموازنة؛ أي انخفاض العجز.

الشكل (3-34)

استجابة الدَّين العام الإجمالي (نسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي) للزِّيادة في رصيد الموازنة (نسبة من النَّاتج المحلِّي الإجمالي)

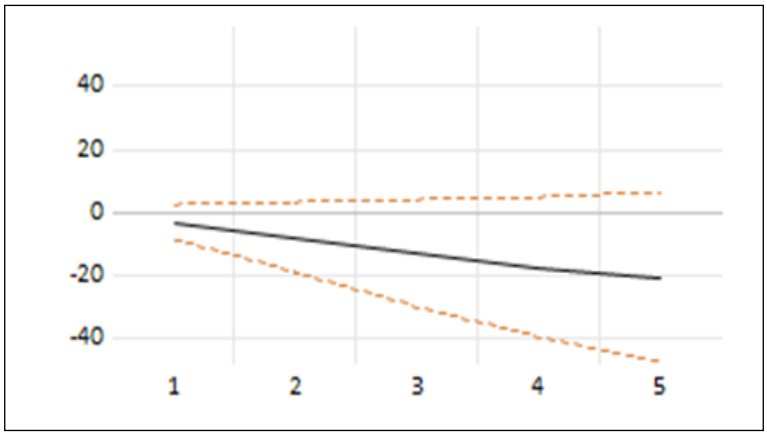

المصدر: تقرير الراصد المالي، أكتوبر 2022.

5- التَّضخُّم:

انخفض معدَّل التَّضخُّم (متوسِّط سنوي: أسعار المستهلك) في عام 2022 إلى 43.8% بأقل من نقطتين مئويَّتين، مقارنة بمستواه القياسي في عام 2021، فقد بلغ 47.5% مقارنة بـ 23.1% في عام 2020، و8.2% في عام 2014. من جهة أخرى، بلغت نسبة التَّضخُّم 29.2% نهاية عام 2022، مقارنة بـ 58.5% نهاية عام 2021[73]. وتوقَّع الصُّندوق انخفاض معدَّل التَّضخُّم إلى 17.1% في المتوسِّط في عام 2023، وإلى 7% بنهاية عام 2023. من جهة أخرى أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بعدن ارتفاع التَّضخُّم في نوفمبر 2022 بنحو 1.18%، مقارنة بأكتوبر من العام نفسه [100=2014][74].

ووفقًا للبنك المركزي اليمني، فقد ارتفعت تكلفة سلَّة الغذاء في كامل الجمهورية، في ديسمبر 2021، إلى 83591 ريالًا يمنيًا، وبنسبة زيادة 77.6% مقارنة بعام 2020، وكانت النِّسبة في مناطق سيطرة الحكومة 110%. وأشارت البيانات إلى ارتفاع تكلفة سلَّة الغذاء في الجمهورية في نوفمبر 2022، بنحو 12.9%، مقارنة بنوفمبر 2021، وبنسبة 5%، مقارنة بأكتوبر 2022[75]، على العكس من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لشهر نوفمبر، التي أشارت إلى انخفاض تكلفة الغذاء في نوفمبر 2022، وارتفاع أسعار «القات»، وبعض المجموعات الأخرى المكوِّنة لمؤشِّر أسعار المستهلك. ويعود الاختلاف غالبًا إلى آلية احتساب المؤشِّرات، ويعود ارتفاع مؤشِّر التَّضخُّم إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالميًّا، وإلى تدهور قيمة الرِّيال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية، بدرجة رئيسة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف جبايات جماعة الحوثي على السِّلع، في مناطق سيطرتها.

(73) آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2022.
(74) نشرة الأرقام القياسية لشهر نوفمبر 2022، الجهاز المركزي للإحصاء، عدن.
(75) نشرة التطورات النقدية والمالية - نوفمبر 2022، البنك المركزي اليمني.

الشكل (3-35)

معدَّل تضخُّم أسعار المستهلك

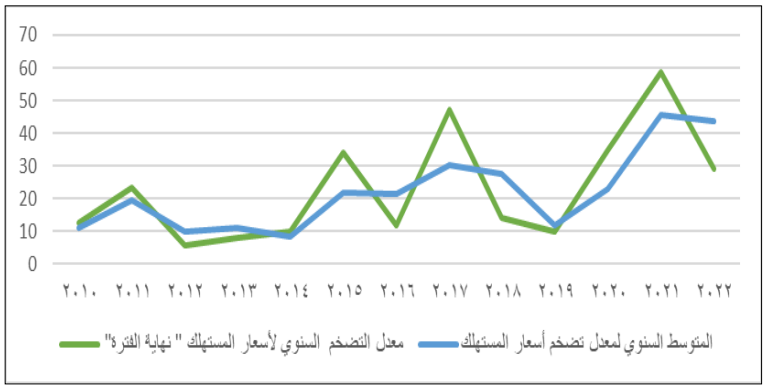

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

ووفقًا لنظام معلومات السُّوق[76]، فقد بلغت تكلفة سلَّة الغذاء في حدِّها الأدنى، في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2022، نحو 117,549 ريالًا يمنيًّا، مقارنة بـ 117,555 و116,690، في الأسبوع الأخير من نوفمبر وأكتوبر على التَّوالي، و94,104 في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2021. وكانت تكلفة سلَّة الغذاء 17243 ريالًا يمنيًّا في يناير، وبلغت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في الأسبوع الأخير من ديسمبر 55,752 ريالًا يمنيًا، مقارنة بـ 58,009 في نهاية أكتوبر 2022، و52,157 في نهاية ديسمبر 2021. أمَّا على مستوى الجمهورية فقد بلغت تكلفة سلَّة الغذاء 87,780 ريالًا في نهاية ديسمبر 2022.

وسجَّل السَّعر غير الرَّسمي للتر البنزين 1175.86 ريالًا نهاية ديسمبر 2022، في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية، و654.58 في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، و902.40 على مستوى وطني، مقارنة بـ 296.39 على مستوى وطني في يناير 2016.

ويعتمد اختلاف الأسعار بدرجة رئيسة على فارق سعر الصَّرف بين مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية 1183 ريال للدُّولار في ديسمبر 2022، والمناطق التي تسيطر

(76) انظر: نظام معلومات السوق - 2023، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزِّراعة، ونظام الإنذار المبكر- اليمن، في: https://shortest.link/ffkO

عليها جماعة الحوثي 558 ريالًا للدُّولار في ديسمبر 2022، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الجمارك الإضافية، وتكاليف النَّقل، والإتاوات غير القانونية.

الجدول (3-6)

أسعار سلَّة الغذاء وسعر اللِّتر من مادَّتي البنزين والدِّيزل في بعض المحافظات (الأسبوع الرَّابع من ديسمبر 2022)

المحافظة	تكلفة سلة الغذاء	السعر غير الرسمي للتر البنزين	السعر غير الرسمي للتر الديزل
عدن	112,050	*1267	**1525**
صنعاء	46,875	1000	**1100**
الحديدة	53,580	692	**825**
حضرموت الساحل	100,603	950	**950**
حضرموت الوادي	108,828	975	**1075**
تعز	89,710	1130	**1161**

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الأمن الغذائي، ومعلومات التغذية، ونظام الإنذار المبكر-اليمن، نظام معلومات السوق، 2023. * يوليو 2022.

إطار (3-3)

الحرب الرُّوسية الأوكرانية وأسعار الغذاء في اليمن

شهد العالم صدمة اقتصادية كبيرة، خاصَّة في مجالي الغذاء والطَّاقة، عقب إعلان روسيا غزو أوكرانيا، في 24 فبراير 2022؛ وتأثَّر اليمن بشكل أساسي بارتفاع أسعار الغذاء، والطَّاقة، فقد بلغت وارداته من السِّلع الأساسية، وعلى رأسها القمح، 4.400 ملايين دولار أميركي، عام 2021، وبنسبة 42% من إجمالي الواردات، بينما بلغت الواردات من المشتقَّات النَّفطية 2.803 مليون دولار، وبنسبة 26% من إجمالي الواردات، بينما بلغت الصَّادرات النَّفطية لذات الفترة 994 مليون دولار.

إنَّ هيكل الواردات في اليمن يُبقي الاقتصاد مكشوفًا على التَّضخُّم العالمي، في كلٍّ من الغذاء والطَّاقة، حيث إنَّ فاتورة استيراد المشتقَّات النَّفطية تفوق الصَّادرات النَّفطية أيضًا. وقد بلغت واردات اليمن من القمح الرُّوسي والأوكراني نحو 45.3% من إجمالي واردات القمح، منها 25.7% من روسيا، و19.6% من أوكرانيا، عامي 2020-2021. وفي مارس 2022، بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من دقيق القمح المستورد في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية 901.85 ريالًا، مقارنة بـ 786.91 ريالًا في يناير من ذات العام، وبنسبة زيادة قدرها 81%، مقارنة بنفس الفترة من العام السَّابق. وبلغ سعر الكيلوغرام من دقيق القمح مستوى قياسيًّا في نوفمبر، فقد بلغ 984 ريالًا، وفي مناطق سيطرة جماعة الحوثي بلغ سعر كيلو دقيق القمح المستورد 461 ريالًا، في مارس 2022، مقارنة بـ 393 ريالًا في يناير من ذات العام، وبنسبة زيادة قدرها 38%، مقارنة بأسعار العام السَّابق. وسجَّل مستوى قياسيًّا في أبريل 2022، فقد بلغ 497 ريالًا.

من جهة أخرى، ارتفع سعر لتر زيت الطَّبخ المستورد في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية، في مايو 2022، إلى أعلى مستوى له، مسجِّلًا 2.950 ريال، وبنسبة زيادة بلغت 87% عن نفس الفترة، في العام السَّابق. وكذلك ارتفع سعر لتر زيت الطَّبخ المستورد في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، في أبريل 2022، إلى 1.502 ريال، وبنسبة زيادة بلغت 27% عن نفس الفترة، من العام السَّابق. وعلى الرَّغم من تراجع أسعار الغذاء بشكل أفضل في نهاية العام، مقارنة بمنتصفه، فإنَّ مستوى أسعار الغذاء لا يزال مرتفعًا مقارنة بمستوياته السَّابقة (معدَّل الارتباط = 0.75) (77).

(77) نشرة التطورات النقدية والمالية- سبتمبر2022؛ «التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن»، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو 2022، في: https://shortest.link/ffrf؛ مؤشر أسعار الغذاء العالمي- 2023، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في: http://bit.ly/3kACux6

الشكل (3-36)

معدَّل التَّض خم في اليمن ومعدَّل نمو مؤ شر أسعار الغذاء العالمي

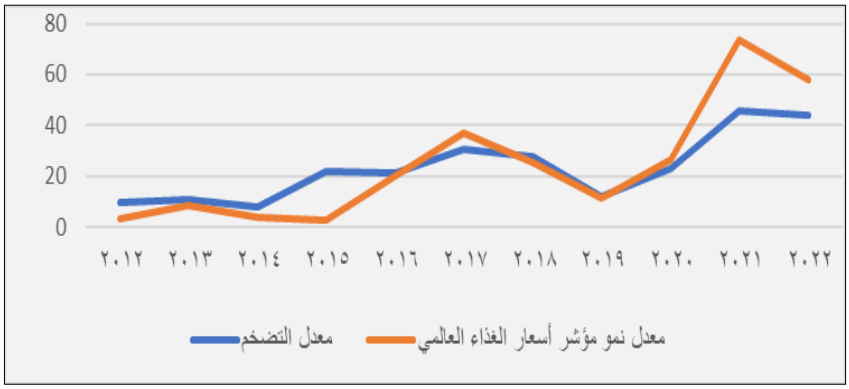

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2022؛ مؤشر أسعار الغذاء العالمي- 2022.

ازدادت الهوة بين غالبية المؤشِّرات الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد منفصلًا بين مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي، منذ عام 2017، خاصَّة في مجال النُّقود والبنوك والأسعار بالتَّبعية. وارتفع مستوى التَّضخُّم في مناطق سيطرة الحكومة عقب تبنّيها سياسة الاقتراض على المكشوف من البنك المركزي، وتغطية نفقاتها عبر طباعة كميَّات كبيرة من الأوراق النَّقدية الجديدة. وزاد حظر جماعة الحوثي للعملة الجديدة الطِّين بلَّة، فقد تركَّزت السُّيولة في مناطق سيطرة الحكومة فقط، بينما تتركز الكتلة السُّكَّانية بشكل أكبر، ومن ثمَّ الأنشطة الاقتصادية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

ويوضِّح الشَّكلان (3-37) و(3-38) تكلفة السَّلة الغذائية وسعر الصَّرف في عدن وصنعاء على التَّوالي، على مستوى شهري، مع بيان وجود فترات سيرورة مشتركة، ووجود فترات تباين صغيرة في عدن، خاصَّة منذ منتصف عام 2022، ويعود ذلك إلى وجود عوامل مؤثِّرة أخرى، مثل ارتفاع أسعار الغذاء عالميًّا (كما ذكرنا آنفًا)، بينما يبدو واضحًا أنَّ ارتباط سعر الصَّرف في صنعاء بالتَّقلُّبات في تكلفة سلَّة الغذاء يكاد يكون منعدمًا، فقد حدَّدت سلطات جماعة الحوثي سعر الصَّرف بعيدًا عن تفاعل

قوى السُّوق. ويبدو أنَّ سعر تكلفة سلَّة الغذاء يتزايد على شكل متوسِّط متحرِّك كلَّ (9-10) أشهر غالبًا.

الشكل (3-37)

تكلفة سلَّة الغذاء وسعر الصَّرف – عدن

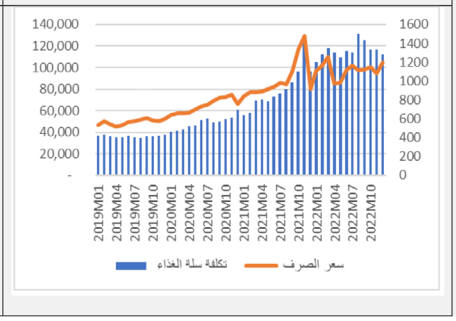

الشكل (3-38)

تكلفة سلَّة الغذاء وسعر الصَّرف – صنعاء

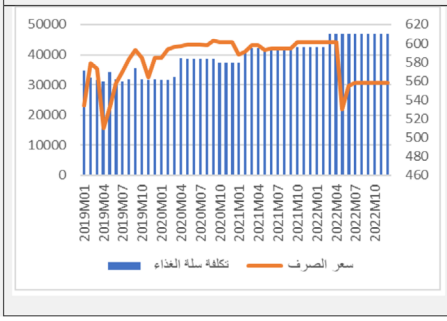

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الأمن الغذائي، ومعلومات التغذية، ونظام الإنذار المبكر- اليمن، نظام معلومات السُّوق- 2023.

ونظرًا إلى ارتفاع الأسعار، وتراجع مستويات الدَّخل، وتراجع النُّمو الاقتصادي، فقد ازداد مستوى الفقر إلى حدٍّ غير مسبوق، وارتفعت معدَّلات البطالة بشكل مستمر. ووفقًا للمفوضية السَّامية للأمم المتَّحدة لشؤون اللَّاجئين، فإنَّ نحو 80% من السُّكَّان يعيشون تحت خطِّ الفقر؛ أي 8 من كلِّ 10 يمنيِّين، كما أن الملايين باتوا في حاجة ماسَّة إلى المساعدات الإغاثية[78]. ووفقًا لمسح تقييم المواقع متعدِّد القطاعات في اليمن فإنَّ 23% من الأسر ليس لديها مصدر دخل، و87% من الأسر مديونة[79]. ومع استمرار أمد الحرب تزيد حجم الخسائر التَّراكمية، وتنتقل فئات جديدة إلى ما دون خطِّ الفقر، بالتَّزامن مع ارتفاع معدَّلات البطالة، خاصَّة بين الشَّباب؛ إذ تشير بعض التَّقديرات إلى أنَّ نسبة البطالة بين الشَّباب في الفئة العمرية (14-25) عامًا، تجاوزت 25% في عام 2021[80].

(78) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نشرة حقائق عن اليمن - سبتمبر 2022.
(79) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مسح تقييم المواقع متعدد القطاعات في اليمن- أكتوبر 2022.
(80) البنك الدُّولي، «بطالة.. إجمالي الشباب 'النِّسبة المئوية مِن إجمالي القوى العاملة مِن الشريحة

6- أسعار الصَّرف والانقسام النَّقدي والمالي:

ارتفع سعر الصَّرف تدريجيًّا في مناطق سيطرة الحكومة نهاية عام 2022، فقد بلغ 1151.03 ريالًا للدُّولار في نوفمبر 2022، بعد أن سجَّل مستوًى قياسيًّا في نوفمبر 2021، فقد بلغ 1500.60، وفقًا لبيانات البنك المركزي اليمني[81]. وبلغت قيمة سعر الصَّرف في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2022 في عدن، نحو 1198 ريالًا للدُّولار، وبلغت قيمته 558 في صنعاء[82].

وعقب نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقَّتة عدن في عام 2016، رفضت سلطات جماعة الحوثي القرار، وعمدت إلى فصل عمليَّات البنكين، وتبنِّي سياسات وإجراءات مناقضة في الغالب لسياسات البنك المركزي في عدن. وكما ذكرنا سابقًا، كان قرار حظر النُّقود المصدَّرة من البنك المركزي بعدن بمنزلة فصل شبه تامٍّ للاقتصاد، فقد تمايزت أسعار الصَّرف، فانخفضت قيمة الرِّيال في المناطق المحرَّرة أمام الدُّولار الأميركي، بسبب زيادة حجم الإصدار النَّقدي بالدَّرجة الأولى، لتغطية العجز الحكومي. وحافظت جماعة الحوثي على استقرار سعر الصَّرف في مناطقها تقريبًا، نتيجة شحِّ السُّيولة من جهة، وفرض النُّقود المهترئة والتَّالفة بالقوَّة، وتحديد سعر الصَّرف بالقوَّة، بعيدًا عن قوى السُّوق، وكذلك بسبب انخفاض الطَّلب على السِّلع نتيجة عدم صرف المرتَّبات. ونتيجة هذا التَّمايز ارتفعت تكاليف عمولة إرسال الحوالات المالية بين مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة جماعة الحوثي.

العمرية 15-24 »، 2022/12/6، في: http://bit.ly/41laet6

(81) نشرة التطورات النقدية والمالية، نوفمبر 2022.

(82) نظام معلومات السوق - 2023، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

الشكل (3-39)

سعر الصَّرف (ريال للدُّولار) في مدينتي عدن وصنعاء، ومعدَّل النُّمو لفارق السِّعرين

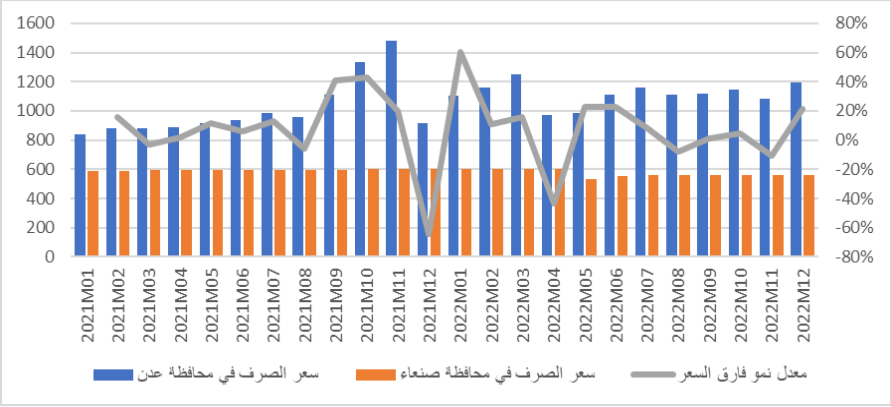

المصدر: نظام معلومات السوق- 2023، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

يعكس الشَّكل السابق بيانات سعر الصَّرف في السُّوق، في الأسبوع الأخير لعامي 2021 و2022، مع معدَّل نمو الفارق بين السِّعرين. فعلى سبيل المثال، ارتفع فارق السِّعر بنحو 43% في أكتوبر 2022، ثمَّ سجَّل ارتفاعًا إضافيًّا بنحو 20% في نوفمبر، ثمَّ انخفاضًا بنحو 64% في ديسمبر، مقارنة بشهري نوفمبر وديسمبر 2022. وارتفع الفارق بين السِّعرين بنحو 22% عنه في نوفمبر 2022، فقد بلغ 1198 في عدن، و558 في صنعاء. ويتغيَّر الفارق نتيجة تغيُّر سعر الصَّرف في مناطق سيطرة الحكومة بدرجة رئيسة.

ونتيجة انقسام السُّلطات النَّقدية فعليًّا، سلكت السِّياسات النَّقدية والمالية اتِّجاها متضادًّا، وامتدَّت لتشمل البنوك أيضًا. ويحاول البنك المركزي في عدن وضع آليَّات جديدة تضمن مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة الإرهاب، غير أنَّ جماعة الحوثي امتنعت عن مشاركة أيّ بيانات مع البنك المركزي في عدن، وهدَّدت البنوك بإجراءات عقابية في حال مشاركة المعلومات مع البنك في عدن[83]، أو العمل بالمنشورات الصَّادرة عنه.

(83) «توقف صادرات النفط يستمر والحكومة توافق على شروط الدعم الدولي»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2022، في: https://bit.ly/3kAuGvi

وتستفيد جماعة الحوثي بشكل أساسي في مواجهة الإجراءات الحكومية أو إجراءات البنك المركزي من أفضلية وجود مراكز البنوك، ونسبة كبيرة من أصولها، إضافة إلى وجود كتلة سكَّانية كبيرة في مناطق سيطرتها، وتعمد بين الفينة والأخرى إلى المساومة أو استغلال معاناة المواطنين أو أصحاب المصلحة من البنوك والصَّرَّافين وغيرهم، بهدف تحقيق مكاسب معيَّنة، أو مواجهة إجراءات الحكومة، وهي وسيلة أثبتت نجاحها في كثير من القضايا، مثل استيراد المشتقَّات النَّفطية، ورفض قرار الحكومة المتعلِّق بتنظيم الاستيراد عبر البنك المركزي في عدن، أو مواجهة قرارات البنك المركزي المتعلِّقة بمشاركة المعلومات وغيرها.

وفي نهاية عام 2021، أُعيد تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي[84]، عقب تدهور قيمة الرِّيال حينها. ومن جهة أخرى، يحاول البنك المركزي في عدن السَّيطرة على التَّضخُّم وإيقاف تدهور العملة المحلِّية أمام الدُّولار عن طريق آليَّات مختلفة، منها بيع العملة الصَّعبة عبر آلية المزادات، لتمويل استيراد السِّلع الأساسية، والسَّيطرة على حجم القاعدة النَّقدية. وكان تقرير الخبراء الدُّوليين المعنيِّين باليمن قد أثار شبهات فساد حول عمليَّات إدارة السَّحب من الوديعة السُّعودية السَّابقة، وعلى الرَّغم من تراجع الخبراء عن تلك الاتِّهامات[85]، فإنَّ التَّقرير ألقى بظلاله على آليَّة المزادات، فقد جرى الانتقال إلى آليَّة المزادات عبر منصَّة (Refinitiv)، بناء على توصيات صندوق النَّقد الدُّولي، وتشارك وحدة الصُّكوك الإسلامية في البنك في المزادات بالنِّيابة عن المصارف الإسلامية.

وفي مطلع عام 2023، أقرَّت لجنة السِّياسات النَّقدية في البنك المركزي إطلاق العمل بالسَّندات المضمونة، عبر المنصَّة أيضًا[86]، وبلغ إجمالي العروض التي قدَّمها البنك المركزي 1285 مليون دولار منذ بدء تنفيذ المزادات حتَّى نوفمبر 2022، وبلغت

(84) «صدور قرار جمهوري بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني»، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2021/12/6، في: http://bit.ly/3YdMry1

(85) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)».

(86) «لجنة السياسات النقدية.. تعقد أول اجتماعاتها للعام «2023، البنك المركزي اليمني، 2023/1/18، في: https://cby-ye.com/news/442

نسبة العطاءات 80%، بمبلغ 1036 مليون دولار، مستوعبًا بذلك نحو 1054 مليار ريال؛ أي ما يُعادل 23% من حجم القاعدة النَّقدية، وفقًا لنشرة التَّطوُّرات النَّقدية والمالية (نوفمبر 2022). ويغطي البنك المركزي قيمة المزاد في حسابات البنوك المحلِّية لدى البنوك في الخارج، ولا توجد تقارير تفصيلية منشورة حول البنوك وشركات الاستيراد التي تستفيد من قيمة المزادات، علمًا أنَّ الواردات من السِّلع الأساسية بلغت 4400 مليون دولار في عام 2021.

الشكل (3-40)

سعر المزاد المعلن ومتوسِّط سعر الصَّرف في عدن (متوسِّط السِّعر في نفس أسبوع المزاد)

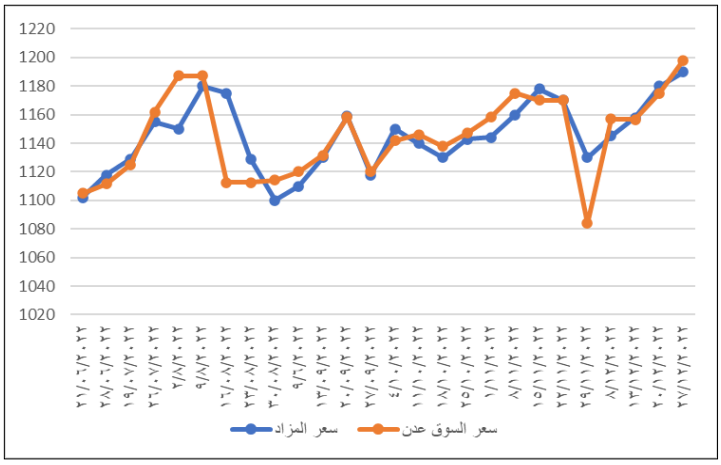

المصدر: البنك المركزي اليمني، سعر مزاد العملات الأجنبية، في: https://cby-ye.com/auctionshsitory؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الأمن الغذائي، ومعلومات التغذية، ونظام الإنذار المبكر- اليمن، نظام معلومات السوق- 2023.

يبيِّن الشَّكل وجود تقارب بين القيمة السُّوقية وبين قيمة المزاد، خلال يونيو-ديسمبر 2022. ومع ذلك توجد بعض الفوارق، خاصَّة في أغسطس ونوفمبر. ومن إجمالي 26 مزادًا كان سعر المزاد في 15 مزادًا أقلَّ من سعر السُّوق. وعلى سبيل المثال، كان سعر المزاد 1150 في 2 يوليو 2022، بينما كان متوسِّط سعر السُّوق في نفس

الأسبوع 1187، وعليه فإنَّ الفارق 37 ريالًا، وكانت قيمة العطاءات 13,826,000 دولار، وعليه يكون الفارق في السِّعر نحو 516,170,666 ريالًا يمنيًّا. وفي مزاد 29 نوفمبر 2022، كان سعر المزاد أعلى من سعر السُّوق بـ47 ريالًا، وبلغت قيمة العطاءات 10,890,000 دولار، وبفارق 500,940,000 ريال يمني.

ولا يمكن التَّأكُّد بدقَّة من فوارق السِّعر لأنَّ سعر السُّوق المحسوب هو متوسِّط السِّعر خلال الأسبوع، في مدينة عدن، وليس متوسِّط السِّعر في عموم مناطق سيطرة الحكومة، وأيضًا لاحتمالية وجود أخطاء في تسجيل بيانات سعر السُّوق، إلَّا أنَّ تقليص الفوارق بين السِّعرين إلى أقصى قدر ممكن يمثِّل أولوية ملحة.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ نسبة التَّغطية (إجمالي الطَّلبات المقدَّمة من مبلغ المزاد المعلن عنه) قد تراجعت بشكل دراماتيكي خلال الفترة الماضية، على الرَّغم من رفع مبلغ المزاد المقدَّم من 30 مليون دولار، إلى 50 مليون دولار، فقد بلغ متوسِّط النسبة 54.75% في ديسمبر 2022، و43% في يناير 2023. ويعكس ذلك تدنِّي مستوى إقبال البنوك على المشاركة في المزاد.

أما بالنسبة إلى ميزان المدفوعات فقد سجّل عجزًا خلال السَّنوات الماضية، فقد بلغت قيمة العجز في الميزان الكلِّي 890- مليون دولار، و528- مليون دولار خلال عامي 2019 و2020 على التَّوالي، بينما بلغ العجز 2.098- مليون دولار في عام 2021[87]. وحتَّى الآن لم تصدر بيانات فعلية عن عام 2022، ولكن يقدَّر أن يتجاوز العجز ملياري دولار.

ويمثِّل الميزان التِّجاري (ميزان السِّلع والخدمات) أهمَّ مصادر العجز خلال السَّنوات الماضية، على الرَّغم من وجود تحسُّن في الصَّادرات النَّفطية خلال النِّصف الأوَّل من عام 2022، فقد بلغ إجمالي الصَّادرات 1116 مليون دولار؛ منها 648 مليون دولار قيمة الصَّادرات النَّفطية، وبلغت قيمة الصَّادرات عام 2021 نحو 1463 مليون دولار؛ منها 994 مليون دولار قيمة الصَّادرات النَّفطية، وبلغت الصَّادرات النَّفطية

(87) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي - 2020؛ نشرة التطورات النقدية والمالية - سبتمبر 2022.

الفعلية 739.3 مليون دولار، حتَّى يونيو 2022، وفي عام 2013 بلغت 6537 مليون دولار من حصَّة الحكومة؛ منها 3018 مليون دولار. وفيما يتعلَّق بالواردات فقد بلغت قيمتها 8408 ملايين دولار في عام 2020، و10423 مليون دولار في عام 2021، ويتوقَّع أن تبلغ نحو 10765 مليون دولار بنهاية عام 2022.

وتحتلُّ واردات السِّلع الأساسية المرتبة الأولى ضمن قائمة الواردات، فقد بلغت 3114 مليون دولار، و4400 مليون دولار في عامي 2020 و2021 على التَّوالي، بنسبة 37% و42% من إجمالي الواردات. وإضافة إلى ذلك، تمتلك واردات المشتقَّات النَّفطية وزنًا عاليًّا إلى إجمالي الواردات، فقد بلغت قيمة الواردات 2074 مليون دولار في عام 2020، و2803 مليون دولار في عام 2021، بنسبة 24.7% و26.9% من إجمالي الواردات. وعلى النَّقيض من الميزان التِّجاري سجَّل ميزان الدَّخل والتَّحويلات فائضًا بفضل تحويلات العاملين (المغتربين) والمساعدات الإنسانية، فقد ارتفعت تحويلات العاملين من 3721 مليون دولار في عام 2020، إلى 4301 مليون دولار في عام 2021، ويتوقَّع أن تبلغ 4538 مليون دولار في عام 2022، ويعكس ذلك أهميَّة تحويلات العاملين باعتبارها أحد أهمِّ مصادر تدفُّق العملات الأجنبية إلى البلاد، خاصَّة في ظلِّ الحرب، فقد تراجعت الصَّادرات النَّفطية، وتوقَّفت كثير من الأنشطة الاقتصادية. ومن جهة أخرى، سجَّلت المساعدات الإنسانية، باعتبارها تدفُّقات للعملات الصَّعبة إلى داخل البلاد، مبلغ 2424 و2547 مليون دولار خلال عامي 2020 و2021. ويتوقَّع أن تبلغ 2100 مليون دولار في عام 2022[88].

ويجمع الحساب الجاري كلًّا من الميزان التِّجاري وحساب الدَّخل والتَّحويلات، غير أنَّ الحساب الجاري قد سجَّل عجزًا على مدى السَّنوات السَّابقة، فبلغت قيمة العجز 1166 و2129 مليون دولار، خلال عامي 2020 و2021. وسجَّل الحساب الجاري - وفقًا لبيانات صندوق النَّقد الدُّولي[89] - مستوًى قياسيًّا في عام 2015، بنسبة 6.2%- من إجمالي النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وكذلك قدَّر الصُّندوق أن يبلغ العجز 11.4%- في عام

(88) البنك المركزي اليمني، ونشرة التطورات النقدية والمالية - سبتمبر 2022.
(89) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2022.

2022، وهي أعلى نسبة عجز مسجَّلة منذ عام 1990، غير أنَّ جزءًا من ارتفاع قيمة النِّسبة يُعزى إلى انخفاض النَّاتج المحلِّي الإجمالي.

الشكل (3-41)

عجز الحساب الجاري، النسبة المئوية من النَّاتج المحلِّي الإجمالي

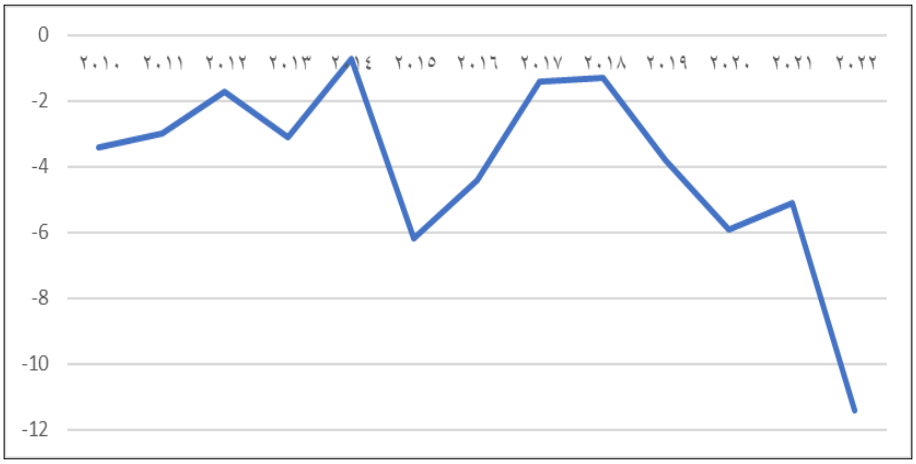

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- أكتوبر 2022.

حلَّت كلٌّ من تايلاند والصِّين والسُّعودية وعُمان والنمسا، على التَّوالي، على رأس قائمة الدُّول المستوردة للصَّادرات اليمنية في عام 2021، بينما حلَّت الصِّين والإمارات والسُّعودية وتركيا وعُمان، على التَّوالي، على رأس قائمة الدُّول المصدِّرة لليمن في عام 2021[90]. واحتلَّ النَّفط الخام، والذَّهب، والأسماك، قائمة أهمِّ السِّلع المصدَّرة إلى الخارج، ويمثِّل القمح، والأرز، والحديد، والمشتقَّات النَّفطية، أهمَّ الواردات إلى اليمن في عام 2020[91].

(90) مؤشرات التجارة اليمنية، مركز التجارة العالمي، في: https://shortest.link/ffRn

(91) مؤشرات الصادرات والواردات - اليمن، مرصد التعقيد الاقتصادي، في: https://bit.ly/3J6FURo

خاتمة

بعد هذا العرض المفصّل للأوضاع الاقتصادية في اليمن، يتبيّن التراجع الكبير الذي تعرض له القطاع الاقتصادي بسبب ما خلفته الحرب، من تدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع مستوى الأسعار وما نجم عنه من تصاعد التضخم واختلالات مالية، لكن في عام 2022 نلحظ تحسّن بعض المؤشِّرات الاقتصادية، إلَّا أنَّ التَّعافي الاقتصادي يبقى مرتبطًا بدرجة رئيسة بحلِّ الصِّراع القائم، وإنهاء الانقسام الاقتصادي، والعودة إلى المسار الدِّيمقراطي، وعودة مؤسَّسات الدَّولة للعمل في بيئة آمنة. وهناك حاجة ملحَّة لأن تُفضي أيَّ مشاورات سلام إلى ضمان تحقُّق السَّلام العادل الذي يؤسِّس لحالة من التَّصالح والوئام المجتمعي طويل المدى، ويتضمَّن مبادئ العدالة الانتقالية، ويحرص على تثبيت مبادئ الحكم الرَّشيد من أجل تعبئة الموارد لإعادة الإعمار، وتحسين مستوى الشَّعب، اقتصاديًّا وسياسيًّا، وعلى مختلف الأصعدة

الفصل الرَّابع

المشهد الإعلامي

مقدمة

يمثِّل الإعلام بوسائله المختلفة أهمية كبرى للدُّول والمجتمعات، لما يضطلع به من دور فاعل في تغطية مجريات الحياة السِّياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثَّقافية من خلال نشر الأخبار والمعلومات، والمساهمة في التَّثقيف والتَّرفيه والتَّوجيه وبناء الأفكار. ومع التَّطوُّر التِّكنولوجي الهائل في صناعة الإعلام وإنتاج مضامينه، أصبح أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية للأفراد؛ فقد كانت مشاهدة النَّشرات الإخبارية في أوقات محددة في زمن الوسائل الجماهيرية التَّقليدية (التِّلفزيون والإذاعة)، أمَّا في وقتنا الحاضر فإنَّ المتابعة تكون مستمرة، من خلال تنبيهات الأخبار العاجلة التي تتواتر من تطبيقات التَّواصل الاجتماعي، خاصَّة عبر الهواتف المحمولة.

وتؤثر الأحداث السِّياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثَّقافية تأثيرًا كبيرًا في وسائل الإعلام؛ فقد تساهم في بناء أولوياتها وأجندتها الإخبارية، فهذه الوسائل تؤدِّي أدوارها ووظائفها في إطار تكاملي مع ما يدور في المجتمعات الإنسانية من تغيُّرات سياسية واجتماعية؛ فظاهرة الاتِّصال والإعلام ونظمهما التُّكنولوجية لا تمارس عملها في معزل عن تلك التَّغيُّرات وأثارها. وانطلاقًا من ذلك، فإنَّ طبيعة أداء وسائل الإعلام تتأثر بمسار الأحداث التي تنقلها وتتفاعل معها.

وفي ظل الحرب في اليمن، تُشكِّل وسائل الإعلام أهمية كبيرة تتسابق أطراف الحرب في السَّيطرة عليها، لإيجاد واقع يتناغم مع معطيات الطَّرف المسيطر وخلفياته وتوجّهاته، وهذا ما يوضّحه هذا الفصل؛ إذ يلقي الضوء على واقع قطاع الإعلام في اليمن، وأثر الوسائل الإعلامية في متابعة مجريات الأحداث، وبيان توجّهات الجهات التي تمتلكها، وكيفية استغلال هذه الوسائل لفرض رؤيتها والتأثير في الرأي العام العربي والعالمي.

أولًا: المشهد الإعلامي اليمني قبل عام 2021

شهدت خارطة الإعلام اليمني تغيُّرات كبيرة بعد سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء، فقد استهدفت الجماعة وزارة الإعلام ومؤسَّساتها، بعد مؤسَّسات الجيش والأمن، ففي ظلِّ سيطرتها على مؤسَّسات الدَّولة أدركت أهميَّة الإعلام، كسلاح أساسي تستطيع بوساطته بناء صور نمطيَّة إيجابية لها، وبناءً عليه فإنَّ أيَّ وسيلة إعلامية رسمية أو خاصَّة تخالف هذا السِّياق فإنَّها تتعرَّض للاعتداء والنَّهب.

وقد أخضعت جماعة الحوثي لسيطرتها المؤسَّسات الإعلامية المختلفة، من مرئية، كقنوات: اليمن، وسبأ، والإيمان، والتَّعليمية، وقناة عدن، كما اقتحمت مكاتب القنوات الخاصَّة، كمكتب قناة يمن شباب، وقناة بلقيس، وأوقفت بثَّ بعضها. كما أوقفت أو أخضعت بعض المؤسَّسات المقروءة، كصحيفة 14 أكتوبر، والجمهورية، وأخبار اليوم، والنَّاس، والصَّحوة، والأهالي، والوحدوي، و26 سبتمبر وموقعها الإلكتروني، والثَّوري، هذا إضافة إلى الوسائل الإعلامية المسموعة التي تضمُّ 21 إذاعة؛ إذ جرى اقتحام إذاعة «حياة إف. إم.»، ونهب معدَّاتها، وإذاعة «صنعاء» و«عدن» و«الحديدة» و«صعدة» و«إب»، ووكالة الأنباء اليمنية «سبأ» (الرَّسمية). وكذلك المكاتب الإعلامية للأحزاب، كالمكتب الإعلامي للحزب الاشتراكي اليمني الذي يدير موقع «الاشتراكي. نت». كما فرضت الجماعة هيمنتها على المواقع الإلكترونية التابعة للمؤتمر الشعبي العام، ومنها: «المؤتمر نت»، و«الميثاق»، وغيرها. واقتحمت كذلك المؤسسات الإعلامية الخارجية، وسطت على مكاتب قنوات «العربية»، و«الجزيرة»، و«سكاي نيوز عربية»، والـ «بي. بي. سي.»، كما سطت على مكتب صحيفة «القدس العربي»، وأغلقتها. وحجبت كذلك عددًا من المواقع الإخبارية الحزبية والمستقلَّة، مثل

محرِّك البحث المحلِّي «صحافة نت»، و«المصدر أونلاين»، و«مأرب برس»، و«الأهالي نت»، و«هُنا عدن»، و«يمن فويس»، و«اليمن السعيد»، و«إب برس»، و«الصحوة نت»، و«عمران نت»، و«الإصلاح نت»، و«اليمن الآن»، و«يمن برس»، و«إقليم عدن»، و«البعث نت»، و«اليمن الاتحادي»، و«العين أونلاين»، و«الفجر الجديد»، و«شبوة الحدث»، و«صعدة أونلاين»، و«صوت الحرية»، و«عدن الحقيقة»، و«نشوان نيوز»، و«عدن بوست»، و«عين اليمن الإخبارية»، و«المشهد اليمني»، و«نبض الشارع»، و«مراقبون برس»، و«جورنال برس»، وغيرها من المواقع الإخبارية المناهضة لها. وبهذا أصبح الإعلام الرَّسمي والحزبي والأهلي في قبضة جماعة الحوثي[1]، فاستغلّت ذلك في صنع خطابها الإعلامي على مرحلتين؛ كانت الأولى قبل عاصفة الحزم؛ إذ اهتمَّت بتحسين صورتها، وتثبيت اسمها الجديد «أنصار الله» الذي بدأت التَّرويج له في فترة مؤتمر الحوار الوطني، محاولةً التَّخلُّص من اسمها القديم، والمرتبط بتمرُّدها وحروبها على الدَّولة، كما اهتمَّت بتغطية أخبار معاركها وتقدُّمها في محافظة تعز والمحافظات الجنوبية. وفي المرحلة الثَّانية التي تشكَّلت بعد عاصفة الحزم، تحوَّل إعلام جماعة الحوثي إلى إعلام حربي، يهتمُّ بتغطية المعارك في الجبهات، وضربات الطَّيران والآثار التي تنجم عنها، وتعبئة المجتمع وتحريضه على الشَّرعية ودول التَّحالف العربي، وحشد قطاعات واسعة للمشاركة في الحرب.

وبعد وصول الرَّئيس هادي إلى الرِّياض، بدأت الخارطة تتَّجه نحو الانقسام بين وسائل إعلام تتبع شرعية الرَّئيس هادي ووسائل أخرى تتبع جماعة الحوثي، واتَّجهت بعد ذلك لتتوزَّع على عدد من الأطراف بما فيها المجلس الانتقالي الجنوبي، والمكتب السِّياسي للمقاومة الوطنية (حرَّاس الجمهورية سابقًا) التَّابعة للعميد طارق صالح، وغيرهم. وأصبحت الخريطة الجديدة للإعلام اليمني المرئي تضمُّ 19 قناة فضائية؛ منها 5 قنوات حكومية، و14 قناة خاصَّة (معظمها يبثُّ من خارج البلاد).

في أبريل 2015، أوقف القمر العربي «نايل سات» بثَّ جميع القنوات الحكومية التي يسيطر عليها الحوثيُّون، وبدأ في بثِّ قناتَي «اليمن» و«عدن»، التَّابعتين للشَّرعية،

(1) «الإعلام الرسمي اليمني.. بين شرعية هادي في عدن وانقلاب الحوثيين في صنعاء»، الشرق الأوسط، العدد 13260، 2015/3/19، في: https://shortest.link/3ISe

على نفس التردُّد، ونفس الهوية البصرية التي كان القمر يبثُّ بها القنوات الرَّسمية السَّابقة التي خضعت لسيطرة جماعة الحوثي. كما جرى تدشين موقع وكالة «سبأ» للأنباء (الرَّسمية)، بنفس الاسم والشَّكل والتَّصميم، وقد تأخَّر انطلاق إذاعة «صنعاء» (البرنامج العام) إلى بداية عام 2019.

أمَّا بشأن الصُّحف المطبوعة، فقد أصدرتها الشَّرعية بصورة متدرِّجة، فقد بدأت بإصدار صحيفة «14 أكتوبر» و«26 سبتمبر» من مدينتي عدن ومأرب؛ وبالنِّسبة إلى صحيفتي «الثَّورة» و«الجمهورية» فقد أُصدرتا إلكترونيًّا.

ومع امتداد سنوات الحرب، أضحت خارطة الإعلام في اليمن تتَّسع؛ لتخرج من الصَّوت الواحد الذي فرضه الحوثيون عند دخولهم صنعاء، وخصوصًا المواقع الإلكترونية التي بلغ عددها 300 موقع إخباري[2].

حرصت الأطراف المتنازعة على المحافظة على أسماء وسائل الإعلام الحكومية وأشكالها وتصاميمها قبل الحرب؛ وذلك من أجل إضفاء الشَّرعية على خطابهم الإعلامي؛ فقناة «اليمن» (الرَّسمية) التَّابعة للمؤسَّسة العامة للإذاعة والتِّلفزيون الحكومية أصبحت قناتين تحملان نفس الاسم والشعار؛ الأولى تُبثُّ من صنعاء، وتتحدَّث باسم اللَّجنة الثَّورية العليا للحوثيِّين، والأخرى تبثُّ من الرِّياض، وتتحدَّث باسم الرَّئيس هادي وحكومته، وهناك أيضًا موقعان على شبكة الإنترنت كلاهما يحمل اسم وكالة «سبأ» للأنباء (الرَّسمية) وشعارها، الأوَّل للحوثيين والثَّاني للشرعية[3].

وبعد تحرير مدينة عدن، وطرد الحوثيِّين منها، وتحرير ثلاث محافظات جنوبية أخرى، ظهر فصيل سياسي جنوبي مسلَّح، ألا وهو المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر على السَّاحة الإعلامية في محافظة عدن، من خلال هيئة تابعة له تسمَّى الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، وتدير هذه الهيئة مكتب الإعلام في عدن، وهو الجهة الرَّسمية التي تنظِّم عمل وسائل الإعلام الرَّسمية والحزبية والأهلية في المحافظة.

---

(2) «أفضل عشرة مواقع إخبارية يمنية،» أخبار الساعة، 2014/8/16، في: https://shortest.link/3Hij

(3) «وسائل الإعلام اليمنية: تشابهت الأسماء وانقسم الولاء»، بي بي سي، 2015/6/2، في: https://shortest.link/3Hik

وقد اتَّبع المجلس الانتقالي سياسات مشابهة لسياسة الحوثيِّين فيما يخصُّ الاستيلاء على وسائل الإعلام الحكومية، وملاحقة وسائل الإعلام الأهلية والحزبية ومصادرتها؛ فقد استحوذ على صحيفة «14 أكتوبر» اليومية، واقتحم مقرَّ مكتب صحيفة «الثَّورة» في عدن، ومقرَّ تلفزيون عدن وإذاعتها، كما استولى على مكتب وكالة «سبأ» للأنباء (الرَّسمية)، وغيَّر اسمها إلى «وكالة أنباء عدن». ويمتلك المجلس قناة فضائية، وصحفًا ورقية، وإذاعات، ومواقع إخبارية، ويتبنَّى خطابًا إعلاميًّا يطالب بفصل جنوب اليمن عن بقيَّة مكوِّناته.

في نهاية عام 2017، حدث تشكُّل جديد في خارطة الإعلام اليمني، تمثَّل في الإعلام التَّابع لما سمِّي بحرَّاس الجمهورية، وهو فصيل سياسي مسلَّح، حظي بدعم مباشر من الإمارات، وسيطر على أجزاء من الحديدة وتعز. وقد تكوَّن هذا الفصيل بعد أحداث 2 ديسمبر، ومقتل الرَّئيس السَّابق صالح. ولم يسيطر هذا الفصيل على وسائل إعلام حكومية، بل يوجد لديه قنوات فضائية خاصَّة به، كانت تتبع حزب المؤتمر الشَّعبي العام، قبل أحداث 2 ديسمبر. ومن هذه القنوات قناة «اليمن اليوم» التي أصبحت قناتين، تحملان نفس الاسم والشِّعار؛ الأولى تبثُّ من صنعاء وتخضع لهيمنة جماعة الحوثي، والثَّانية تبثُّ من القاهرة وتساند العميد طارق صالح. ويمتلك حرَّاس الجمهورية (المقاومة الوطنية لاحقًا) مواقع إخبارية، مثل: وكالة «خبر» للأنباء، ووكالة «2 ديسمبر»، وموقع «نيوز يمن»، إضافة إلى وسائل أخرى كانت تابعة لحزب المؤتمر. ويتبنَّى المكتب السِّياسي خطابًا مناهضًا للحوثيِّين، وأما موقفه من الشَّرعية فكان غامضًا.

وتشير دراسة حول نشاط الوسائل الإعلامية خلال الحرب إلى أنَّ عدد الوسائل النَّشطة حتَّى نهاية عام 2017، بلغت 258 وسيلة؛ منها 68% مواقع إخبارية، و14% إذاعات محلِّية، و8% صحف ومجلَّات، و8% قنوات فضائية. إضافة إلى 22 قناة فضائية نشطة، و8 قنوات فقط تبثُّ من داخل الأراضي اليمنية، و37 إذاعة محلِّية نشطة؛ منها 21 إذاعة جديدة أُنشِئت بين عامي 2015 و2017، كما يوجد 14 قناة فضائية يمنية تبثُّ من دول خارجية، و5 قنوات تبثُّ من السُّعودية، و2 من مصر، و2 من تركيا، و2 من الإمارات، وقناة واحدة في كلٍّ من لبنان وبريطانيا، و8 قنوات من اليمن. وأما الإذاعات، فقد بلغ عددها 28، تملك أغلبها مؤسَّسات خاصَّة؛ و9 إذاعات

منها حكومية. وبالنِّسبة إلى الصَّحافة الورقية، بلغ عددها 22 صحيفة كانت تصدر حتَّى نهاية عام 2017؛ 68% منها خاصَّة، و27% حكومية، و4% صحف حزبية.

أمَّا المواقع الإخبارية، فقد بيَّنت الدِّراسة أنَّ عدد المواقع اليمنية النَّشطة وصل إلى 177 موقعًا إخباريًّا حتى نهاية 2017؛ 8% منها حزبية، وما يقارب 3% حكومية، و89% أهلية. وفي 2019، بلغ عدد المواقع الإخبارية اليمنية 269 موقعًا إخباريًّا، في محرِّك البحث المحلي «صحافة 24»، و167 موقعًا في محرِّك البحث المحلِّي «صحافة نت»، و233 موقعًا في محرِّك البحث «مصادر نت». وبلغ عدد المواقع الإخبارية المسجَّلة في شركة «يمن نت» 52 موقعًا؛ 85% منها مواقع أهلية، و8% حكومية، و9% حزبية[4].

وقد انعكست آثار الحرب في اليمن على حياة الصَّحفيين اليمنيِّين، والعاملين في الإعلام، وعلى وجود وسائل الإعلام نفسها، وساهمت الحرب في إنتاج خطاب إعلامي يحمل الكراهية والإقصاء والسَّعي لاستئصال الآخر. ومنذ بدء النِّزاع، في مارس 2015، وثَّقت المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان 357 انتهاكًا لحقوق الإنسان وانتهاكًا ضدَّ الصَّحفيين، بما في ذلك 28 حالة قتل، وحالتان من حالات الإخفاء القسري، كما جرى اختطاف 55 صحفيًّا، وبلغت عدد حالات الاعتداء الجنسي 45 حالة، إضافة إلى 184 عملية اعتقال واحتجاز تعسفية. وكان هناك 16 حالة وفاة، أو تهديد بالعنف الجسدي ضدَّ الصَّحفيين، و27 اعتداء على مؤسَّسات إعلامية ومنازل صحفيين، و4 أحكام بالإعدام على صحفيين[5]. ومن أبشع الانتهاكات التي تعرَّض لها الإعلاميُّون والصَّحفيون اليمنيون، منذ بداية الحرب، استخدامهم كدروع بشرية في أماكن قصف الطَّيران، كما جرى رصد 544 حالة تهجير قسري للصَّحفيين من مناطق سيطرة جماعة الحوثي إلى مناطق الشَّرعية، وخارج اليمن[6].

---

(4) «وسائل الاعلام اليمنية: دراسة عن المشهد الإعلامي اليمني كما في نهاية عام 2017»، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 2018/6/23، في: https://shortest.link/3RQc

(5) Yemen: Human Rights Violations Against Journalists, Coming 'From All Quarters'," Human Rights, 2020/8/6, at: https://shortest.link/3Hic

(6) «منظمة يمنية: 2.250 حالة انتهاك طالت الصحافة اليمنية»، يمن شباب، 2018/1/13، في: https://shortest.link/3RQg

وتوضِّح سجلَّات القيد في نقابة الصَّحفيين اليمنيين أنَّ عدد الصَّحفيين والإعلاميين اليمنيين يصل إلى نحو 1500 إعلامي، موزَّعين على المؤسَّسات الإعلامية، الحكومية والحزبية والأهلية، ويشكِّل الإعلاميون في المؤسَّسات الحكومية، وخصوصًا وكالة «سبأ» ومؤسَّسة «الثَّورة» والمؤسَّسة العامة للإذاعة والتِّلفزيون، النِّسبة الكبيرة من عدد الإعلاميين اليمنيين. وتبيّن الأرقام أنَّ هناك نحو ألف صحفي جرى حرمانهم من وظائفهم من جرَّاء مصادرة وسائل الإعلام التي كانوا يعملون فيها[7].

وفيما يتعلّق بوسائل الإعلام اليمنية، فقد بلغ عدد الانتهاكات التي طالتها، خلال سنوات الحرب، نحو 200 انتهاك، تنوَّعت بين الاعتداء المسلَّح، والاعتداء الإلكتروني، والاستيلاء على المؤسَّسات، وتجيير خطابها الإعلامي ونهب ممتلكاتها. كما تعرَّضت مؤسَّسات إعلامية لنحو 90 اعتداءً إلكترونيًّا، تمثَّل في الحجب والتَّشويش والقرصنة وإيقاف البث. وتشير الإحصاءات إلى أنَّ هناك 54 اعتداءً مسلَّحًا تعرضَّت له مؤسَّسات الإعلام، شمل القصف المدفعي والصَّاروخي، وقصف الطَّيران، ومصادرة الإصدارات، والسَّطو، والاقتحام. كما أنَّ هناك 17 وسيلة إعلامية جرى الاستيلاء عليها بالقوَّة، وتجيير خطابها لصالح الجهة المعتدية، كما جرى نهب 36 وسيلة إعلامية.

وتعتبر عمليَّات الحجب من أبرز الانتهاكات التي استهدفت وسائل الإعلام الإلكترونية بين عامَي 2015 و2021؛ إذ تعرَّض 58 موقعًا إلكترونيًّا إخباريًّا - محليًّا وخارجيًّا - للحجب في الدَّاخل اليمني. كما تعرَّضت 15 قناة وإذاعة وصحيفة حكومية للاقتحام والاستيلاء على مقارِّها أو مكاتبها من جماعة الحوثي التي جيّرت جميع إمكاناتها للترويج لأفكارها والتَّحريض ضدَّ خصومها. وتعرَّضت 12 قناة وإذاعة أهلية محلِّية للاقتحام والاستيلاء على مقرَّاتها وممتلكاتها بشكل كامل، علاوة على الاستيلاء على 13 صحيفة ورقية وموقعًا إلكترونيًّا أهليًّا. وتشير إحصاءات أخرى إلى أنَّ هناك 24 مؤسَّسة إعلامية جرى مصادرتها، و26 قناة تلفزيونية ومؤسَّسات صحفية جرى إغلاقها، إضافة إلى 27 اعتداء على مؤسَّسات إعلامية[8]. وأوضحت البيانات أنَّ

(7) «صحفيو اليمن بين البطالة والمعتقلات والتشرد»، المشاهد، 2017/11/10، في: https://shortest.link/3Hif

(8) "Yemen: Human rights violations against journalists ...".

جماعة الحوثي جاءت في صدارة منتهكي المؤسَّسات الإعلامية في اليمن بارتكابها 89% من إجمالي الاعتداءات المرصودة، تلاها جهات مجهولة بنسبة 5.5%، والتَّحالف العربي بنسبة 3.5%، والمجلس الانتقالي الجنوبي بنسبة 2%.[9]

أما بالنسبة إلى الأوضاع الإعلامية في المحافظات الجنوبية، ففي عدن تصاعدت حدَّة الانتهاكات بحقِّ الصَّحافيين والمؤسَّسات الإعلامية، بعد سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على مؤسَّسات إعلامية، حكومية وخاصَّة، وتعرَّض بعضها للتَّدمير والإحراق، كما حدث لمطبعة صحيفة «أخبار اليوم» الخاصَّة. واستولت مجموعات مسلَّحة تابعة للانتقالي على مقار وكالة «سبأ» للأنباء (الرَّسمية)، وصحيفتي «الثَّورة» و«14 أكتوبر» الحكوميَّتين، ومبنى وزارة الإعلام، ومقرَّ نقابة الصَّحافيين في عدن. ورغم التَّنديد الدُّولي والمحلِّي بعمليات الاستيلاء المستمرَّة على وسائل الإعلام، واصل الانتقالي اعتداءاته على الصَّحافيين، واختطافهم من الحواجز الأمنية، وتعرَّض عدد منهم للتَّعذيب، وخضعوا لجلسات تحقيق قاسية.

وخلال الأشهر الأولى من سيطرة الانتقالي على عدن سجَّلت نقابة الصَّحافيين اليمنيِّين نحو عشرة انتهاكات ارتكبها مسلَّحون تابعون له، فضلًا عن رصد اعتداءات في فترة لاحقة. وفقَدَ عشرات الصَّحافيين أعمالهم من جرَّاء توقُّف نشاط المؤسَّسات الإعلامية الرَّسمية، فقد ذكرت النَّقابة أنَّ أكثر من 150 موظَّفًا، يعملون لدى وكالة «سبأ» للأنباء، من بينهم 70 صحفيًّا، فقدوا عملهم. وطالبت النَّقابة بإطلاق سراح المُخرِج رأفت رشاد باقي، والصَّحافي الرِّياضي عمَّار مخشف الذي اعتقلته قوَّات أمنية بعد مداهمة منزله في منطقة كريتر بعدن، معربة عن إدانتها للواقعتين، ومطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، ورفع الإجراءات القمعية المفروضة على الإذاعتين، والسَّماح لهما باستئناف العمل مجدَّدًا[10].

---

(9) وداد ناصر، «104 انتهاكات ضد الصحفيين خلال 2021، المشاهد، 2022/1/8، في: https://almushahid.net/90686/؛ «نقابة الصحفيين اليمنيين تطلق تقريرها السنوي وترصد 104 انتهاك طال الحريات الإعلامية في العام 2021»، موقع نقابة الصحفيين اليمنيين، 2022/3/9، في: https://bit.ly/3yaewM0

(10) «انفصاليو اليمن والإعلام: الإخفاء ومسارات البقاء»، العربي الجديد، 2021/10/17، في: https://shortest.link/3lg4

وكانت المعطيات السَّابقة كفيلة بأن يكون اليمن في المرتبة 169 في «التَّصنيف العالمي لحرية الصَّحافة» في عام 2021، بعد أن كان في المرتبة 167 في عام 2020[11].

الشكل (4-1)

تصنيف الدُّول حسب حريَّة الصحافة

المصدر: منظَّمة مراسلون بلا حدود. يرجى ذكر بقية البيانات

وقد طفحت كثير من وسائل الإعلام اليمنية - بمختلف أنواعها ومرجعيَّاتها - بخطاب الكراهية والتَّعبئة؛ فالحرب فرضت خطابًا تعبويًا واستقطابًا في اللُّغة. وقد ساهمت المواد الإعلامية في تأجيج الصِّراع من خلال عدم نقل الوقائع بحيادية، وهيمنت عليها لغة التَّحريض وتجييش مشاعر الجماهير تجاه أطراف الصراع.

(11) «20 انتهاكًا لحقوق الصحفيين في اليمن خلال 3 أشهر»، صحيفة الأيام، 2022/4/17، في: http://bit.ly/3YlE0Rg

ثانيًا: واقع قطاع الإعلام في عام 2021

بقيت خارطة وسائل الإعلام اليمنية متوزِّعة على الأطراف المتحاربة في بداية يناير 2021، كما كانت في عامي 2019 و2020، ولم يحصل أيُّ تغيُّر في تموضعها؛ ولعلَّ ما حدث هو توسُّع بسيط في المواقع الإخبارية، وانطلاق بعض القنوات الفضائية الجديدة، وقابل ذلك اندثار وانكماش للصُّحف المطبوعة، فمن بين عشر صحف يومية يمنية لم يبقَ سوى ثلاث فقط، ومن بين عشرين صحيفة أسبوعية بقي أربع، أمَّا الإذاعات فظلَّت على حالها[12]. وبالنِّسبة إلى خطابها وأدائها الإعلامي، فقد انعكست عليه حالة الحرب والتَّشظي، والصِّراع السِّياسي، والاقتتال المشتعل في الجبهات، ومن ثمَّ غدت ميدانًا آخر للمعارك والصِّراعات من خلال تبنِّيها خطاب الحرب التَّعبوي، واتِّخاذ وضعية الهجوم والدِّفاع في معظم محتواها المنقول إلى الجمهور، وسيطرت مظاهر التَّمترس والاحتراب على كلِّ مستويات التَّغطية الإعلامية.

ولعلَّ الأثر الكبير الذي يحدثه الإعلام وأجهزته في المتلقِّين، وقدرته الفائقة في حشد الرَّأي العام، وصناعة النَّصر الأوَّلي الذي يسبق النَّصر النِّهائي في أرض المعركة، هو ما يجعل القائمين على الإعلام - وخصوصًا في أوقات الأزمات والحروب - يحولون وسائل الإعلام إلى أجهزة دعاية وتعبئة عامة للجماهير. ومع التَّطوُّر التِّكنولوجي في الإعلام، وظهور الإنترنت، ومواقع التَّواصل الاجتماعي، ازداد تأثير وسائل الإعلام، وخاصَّة في صناعة الشَّائعات والأخبار الكاذبة، وهو ما تسعى إلى تحقيقه أجهزة الإعلام في فترات الصِّراع والحرب.

(12) إياد الموسمي، «اليمن.. الصراع الدائر يستدرج الصحافة الورقية إلى حافة الاندثار»، موقع رووداو، 2017/7/22، في: https://shortest.link/3His

1- وسائل الإعلام في عام 2021:

حافظت وسائل الإعلام اليمنية في عام 2021، بثبات نسبي، على خارطة توزيعها المنقسمة على أطراف الصراع (الشرعية، جماعة الحوثي، المقاومة الوطنية، المجلس الانتقالي)، فقد حاول كلُّ طرف الحفاظ على استمرارية وسائله الإعلامية التي استطاع تأسيسها، أو الاستحواذ عليها.

أ. الصُّحف المطبوعة:

في عام 2021، توقَّفت 3 صحف يومية، وهي «أخبار اليوم» الأهلية، التي أعلنت في يونيو 2021 توقُّفها عن الصُّدور في مدينة مأرب، وهي صحيفة سياسية تصدر عن مؤسَّسة «الشُّموع» للصَّحافة والإعلام، وقد بدأت بالصُّدور في 2003، وتوقَّفت في صنعاء في فبراير 2015، بعد أن اقتحمتها ميليشيا جماعة الحوثي، ثمَّ عاودت الصُّدور في عدن في ديسمبر 2015، ثمَّ توقَّفت في مارس 2018، بعد أن اقتحمتها قوَّات المجلس الانتقالي الجنوبي، لتعاود الصُّدور مجدَّدًا في مدينة مأرب في يوليو 2018[13].

وفي أبريل 2021، أعلنت صحيفة «الشَّارع» الأهلية توقُّف إصدارها الورقي في عدن، وهي صحيفة سياسية صدرت في صنعاء عام 2007، وتوقَّفت في 2015، بعد أن اقتحمتها جماعة الحوثي، وفي عام 2019 عاودت الصُّدور من عدن. وفي مدينة صنعاء أعلنت صحيفة «صدى المسيرة» اليومية في أبريل 2021، توقُّف إصدارها الورقي، وهي صحيفة خاصَّة تصدرها جماعة الحوثي، وقد بدأت في الصُّدور أسبوعيًّا في عام 2015، ثمَّ تحوَّلت إلى يومية في نفس العام.

وتشير عملية رصد قام بها التَّقرير الاستراتيجي لمركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية لعام 2021، أنَّ الصُّحف التي تصدر في صنعاء عددها 7، وكلُّها تتبنَّى السِّياسة الإعلامية لجماعة الحوثي؛ وهي موزَّعة كما في الجدول (4-1).

(13) «اليمن.. صحيفة شهيرة تتوقف عن الصدور لأسباب مالية»، وكالة الأناضول، 2021/6/14، في: https://shortest.link/3ISH

الجدول (4-1)

الصُّحف الصَّادرة في صنعاء في عام 2021

اسم الصحيفة	ملكيتها	دورية الصدور
الثورة	حكومية	يومية
لا	أهلية	يومية
٢٦ سبتمبر	حكومية	أسبوعية
الحقيقة	أهلية	أسبوعية
المراسل	أهلية	أسبوعية
الميثاق	حزبية	أسبوعية
صدى المسيرة	حزبية	يومية (توقَّفت في أبريل ٢٠٢١)

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

وتوضِّح إحصائيات التَّقرير أيضًا أنَّ عدد الصُّحف الورقية الصَّادرة في عدن تصل إلى نحو 9 صحف، موزَّعة كما في الجدول (4-2).

الجدول (4-2)

الصُّحف الصادرة في عدن في عام 2021

اسم الصحيفة	ملكيتها	دورية الصدور
الأيام	أهلية	يومية
عدن الغد	أهلية	يومية
الشارع	أهلية	يومية (توقَّفت في أبريل ٢٠٢١)
يافع نيوز	انتقالي	أسبوعية
٤ مايو	انتقالي	أسبوعية
صوت المقاومة	انتقالي	أسبوعية
الأمناء	انتقالي	أسبوعية
عدن ٢٤	انتقالي	أسبوعية
عدن تايم	انتقالي	أسبوعية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

وكلُّ هذه الصُّحف، ما عدا صحيفتي «عدن الغد» و«الشَّارع»، تتبنَّى الخطَّ التَّحريري للمجلس الانتقالي الجنوبي.

أمَّا في مدينة مأرب فتصدر صحيفتان؛ إحداهما أسبوعية والأخرى يومية، وتنتهج الخطَّ التَّحريري لوسائل إعلام الشَّرعية، يوضِّحها الجدول (4-3).

الجدول (4-3)

الصُّحف الصَّادرة في مأرب في عام 2021

اسم الصحيفة	ملكيتها	دورية الصدور
٢٦ سبتمبر	حكومية	أسبوعية
أخبار اليوم	أهلية	يومية (توقَّفت في يونيو ٢٠٢١)

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

ب. القنوات الفضائية والإذاعات

تعتبر القنوات الفضائية والإذاعات من أهمِّ وسائل الإعلام التي تحرص الدُّول والجماعات والأحزاب على امتلاكها، وذلك لتأثيرها القوي والواسع في الجماهير، وقد حرصت كلُّ القوى في اليمن على امتلاكها باعتبارها أداة اتِّصالية مهمَّة لإدارة الحرب الإعلامية والتَّرويج لأفكارها ومعتقداتها وسياساتها الخاصة.

ت. القنوات التِّلفزيونية والإذاعات التَّابعة للحوثيين

تخضع لسيطرة جماعة الحوثي 11 قناة فضائية، تنتهج سياسة الجماعة؛ منها 6 قنوات حكومية سيطرت عليها الجماعة، و2 حزبية، و3 أهلية، وهي موزَّعة كما في الجدول (4-4).

الجدول (4-4)

القنوات التِّلفزيونية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي في عام 2021

القناة	ملكيتها
اليمن الفضائية	حكومية
عدن	حكومية
سبأ	حكومية
الإيمان	حكومية
التعليمية	حكومية
اليمن الوثائقية	حكومية
اليمن اليوم	حزبية
المسيرة	حزبية
الساحات	أهلية
اللحظة	أهلية
الهوية	أهلية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

وبالنِّسبة إلى الإذاعات، يوجد نحو 31 إذاعة محلِّية تبثُّ من المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي؛ منها 6 إذاعات حكومية، و25 أهلية تابعة للجماعة، يوضِّحها الجدول (4-5).

الجدول (4-5)

الإذاعات التي تبثُّ من المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي في عام 2021

اسم الإذاعة	ملكيتها
إذاعة صنعاء	حكومية
عدن	حكومية
إب	حكومية
تعز	حكومية
الحديدة	حكومية

الشعب	حزبية
المسيرة	حزبية
سام إف. إم.	أهلية
٢١ سبتمبر	حزبية
يمن تايمز	أهلية
الهوية	أهلية
ألوان إف. إم.	أهلية
هوا اليمن	أهلية
صوت اليمن	أهلية
جراند إف. إم.	أهلية
طفولة إف. إم.	أهلية
شباب إف. إم.	حكومية
يمن ميوزك إف. إم.	أهلية
وطن	أهلية
برق	أهلية
مواهب	أهلية
إرَم زمان	أهلية
إرَم إف. إم.	أهلية
القرآن الكريم	أهلية
آفاق	أهلية
يمن إف. إم.	أهلية
دلتا إف. إم.	أهلية
طيرمانة إف. إم.	أهلية
الرسالة	أهلية
حياة إف. إم.	أهلية
صحتك إف. إم.	أهلية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

ث- القنوات التِّلفزيونية والإذاعات التَّابعة للسُّلطة الشَّرعية:

تحسب على الشَّرعية نحو 9 قنوات فضائية؛ منها 5 قنوات حكومية، و4 أهلية، وكلُّها تتبع في سياستها التَّحريرية الخطاب الإعلامي للشَّرعية، ويوضِّحها الجدول (4-6).

الجدول (4-6)

القنوات التِّلفزيونية المساندة للشَّرعية في عام 2021

اسم القناة	ملكيتها
اليمن الفضائية	حكومية
عدن	حكومية
الشرعية	حكومية
المهرة	حكومية
حضرموت	حكومية
سهيل	أهلية
يمن شباب	أهلية
بلقيس	أهلية
المهرية	أهلية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

وبالنسبة إلى الإذاعات، تساند السُّلطة الشَّرعية نحو 13 إذاعة، يوضِّحها الجدول (4-7).

الجدول (4-7)

الإذاعات التي تساند السُّلطة الشَّرعية في عام 2021

اسم الإذاعة	ملكيتها
البرنامج العام صنعاء	حكومية
تعز	حكومية
سيئون	حكومية
المكلا	حكومية

المهرة	حكومية
سقطرى	حكومية
وطني إف. إم.	حكومية
شبوة	حكومية
مأرب	حكومية
الجند إف. إم.	أهلية
الاتحادية	أهلية
ناس إف. إم.	أهلية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

ج. القنوات التِّلفزيونية والإذاعات التَّابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي:

يمتلك المجلس محطَّة تلفزيونية، هي قناة «عدن المستقلَّة»، كما يمتلك إذاعة «هنا عدن» التي أُسِّست بدعم إماراتي، إضافة إلى عشرات المواقع الإخبارية، وشبكة تدير حملات على مواقع التَّواصل الاجتماعي. كما يفرض المجلس سيطرته على مباني الإعلام الحكومي، بيد أنَّه عطَّل نشاطها، كما حدث لصحيفة «14 أكتوبر»، ووكالة «سبأ» الرَّسمية.

وفتحت السَّيطرة المسلَّحة للمجلس الانتقالي الجنوبي على العاصمة المؤقَّتة عدن في أغسطس 2019، شهيته للاستحواذ على وسائل الإعلام، بعد تكريس مضايقة الصَّحفيين المعارضين، ومالكي المكاتب الإعلامية في المدينة[14].

ح- القنوات التِّلفزيونية المستقلة:

يوجد نحو 4 قنوات فضائية يمنية مستقلَّة، يبيّنها الجدول (4-8).

(14) «انفصاليو اليمن والإعلام ..».

الجدول (4-8)

القنوات المستقلَّة في عام 2021

اسم القناة	ملكيتها
السعيدة	خاصة
حضرموت	خاصة
الغد المشرق	خاصة
يمن سما	خاصة

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

خ- الإذاعات المجتمعية في عدن وحضرموت:

وهي إذاعات محلِّية يملكها تجَّار ورجال أعمال، وتهتمُّ بأخبار المنوَّعات والتَّرفيه والبرامج الدِّينية. وتوجد في مدينة عدن 3 إذاعات محلِّية مجتمعية، وفي مدينة حضرموت 11 إذاعة مجتمعية، وإذاعة واحدة في المهرة، يوضِّحها الجدول (4-9).

الجدول (4-9)

الإذاعات المجتمعية في عدن وحضرموت والمهرة في عام 2021

اسم الإذاعة	مكان بثها
نماء	حضرموت
سلامتك	حضرموت
تريم	حضرموت
نور الإيمان	حضرموت
الرشد إف. إم.	حضرموت
القرآن الكريم	حضرموت
الأمل	حضرموت
حلم	حضرموت
الماهر	حضرموت
نهضة	حضرموت

رؤية	حضرموت
المستقبل	حضرموت
بندر عدن	عدن
لنا	عدن
عدن المستقبل	عدن
تواصل	المهرة

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

د. القنوات التِّلفزيونية التابعة للمقاومة الوطنية

بالنسبة إلى المقاومة الوطنية، التَّابعة للعميد طارق صالح، والمدعومة إماراتيًّا، توجد قناتان فضائيَّتان تغطِّي أعمالها الإعلامية، يوضِّحها الجدول (4-10).

الجدول (4-10)

عدد قنوات المقاومة الوطنية في عام 2021

اسم القناة	ملكيتها
اليمن اليوم	المؤتمر
الجمهورية	المقاومة الوطنية

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

ذ. المواقع الإخبارية

توضِّح عملية المسح أنَّ عدد المواقع الإخبارية الإلكترونية اليمنية النَّشطة في عام 2021، يبلغ نحو 275 موقعًا إخباريًّا، تشكِّل المواقع الممثِّلة للشَّرعية ما نسبته 13%، والمواقع الموالية لجماعة الحوثي 11%، والمواقع التَّابعة للانتقالي 6%، والمواقع التَّابعة للمقاومة الوطنية 5%، وتشكِّل المواقع الأهلية ما نسبته 65%.

2- تفاعلات وسائل إعلام جماعة الحوثي مع الأحداث في عام 2021:

ركَّزت وسائل الإعلام الحوثية في عام 2021، على تغطية عمليَّاتها العسكرية التي شنَّتها في بداية فبراير على مأرب، واتَّسعت التَّغطية أيضًا مع اتِّساع العمليَّات العسكرية والحربية في الجوف وتعز والبيضاء وشبوة. ومن خلال متابعة الخطاب الإعلامي الحوثي ورصده في عام 2021، نجد أنَّه صُنع وفق المسارات التَّالية:

1- التَّغطية الشَّاملة والسَّريعة لكلِّ ضربات طيران التَّحالف العربي على اليمن، وما ينتج منها من قتل للمدنيِّين، وتدمير للبُنى التَّحتية، ومتابعة كلِّ ما يحدث في جبهات القتال.

2- الاهتمام بالفعاليَّات الدِّينية الخاصَّة بالجماعة ومعتقداتها وأفكارها السِّياسية والاجتماعية التي تُغطِّي معظم شهور السَّنة، مثل: ذكرى الشَّهيد وغيرها.

3- عرض الإدانات والاستنكارات الجماهيرية والشَّعبية التي تصنعها الماكينة الإعلامية الحوثية، وتوجُّهها ضدَّ الآراء والمواقف والأفعال المحلِّية والإقليمية والدُّولية المخالفة لها، مثل: «وزارة الصِّحَّة تدين جريمة مرتزقة العدوان بصالة عرس بالحديدة»، و«رئيس مجلس النُّوَّاب يدين استهداف العدوان وأدواته لصالة عرس بالحديدة»، و«المنظَّمات المدنية بتعز تدين مجزرة مرتزقة العدوان بحي الجملة في صالة»، وغير ذلك.

4- التَّركيز على الآثار الاقتصادية النَّاتجة من الحرب والحصار، مثل احتجاز سفن النَّفط.

5- مسار تغطيات هجمات السِّلاح المسيَّر، والصَّواريخ الباليستية، والعمليَّات الهجومية التي تنفِّذها ميليشيات جماعة الحوثي على دولتي التَّحالف العربي، السُّعودية والإمارات، والجبهات الدَّاخلية اليمنية. وهذه الأخبار تُذاع وتُبثّ مباشرة عن طريق المتحدِّث الرَّسمي للقوَّات الحوثية، يحيى سريع، وتتناقلها وسائل الإعلام الأخرى بشكل سريع وكبير.

6- تعبئة الرَّأي العام والجماهير وحشدهما؛ وفي هذا المسار من التَّغطية الإعلامية ابتكر الخطاب الحوثي أخبار الوقفات اليومية والأسبوعية واللِّقاءات القبلية، وما يُسمَّى بالنَّكف، وقوافل دعم الجبهات، ولقاءات الحشد والتَّجنيد، بغية الوصول إلى المواطنين العاديّين، وتحريكهم في الاتِّجاهات والمواقف التي يتبنَّاها. ومن أمثلتها: «نكف قبلي» و«قافلة مالية وعينية في مديرية النَّادرة بإب»، و«مدرسة أسماء بمدينة ذمار تسيِّر قافلة للمرابطين في الجبهات»، وأمثالها من الأخبار.

7- الاهتمام بتغطية كلِّ فعاليات مؤسَّسات الدَّولة التي سيطرت عليها جماعة الحوثي في وسائل الإعلام الرَّسمية والأهلية والحزبية، وخصوصًا المؤسَّسات التي جرى إنشاؤها لخدمة المشروع الحوثي، مثل هيئة الزَّكاة وهيئة الأوقاف ومجلس الشؤون الإنسانية. وتهدف جماعة الحوثي من ذلك إلى إيصال رسالة مفادها أنَّ سلطتها لم تتأثَّر بالحرب والحصار، وأنَّ كلَّ مؤسَّساتها تعمل بدون توقُّف.

8- كثافة التَّغطية الإخبارية للعمل الإنساني والإغاثي، الدُّولي والأممي، فأخبار مسؤولي المنظَّمات الدُّولية، وزياراتهم إلى صنعاء تنافس أخبار الجبهات والمعارك.

9- توظيف أخبار العائدين من الجبهات، وهو مسار تغطية يركِّز فيه الخطاب الإعلامي للحوثيّين على أخبار الجنود والضُّبَّاط الذين تركوا جبهات الشَّرعية، وخصوصًا جبهات مأرب، وجبهات السَّاحل الغربي، وانضمُّوا إلى صفوف جبهات جماعة الحوثي. ويهتمُّ القائمون على الخطاب الإعلامي الحوثي بإجراء المقابلات والحوارات واللِّقاءات مع هؤلاء الجنود، وبثِّها في القنوات والإذاعات والصُّحف والمواقع الإخبارية.

10- وفي مسار آخر، تنتهجه الجماعة في إنتاج خطابها الموجَّه للرَّأي العام الإقليمي والدُّولي، وأحيانًا المحلِّي، تعتمد الجماعة فيه على المتحدِّثين الرَّسميّين باسمها، مثل محمَّد عبد السَّلام، النَّاطق الرَّسمي باسم

الجماعة، ومحمَّد ناصر البخيتي، عضو المكتب السِّياسي ومحافظ ذمار، وغيرهم. ويقوم هؤلاء المتحدِّثون إمَّا بالتَّغريد في حساباتهم على «تويتر»، وإما بالتَّصريح والتَّحدُّث لوسائل الإعلام الحكومية أو الحوثية الخاصَّة، وأحيانًا القنوات الإيرانية، وقنوات «حزب الله» اللُّبناني، والقنوات العراقية الشِّيعية، وغيرها من القنوات الموالية لهم.

3. تفاعلات وسائل إعلام الشَّرعية مع الأحداث في عام 2021

عكس خطاب وسائل الإعلام الموالية للشَّرعية المواقف الدِّفاعية عن الشَّرعية، والتي فرضتها السَّيطرة على الأرض والواقع؛ فهناك المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يفرض سيطرته على أجزاء من المحافظات الجنوبية، وله خطابه الإعلامي وأطروحاته المناهضة للشرعية، وهناك جماعة الحوثي في الشَّمال التي تمرَّدت على الدَّولة، وباتت تمتلك آلة إعلامية رهيبة، تحاول إلى جانب أعمالها العسكرية السَّيطرة على كلِّ شيء في اليمن.

وفي مواجهة كلِّ ذلك، يكافح إعلام الشَّرعية، الموجود في معظمه خارج حدود اليمن، على أكثر من جبهة؛ فتارة يدافع عن اتِّفاق الرِّياض وانتهاكات الانتقالي له، وتهديداته وإخلاله بالحياة العامَّة في عدن والمحافظات الجنوبية، وتارة أخرى يحارب جماعة الحوثي في هجومها العسكري على مأرب والبيضاء وشبوة والجوف وتعز والضَّالع، وغيرها من المحافظات، وتارة ثالثة يُغطِّي انحراف التَّدخُّل الإماراتي والتَّداعيات النَّاجمة عنه.

ويتموضع الإعلام التَّابع والموالي للشَّرعية في سيرورة يحاول من خلالها تزويد الجمهور اليمني المؤيِّد للشَّرعية، وكذلك الرَّأي العام العالمي والعربي، بوجهة نظره، وتحقيق نوع من التَّوازن مع التَّدفُّق الكبير لوسائل الإعلام التي يمتلكها الخصوم، ويسعى إلى إثبات وجوده بعد أن تعرَّضت كلُّ وسائل الشَّرعية والوسائل الإعلامية المستقلَّة للإغلاق والمصادرة والحجب في بداية الحرب، وذلك من خلال تقديم تغطية مستمرَّة وشاملة لكلِّ الأحداث في اليمن، بمصداقية ومهنية وشفافية ووضوح، وبما يتوافق مع رؤية الشَّرعية للحلِّ والسَّلام. مع محاولة كسر مسار الصَّوت الواحد

الذي فرضته جماعة الحوثي، وانتهجت فيه خطًّا مندمجًا مع خطِّ إيران و»حزب الله» اللُّبناني السِّياسي والإعلامي. وأظهرت كذلك الأعمال التي يقوم بها المجلس الانتقالي الجنوبي في المحافظات الجنوبية، واعتبرته تمرُّدًا على اتِّفاق الرِّياض. كما ناقشت الحلول للحرب القائمة في اليمن، مثل: المفاوضات القائمة على المرجعيَّات الثَّلاث، المتمثِّلة في المبادرة الخليجية وآليَّتها التَّنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم (2216).

وركَّزت وسائل الإعلام الممثِّلة لصوت الشَّرعية على قرار الولايات المتَّحدة بتصنيف جماعة الحوثي على أنهم جماعة إرهابية، ووضع قياداتها ضمن قوائم الإرهاب، وكذلك توجُّه إدارة الرَّئيس الأميركي جو بايدن لمراجعة قرار إدارة الرَّئيس السَّابق دونالد ترامب، تصنيف جماعة الحوثي على أنها جماعة إرهابية، وإعادة النَّظر في القرار، تحت مسوّغ ضمان عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وقد شنَّت هذه الوسائل حملة تحذير فحواها أنَّ إلغاء هذا التَّصنيف سيرسل رسائل خاطئة، قد يُسيء الحوثيُّون تفسيرها على أنَّها إفلات من العقاب على جرائمهم الإرهابية، كما أنَّ التَّصنيف يعتبر ورقة ضغط على الحوثيِّين من أجل دفع عملية السَّلام التي تقودها الأمم المتحدة، بعد أكثر من عامين من الجمود.

وتعدّ معركة مأرب في عام 2021 من أبرز الأحداث التي غطّتها وسائل الإعلام الممثِّلة لصوت الشَّرعية، مبرزةً صمود الجيش الوطني في وجه الهجمات المتتالية لميليشيات الحوثي، فتناولت سير المعارك، وانتهاكات جماعة الحوثي لأمن المدنيِّين وسلامتهم في المدينة، وأحوال النَّازحين، ودعم قوَّات التَّحالف العربي للجيش الوطني من خلال ضربات الطَّيران، وتصريحات المسؤولين اليمنيِّين وزياراتهم الميدانية، وإيجازات ناطق الجيش الوطني، مع استعراض خسائر ميليشيات الحوثي في المعدَّات والجنود. وتناولت التغطية البيانات الصَّحفية للأحزاب اليمنية وعلماء اليمن، الدَّاعية إلى دعم مأرب وحمايتها من السُّقوط. وكذلك تناولت التَّصريحات الدُّولية والأممية المنتقدة للعمليات العسكرية في مأرب، وركَّزت على مطالبة المجتمع الدُّولي والإدارة الأميركية للحوثيين بإيقاف تقدُّمهم في مأرب، ووقف كلِّ العمليات العسكرية والتَّحوُّل إلى المفاوضات. كما ركزت على إحاطة المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن،

مارتن غريفيث، لمجلس الأمن الدُّولي، التي أوضح فيها أنَّ الهجوم على مأرب يهدِّد عملية السَّلام، ويعرض النَّازحين لمزيد من المخاطر.

وحاولت الوسائل إظهار الرَّفض الدُّولي والإقليمي لتصعيد جماعة الحوثي، وخصوصًا الولايات المتَّحدة وبريطانيا وفرنسا والسُّويد وجامعة الدُّول العربية والاتِّحاد الأوروبي والأمم المتَّحدة. ونقلت التَّغطية الإعلامية تصريحات الأمين العام لجامعة الدُّول العربية، أحمد أبو الغيط، الذي أوضح أنَّ تصعيد الحوثي لعمليَّاته وهجماته على مأرب يأتي في إطار أجندة إيرانية متهوِّرة، تستخدم اليمن كورقة تفاوض سياسية، من دون أيِّ اعتبار للتَّبعات الخطيرة على حياة السُّكَّان المدنيِّين.

وفي تناول إعلامي يثبت أهمية مدينة مأرب، نقلت الوسائل الإعلامية الممثِّلة لصوت الشَّرعية مؤتمرًا صحفيًّا، لدائرة صافر للغاز، أكَّدت فيه استمرارها بتوزيع إنتاجها اليومي من مادة الغاز المنزلي على جميع المحافظات من دون استثناء، بما في ذلك المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، بالسِّعر الرَّسمي، وبنسبة أكبر خلال عام 2021 مقارنة بعامي 2019 و2020.

وخصَّصت وسائل الإعلام حيِّزًا من تغطيتها لزيارات غريفيث إلى الرِّياض وعدن وصنعاء، وتناولتها بالأخبار والتَّقارير والحوارات والتَّحليلات واللِّقاءات، وحرصت على إظهار اهتمام الحكومة بتهيئة أجواء إيجابية من شأنها المساعدة في بدء المشاورات السِّياسية الشَّاملة، والاتِّفاق على تدابير إنسانية واقتصادية، واستئناف عملية السَّلام بين الحكومة وجماعة الحوثي.

وفيما يخصُّ تحرُّكات حكومة الشَّرعية السِّياسية بخصوص مأرب، سلَّطت وسائل الإعلام الضَّوء على زيارات ولقاءات وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أحمد عوض بن مبارك، التي بحث فيها تبعات استمرار تصعيد جماعة الحوثي ضدَّ مأرب، والجهود الرَّامية إلى التَّهدئة وتحقيق السَّلام، كما عرَّجت على خطاب المتحدِّثة الإقليمية باسم الخارجية الأميركية جيرالدين غريفيث التي أوضحت أنَّ الولايات المتَّحدة تستنكر استمرار هجمات الحوثيِّين على مأرب والأراضي السُّعودية، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتحقيق حلٍّ سلمي للنِّزاع. وكثيرًا ما شدَّدت وسائل الإعلام الممثِّلة لصوت

الشَّرعية على ضرورة دعم محافظة مأرب في معركتها للدِّفاع ضدَّ هجمات الحوثيين باعتبارها تدافع عن كلِّ اليمن.

واهتمَّت وسائل الإعلام بأخبار انهيار قيمة الرِّيال اليمني مقابل العملات الأجنبية في مناطق الشَّرعية، وزيادة فارق الصَّرف بين صنعاء وعدن، وناقشت الأسباب والخلفيات والحلول، وانعكاس ذلك على أسعار المواد الغذائية التي بلغ ارتفاعها مستويات غير مسبوقة. كما أفردت مساحات لتغطية نشاطات الحكومة، وركَّزت على الأولويات التي سعت الحكومة إلى تنفيذها، وخاصَّة نشر الاستقرار والتَّعافي الاقتصادي.

وبالنِّسبة إلى الوضع في المحافظات الجنوبية، أصدر الرَّئيس هادي، في منتصف يناير 2021، عددًا من القرارات الجمهورية، بتعيينات في مختلف مؤسَّسات الدَّولة، قضى إحداها بتعيين أحمد عبيد بن دغر رئيسًا لمجلس الشُّورى. وقد شنَّت وسائل إعلام تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي هجومًا كبيرًا على تلك القرارات، واعتبرتها أحادية الجانب، وتشكِّل خروجًا صارخًا على مضامين اتِّفاق الرِّياض، وعملية التَّوافق والشَّراكة بين طرفي الاتِّفاق، والذي اعتبرته الحكومة ابتزازًا للحصول على مزيد من المناصب.

كما التفتت وسائل الإعلام الممثِّلة لصوت الشَّرعية إلى صراعات الانتقالي مع الحكومة الشَّرعية في المحافظات الجنوبية، وغطَّت الانفجار الذي استهدف موكب محافظ عدن، ووزير الزِّراعة، والرُّدود والمواقف التي تناولته. كما ركزت على الممارسات القمعية، والانتهاكات التي تقوم بها جماعة الحوثي في المناطق التي تسيطر عليها، والتَّمويل الذي تحصل عليه من إيران و»حزب الله». وفي أواخر عام 2021، تركَّزت تغطيتها على الضَّربات والغارات التي قام التَّحالف العربي بها على العاصمة صنعاء، واستهدفت القيادات العليا لجماعة الحوثي، وقتل السَّفير الإيراني بصنعاء حسن إيرلو. كما تناولت التَّغطية أيضًا عمليات تحرير محافظة شبوة من ميليشيات جماعة الحوثي.

4. الإعلام الجديد في عام 2021

شكَّل الإعلام الجديد بوسائله المختلفة (فيسبوك، تويتر، يوتيوب ... إلخ) فضاءً جديدًا للعمل الإعلامي؛ فالمواطن العادي بإمكانه إنتاج محتوى متنوّع من النُّصوص والصُّور ومقاطع الفيديو، وبثّها في أيّ وقت يشاء، وهذه هي السُّلطة التي فرضها هذا النُّوع من الإعلام. ولم تعد الحكومات والأحزاب والجماعات، بحاجة إلى وكالات أنباء، أو قنوات فضائية، أو محطَّات إذاعية، أو صحف كبرى، فالمتحدِّث الرَّسمي أو رئيس الحكومة يستطيع أن ينقل رؤية حكومته في تغريدات[15] أو مقاطع صوتيَّة أو مرئيَّة، عبر وسائل الإعلام الجديدة، إلى الملايين من المتابعين. وقد فرضت المواقع محتواها على المحتوى الإخباري لوسائل الإعلام التَّقليدية. ومن تجلِّيات التَّأثير لهذه الوسائل أنَّها أصبحت توفِّر مساحات كبيرة للتَّحليل والتَّفسير والتَّعليق والنَّشر السَّريع.

لم يتوانَ الإعلام اليمني عن متابعة المستجدّات في مجال الإعلام والاتِّصال، فبعد أنَّ عزلت جماعة الحوثي كلَّ وسائل الإعلام، وأغلقتها، وعزلت اليمنيّين عن العالم، كانت مواقع التَّواصل الاجتماعي هي النَّافذة الوحيدة لهم للاطِّلاع على الأخبار واستقاء المعلومات التي حُجِبت عنهم، كما أنَّها الوسيلة المتاحة لنقل ما يجري في اليمن، وكسر الصَّوت الواحد؛ لذا تزايد استخدام مواقع التَّواصل الاجتماعي، وخاصَّة «تويتر» في الفترات الأخيرة من الإعلاميّين اليمنيّين والفاعلين السِّياسيّين، وذلك انطلاقًا من تأثيرها القوي في الجماهير، وفي بيان المواقف والرُّدود، وبيان الحقائق، والحشد والتَّعبئة.

وفي عام 2021، أدارت الأطراف السِّياسية اليمنية حربها الإعلامية في مواقع التَّواصل الاجتماعي، في مواكبة للحرب العسكرية في الجبهات، وكثَّفت نتاجها الإعلامي، مستفيدة من عمليات رجع الصَّدى التي تشكِّل دوائر متَّصلة، ومتَّسعة في نفس الوقت للعملية الاتِّصالية، مثل الإعجابات والمشاركات والتَّعليقات وإعادة النَّشر والتَّفاعل والنَّشر السَّريع في الوسائل التَّقليدية.

(15) يكتفي وزير الإعلام والثَّقافة والسِّياحة بالتَّغريد على موقع «تويتر»؛ لشرح وجهة نظر الحكومة!

وقد جرى رصد استخدام موقع «تويتر» من الإعلاميّين والسِّياسيّين المنتمين لمختلف الأطراف السِّياسية اليمنية خلال عام 2021، باعتباره المنصَّة الأكثر استخدامًا بينهم، وتأثيرًا في توجيه الرَّأي العام.

أ- صنَّاع الرَّأي الحوثيون في «تويتر»:

يتصدَّر 7 أشخاص قائمة الشَّخصيات الحوثية البارزة في «تويتر»، خلال عام 2021، وحضروا بفاعلية في صناعة الخطاب الإعلامي لجماعة الحوثي في «تويتر». وتتقاسم هذه الشَّخصيات مفردات الخطاب الحوثي ومضامينه بنوع من التَّخصُّص، وهذا ما يبيّنه الجدول (4-11).

الجدول (4-11)

الشَّخصيات الحوثية البارزة في «تويتر» خلال عام 2021

الاسم	عدد المتابعين (يزيد على..)
محمد عبد السلام	٦٩٤ ألفًا
محمد علي الحوثي	٤٧٨ ألفًا
حسين العزّي	٤٥٩ ألفًا
يحيى سريع	٣٢٥ ألفًا
محمد البخيتي	٢٥٦ ألفًا
عبد القادر المرتضى	٨٦ ألفًا
إبراهيم السراجي	٤٤ ألفًا

المصدر: من إعداد الباحث.

محمَّد عبد السَّلام: وهو النَّاطق الرَّسمي باسم جماعة الحوثي، يهتمُّ في المقام الأوَّل بخطاب الجماعة، ومواقفها، وردودها، نحو الشَّأن الدُّولي والأممي. كما تأتي تغريداته لطرح ردّ الجماعة على مواقف الدُّول الكبرى، كأميركا وبريطانيا وفرنسا، أو الأمم المتَّحدة، أو الوسطاء الدُّوليّين، أو إحاطات المبعوث الأممي لليمن ومواقفه.

ففي مارس 20211، خاطب عبد السَّلام الولايات المتَّحدة، في تغريدة له على «تويتر» قائلًا: «لا يستقيم لأميركا أن ترفع شعار حقوق الإنسان، وتبدي قلقها لتدهور الوضع الإنساني في اليمن من جرَّاء العدوان والحصار، وذلك للمقايضة العسكرية والسِّياسية». وفي ردٍّ له على تصريحات المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، التي عبَّر فيها عن قلقه من هجوم ميليشيات جماعة الحوثي على مأرب، قال: «منطق السَّفير البريطاني 'غريفيث' يصف أعمال المدافعين عن أنفسهم من أبناء شعبنا بالعدائية ما يجعل منه مبعوث بلاده بلبوس أممي». توثيق

وفي المقام الثَّاني يهتمُّ عبد السَّلام بتحديد مسارات الحملات الإعلامية التي تقوم بها جماعة الحوثي، ومن ذلك تغريدته التي تناقلتها وسائل الإعلام الحوثية: «ناطق أنصار الله يدين اختطاف المرتزقة للنِّساء في مأرب». توثيق

محمَّد علي الحوثي: هو رئيس اللَّجنة الثَّورية الحوثية، تتركَّز أطروحاته في «تويتر» على مخاطبة دول التَّحالف العربي، خاصة السُّعودية والإمارات، متناولًا شؤونها الدَّاخلية والخارجية. ويغرِّد أيضًا حول موقف جماعته من الدُّول العربية الأخرى، وكذلك الدُّول الإسلامية.

حسين العزِّي: يتوجَّه خطاب حسين العزِّي إلى الأطراف السِّياسية اليمنية الأخرى (الإصلاح، الانتقالي، المقاومة الوطنية، الشَّرعية)، ويمتاز خطابه بالسُّخرية، كما أنَّه يحمل في دلالاته أنَّ جماعته هي المظلَّة الكبرى لليمن، وللكلِّ إمكانية أن يحتمي بها.

محمَّد البخيتي: ينطلق خطابه في السِّياق ذاته لخطاب حسين العزِّي، والموجَّه نحو الأطراف السِّياسية اليمنية، وخصوصًا الإصلاح.

عبد القادر المرتضى وإبراهيم السِّراجي: تصبُّ تغريداتهما في شؤون الأسرى، وناقلة صافر، باعتبار المرتضى عضو وفد الحوثيين المفاوض ومسؤول ملفِّ الأسرى، والسِّراجي ممثِّل الحوثيين في لجنة اتِّفاق صيانة صافر.

يحيى سريع: هو مختصٌّ بالتَّغريدات المتعلِّقة بهجمات الحوثيين العسكرية، وتقدُّماتهم في المحافظات الأخرى، وضربات الطَّائرات المسيَّرة والصَّواريخ الباليستية على السُّعودية والإمارات والمدن اليمنية، وهو مدير دائرة التَّوجيه المعنوي للقوَّات التَّابعة لجماعة الحوثي والمتحدِّث الرَّسمي باسمها.

ب- صنَّاع الرَّأي المحسوبون على الشَّرعية في «تويتر»:

ينقسم المؤثِّرون الممثِّلون للشَّرعية أو الموالون لها على «تويتر»، إلى فريقين؛ الأوَّل يهتمُّ بالمساجلات والتَّغريد حول جماعة الحوثي، من خلال تناول أخبار المعارك وانتهاكات الحوثيِّين وممارساتهم في مناطق حكمهم، وارتباطهم بإيران، وحرسها الثَّوري، وفيلق القدس، و»حزب الله» اللُّبناني، والأحزاب والجماعات العراقية الشِّيعية، والرَّد على نُشطائهم في «تويتر»، و كشف الصِّراعات الدَّاخلية التي تحدث بين أجنحة الحوثيِّين، وسوء إدارتهم لمؤسَّسات الدَّولة، والفساد فيها، وعمليَّات إحلال عناصرهم في مرافقها، وتغيير المناهج الدِّراسية، وعمليَّات التَّحشيد والتَّجنيد التي يقومون بها، وخصوصًا تجنيد الأطفال، وأزمات النَّفط والغاز التي يديرونها، وغير ذلك. ويتصدَّر هذا الفريق وزير الإعلام والثَّقافة والسِّياحة، معمَّر الإرياني، والدُّكتور محمَّد جميح، وكامل الخوداني، وعلي الجرادي. ويوضِّح الجدول التَّالي أبرز الشَّخصيات في صفِّ الشَّرعية، على موقع «تويتر»، وعدد متابعيهم.

الجدول (4-12)

أبرز الشَّخصيات في صفِّ الشَّرعية خلال عام 2021

الاســـــم	عدد المتابعين (يزيد على...)
محمد جميح	٦٣٤ ألفًا
مختار الرحبي	٥٤٣ ألفًا
معمر الإرياني	٣٣٤ ألفًا
أنيس منصور	٣٠٢ ألف
كامل الخوداني	٢٦٦ ألفًا
علي الجرادي	١٩٥ ألفًا
صالح الجبواني	٦٢ ألفًا

المصدر: من إعداد الباحث.

معمَّر الإرياني: تناول في تغريداته الأحداث التي نتج منها مصرع السَّفير الإيراني حسن إيرلو، والاقتحامات والإعدامات التي تقوم بها جماعة الحوثي في قرى ومنازل عزلة الحيمة في تعز، والتَّمثيل بالجثث ... إلخ.

الدُّكتور محمَّد جميح: وهو سفير اليمن في منظَّمة الأمم المتَّحدة للتَّربية والعلم والثَّقافة (اليونسكو)، وهو كاتب وصحفي يمني، يركِّز على تفاصيل الحياة اليومية لفئات المجتمع المختلفة في مناطق جماعة الحوثي.

كامل الخوداني: وهو إعلامي وناشط سياسي، من حزب المؤتمر الشَّعبي العام، يتناول إدارة الحوثيِّين لشؤون النَّاس.

علي الجرادي: وهو رئيس الدَّائرة الإعلامية لحزب «التَّجمُّع اليمني للإصلاح»، ويركِّز في تغريداته على علاقة الحوثي بإيران.

وبالنِّسبة إلى الفريق الثَّاني من الشَّخصيات البارزة، فإنَّ استخداماته لـ «تويتر» يأتي في إطار المواجهة مع المجلس الانتقالي الجنوبي؛ إذ تتركَّز تغريداتهم في تناول الاشتباكات التي تحدث بين قوات النُّخبة والأحزمة الأمنية التَّابعة للانتقالي وقوَّات الشَّرعية في المحافظات الجنوبية، واقتحامات القوَّات التابعة للانتقالي لمؤسَّسات الدَّولة، وسيطرتها عليها، وإخلالها بالحياة العامَّة في الجنوب، ونزعتها الانفصالية، والانتهاكات في حقِّ المواطنين الذين ينتمون للمحافظات الشَّمالية. كما تتركَّز تغريداتهم حول تدخُّل الإمارات، ودعمها للانتقالي على حساب الشَّرعية. وتتصدَّر شخصيتان هذا الفريق؛ هما:

مختار الرَّحبي: وهو مستشار وزير الإعلام، وقد غرَّد في يناير 2021: «القوَّات الإماراتية رفضت توجيهات الحكومة اليمنية بإعادة تشغيل مطار الرَّيَّان، وتستمر هذه القوَّات المتمركزة في مطار الرَّيَّان منذ خمسة أعوام في استخدام المطار كسجن غير شرعي تمارس فيه أبشع أنواع التَّعذيب بحقِّ اليمنيين». توثيق

أنيس منصور وهو الملحق الإعلامي بالسَّفارة اليمنية بالرِّياض، كتب في تويتر: «هكذا يتمُّ استعباد أبناء جزيرة سقطرى، من قبل الإمارات، توفِّر لهم الماء على ناقلة «بوزة»، وتشترط إخراج الأب والأطفال لرفع العلم الإماراتي، وتصوير ونشر وشكر الإمارات وشيوخها أمام المصوِّرين والكاميرات!! خدمات بذُلٍّ وإهانةٍ وازدراء، واستغلالٌ لحاجة النَّاس لأهداف سياسية». توثيق

ثالثًا: المشهد الإعلامي اليمني في عام 2022

ازداد تفاعل وسائل الإعلام اليمنية مع مسارات الأحداث في الأشهر الأولى من عام 2022، وتفاوت هذا التفاعل وفقًا لفترات الهدنة التي بدأت في أبريل وانتهت في أكتوبر؛ لتدخل في مرحلة سبات في الأشهر الأخيرة من العام نفسه، وهي الفترة التي لم تكن حرب فيها ولا هدنة، انتظارًا لما ستؤول إليه الأحداث بعد الفترة التي أعقبت عدم تجديد الهدنة، فقد شهدت توقُّف جبهات القتال، وتوقُّف جولات المفاوضات العلنية أيضًا.

وقد دأبت وسائل إعلام الأطراف الممثِّلة للصِّراع في اليمن على تقديم خطاب إعلامي يقوم على الرُّؤى والخلفيَّات السِّياسية والفكرية لكلِّ طرف، بهدف التَّأثير في الرَّأي العام المحلِّي والإقليمي والدُّولي، وتحقيق مكاسب تعزِّز السَّيطرة والهيمنة لتلك الأطراف، سواء في مسارات الحرب أو مسارات التَّهدئة؛ فقد قامت الوسائل الإعلامية الممثِّلة لميليشيات جماعة الحوثي بتقديم صورة جديدة لمشروعهم، وواقع حكمهم للمحافظات الخاضعة لسيطرتهم؛ فقد عمدت في خطابها إلى استراتيجيات توضِّح أنَّ الحوثي هو الطَّرف المهيمن على سيرورة الأحداث السِّياسية والعسكرية، وبات يفرض خياراته فيها، أمَّا الوسائل الإعلامية الممثِّلة لصوت الشَّرعية فقد أنتجت خطابًا إعلاميًّا يعكس مدى التزامها بالقرارات الدُّولية والإقليمية المؤيِّدة لها، مع اهتمام هذا الخطاب بتغطية مستجدَّات الأحداث، وإظهار مدى وحشية ميليشيات جماعة الحوثي، وانتهاكاتها في حالات الحرب والسِّلم.

4- توجّهات وسائل الإعلام التَّابعة لجماعة الحوثي:

عملت الآلة الإعلامية التَّابعة لجماعة الحوثي على تصدير خطابها الإعلامي في استراتيجيات قائمة على الدِّعاية والحرب الإعلامية الاستعراضية، وقد أظهرت مضامين وسائلها الإعلامية الاستراتيجيات التَّالية:

أ- استراتيجية إظهار القوَّة الرَّادعة:

انشغلت وسائل الإعلام التَّابعة لجماعة الحوثي بتناول الضَّربات الحوثية على الإمارات والسُّعودية، وعلى محافظتي مأرب وشبوة، وذلك في الأشهر الأولى من عام 2022، وهي استراتيجية تمترس الخطاب الإعلامي الحوثي خلفها من أجل أن يُغطِّي على هزائمه الكبيرة في محافظة شبوة التي حرَّرتها قوَّات الشَّرعية في فترة قصيرة جدًّا، وقد قصد من وراء هذه الرِّواية العسكرية للأحداث إلى لفت أنظار المواطنين اليمنيين إلى إنجازات الجماعة العسكرية التي وصلت إلى المدن والمصالح الحسَّاسة لدول التَّحالف، وأنَّه أصبح الآن في موضع الهجوم بعد أن ظلَّ في سنوات الحرب الأولى يتلقَّى ضربات الطَّيران ويكتفي بالتَّنديد فقط، أمَّا الآن فإنَّ صواريخه وطيرانه المسيَّر تضرب وتهاجم.

وتقوم هذه الاستراتيجية على التَّهيئة في البداية بأخبار عاجلة وتصريحات مقتضبة، الهدف منها صناعة الانتظار لدى الشَّارع والتَّرقب للحدث والانشغال عمَّا سواه؛ ثمَّ تُنقل تفاصيل العمليَّات العسكرية التي يجري بثَّها في مؤتمرات صحفية، بغرض تضخيم الحدث وتهويله. وفي المرحلة الأخيرة يجري تجييش الجيوش الإلكترونية وإذاعة الأخبار والتَّصريحات المفبركة لتلك العمليَّات، ومن أمثلة ذلك: «بيان مهم للقوَّات المسلَّحة عن عملية عسكرية نوعية خلال السَّاعات المقبلة»، «القوَّات المسلَّحة تعلن عن تنفيذ عملية كسر الحصار الثَّانية في العمق السُّعودي»، «القوَّات المسلَّحة تعلن تنفيذ المرحلة الثَّالثة من عملية كسر الحصار».

وفي شهري أغسطس وسبتمبر، وهما الشهران اللذان مُدِّدت فيهما الهدنة الثَّالثة، تفرَّغت كلُّ الوسائل الإعلامية لعرض الاستعراضات العسكرية لميليشيات جماعة

الحوثي، وهدفت الآلة الإعلامية للميليشيات إلى تكثيف هذه العروض في وسائلها الإعلامية، لتوضيح أنَّ مسار الهدنة سوف يخضع لشروطها ومسوِّغاتها، كما أنَّها سعت من خلال هذه الاستراتيجية إلى تأكيد جاهزيّتها العالية للحرب والصِّراع؛ ومن أمثلة ذلك: «الرَّئيس المشَّاط يحضر حفل تخرُّج عدد من الدُّفع العسكرية لقوَّات الحماية الرِّئاسية»، «العاصمة صنعاء تشهد عرضًا عسكريًّا وأمنيًّا هو الأكبر في تاريخ المنطقة»، «الرَّئيس المشَّاط يبارك نجاح العرض المهيب (لهم الأمن) لوزارة الدَّاخلية وتشكيلاتها الأمنية».

ومع انتهاء الهدنة، وفشل تجديدها في بداية أكتوبر، صعَّدت الميليشيات من استخدام استراتيجية القوَّة الرَّادعة من خلال تهديدها بضرب كلِّ السُّفن النَّفطية في البحر الأحمر والبحر العربي، في حال لم يجرِ الاتِّفاق على صرف الرُّواتب وإنهاء الحصار. وقد نفذت الميليشيات تهديدها بضرب ميناء «الضَّبَّة» بمحافظة حضرموت، واعتبرت ذلك مجرَّد رسالة تحذيرية أتت لمنع استمرار عمليَّات نهب الثَّروة النَّفطية اليمنية، هادفةً إلى إظهار قوَّة الرَّدع التي تمتلكها، وأنَّها تقوم بعمل وطني الغرض منه حماية ممتلكات الشَّعب وحقوقه، كما هدفت إلى استعراض القوَّة وتعزيز روايتها العسكرية للأحداث، ومن أمثلة ذلك: «القوَّات المسلَّحة اليمنية تحذِّر الشَّركات النَّفطية في الإمارات والسُّعودية من مواصلة أعمالها»، «القوَّات المسلَّحة تُعلن عن تنفيذ ضربة تحذيرية لمنع سفينة كانت تحاول نهب النَّفط الخام عبر ميناء الضَّبَّة».

ب- استراتيجية تحميل الطَّرف الآخر مسؤولية الأزمة الإنسانية:

وهي استراتيجية تقوم فيها الآلة الإعلامية للميليشيات بتحميل التَّحالف العربي وحكومة الشَّرعية كلَّ ما يتعرَّض له المواطنون من أزمة مشتقَّات نفطية، وانقطاع الرَّواتب، وتفشِّي الأمراض والأوبئة، وقتل المدنيِّين بالقصف، والفوضى والانفلات الأمني، وغير ذلك، وهدفها التَّحريض على التَّحالف والحكومة الشَّرعية، وتبخيس كلّ أعمالهم، وربط الفوضى والانفلات والفشل بهما، وحرف أنظار المواطنين عن أعمال النَّهب والسَّلب التي تقوم بها الميليشيات لإيرادات الدَّولة، والتَّهرُّب من مسألة دفع الرَّواتب والتَّغطية عليها؛ ومن أمثلة ذلك: «هيئة الأوقاف تدين نهب عصابة مسلَّحة

لحجَّاج يمنيّين في المحفد بأبين»، «المحافظ باراس يحذِّر من إقحام حضرموت في صراعات المرتزقة ودول الاحتلال»، «الصِّحَّة تُعلِن وفاة 10 أطفال من مصابي أورام الدَّم نتيجة تداعيات العدوان والحصار»، «تحالف العدوان يحتجز سفينة البنزين (سي أدور)».

ت- استراتيجية التَّفنيد والرَّد وتكذيب الخصوم:

فرضت هذه الاستراتيجية أعمال المفاوضات ومسارات التَّهدئة والهدنة التي تحتاج للرُّدود والتَّصريحات لشرح وجهة نظر الجماعة بشأن كلِّ القضايا والملفَّات التي يجري التَّفاوض والتَّباحث عليها، إضافة إلى الرَّدِّ على خطابات الطَّرف الآخر الإعلامية، وتفنيدها، وتكذيب المعلومات الواردة فيها، ورصد مفارقاتها؛ ومن ذلك: «اللَّجنة العسكرية الوطنية تصدر بيانًا توضيحيًّا بشأن فتح طريق الخمسين - السِّتِّين بتعز»، «عبد السَّلام: تعاطي دول العدوان مع الهدنة لا يزال دون المستوى المطلوب»، «وزير النَّفط: 130 مليون برميل نفط خام تمَّ نهبها من قبل العدوان ومرتزقته منذ 2018»، «صنعاء تحمِّل العدوان مسؤولية عدم صرف المرتَّبات وتجدِّد الوفاء بالتزاماتها».

ث- استراتيجية الاستدعاء:

وهي استراتيجية اعتمدتها وسائل الإعلام التابعة للميليشيات في فترات الهدنة، والغرض منها التَّعبئة والتَّحشيد وإظهار مدى قوَّتها العسكرية والأمنية الضَّاربة، وركَّزت فيها على الأعمال الوثائقية التِّلفزيونية التي تسجِّل كلَّ عملياتها الحربية السَّابقة، وخصوصًا المعارك التي حقَّقت فيها انتصارات أو صمدت فيها في وجه هجمات التَّحالف والحكومة الشَّرعية؛ ومن ذلك: «القنوات الوطنية تبثُّ مساء اليوم الجزء الأوَّل من الدِّريهمي حصار وانتصار»، «وثائقي الدِّريهمي يكشف مشاركة الطَّيران المسيَّر والقوَّة الصَّاروخية في إدخال الأدوية والغذاء».

1- توجّهات وسائل الإعلام التَّابعة للشَّرعية:

تركَّزت التَّغطية الإخبارية لوسائل الإعلام التَّابعة للشَّرعية على عملية «إعصار الجنوب» التي كان من نتائجها تحرير محافظة شبوة، ودحر ميليشيات جماعة الحوثي

منها، فقد واكبت التَّغطية تفاصيل المعارك التي خاضها الجيش الوطني وألوية العمالقة في كلِّ مديريَّات المحافظة، وكذلك عمليَّات تطهير مراكز المديريَّات والتَّقدُّمات الميدانية السَّريعة للجيش والعمالقة، وتدمير آليَّات الحوثي وفرار عناصره، وانهيارات صفوفه، وقطع خطوط إمداده الرَّئيسة، وبثَّت الوسائل تصريحات قادة الدَّولة وقادة الجيش المؤكِّدة على أهمية تحرير محافظة شبوة، وحماية محافظة مأرب.

واهتمَّت الوسائل الإعلامية بتغطية ضربات طيران التَّحالف العربي على ميليشيَّات جماعة الحوثي، سواء تلك الضَّربات التي وفَّرت غطاءً جويًّا للمعارك في شبوة، أو الضَّربات التي كانت تحصد عناصر الحوثي في جنوب مأرب، وصنعاء. إضافة إلى إدانة انتهاكات الميليشيات المتمثِّلة في قصف المدنيين في مأرب وشبوة بالصَّواريخ الباليستية، وزراعة الألغام والمتفجِّرات في الأراضي التي اندحرت منها، واختطاف السُّفن في البحر الأحمر وقرصنتها؛ فقد خطفت الميليشيات السَّفينة الإماراتية «روابي» قبالة الحديدة.

وأظهرت الوسائل الإعلامية أيضًا حجم معاناة المواطنين في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي من جرَّاء أزمة المشتقَّات النَّفطية الخانقة التي عطَّلت مختلف نواحي الحياة. كما جرى نقل الإدانات المحلِّية والعربية والدُّولية لهجوم الحوثي على أبوظبي، وهجومه الصَّاروخي على منطقة جيزان ومطار الملك عبد الله ومنشآت شركة «أرامكو» في السُّعودية. وحصلت أعمال المجلس الانتقالي الجنوبي في حضرموت، والمتمثِّلة في تدشينه معسكرات تدريب خاصَّة به، على حيِّز من التَّغطية الإخبارية. إضافة إلى عرض المعارك العسكرية في مدينة حرض الحدودية، التَّابعة لمحافظة حجَّة، والخاضعة لسيطرة ميليشيات جماعة الحوثي، مع إظهار جدِّية التَّحالف العربي والحكومة الشَّرعية في تحرير محافظتي صعدة وحجَّة؛ إذ أشارت الأخبار إلى ضخامة القوَّات العسكرية السُّعودية واليمنية التي جرى حشدها لخوض معركة حاسمة وطرد الميليشيات من تلك المحافظات.

وحظي قرار مجلس الأمن الدُّولي بتوصيف جماعة الحوثي «جماعة إرهابية» حيِّزًا كبيرًا من التَّغطية، وكذلك الحرب الرُّوسية الأوكرانية وتأثيراتها في الأزمة الإنسانية في اليمن.

ومع نهاية مارس 2022، اتَّجهت التَّغطيات الإخبارية إلى تناول نقاشات التَّهدئة التي قام بها غروندبرغ، ومشاورات الأردن، فعرضت لقاءات غروندبرغ مع مختلف القوى والأحزاب السِّياسية الدَّاعمة للشَّرعية ومسؤولي الحكومة ومسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي، مع التركيز على طرح وجهة نظر الشَّرعية للحلِّ الشَّامل للحرب. وكذلك عُنيَت بالجلسة العلنية لمجلس الأمن الخاصَّة باليمن، التي قُدِّمت فيها إحاطات من المبعوث الأممي السَّابق لليمن غريفيت، وإحاطات من المبعوث الأممي الحالي.

كما جرت تغطية الأخبار المتعلقة بدعوة مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية للحوار بشأن السَّلام في اليمن، وركَّزت الوسائل الإعلامية على مناقشة تفاصيل المشاورات اليمنية - اليمنية، التي جرت برعاية خليجية في الرِّياض، مبينةً مدى تعنُّت جماعة الحوثي، وإصرارها على الحرب والدَّمار؛ إذ لم توافق على دعوة مجلس التَّعاون للمشاركة في هذه المشاورات. كما عرضت الوسائل الإعلامية موافقة جميع الأطراف السِّياسية والحزبية الدَّاعمة للشَّرعية للمشاركة في مشاورات الرِّياض.

وفي تصاعد لهذه الأُطر الإخبارية انتقلت التَّغطية إلى التَّركيز على مسألة وقف إطلاق النَّار خلال شهر رمضان المبارك، واستعرضت لقاءات غروندبرغ مع وفد الحوثيِّين ووفد الشَّرعية لبحث الهدنة، ودعوة مجلس التَّعاون لدول الخليج العربية للتَّحالف العربي وكل الأطراف اليمنية لوقف العمليَّات العسكرية، بهدف إنجاح المشاورات. وكذلك نقلت بيانات الحكومة والجيش الوطني بشأن وقف العمليَّات القتالية. وبيّنت المواقف المحلِّية والدُّولية والأممية من الهدنة التي جرى الاتِّفاق عليها خلال رمضان. مع إلقاء الضوء على تمديد الهدنة شهرين، واستغلال الميليشيات ذلك لكسب الوقت وحشد إمكاناتها لدورة جديدة من الصِّراع والحرب. كما بيّن الخطاب الإعلامي حجم التَّنازلات التي قدَّمتها الحكومة الشَّرعية لإنجاز التَّمديد، فقد استمرَّت حركة الرَّحلات عبر مطار صنعاء الدُّولي، ودخول المشتقَّات النَّفطية عبر موانئ الحديدة، في حين أنَّ الحصار لا يزال مفروضًا على مدينة تعز.

ومن الأحداث التي غطّتها وسائل إعلام الشَّرعية: الإعلان الرِّئاسي الذي جاء عقب مشاورات الرِّياض، وجرى بموجبه تشكيل مجلس القيادة الرِّئاسي المكوَّن من ثمانية أعضاء برئاسة د. رشاد العليمي، وقد أحدث هذا التَّغيير الجديد في بنية مؤسَّسة

الرِّئاسة تغيُّرات في بنية الخطاب الإخباري؛ إذ جرى إضافة فاعلين جدد إلى هرمية بناء الأخبار، فبعد أن كانت الوسائل تفرد المساحات المهمَّة لأخبار رئيس الجمهورية ونائبه، أصبحت التَّغطية تتركَّز في 8 مسارات؛ الأوَّل لرئيس مجلس القيادة الرِّئاسي، والمسارات المتبقيَّة لنوَّابه السَّبعة، وعليه فإنَّ نشرات الأخبار الرَّئيسة في الوسائل الإعلامية الرَّسمية تتصدَّرها أخبار رئيس المجلس وأنشطته في البداية، ثمَّ أخبار نوَّابه المكوِّنين للمجلس الرِّئاسي.

ومع اقتراب انتهاء الهدنة الثَّانية ركَّزت وسائل الإعلام على طرح قضية فتح الطُّرق المحيطة بمدينة تعز، وفكِّ الحصار الذي تفرضه ميليشيات جماعة الحوثي على المدينة، قبل الانتقال إلى أيِّ ملفَّات أخرى، باعتبار ذلك عملًا إنسانيًّا يضاهي إدخال شحنات الوقود إلى ميناء الحديدة وتسيير الرَّحلات التِّجارية. مع بيان ما يُعانيه سكَّان المدينة من تقييد لحركة التَّنقُّل وسلوك طرق وعرة وخطيرة تُسبِّب الوفاة أحيانًا، ومنع دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى المدينة، إضافة إلى استمرار عمليَّات القصف الصَّاروخي والمدفعي وعمليَّات القنص على المنازل والمدارس.

كما أظهرت الوسائل المرونة التي تتعامل بها الحكومة الشَّرعية مع ملفَّات الهدنة، مقابل تعنُّت الميليشيات وتلاعبها بهذه القضية، وإصرارها على عدم رفع الحصار عن ملايين المدنيين في مدينة تعز، ورفضها المتكرِّر لمقترحات المبعوث الأممي فيما يخصُّ فتح الطُّرق. مع بيان حجم الدَّخل الذي تحصل عليه الميليشيات من ميناء الحديدة؛ إذ يمكنه تغطية رواتب الموظَّفين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. كما رصدت ما ترتكبه الميليشيات من خروقات للهدنة الأممية، مثل إطلاق النَّار على مواقع الجيش في كل الجبهات، وإطلاق صواريخ الكاتيوشا، وضربات المدفعية، وعمليَّات القنص وإطلاق الطَّائرات المسيَّرة المفخَّخة، واستحداث المواقع وبناء التَّحصينات، واستقدام تعزيزات بشرية وأسلحة وعتاد.

وبعد انتهاء الهدنة الثَّالثة، وعدم تجديدها، نقلت وسائل الإعلام موقف الحكومة ومجلس القيادة الرِّئاسي المرحِّب بالتَّمديد وتوسيع الهدنة، مع الإشارة إلى التَّنازلات الكبيرة التي قدَّمتها الحكومة الشَّرعية والتَّحالف العربي لإنجاح التَّمديد، وبيان عدم قبول الميليشيات بمقترحات المبعوث الأممي لتوسيع الهدنة، مفنِّدة كلّ أطروحات

الميليشيات بشأن الهدنة وبنودها. مع إلقاء الضوء على توقُّف صرف مرتَّبات موظَّفي الدَّولة، نتيجة نهب الحوثيين لإيرادات الدَّولة من جمارك وضرائب وزكاة، وتوجيهها لمجهودهم الحربي، مؤكِّدة استعداد الحكومة لدفع مرتَّبات الموظَّفين مقابل تسليم جماعة الحوثي إيرادات الدَّولة بمناطق سيطرتها. وفي هذه الفترة عرَّجت التَّغطية على أحداث محافظة شبوة، ومدى حرص مجلس القيادة الرِّئاسي على احتواء المشاكل، وتثبيت سيادة الدَّولة.

2-الإعلام الجديد اليمني في عام 2022:

واكبت وسائل الإعلام الجديدة، وخصوصًا مواقع التَّواصل الاجتماعي الأحداث المتنوّعة في عام 2022، وذلك بأساليب مختلفة عن الوسائل التَّقليدية. وقد حاولت أطراف الصِّراع في اليمن توظيف هذه الوسائل لتحقيق تأثير مباشر في الرَّأي العام، سواء المحلِّي أو الإقليمي أو الأممي. ومن خلال الرَّصد الذي قام به التَّقرير الاستراتيجي لمركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية للمحتوى المنشور في منصَّات الإعلام الجديد اليمنية، تبيّن أنَّ هناك نوعًا من المحتوى الرَّقمي جرى إنتاجه وتداوله بتفاعل كبير في سياق الحرب الإعلامية المساندة للحرب العسكرية في أرض الواقع، وهو: الحملات الإعلامية الرَّقمية.

والمقصود بالحملات الرَّقمية هنا الموضوعات والمواد الإعلامية التي جرت صناعتها أو إنتاجها على شكل «وسوم» أو «هاشتاغات»، وجرى تداولها في «تويتر». وتمتاز هذه الحملات بأنَّها تتشكَّل وتنتشر على نطاق واسع بين مستخدمي مواقع التَّواصل، كما أنَّ لها قدرة كبيرة على حشد المتابعين للنِّقاش والتَّفاعل حول القضايا التي يحملها «الوسم» أو «الهاشتاج». ويعمد القائمون على إنتاج هذا النُّوع من المحتوى الرَّقمي إلى توجيه الرَّأي العام، وبناء أولويَّاته وأجنداته، من خلال إلقاء الضوء على موضوعات يراد لها أن تتصدرّ النقاش والتداول والانتشار دون غيرها. ويكثر استخدام الحملات الرَّقمية في حالة اشتداد الفعل السِّياسي، كأن يكون هناك احتجاجات أو مظاهرات أو مفاوضات أو حوارات أو انتخابات، فقد تأتي الحملات بهدف طرح الأدبيَّات المتعلقة بهذا الفعل.

وقد اختار التَّقرير الاستراتيجي لمركز المخا صفحتين على موقع «تويتر»؛ الأولى لوزير الإعلام والثَّقافة والسِّياحة، معمَّر الإرياني، وهي منصَّة رقمية تمثِّل جانب الحكومة الشَّرعية، والثَّانية لوزير إعلام سلطة جماعة الحوثي بصنعاء، ضيف الله الشَّامي. وأوضح المسح أنَّ هناك نحو 25 حملة رقمية جرى تداولها؛ 13 حملة في صفحة الإرياني، و15 حملة في صفحة الشَّامي.

الجدول (4-13)

عدد الحملات الرَّقمية للحكومة الشَّرعية وموضوعاتها

م	الوسم	الموضوع
١	#إرهاب_ حوثي _ ضد_ السلام	سياسي
٢	#نكبة_ اليمن_ ٢١ سبتمبر	سياسي
٣	#اليوم_ الوطني_ السعودي_٩٢	مناسباتي
٤	#ثورة_٢٦_سبتمبر_المجيدة	مناسباتي
٥	#ميلاد_ وطن_ ٢٦ سبتمبر	مناسباتي
٦	#السعودية_ تضيء_ اليمن	سياسي
٧	#يوم_ اللغة_ المهرية_الرابع	مناسباتي
٨	#عاشت_ مصر	سياسي
٩	#ثورة_١٤_أكتوبر_ المجيدة	مناسباتي
١٠	#أنا_يمني_أحب_السعودية	سياسي
١١	#أنا_عربي_مع_السعودية	سياسي
١٢	#الحوثية_تنظيم_إرهابي	سياسي
١٣	#مونديال_قطر_٢٠٢٢	مناسباتي

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021.

يوضِّح الجدول السَّابق أنَّ الوسوم التي قامت الوسائل الرَّقمية الممثِّلة للشَّرعية بتصديرها في «تويتر» قد توزَّعت في ثلاثة اتِّجاهات؛ الأوَّل تركَّزت مضامينه في رصد كلِّ أفعال جماعة الحوثي الإجرامية ضدَّ الشَّعب اليمني، من قتل وتجويع وتشريد، وأفعالها الإجرامية تجاه السُّعودية والإمارات الداعمتين لليمن وتقودان التَّحالف العربي الدَّاعم للشَّرعية، وتركَّزت كذلك في هجماته بالصَّواريخ والطَّيران المسيَّر

المفخَّخ، وكذلك اختطاف السُّفن في المياه الدُّولية؛ أمَّا الاتِّجاه الثَّاني فقد قام المدوِّنون فيه بالاهتمام بالمناسبات الكبرى للجمهورية اليمنية، كثورة 26 سبتمبر وثورة 14 أكتوبر، وأوضحوا دور الثَّورتين في القضاء على الإمامة والكهنوت، والحكم السُّلالي العنصري، والتَّحرُّر من الاستعمار البريطاني للجنوب اليمني؛ وفي الاتِّجاه الثَّالث رصد المدوِّنون كلّ ما قدَّمته السُّعودية من دعم ومساندة للشَّعب اليمني في كل المجالات السِّياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وما قدَّمته أيضًا إلى الدَّولة والحكومة الشَّرعية من دعم وتأييد سياسي وعسكري. مع توجيه الشُّكر لجمهورية مصر لاستضافتها اليمنيِّين الهاربين من بطش الحوثي وجرائمه. كما تفاعل المدوّنون أيضًا مع أحداث كأس العالم في قطر 2022.

الجدول (4-14)

عدد الحملات الرَّقمية لميليشيات جماعة الحوثي وموضوعاتها

م	الوسم	الموضوع
١	#العرس_الجماعي_الأكبر	مناسباتي
٢	#المولد_النبوي_الشريف	مناسباتي
٣	#مشاريع_هيئة_الزكاة	مناسباتي
٤	#ثورة_الحرية_والاستقلال	مناسباتي
٥	#العدوان_ينهب_النفط_والمرتبات	سياسي
٦	#أميركا_تحاصر_اليمنيين	سياسي
٧	#الشعار_سلاح_وموقف	مناسباتي
٨	#اليوم_الوطني_للصمود	مناسباتي
٩	#شهيد_القرآن	مناسباتي
١٠	#مجلس_الأمن_أداة_أميركية_بريطانية	سياسي
١١	#الإمارات_غير_آمنة	سياسي
١٢	#اليمن_يؤدب_الإمارات_السعودية	سياسي
١٣	#اليوم_العالمي_للطفل	مناسباتي
١٤	#مونديال_قطر_٢٠٢٢	مناسباتي
١٥	#مدونة_السلوك_الوظيفي	سياسي

المصدر: مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية، عام 2021

يُظهر الجدول السَّابق أنَّ الحملات الرَّقمية التي قام به الإعلام الرَّقمي الممثِّل لجماعة الحوثي على «تويتر» سارت في أربعة اتِّجاهات؛ الأوَّل: قام فيه الحوثيُّون بتصدير أعمالهم العسكرية التي استهدفت السُّعودية والإمارات في الشُّهور الأولى من عام 2022، والمتمثِّلة في إطلاق الطَّائرات المسيَّرة والصَّواريخ الباليستية على أبوظبي ودبي في الإمارات، وشركة «أرامكو» ومدينة جيزان في السُّعودية؛ والثَّاني: الانتقاد والهجوم على القرارات الأممية والدُّولية والإقليمية التي صنَّفت أو وصفت جماعة الحوثي بأنَّها جماعة إرهابية، أو انتقدت أفعالها؛ والثَّالث: قامت الصَّفحات الحوثية بالاحتفال بإنجازات مؤسَّساتها الخاصَّة، مثل هيئة الأوقاف وهيئة الزَّكاة؛ والرَّابع: اهتمّ المدوِّنون فيه بمناسبات الجماعة الخاصَّة، مثل «يوم الشَّهيد» و«يوم الصَّرخة» و«يوم الصُّمود»، وغيرها.

ظلَّت خريطة توزيع وسائل الإعلام اليمنية عام 2022 في نفس مساحات الملكية التي كانت في العام السَّابق، سواء من حيث الظُّهور الجديد أو الاختفاء والتَّوقُّف، ما عدا ما حدث في قطاع الإذاعة المسموعة، فقد أوقفت جماعة الحوثي بثَّ 6 إذاعات مجتمعية في العاصمة صنعاء ومحافظة إب، وهي: إذاعة صوت اليمن، إذاعة جراند إف. أم.، إذاعة الأولى، إذاعة طفولة مجتمعية، إذاعة الدِّيوان، وإذاعة دلتا، وقد عادت فيما بعد كلها للعمل، باستثناء إذاعة صوت اليمن[16].

وفي ضوء المسح الميداني للتَّقرير الاستراتيجي لمركز المخا اتَّضح أنَّ عدد الصُّحف الورقية الصَّادرة في اليمن خلال عام 2022، بلغ 15 صحيفة، وفيما يتعلَّق بالتِّلفزيون والإذاعة، فهناك نحو 27 قناة فضائية، و56 إذاعة محلِّية ومجتمعية، ويصل عدد المواقع الإلكترونية الإخبارية والإعلامية إلى أكثر من 270 موقعًا.

لا يزال الصَّحفيون في اليمن، في العام الثَّامن من الصِّراع، يعيشون ووسائلهم الإعلامية أوضاعًا مأسوية، فالقتل والتَّشريد والتَّنكيل والمصادرة والاقتحامات هي

(16) «التقرير الخاص بالحريات الصحافية في اليمن خلال النصف الأول مِن العام 2022»، نقابة الصحفيين اليمنيين، 2022/7/7، في:
https://shortest.link/apbz

العناوين التي تتصدَّر حياتهم. فقد سجَّلت الإحصاءات الرَّاصدة لأوضاعهم، حتَّى أكتوبر 2022، 81 انتهاكًا ضدَّ الصَّحفيين والمؤسَّسات الإعلامية؛ منها 15 اعتداءً على الصَّحفيين، و9 حالات حجز حرّية، و13 حالة تهديد وتحريض، و10 حالات محاكمات واستدعاءات، و14 حالة اعتقال، وحالتا قتل، وحالة إصابة. كما تعرَّضت المؤسَّسات الإعلامية لنحو 17 حالة انتهاك، وأشارت الإحصاءات إلى تصدُّر الحكومة الشَّرعية قائمة الانتهاكات ضدَّ الصَّحفيين بواقع 38 انتهاكًا، تليها جماعة الحوثي بواقع 18 انتهاكًا، و4 انتهاكات من قوَّات ألوية العمالقة، وحالة انتهاك واحدة من قوَّات المقاومة الوطنية في السَّاحل الغربي، و14 انتهاكًا مارسها متنفِّذون، و6 انتهاكات سُجِّلت ضدَّ مجهولين[17].

(17) «اليمن: مرصد حقوقي يوثق 56 انتهاكًا ضد الحريات الإعلامية خلال النصف الأول من 2022»، يمن فيوتشر، 2022/8/7، في: https://yemenfuture.net/rights/9175؛ «تقرير الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير في اليمن خلال الربع الثالث من العام 2022، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي»، في: https://bit.ly/3KWfwen

خاتمة

يتَّضح مما سبق أنّ قطاعات الإعلام المختلفة في اليمن تتَّجه إلى فضاءات الرَّقمنة، سواء على مستوى الوسائل أو المضامين الإعلامية؛ فالصُّحف المطبوعة في طريقها إلى الانقراض والتَّحوُّل إلى المنصَّات الإلكترونية، كمواقع إخبارية أو صفحات اجتماعية؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أنَّ عدد المواقع الإخبارية اليمنية حتَّى نهاية 2022 قد يصل إلى 300 موقع إخباري، وذلك مقابل عشر صحف مطبوعة تتعثَّر في إصدارها، أو أنَّها في طريقها للتَّحوُّل الرَّقمي أو التَّوقف النِّهائي.

وبالنِّسبة إلى الإذاعات فإنَّ ما يُسمَّى بالإذاعات المجتمعية سيزداد انتشارها نظرًا إلى سهولة إطلاقها، ومدى تغطيتها الذي يقتصر على مناطق محدودة، وهو ما يسمح للقائمين عليها بإنتاج رسالة إعلامية مركَّزة ومخصَّصة لتلك المناطق الواقعة في مدار التَّغطية، إضافة إلى أنَّ المنظَّمات الدُّولية ستقدم الدَّعم من أجل إطلاق عدد كبير من الإذاعات المحلِّية المجتمعية التي تركِّز في خطابها على السَّلام والتَّعايش. أمَّا القنوات الفضائية فالاهتمام بها سوف يقتصر على الحكومات والأحزاب والجماعات السِّياسية الكبيرة ورجال الأعمال الكبار؛ لضخامة التَّكاليف التي تتطلَّبها عمليَّات إطلاقها.

ويتغلَّب حضور شبكات التَّواصل الاجتماعي على بقيَّة الوسائل الأخرى، باعتبارها وسيطًا اتِّصاليًّا جديدًا، كما أنَّه من الصَّعب على كلِّ ناشط إعلامي أو سياسي أو قائد رأي العمل بدونها، فهي الوسيلة التي تتيح لكلِّ تفاعلات العمل الإعلامي بالتَّشابك والتَّكامل في إطار فضاء اتِّصالي فعَّال. ومن تجلِّيات هذا الحضور أنَّ أغلب الإعلاميِّين اليمنيين والنُّشطاء والمشتغلين في الشَّأن العام قد هاجروا إلى تلك المنصَّات لتصبح منبرهم الرَّئيس للتَّفاعل مع كلِّ ما يحدث في العالم من أحداث وقضايا. والملاحظ في الشُّهور الأخيرة لعام 2022 أنَّه جرى التَّركيز على وسائل الإعلام الجديدة، وإنتاج الفيديوهات القصيرة، ومقاطع الصُّوت، والحملات الرَّقمية، وبثَّها في القنوات الفضائية والمواقع الإخبارية ومواقع التَّواصل الاجتماعي، من أجل الوصول السَّريع إلى مختلف الشَّرائح في المجتمع اليمني.

أمَّا الخطاب الإعلامي وموضوعاته، فإنَّ الأحداث السِّياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثَّقافية تساهم في بناء أولويَّاته وأجندته، فوسائل الإعلام تؤدِّي أدوارها ووظائفها في إطار تكاملي مع ما يدور في المجتمعات الإنسانية؛ فظاهرة الاتِّصال والإعلام ونظمهما التُّكنولوجية لا تمارس عملها في معزل عن تلك التَّغيُّرات وآثارها.

وفيما يخصُّ المتغيرات السياسية في اليمن، فهناك مساران يمكن التَّنبُّؤ بهما؛ الأوَّل يشير إلى أنَّ هناك محادثات سلام قادمة، سيجري من خلالها تقديم تسوية سياسيَّة للصِّراع القائم، خصوصًا مع اشتداد الأزمة الإنسانية، ووصولها إلى مراحل حرجة فيما يتعلَّق بالغذاء، والمشتقَّات النَّفطية، وغلاء الأسعار، وانهيار العملة. ومع انبعاث صراعات وحروب دولية تلقي بظلالها على الملفِّ الإنساني اليمني، وعدم استطاعة جماعة الحوثي حسم المعركة في مأرب، كلُّ ذلك يوحي بأنَّ مسار السَّلام قد يُفعَّل على الأقل في عامي 2022 و2023، وهذا سوف ينعكس على أداء وسائل الإعلام، فإذا تمَّت التهدئة سوف يصِرُّ المتفاوضون على التَّخفيف من حدَّة النزاع والتَّراشق في وسائل الإعلام، ومن ثمَّ فإنَّ لغة الحرب والتَّحريض ستتراجع نوعًا ما. كما أنَّ المنظَّمات الدُّولية ستقدم الدَّعم من أجل إنتاج خطاب إعلامي يركِّز على عملية السَّلام، ولن يتمَّ ذلك إلَّا بوجود وسائل إعلام محايدة تتبنَّى الخطاب، وهو ما أنجزته تلك المنظَّمات في المناطق التي تدخَّلت فيها خلال سنوات الحرب الماضية، فقد ساعدت في إطلاق عدد كبير من الإذاعات المحلِّية المجتمعية التي تركِّز في خطابها على السَّلام والتَّعايش، كما أنَّها ستدعم إنتاج برامج وإعدادها، بما يخدم توجُّهات السَّلام في وسائل الإعلام الرَّسمية والأهلية.

أمَّا المسار الثَّاني فيفترض أنَّ الحرب سوف تستمر، وهذا سينعكس على أداء وسائل الإعلام لتصبح أدوات للدِّعاية والتَّحريض والتَّعبئة والحشد بصورة أشدَّ من الأعوام السَّابقة، كما أنَّ الأطراف المتحاربة سوف تسعى إلى افتتاح وسائل إعلام جديدة تصل إلى الجماهير بدرجات أكثر عمقًا وتأثيرًا. ومن ثمَّ، فإنَّ الحرب الإعلامية سوف تكون أشدَّ ضراوة، وأشدَّ كراهية في خطابها ووسائلها، إذا ما كان مسار الأحداث في الحرب والاقتتال.

الفصل الخامس

المشهد التعليمي

مقدمة

يمثِّل قطاع التَّعليم مجموعة الإجراءات التي تعتمد على نقل المعرفة والمهارات والقيم وتطويرها، ضمن أسس تربوية ثابتة ومرنة، تقدِّم نوعية وجودة شاملة، وتراعي كلَّ الاختلافات، ومتوافقة مع قاعدة مجتمع متغيِّر، لبناء فرد قادر على المشاركة في الحياة العملية وتطويرها. ويسهم التَّعليم في إعادة بناء المجتمعات والأمم، فهو ضرورة ملحَّة للَّحاق بركب الحضارة الإنسانية، وتحقيق أهداف التَّنمية التي يصبو إليها المجتمع. ويشهد العالم اليوم ثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات والتَّقدُّم العلمي، فقد أصبح التَّنافس بين الدُّول يرتكز على القدرات العلمية والتِّكنولوجية والاقتصادية. ولمواكبة هذه المنافسة يحتاج الوضع التَّعليمي في اليمن إلى دراسة لمعرفة مدى قدرته على مسايرة النهضة العلمية وتحقيق التقدم المنشود، لا سيما أنه يواجه أوضاعًا سيِّئة خلَّفها النِّظام السَّابق، وكذلك الصِّراع القائم بما حمله من ظروف ونتائج؛ وهو ما يشكِّل تحدِّيًا حقيقيًّا أمام الاندماج المعرفي. كما يواجه التَّعليم تحدِّيات الواقع الدِّيموغرافي والعجز عن تلبية المتطلَّبات التقنية الحديثة.

أولًا: التحديات التي تواجه قطاع التعليم

أكَّد مؤشِّر جودة التَّعليم العالمي الصَّادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس»، عن خروج ستِّ دول عربية من قائمة التَّقييم العالمي في جودة التَّعليم، ومنها اليمن[1]، فمنذ بداية الصِّراع في عام 2015، أصبح نظام التَّعليم أشد هشاشة؛ ففي حين كان ترتيب اليمن في مؤشِّر الدُّول الهشة (FSI)[2]، السَّابع في عام 2015، أصبح في المرتبة الرَّابعة مع استمرار الصِّراع؛ إذ صنَّف المؤشِّر وضع اليمن بأنَّه «في حالة تأهُّب قصوى»، وفي عام 2021 شغل اليمن المرتبة الأولى. كذلك كان ترتيبه في مؤشِّر التَّنمية البشرية (HDI) متأخِّرًا؛ إذ كان في المرتبة 153 في عام 2015، ثمَّ احتلَّ المرتبة 179 في عام 2020، من أصل 189 دولة[3].

ويبلغ عدد الطُّلاب الملتحقين بالتَّعليم العام 6 ملايين، ويبلغ عدد طلَّاب الثَّانوية العامَّة 750 ألف طالب، وعدد طلَّاب التَّعليم الأساسي 5.250 ملايين. ويبلغ عدد طلَّاب المناطق الرِّيفية في التَّعليم الأساسي أكثر من 3.5 ملايين؛ أي ما يعادل 67% من إجمالي عدد طلاب التَّعليم الأساسي.

---

(1) «ما هو مصير مستقبل التعليم في اليمن بعد تقرير دافوس؟»، المشاهد، 2020/10/27، في: https://almushahid.net/66257/

(2) «FSI: Fragile States Index» هو مؤشِّر الدُّول الهشَّة، وهو تقييم سنوي لـ 178 دولة، وذلك بناءً على قياس الضُّغوط الاجتماعية والاقتصادية والسِّياسية التي تواجهها كلُّ دولة. ويجري ترتيب البلدان بناء على مجموع نقاطها في اثني عشر مؤشِّرًا، تغطي بمجموعها المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(3) The Ministry of Education, Oct , "2021/22-2019/Transitional Education plan 20" .2019, p. 9

وقد أضرَّ الصِّراع بقطاع التَّعليم بشكل كبير، ففي عامي 2016 و2017 تضرَّر أكثر من 2500 مرفق تعليمي[4]، بين مدرسة وجامعة، دُمِّرت أو استخدمت لأغراض عسكرية؛ منها أكثر من 1100 مدرسة أُغلِقت، إمَّا بسبب الأضرار المباشرة التي لحقت بها، وإمَّا لأنَّها تُستخدم لإيواء النَّازحين[5]. وهناك ما يزيد على مليوني شاب في سنِّ الدِّراسة خارج المدرسة؛ لأنَّ الفقر والصِّراع وانعدام الفرص يُعطِّل تعليمهم؛ وهو ما يمثِّل أكثر من ثلث الطلاب الذين في سنِّ الدِّراسة، وهو ضعف عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في عام 2015، عندما توسَّعت دائرة الصِّراع بتدخل التَّحالف العربي[6]. ويعاني أكثر من 523 ألف طفل نازح صعوبة الحصول على التَّعليم، بسبب عدم وجود مساحة كافية في الفصول الدِّراسية الحالية. كما فقد معلمون وطلبة حياتهم، وجرحوا أو أصيبوا بصدمات نفسية[7]. وتشير بعض المصادر إلى أنَّه خلال الفترة مارس -2015فبراير 2021 جرى تجنيد أكثر من 3600 طفل في اليمن ضمن القوَّات والجماعات المسلَّحة[8]. وفي عام 2019، كان هناك 4.7 ملايين طفل بحاجة إلى الدَّعم للوصول إلى التَّعليم[9].

وفي فبراير 2021، احتاج أكثر من 8 ملايين طفل إلى دعم تعليمي طارئ، كما ارتفعت نسبة مَن لا يحصلون على التَّعليم إلى 120% منذ عام 2015[10]، ومع بداية

---

(4) Yemen: Tens of Thousands of Children Denied Access to Education After a Single" Month of Attacks on Schools", Save the Children International, 17/5/2021, at: http://bit.ly/3EUARB0

(5) Khalid Moheyddeen, "Education in Yemen Struggles after More than a Year of Conflict," The World Bank, 7/10/2016, at: http://bit.ly/3IFWUfY

(6) UNICEF for Children, "Yemen 6: Education Disrupted: Impact of the conflict on children's education in Yemen," 5/8/2021, at: https://bit.ly/3YfEHvC

(7) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's education in Yemen," 8/8/2021.

(8) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's education in Yemen," 12/6/2021.

(9) Transitional Education plan 2019-2021/22", p. 5.

(10) Ahmed Nagi, "Education in Yemen: Turning Pens into Bullets," Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 3/11/2021, at: https://bit.ly/3J9fAGd

عام 2022، بات أكثر من مليوني طفل في سنِّ الدِّراسة خارج المدارس، وهو ضعف عدد الذين لم يلتحقوا بالمدارس في عام 2015، والبالغ عددهم 890 ألف طفل[11]. وحسب توقُّعات المفوضية السَّامية للأمم المتَّحدة لشؤون اللَّاجئين في عام 2019، فإنَّ ما بين ٪26 و٪30 من إجمالي النَّازحين، والبالغ عددهم 3.9 ملايين، هُم في سنِّ المدرسة[12].

كما أثَّر الصِّراع في نسبة الأُمِّية في اليمن، فقد ارتفعت من 45% في عام 2015 إلى 65% في عام 2021، نتيجة تضرُّر مراكز تعليم محو الأُمِّية، وجرى توثيق ما لا يقل عن 76 واقعة اعتداء، أو استخدامها لأغراض عسكرية[13]. وقد وجد كثير من الطُّلاب أنفسهم مجبرين على الانقطاع عن الدِّراسة، وتحديدًا عندما بلغ الصِّراع المسلَّح ذروته، خوفًا من القتل، أو التَّجنيد، ونظرًا إلى عدم قدرة أسرهم على تحمُّل تكاليف تعليمهم[14].

وقُدِّرت نسبة الأُمِّية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في عام 2019 بنحو 29.9%، وبذلك يفوق اليمن الدُّول العربية مجتمعة، فقد بلغت نسبة الأُمِّية [15]25.5%. وسجَّل معدَّل الأُمِّية عند فئة الشباب (15-24 عامًا) في عام 2019 نسبة تقدَّر بـ 2.4%، أمَّا نسبة الأُمِّية بين الفتيات، في ذات الفئة العمرية، فقد بلغت نحو [16]17.3%.

وارتفع عدد الطَّلبة بمراكز محو الأُمِّية في مرحلتي الأساس والمتابعة خلال العام الدراسي 2019-2020، إلى 209,701؛ منهم 10,624 متدرِّبة في مراكز التَّدريب النَّسوية؛

---

(11) أمل جابر، «الأمية الناشئة خطر يحدق بمستقبل اليمن»، موقع خيوط، 2021/9/8، في: http://bit.ly/3kGtMgz

(12) "Internally Displaced People and Education in Yemen, Migration, displacement and education:Building bridges, not walls," Background paper prepared for the Arab States 2019 Global Education Monitoring Report,7.

(13) «الحرب ترفع نسبة أمية اليمنيين إلى 65%»، صحيفة عُمان، 2021/1/29، في: https://shortest.link/fPFK

(14) «التعليم في اليمن: تسرُّب مدرسي وأطفال غيَّبتهم الحرب عن صفوفهم»، موقع درج، 2021/1/26، في: https://daraj.com/65232

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2020.

(16) التقرير العربي الموحَّد، 2021، ص 57.

مقارنة بـ 146,202 طالب خلال العام الدراسي 2014-2015؛ منهم 7161 متدرّبة في مراكز التَّدريب النَّسوية. وارتفع عدد الفصول الدِّراسية في مرحلتي الأساس والمتابعة من 5714 فصلًا دراسيًّا خلال العام الدراسي 2014-2015، إلى 10,231 فصلًا دراسيًّا في العام الدراسي 2019-2020[17]. ولا يزال قرابة 400 ألف طفل يضافون سنويًّا إلى قوائم الأُمِّيين في اليمن؛ ومن ثمَّ باتت الأُمِّية النَّاشئة خطرًا محدقًا بمستقبل اليمن[18].

وفيما يتعلَّق بالوضع التَّشغيلي لقطاع التَّعليم عمومًا، فإنَّ 80% من مرافق التَّعليم تعمل، في حين أنَّ 11% منها لا تعمل، وهي نسبة كبيرة جدًّا. ولا تزال الحالة التَّشغيلية لـ9% منها غير معروفة؛ فنسبة المدارس الأساسية والثَّانوية التي تعمل تبلغ 83%، أمَّا التي لا تعمل فتبلغ نسبتها 12%، و5% غير معروف وضعها، كما أنَّ نسبة 58% من المدارس المهنية تعمل، و8% لا تعمل، وبلغت نسبة الجامعات العاملة 82%، في حين أنَّ هناك 9% متوقفة، ونسبة 9% منها وضعها غير معروف[19]. فهناك 465 اعتداءً على المرافق التَّعليمية، واستخدامها لأغراض عسكرية خلال الفترة 26 مارس 2015 - 28 فبراير 2021. وتسبَّبت الحرب بأضرار لأكثر من 2500 مدرسة، وبعضها استخدمها النازحون، أو سيطرت عليها جماعات مسلَّحة، كما تسبَّبت في تدمير 12 مبنًى جامعيًا حكوميًا بشكل كامل، و25 مبنًى جامعيًا بشكل جزئي[20]. وسبق أن أضافت جائحة «كورونا» مزيدًا من الأضرار في قطاع التعليم، بسبب تحوَّل 50 مدرسة إلى محاجر صحيَّة[21].

وهاك أكثر من 43 مركزًا علميًا حكوميًا تابعًا للجامعات اليمنية أوقف العمل، بسبب الأضرار التي لحقت بمرافقه، وفقًا لوزارة التَّعليم العالي. كما تعطَّل 15 مركزًا

(17) «الحرب ترفع نسبة أمية اليمنيين إلى 65%».

(18) «الأمية الناشئة خطر يحدق بمستقبل اليمن».

(19) World Bank Document, "Yemen Dynamic Needs Assessment: Phase 3, DND, 2020 .27-Update," pp. 25

(20) ,017/4/Faisal Darem, "Yemen: Chaos, War and Higher Education," Al-Fanar Media, 112 at: http://bit.ly/3KWmakP

(21) خليل محمد الخطيب ويوسف سلمان أحمد الريمي، «واقع التعليم العام في اليمن»، الآداب، 2021/3/31، في: https://shortest.link/fQW8

بحثيًّا مستقلًّا، بسبب تعليق الدَّعم المقدَّم من المنظَّمات الدُّولية المانحة، وتعرَّض بعضها لاقتحام الجماعات المسلَّحة، وفقًا لمنظَّمات حقوق الإنسان المحلِّية[22].

وقد قدِّرت التَّكاليف الإجمالية للأضرار في قطاع التَّعليم نتيجة الصِّراع خلال الفترة 26 مارس 2015-26 مارس 2020، في 16 مدينة جرى تقييمها، بنحو 153-187 مليون دولار، وخُصِّص غالبية هذا المبلغ للمرافق التَّعليمية في صنعاء 38%، تليها الحديدة 17%، وعدن 14%، وتعز 11%، وصعدة 5%[23]. وذكر تقرير لوزارة التَّربية والتَّعليم بحكومة الشَّرعية مطلع 2020، أنَّ أكثر المحافظات المتأثِّرة هي: تعز، وحجَّة، والحديدة، وأنَّ فيها أكبر نسبة تدهور للتَّعليم نتيجة الصِّراع، كما توقَّف التَّعليم بشكل كلِّي في مديريتي عبس وحرض الحدوديَّتين[24].

ويشكِّل نقص المعلِّمين، والكتب المدرسية، وارتفاع معدَّلات تسرُّب الطُّلَّاب، وإغلاق المدارس المتكرِّر، تحدِّيًا أمام تقديم الخدمات التَّعليمية[25]. ويشير معدَّل التَّسرُّب إلى النِّسبة المئوية للطُّلَّاب الذين لا يكملون تعليمهم في المدارس. وقد كشف مسح أُجري للأطفال خارج أسوار المدارس أنَّ 32% منهم لم يجدوا بدائل من مدارسهم المغلقة، وأنَّ 28% ليس لديهم اهتمام بالذَّهاب إلى المدرسة، وأنَّ 17% غير قادرين على تحمُّل تكاليف التَّعليم نتيجة الوضع الاقتصادي[26].

وقد تسبَّب الصِّراع في منع 40% من إجمالي الأطفال في سنِّ الدِّراسة من التَّعليم؛ أي إنَّ هناك أكثر من 3 ملايين طفل معرَّضين للتَّسرُّب من المدارس، و3.7 ملايين أصبحوا خارج المدارس، من إجمالي 7.3 ملايين في سنِّ الدِّراسة، بحسب تقرير لمنظَّمة «اليونيسف» في عام 2019. وقد ارتفعت نسبة تسرُّب الطُّلَّاب من المدارس إلى 47%، مقارنة بـ 5.27% قبل الصِّراع.

---

(22) Aseell Sarih "Yemen's Ongoing War Leaves Scientific Research Crippled," Al-Fanar Media, at: http://bit.ly/41SXO1A 2018/2/20

(23) "Yemen Dynamic Needs Assessment ...", p. 29.

(24) زيد المحبشي، «التعليم في اليمن أوجاع لا تنتهي»، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، 2020/10/22، في: http://bit.ly/3ETdiIK

(25) المرجع نفسه، ص 28.

(26) «التعليم في اليمن أوجاع لا تنتهي».

وفي النِّصف الثَّاني من عام 2017، كشف تقرير لمنظَّمة «اليونيسف» عن أنَّ 31% من فتيات اليمن أصبحن خارج نطاق التَّعليم. وهناك مليونا طفل خارج المدارس، و1.8 مليون طفل بحاجة إلى دعم تعليمي طارئ[27]. كما حُرِم عشرات الآلاف من الأطفال اليمنيين من حقِّهم في التَّعليم خلال عامي 2018 و2019، بسبب عجز أسرهم عن توفير أبسط احتياجاتهم المتمثِّلة في وجبة الإفطار، والمستلزمات المدرسية، فضلًا عن انقطاع 500 طفل عن الدِّراسة بسبب المواجهات العسكرية في مناطق الصِّراع السَّاخنة[28].

وتقدِّر كتلة التَّعليم الإنساني أنَّ قرابة 1.8 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية طارئة في جميع أنحاء اليمن، ويمثِّل هذا الرَّقم زيادة كبيرة مقارنة بـ 1.1 مليون طفل تمَّ الإبلاغ عن احتياجاتهم في ديسمبر 2015؛ أي قبل اندلاع الأزمة. وهناك قلق متزايد من أنَّ الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، أو الذين تسرَّبوا من مدارسهم في الآونة الأخيرة، قد لا يعودون للدِّراسة إذا لم يجرِ دعمهم بشكل صحيح[29].

وفي حين يجري في المناطق الشَّمالية والغربية الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، أخذ طلَّاب المدارس وتجنيدهم في الجبهات، إضافة إلى التَّعبئة الفكرية وتغيير المناهج، وغيرها من النَّشاطات التي تقوم بها الجماعة لاستغلال الأطفال في صراعاتها المسلَّحة، فقد فشلت الحكومة الشَّرعية في تحقيق أهداف التَّعليم للجميع، رغم تلقِّيها مساعدات مالية عدَّة. كما جرى توثيق قيام ميليشيا الحوثي بتفجير 21 مدرسة، وتحويل 14 مدرسة إلى ثكنات وسجون عسكرية[30].

---

(27) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's 359 2 ,"education in Yemen/7/2021.

(28) المرجع نفسه.

(29) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's education in Yemen," 6/7/2021.

(30) «بالأرقام.. تقرير أمريكي يكشف انتهاكات الحوثي للتعليم في اليمن»، العربية نت، 2021/6/3، في: https://bit.ly/3y8wMFH

ثانيًا: معدَّلات القيد في مراحل التَّعليم

يتضمَّن هيكل نظام التَّعليم الموحَّد في اليمن 9 سنوات في مرحلة التَّعليم الأساسي الإلزامي، ثمَّ 3 سنوات في مرحلة التَّعليم الثَّانوي العام، وكلاهما يخضع لوزارة التَّربية والتَّعليم. أمَّا التَّعليم الفنِّي والجامعي فهما يخضعان لوزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي والتَّعليم الفنِّي والتَّدريب المهني.

وهناك نوعان من معدَّلات القيد في مراحل التعليم، وهي: معدَّل القيد الإجمالي، وهو يمثِّل نسبة عدد الطُّلاب المقيَّدين في مرحلة تعليمية، بغضِّ النَّظر عن العمر، إلى إجمالي السُّكَّان في سنِّ التَّعليم الدِّراسي الرَّسمي في تلك المرحلة[31]. ومعدَّل القيد الصَّافي، وهو يمثِّل مجموع عدد المسجَّلين بمستوى تعليمي معيَّن، ممَّن هم في فئة العمر الرَّسمية المناظرة لهذا المستوى التَّعليمي، معبَّرًا عنه كنسبة مئوية من مجموع أفراد فئة السُّكَّان المناظرة[32].

انخفض معدَّل القيد الإجمالي في مرحلة التَّعليم الابتدائي من 97.5% في عام 2015، إلى 93.6% في عام 2019، بينما لم يختلف معدَّل القيد الصَّافي كثيرًا بين عامي 2015 و2019؛ إذ بلغ نحو 84.8% في عام 2015، و84.8% في عام 2019. وكان الانخفاض في معدَّل الالتحاق بالتَّعليم الأساسي أقلَّ وضوحًا، فقد انخفض بنسبة 1%[33].

---

(31) التَّقرير الاقتصادي العربي الموحَّد 2021، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2021، ص 52، في: http://bit.ly/3ZjkAxJ

(32) Education Indicators: Technical/ Technical Guidelines, UNESCO Institute for Statistics, 2009, p. 10.

(33) Transitional Education plan ...," p. 20".

وقدِّر معدَّل القيد الإجمالي في مرحلة التَّعليم الثَّانوي في اليمن في عام 2019 بنحو 51.6%، وتشير البيانات المتوفِّرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التَّعليم الثَّانوي خلال السَّنوات السَّابقة إلى تقارب في أداء هذا المؤشِّر، أمَّا بالنِّسبة إلى معدَّل القيد الصَّافي في مرحلة التَّعليم الثَّانوي خلال نفس الفترة فقد بلغ نحو 47.6%، وهو ما يقلُّ عن المتوسِّط للدُّول العربية مجتمعة، وهو 65.1%، وعن المتوسِّط العالمي [34]64.9%. ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التَّعليم الثَّانوي لعام 2019 إلى زيادة معدَّل قيد الذُّكور عن معدَّل قيد الإناث مقارنة بعام [35]2015.

وفي مرحلة التَّعليم المهني يمكن للطُّلَّاب تبديل المسارات، والانتقال إلى مدرسة ثانوية فنيَّة، أو معهد مهني، وفقًا لاحتياجاتهم، ويتعلَّم الطَّالب فيها مجموعة متنوِّعة من المهارات المختلفة على مستويات متعددة. وفي البلدان منخفضة الدَّخل، يستفيد 1٪ فقط من الشَّباب من التَّعليم والتَّدريب التِّقني والمهني[36]. وقد بلغ معدَّل القيد الصَّافي لهذه المرحلة 7% في عام 2015.

ويستأثر التَّعليم العالي، ضمن منظومة التَّربية والتَّعليم، بدور محوري في بناء مجتمع المعرفة، إذ يعزِّز رفد أسواق العمل بالقوَّة العاملة عالية التَّأهيل؛ وقد أصبحت المعرفة والمهارات الرَّفيعة هي القوى المحرِّكة في المجتمع والاقتصاد، في عالم سريع التَّغيُّر وشديد التَّنافس. ويمثِّل هذا المؤشِّر إحدى الآليَّات المستخدمة لقياس تقدُّم الدَّولة في مجال إرساء المعرفة. وتشير البيانات أنَّ معدَّل القيد الإجمالي في مرحلة التَّعليم العالي بين عامي 2015 و2019 كان 10.3% و9.9% على التَّوالي، ومقارنة بمعدَّل القيد بالدُّول العربية مجتمعة، الذي بلغ 38.8% في عام 2019، حقَّق هذا المؤشِّر نموًا لكثير من الدُّول العربية باستثناء اليمن[37].

(34) التَّقرير الاقتصادي العربي الموحَّد 2021، ص 55.

(35) قاعدة معلومات اليونيسكو.

(36) UNESCO, Global Education Monitoring Report, Non-state actors in education, 2021/, p. 255.

(37) التَّقرير الاقتصادي العربي الموحَّد 2021، ص 54.

ثالثًا: أوضاع الجامعات والمدارس والعاملين في قطاع التعليم

يقدَّر متوسِّط الإنفاق على التَّعليم نحو 4.6% من الدَّخل القومي الإجمالي في اليمن في عام 2019، و15.5% من الإنفاق العام الإجمالي، ومن ثمَّ فمتوسِّط الإنفاق على التَّعليم في اليمن أقلُّ من المتوسِّط العربي الذي بلغ نحو17% في عام 2019[38]. وقد بلغ مقدار الإنفاق الحكومي على التَّعليم 477 مليار ريال يمني في عام 2014؛ نصيب كلِّ طالب منه 79,500، وهو ما يُعادل 370 دولارًا في حينه، وهذا مؤشِّر منخفض جدًّا مقارنة بالمعيار الآمن للإنفاق على التَّعليم العام[39]. وبالرَّغم من أنَّ الإنفاق على التَّعليم يعتبر مقبولًا، فإنَّ أداء الأنظمة التَّعليمية لا يزال متواضعًا، لذا فهي بحاجة إلى ترشيد الإنفاق[40].

وتعدُّ جمهورية ألمانيا الاتِّحادية الدَّاعم الأوَّل لقطاع التَّعليم في اليمن، فقد قدَّمت ما يقرب من ربع إجمالي المساهمات المدفوعة خلال الفترة 2015-2021، من بين 44 جهة مانحة قدَّمت جميعها للتَّعليم ما يزيد على 303 ملايين دولار، على مدى السَّنوات الماضية[41]. وخلال عام 2020، رُصِد مبلغ 24 مليون دولار لدعم التَّعليم، كما قدَّم البنك الدُّولي تمويلًا إجماليًّا قدره 152 مليون دولار مع بداية عام 2021[42].

(38) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2020، في: https://bit.ly/3mqFHQg
(39) «مستقبل التعليم باليمن في ظل حكم وسيطرة الحوثيين»، الموقع بوست، 2018/1/20، في: http://bit.ly/3mlqtvY
(40) التَّقرير الاقتصادي العربي الموحَّد 2021، ص 55.
(41) Yemen: Education Cluster Teacher Salary Status 2020," at: https://shortest.link/fQFG"
(42) المرجع نفسه.

1- الجامعات:

يملك اليمن نحو 16 جامعة عامَّة؛ منها 6 جامعات قيد الإنشاء، و9 كلِّيَّات تموُّلها الدَّولة، ويوجد نحو 38 جامعة خاصَّة، موزَّعة على عموم المحافظات[43]. ووفق إحصاءات أخرى هناك 43 جامعة خاصَّة؛ منها 25 في صنعاء فقط[44]. ويبلغ إجمالي الطُّلَّاب الملتحقين بالجامعات العامَّة والخاصَّة نحو 311 ألف طالب، ويعمل في الجامعات الحكومية نحو 8764 محاضرًا[45].

وتبلغ نسبة الطُّلَّاب الملتحقين بالجامعات والكلِّيَّات ومعاهد التَّعليم العالي إلى خريجي الثَّانوية العامَّة 48% فقط؛ في حين أنَّ 52% منهم لا يحصلون على تعليم عال، فبعضهم يعمل، والآخر غير قادر على الالتحاق بالجامعات والكلِّيَّات الخاصَّة، وقد تقف سياسات التَّسجيل والقبول عائقًا أمام آخرين[46].

وهناك نسبة من أعضاء هيئة التَّدريس في الجامعات اليمنية، خاصَّة في الجامعات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، هاجروا خارج اليمن، أو التحقوا بمنظَّمات أخرى، نتيجة انقطاع الرَّواتب والمضايقات التي يجدونها من الحوثيِّين، وأيضًا لافتقار الجامعات اليمنية لأساسيَّات تقديم الخدمات التَّعليمية، وعدم تناسبها مع واقع اليوم.

2-المدارس:

يبلغ عدد المدارس في اليمن 17 ألف مدرسة، تشكِّل بمجموعها مدارس التَّعليم الأساسي والثَّانوي؛ تضمُّ 140 ألف فصل دراسي. ويصل عدد الطُّلَّاب في الفصل في

---

(43) Education System in Yemen," Scholaro, at: http://bit.ly/3Lb0XE7"

(44) Top Universities in Yemen: 2022 Yemeni University Ranking, uniRank, at: https:// /www.4icu.org/ye

(45) Ahmed Abdulkarem Al-Baadani & Mohammed Abbas, "The Impact of Coronavirus (Covid-19) Pandemic on Higher Education Institutions (HEIs) in Yemen: Challenges and Recommendations for The Future," European Journal of Education Studies, Vol 7, Issue 7, (2020), p. 72.

(46) «مستقبل التعليم باليمن في ظل حكم وسيطرة الحوثيين».

بعض المدارس إلى أكثر من 80 طالبًا[47]. وظلَّت أبواب 1600 مدرسة مغلقة؛ فقد تضرَّرت 1000 مدرسة منها، بحسب تقديرات «اليونيسف»، واستُخدمت 184 مدرسة منها مأوى للنَّازحين، وجرى استبدال مدارس مؤقَّتة ببعض المدارس المدمَّرة، وغالبًا ما تكون في الهواء الطَّلق، أو ذات بنية تحتية بدائية فقط[48]. وكثير من المدارس القائمة لا يوجد فيها مرافق خدمية، فهناك مدرسة واحدة من كلِّ 10 مدارس فيها مرافق صحِّيَّة[49].

وألحقت الحرب أضرارًا مختلفة بالمدارس، فمن ذلك 195 مدرسة تدمَّرت كلِّيًا، و720 مدرسة تضرَّرت جزئيًا، في حين استخدمت 466 مدرسة لإيواء النَّازحين، و134 مدرسة استُخدمت لأغراض عسكرية، كما تعرَّضت مكاتب التَّربية والتَّعليم للخراب والنَّهب، وتعرَّضت مطابع الكتاب المدرسي في مدينة عدن للإحراق[50].

في صنعاء، جرى تقييم 539 منشأة تعليمية، 377 منها لم تتعرَّض لأضرار، في حين تضررت 156 منها جزئيًا، ودُمِّرت 6 بالكامل. ومع بداية 2020 بدأت عملية إعادة التَّأهيل لبعض المرافق التَّعليمية. وفي محافظة ذمار، أكَّد تقييم عام 2020 أنَّ 97 مرفقًا تعليميًّا تضرَّر؛ منها 22 بشكل جزئي. وتشير التَّقديرات إلى أنَّ بقية المرافق تعمل باستثناء منشأة واحدة. وفي الحديدة جرى تقييم 112 منشأة تعليمية؛ منها 67 غير متضرِّرة، و39 متضرِّرة، و6 مدمَّرة بالكامل. وفي عدن جرى تقييم المدارس، وكان 53% منها غير متضرِّر، و31% متضرر، و4% مدمَّر كلِّيًا، و12% غير معروف وضعها[51].

وجرى تقييم 142 منشأة تعليمية في عام 2017؛ منها 131 في تعز، و11 في المخا؛ ففي تعز: 50 منها لم تتضرر، و69 تضررت، و6 مدارس تدمّرت كليًّا، أمَّا في المخا: 7 منها

(47) «مستقبل التعليم باليمن في ظل حكم وسيطرة الحوثيين».

(48) Mareike Transfeld, «Yemen's Education System at A Tipping Point: Youth between their Future and Present Survival,» Elliott School of International Affairs, at: http://bit.ly/3ZA66tg

(49) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2020.

(50) «خارج أسوار المدارس: تداعيات الحرب وأثارها على التعليم في اليمن»، مركز الدراسات والإعلام التربوي، 2015، ص 10، في: https://shortest.link/f6f8

(51) التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن DNA: المرحلة الثالثة، مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة: 2020، ص 25-26، في: https://shortest.link/fQa2

لم تتضرر، و3 مدارس تضرَّرت، ومدرسة واحدة تعرَّضت للتَّدمير[52]، كما تحوَّلت 4 مدارس إلى أماكن لإيلاء النَّازحين[53].

وخلال الفترة يناير 2018 - مايو 2021، جرى تفجير 3 مدارس بمحافظة الحديدة، و3 مدارس بمحافظة حجَّة، ومدرستين بمديرية مجزر بمأرب، ومدرسة واحدة في الضَّالع، وأخرى في مديرية نهم بمحافظة صنعاء، وثالثة في مديرية مقبنة بمحافظة تعز[54].

تحتاج مرافق التَّعليم الفني والمعاهد التِّقنية في تعز إلى التَّأهيل والتَّجديد لتستوعب الأعداد المتوافدة عليها، فقد بلغ إجمالي المعاهد الفنية الحكومية 14 معهدًا؛ منها 10 معاهد عاملة، في حين المتبقية متوقِّفة عن العمل، ويبلغ عدد الطُّلَّاب الملتحقين بهذه المعاهد 678، وذلك في العام الدِّراسي 2020-2021[55].

وفي محافظة مأرب، جرى تقييم 20 مرفقًا تعليميًّا؛ منها 11 لم يتعرَّض لأضرار، و4 تضررت، ولم يكن في الإمكان تقييم 5 مرافق، ومن ثمَّ ظلَّ وضعها غير معروف. وهناك 3 مرافق تعليمية على الأقل جرى تحويلها إلى مراكز إيواء للنَّازحين منذ أكتوبر 2019. وفي المقابل جرى فتح 5 مدارس جديدة للنَّازحين داخليًا في مأرب، لتخفيف الازدحام[56]؛ فقد تعمل المدارس في مأرب وحدها بنسبة ٪400 من طاقتها الاستيعابية؛ إذ تستوعب 120 طالبًا في الفصول الدِّراسية[57]، فمع تصاعد الصِّراع حول مأرب منذ أوائل عام 2020، ارتفع عدد الطُّلَّاب من 61 ألف طالب قبل الأزمة، إلى 112 ألف طالب بعدها. وبنت العديد من المنظَّمات فصولًا دراسية، وقدَّمت المعدِّات اللَّازمة، لكنَّ الفجوة لا تزال قائمة[58].

---

(52) "Yemen Dynamic Needs Assessment ...", p. 29.

(53) التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن DNA: المرحلة الثالثة، ص 25-26.

(54) «وثقت تفجير 11 مدرسة في الثلاثة الأعوام الأخيرة.. نقابة المعلمين: هدم الحوثيين للمدارس جريمة حرب»، المصدر أونلاين، 2021/6/25، في: https://bit.ly/3IJJtf3

(55) «تقرير رسمي.. وضع التعليم في تعز مأساوي»، تعز اليوم، 2021/2/3، في: https://taiztoday.net/2021/02/03/

(56) التقييم المستمر للاحتياجات في اليمن DNA: المرحلة الثالثة، ص 25-26.

(57) Education Cluster -Monthly Factsheet- June 2021, Yemen: Education Cluster, p. 1.

(58) Acaps, Marib Governorate 19 November 2020 Marib city and Marib Al Wadi, 19 November 2020, p. 5.

3- العاملون في قطاع التعليم:

أما فيما يتعلّق بأحوال العاملين في قطاع التَّربية والتَّعليم، فقد حُرم آلاف المدرّسين من حقوقهم الأساسية، وهم يعانون أزمة توقُّف تسليم الرَّواتب؛ فقد انقطعت الحقوق المادية عن 130 ألف مدرس في مناطق سيطرة الحوثيين في الفترة سبتمبر -2015أكتوبر 2020؛ إذ بلغ عدد المعلِّمين الذين لم يتلقَّوا رواتبهم 166,443[59]. وهناك نحو 171,600 معلِّم لم يتسلّموا رواتبهم بشكل منتظم مدَّة أربع سنوات؛ ما دفع بعضهم للتَّوقُّف عن التَّدريس لإيجاد سبل أخرى لإعالة أسرهم، وهو ما يُعرّض قرابة 4 ملايين طالب لخطر فقدانهم فرص الحصول على التعليم[60].

هذا فضلًا عن الانتهاكات التي تطال طواقم التَّعليم؛ فقد وثَّقت نقابة المعلِّمين أكثر من 25 ألف حالة انتهاك ضدَّ المدرّسين في اليمن، منذ اجتياح جماعة الحوثي صنعاء؛ بينهم 81 إداريًّا تربويًّا، و1499 مدرّسًا فقدوا حياتهم، و14 توفُّوا في السُّجون، إضافة إلى 2642 تعرَّضوا لإصابات، و621 اعتُقلوا، و36 تعرّضوا للإخفاء القسري على يد الحوثيين. كما رصدت النَّقابة 20142 حالة لمدرّسين وإداريّين تركوا منازلهم وأعمالهم في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، واتَّجهوا إلى مناطق سيطرة الشَّرعية[61].

ويبلغ متوسِّط عدد الطُّلَّاب لكلِّ معلم في اليمن 30 طالبًا، وهو مؤشِّر مرتفع جدًّا مقارنة بالمعيار المثالي العالمي، الذي يحدِّد 20 طالبًا لكلِّ معلِّم. كما يبلغ عدد الإداريين في الإدارات المدرسية نحو 27 ألفًا، معظمهم لا يتوفَّر فيهم معيار الكفاءة العلمية والإدارية[62].

---

(59) Transfeld.

(60) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's education in Yemen," 7/2021/7.

(61) «التعليم في اليمن.. واقع مدمر ومستقبل قاتم»، وكالة الأناضول، 2022/2/27، في: https://shortest.link/fPDU

(62) «مستقبل التعليم باليمن في ظل حكم وسيطرة الحوثيين».

خاتمة

يعتبر قطاع التَّعليم، وخاصَّة التَّعليم الأساسي، المجال الحيوي للتَّنمية البشرية، ومن المحدِّدات الرَّئيسة لكفاءة القوى العاملة وفعاليتها وإنتاجيتها. وقد بات النِّظام التَّعليمي في اليمن غير قادر على النُّهوض ومواجهة المنافسة العربية والدُّولية، لما يواجهه من تدمير في مقابل التطور في المجال التعليمي، فقد أدَّى الصِّراع القائم إلى تدهور ملحوظ في وظائف النِّظام التعليمي، نتيجة الأضرار المباشرة وغير المباشرة، التي لحقت بقطاع التَّعليم، مع نقص التَّمويل، وحصول اعتداءات متفرِّقة على الكوادر والمرافق التَّعليمية.

ولا يزال أداء قطاع التَّعليم ضعيفًا في مجال توفير خدمة التَّعليم عن بعد؛ لأنَّ البنى التَّحتية لمجال الاتِّصالات والإنترنت لا تزال ضعيفة جدًّا، في ظلِّ اتِّساع الفجوة الرَّقمية في اليمن[63]، وفي ظلِّ جائحة «كورونا» كانت هناك شريحة من الطُّلاب بحاجة لحضور الدُّروس والمحاضرات عن بعد، غير أنَّ شبكة الاتِّصال لم تساعد في ذلك، وهذا كلُّه يشكِّل عقبة أمام W استمرار التَّعليم، وبخاصَّة في المناطق النَّائية؛ ما يحرم العديد من الطُّلاب من الحصول على تعليم مناسب عن بعد[64].

(63) UNICEF for Children, "Education Disrupted: Impact of the conflict on children's 5 Yemen," 2021/7/education.

(64) Secondary Data Review (SDR) Report, Yemen Education Cluster, 2 2020

الفصل السَّادس

المشهد الصِّحِّي

مقدمة

يقدم القطاع الصحي الرِّعاية الصِّحِّية التي تَعني تقديم التَّشخيص والعلاج والوقاية من الأمراض والإصابات والمشاكل النَّفسية والعصبيَّة لدى النَّاس، من خلال كوادر طبيَّة متخصِّصة في مختلف جوانب الرِّعاية الصِّحية، بما فيها خدمات الرِّعاية الصِّحية الأوَّلية، والخدمات الطِّبية والتَّمريضية والقبالة، إضافة إلى التَّوعية الصِّحِّية.

لكن اليمن يمرُّ بأسوأ أزمة إنسانية على مستوى العالم؛ بسبب الصراع الذي استمرّ منذ أكثر من سبع سنوات، وما استتبع ذلك من خلق ديناميكيات الحرب والأعمال التِّجارية التي دفعت إلى المزيد من منهجية الفساد وشبكات المحسوبية في البلاد؛ ما أدى إلى انهيار القطاع الصِّحِّي. ومع ضعف إدارة قطاع الرِّعاية الصِّحِّية، وانخفاض التَّمويل الخارجي، تفاقم الوضع كثيرًا مع تفشِّي جائحة «كورونا».

أوّلًا: تداعيات الحرب على القطاع الصِّحي

واجه النِّظام الصِّحّي اليمني مجموعة من التحدِّيات، خاصَّة أنَّ اليمن يعدُّ من أفقر دول العالم، إضافة إلى الإرث المؤسَّساتي المعقَّد الذي خلَّفه النِّظام السَّابق. وقد وفَّرت كلٌّ من وزارة الصِّحَّة، ومنظَّمة الصِّحَّة العالمية و«اليونيسف»، ومنظَّمات دولية غير حكومية، الدَّعم فيما يتعلَّق بتجهيزات المنشآت والمعطيات الفنِّيَّة، أمَّا الخدمات الثَّانوية فقد انتشرت بالمناطق الحضرية لتغذِّي عددًا محدودًا من الخدمات الاختصاصية. وللحصول على الخدمات عالية الاختصاص كان من الضَّروري على المواطنين التَّوجُّه إلى مستشفيات خاصَّة في المدن الكبرى، أو السَّفر إلى خارج اليمن، لمن لديه القدرة على ذلك، أمَّا بشأن سكَّان الأرياف الذين يشكِّلون 70% من عموم السُّكَّان، فلم تتوفر الخدمات الطِّبِّية والصِّحِّية المتخصصة في مناطقهم.

وقد أدَّى تمدُّد الصِّراع وشدَّة حدَّته إلى ارتفاع معدَّل الوفيات والإصابات، وزيادة وفيات الأطفال والأمَّهات، وتفاقم مستويات سوء التَّغذية، خاصَّة في ظلِّ ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتراجع واردات الأغذية. وبات تقديم الخدمات الصِّحِّية يمثِّل تحدِّيًا متزايدًا في سياق أزمة التَّمويل، والصِّراع وما لحقه من تدمير للمرافق الصِّحِّية، ونقص في الأدوية والمعدِّات الأساسية، فضلًا عن تدمير البنى التَّحتية للصِّحَّة والمياه والصَّرف الصِّحّي؛ ما تسبَّب في تفاقم الأمراض والأوبئة وتلويث البيئة[1]، ففي عام 2019، كان 19% من السُّكَّان يفتقرون إلى المياه النَّظيفة، و42% يفتقرون إلى الصَّرف الصِّحي الآمن، تبع ذلك انتشار داء «الكوليرا» و«حمَّى الضَّنك» و«الدَّفتيريا» و«الحصبة»، وغيرها من الأمراض[2].

(1) Onathan D. Moyer et al, "Assessing the Impact of War in Yemen," UNDP, p. 29-30.
(2) Ibid., p. 48.

وتشير منظَّمة الصِّحَّة العالمية إلى تراجع الخدمات الصِّحِّية في اليمن، فقد اضطرّ أكثر من 1900 مرفقٍ صحِّي من أصل 3507 مرافق، إلى إيقاف خدماتها كليًّا أو جزئيًّا؛ ما أدَّى إلى حرمان الآلاف من الحصول على الخدمات الصِّحِّية الأساسية[3]. إلى جانب ضعف الوفاء بالالتزامات الأساسية الإنسانية من المنظَّمات الدُّولية، وما قابله من زيادة الاحتياجات الإنسانية التي حرمت اليمنيين من الوصول المتكافئ إليها؛ إذ يحتاج أكثر من 80٪ من سكَّان اليمن إلى مياه الشُّرب الآمنة والغذاء والوقود، وكذا الوصول إلى خدمات الرِّعاية الصِّحِّية[4]؛ ما يجعلهم عرضة لكثير من الأمراض، خاصَّة أنَّ مستوى تغطية اللِّقاحات انخفض إلى درجة كبيرة[5]. وتشير بيانات عام 2020، إلى أنَّ المنشآت الصِّحِّية تعمل بنصف طاقتها التَّشغيلية، مع عدم كفاية الكوادر الطِّبِّية، وأسرَّة الاستشفاء، بالمقارنة مع عدد السُّكَّان في اليمن، الذي بلغ متوسِّط معدل نموِّه السَّنوي بين عامي 2010 و2020، نحو 2.5%. كما أنَّ الفقراء لا يتمكَّنون في كثير من الأحيان من الحصول على العلاج الصِّحي كامل الجودة في حال إصابتهم بأمراض مستعصية[6].

وقد أدَّت الهجمات على البنية التَّحتيَّة الصِّحية، ونقص الكوادر الصِّحية والإمدادات، إلى تقويض الوصول إلى الخدمات الصِّحِّية وجودتها، فهي تعمل بنصف طاقتها، وثلثي السُّكَّان لا يمكنهم الوصول حاليًّا إلى الرِّعاية الصِّحِّية بشكل ميسَّر. وهناك أكثر من 274 مرفقًا صحيًّا تعرَّض للتَّلف والدَّمار[7]، فوفق تقارير دولية، وقع 120 هجومًا على المرافق الصِّحِّية، والعاملين الطِّبِّيين، على مدى أربع سنوات منذ بدء الصِّراع؛ منها 50% في عام 2015، و16% في عام 2016، و21% في عام 2017، و13%

(3) Tayseer AlKarim, Aula Abbara, & Bothaina Attal, "Armed Conflict Alone does not Explain the Devastation of Yemen's Health System," BMJ Global Health Journal, February 2021, at: https://bit.ly/3INIMBh

(4) «اليونيسف: أطفال اليمن على حافة الهاوية في ظل مخاطر فشل الدولة في أداء مهامها»، الأمم المتحدة، 2016/3/29، في: http://bit.ly/3KW7Fxy

(5) Health crisis in Yemen, International Committee of the Red Cross, at: http://bit.ly/3ZieOfO

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 49.

(7) البنك الدولي، «قطاع الصحة في اليمن - مذكرة سياسات»، أبريل 2021، ص 9، في: https://bit.ly/41Mig3S

في عام 2018. وكانت تعز المحافظة الأكثر تضرُّرًا من الهجمات على المنشآت الطِّبِّية، فقد سجَّلت منظَّمة «أطباء بلا حدود»، بين عامي 2018 و2020، ما لا يقلُّ عن 40 حادثة عنف ضدَّ مستشفى الثَّورة العام الذي تدعمه المنظَّمة في تعز[8]، إضافة إلى 67 هجومًا على منشآت صحِّيَّة فيها، تلها صعدة حيث وقع فيها 25 حادثًا استهدف المنشآت والمرافق الصِّحيَّة[9].

وخلال عام 2021، وُثِّقت 20 حادثة، تسبَّبت في إلحاق أضرار بنظام الرِّعاية الصِّحِّية، بما في ذلك حالتان للحرمان من الحصول على المساعدة الطِّبِّية، وحادثة قصف برِّي أضرَّ بمرفق طبي، و14 حادثة هجوم مسلَّح أدَّت إلى مقتل عاملين صحِّيَّين، و3 وقائع اعتقال 3 كوادر صحِّية. وتتحمَّل جماعة الحوثي المسؤولية في ذلك، فحسب بيان «اللَّجنة الوطنية للتَّحقيق في ادِّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان» المدعومة من الأمم المتَّحدة، جرى رصد 15 واقعة اعتداء على الطَّواقم الطِّبية، والمنشآت، والمرافق الصِّحِّية. في حين يتحمَّل كل من القوَّات الحكومية الشَّرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليَّة عن 6 وقائع، وتقع المسؤولية المشتركة بينهما في واقعة واحدة. أمَّا جماعات العنف فقد كانت مسؤولة عن حادثة واحدة فقط[10].

كما يواجه القطاع الصِّحِّي في اليمن صعوبة توفير الكادر الطِّبِّي المتخصِّص في أثناء الأزمات، وتفشِّي الأوبئة، لرعاية الحالات المصابة وإيقاف انتشار الوباء. وتشير التَّقديرات إلى أنَّه من أصل 267 مديرية تمَّ تقييمها كانت 49 مديرية بدون طبيب، وفي 42% من المديريات يوجد أقلُّ من طبيبين في المرافق الصِّحِّية، بسبب هجرة العمالة الصِّحِّية الماهرة، بغرض البحث عن فرص أفضل خارج البلاد. وكذلك، أزمة مرتَّبات

(8) «المرافق الطبية الإنسانية تتعرض للهجوم العشوائي في مدينة تعز»، أطباء بلا حدود، 2020/3/20، في: https://shortest.link/abHE

(9) «اليونيسف: أطفال اليمن على حافة الهاوية ...».

(10) "A New Year Added to the Age of Bloody Conflict: Press Briefing on the Situation of Human Rights in Yemen, 2021," Thursday, Mwatana for Human Rights, 6/1/2022, p. 6, at: https://bit.ly/3YpD6mS; «سجل دموي في 2021.. منظَّمة يمنية تكشف عن 2842 انتهاكًا للحوثي»، سكاي نيوز، 2022/1/10، في: https://shortest.link/abHr

العاملين الصِّحِّيين[11]؛ إذ إنَّ 95% من العاملين الأجانب في القطاع الصِّحي غادروا البلاد بعد عام 2015، علمًا أنَّهم يشكِّلون 25% من العاملين في القطاع الصِّحي؛ ما حرم الكثير من اليمنيِّين من ربع مزودِّي الخدمات الصِّحِّية[12]، وأصبح القطاع الصِّحِّي غير قادر على مواجهة الأمراض المنتشرة، لا سيما فيروس «كورونا»، فقد بلغ عدد حالات الإصابة به 11166 حالة؛ منها 2.028 حالة وفاة، من بينهم 75 طبيبًا يمنيًّا، وفق أحدث بيان صادر عن نقابة الأطباء والصَّيادلة في البلاد[13].

ولا تزال القيود المفروضة على إمكانية الوصول للمرضى تشكِّل تحدِّيًا خطيرًا في العديد من المناطق، خاصَّة مناطق الصِّراع؛ ما أدَّى إلى تعليق بعض المنظَّمات 50% من برامجها الإنسانية والصِّحِّية، بما فيها مراكز صحَّة نفسية، بسبب الهجمات أو العمليات القتالية ونقص التَّمويل. وهذا التَّقليص للخدمات سيحرم نحو 350 ألف شخص من خدمات متخصِّصة، وسيفقد 40 ألف شخصٍ خدمات الرِّعاية النَّفسية[14]. وتُقدِّر دراسة لبرنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي حول التَّكلفة البشرية والمادِّية للحرب أنَّ عدد ضحايا الحرب حتَّى عام 2019 بلغ 233 ألف شخص؛ 102 ألف منهم توفوا في أثناء المعارك، و131 ألف توفوا نتيجة غياب الرِّعاية الصِّحِّية، وشحِّ الغذاء[15].

وأدَّى احتدام النِّزاع إلى أن يصبح أكثر من 17.9 مليون إنسان في حاجة إلى الرِّعاية الصِّحِّية في عام 2020؛ منهم 4.7 ملايين طفل. وتأتي الاحتياجات الكبرى للأفراد في وقت ينهار فيه الجهاز الصِّحِّي؛ إذ توقَّف ما يقارب 600 مرفق للخدمات الصحِّية عن

(11) التقرير القطري، برنامج الأغذية العالمي، العدد 9، سبتمبر 2022، في: https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar

(12) اليونيسف: أطفال اليمن على حافة الهاوية ...».

(13) «اليمن الجريح يصارع موجة ثانية مِن كورونا»، وكالة الأناضول، 2021/4/8، في: https://shortest.link/abH7

(14) World Health Organization, Eastern Mediterranean Health Observatory, at: http://bit.ly/3ZGrkpa

(15) «الأمم المتحدة: مصرع أكثر من 250 ألف شخص في حرب اليمن»، وكالة الأناضول، 2019/4/23، في: https://shortest.link/aGx7

العمل بسبب التَّدمير، وقلَّة التَّجهيزات، وانقطاع الكهرباء والوقود، وهجرة الكوادر. وهناك أكثر من 100 مرفق ما بين مهدَّم جزئيًّا أو كلِّيًّا، بسبب النِّزاع[16].

وأفاد برنامج الأغذية العالمي في عام 2020، بأنَّه يحتاج إلى 200 مليون دولار شهريًّا، لمواصلة تقديم المساعدات الغذائية، لنحو 11 مليون مواطن يمني، في بلاد مزَّقتها الحرب[17]. ووفقًا للأمم المتَّحدة، فإنَّه في حال استمرَّ الصِّراع فإنَّ معدَّل الوفيات قد يتجاوز 480 ألف حالة؛ منها 330 ألف حالة وفاة للأطفال دون سنِّ الخامسة. ووفقًا للتَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي «IPC»[18] فإن 2.4 مليون طفل يمني يعانون سوء التَّغذية، نصفهم دون سنِّ الخامسة[19]، وأنَّ 1.1 مليون امرأة مرضعة تعاني سوء تغذية؛ إذ يعد اليمن ضمن أكثر ثلاث دول تعاني انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم[20].

(16) World Health Organization, "Yemen Crisis," at: http://bit.ly/3ZAufAp

(17) "Waiting to Declare Famine 'will be too late for Yemenis on Brink of Starvation'," United Nations, 10/7/2020, at: http://bit.ly/3T32pu9

(18) IPC: Integrated Food Security Phase Classification, European Commission, 28/2/2023, at: http://bit.ly/3kM6vKh

(19) Kent Garber et al, "Estimating Access to Health Care in Yemen, A Complex Humanitarian Emergency Setting: A Descriptive Applied Geospatial Analysis," Lancet Glob Health, Vol 8, (November 2020), e1435.

(20) The Word Bank, "Yemen Economic Monitoring Brief - Winter 2019," 14/3/2019, at: http://bit.ly/3Zoe7Sq

ثانيًا: أوضاع القطاع الصِّحِّي عقب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)

في عام 2021 تفاقمت الأوضاع المتدهورة، النَّاجمة بشكل أساسي عن الصِّراع والانهيار الاقتصادي، كما أنَّ تفشي جائحة «كورونا»، زاد من الضَّغط على القطاع الصِّحِّي المتهالك. إضافة إلى ذلك تسبَّبت أزمة النُّزوح في الدَّاخل، التي اشتدَّت في محافظات مأرب والجوف والبيضاء وشبوة وتعز والحديدة، في رفع مستوى التَّحدِّي للاستجابة الإنسانية والصِّحِّية، فقد نزح نحو 153 ألف شخص خلال عام 2021؛ منهم نحو 100 ألف نزحوا إلى مأرب، وقُدِّمت لهم الإغاثة الطَّارئة[21].

وفي مطلع أغسطس 2021، واجه اليمن موجة ثالثة من وباء «كورونا»، في ظلِّ أوضاع إنسانية وعسكرية صعبة؛ لذا أعيد تهيئة 15% من خدمات القطاع الصِّحِّي للاستجابة لهذه الجائحة. وقد بلغ عدد الحالات المصابة 11,166 حالة، شُفي منها 7183 حالة، وتوفِّي 2.028؛ منها أكثر من 300 حالة وفاة في عدن. وقد جرى تطعيم 2% من السُّكَّان باللَّقاحات التي وُفِّرت لليمن في عام 2021، وهي أقلُّ بكثير من الاحتياجات المرادة، حيث يأتي اليمن في المرتبة 193 من بين 195 بلدًا من حيث قدرته على التَّعامل مع الأوبئة[22].

وطبقًا لإحصاءات منظَّمة الصِّحَّة العالمية فإنَّه لم يُجرَ سوى 26 ألف اختبار؛ أي أقلّ من اختبار واحد لكلِّ 1000 شخص؛ وهو ما يقلُّ كثيرًا عن المعدَّل بالبلدان الأخرى في المنطقة[23]. وقد واصلت المنظَّمة الدُّولية للهجرة، ومنظَّمة الصِّحَّة العالمية،

---

(21) UNFPA, "Response in Yemen Situation Report," Issue 3, Oct-Dec 2021, at: https://bit.ly/41Ooyjx

(22) Jane Ferguson, "War-ravaged Yemen facing deadly new threat in COVID-19," PBS NewsHour, 23/1/2020, http://bit.ly/41LyNFA

(23) محمد ناصر، «البنك الدولي يحذِّر مِن خطر استمرار تدهور القطاع الصحي في اليمن»، الشرق الأوسط، العدد 15674، 2021/10/27، في: http://bit.ly/3Jcyegp

العمل مع السُّلطات المحلِّية، لإجراء الفحوصات والخدمات الصِّحِّية الأساسية، من خلال توفير أجهزة الفحص، ومُعدَّات الحماية الشَّخصية، وتدريب العاملين في مجال الصِّحِّة العامَّة[24].

وقد جرى توزيع 9 ملايين من معدَّات الوقاية الشَّخصية على المرافق الصِّحِّية[25]. علمًا أنَّ المرافق الصِّحِّية العاملة لا تقدِّم سوى 20% من خدمات صحَّة الأم والطِّفل، بسبب نقص الأدوية الأساسية، والإمدادات، ونقص العاملين الصِّحِّيِّين المؤهَّلين[26].

ثالثًا: أهمُّ المؤشِّرات الصِّحِّية في اليمن

النِّظام الصِّحِّي في اليمن نظام مكلف، وغير قادر على مواجهة المنافسة العربية والدُّولية، كما أنَّه غير مستعدٍّ بما يكفي لمواجهة التَّحدِّيات الجديدة، والمتمثِّلة في زيادة شريحة المسنِّين، والفجوة التِّكنولوجية، وعدم وجود التَّأمين الاجتماعي، وهذا يعني أنَّ النِّظام الصِّحِّي يعتمد على الدَّفع المباشر والمسبق لثمن الخدمة الطِّبِّية، وهو ما يُمثِّل عائقًا يمنع الملايين من النَّاس من تلقِّي الرِّعاية الصِّحِّية عند الحاجة، إضافة إلى تفاوت في الرِّعاية الصِّحِّية بين سكَّان الرِّيف والحضر، وفي أحيانٍ أخرى داخل المدينة الواحدة[27].

(24) Report Situation, October 2021, IOM Yemen,

(25) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، تقرير عن الوضع في اليمن، ديسمبر 2020، العدد 12، 2020، ص 4.

(26) United Nations Population Fund (UNFPA), Response in Yemen,1. يرجى ذكر بقية البيانات

(27) الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، اليونيسف، ص 6. يرجى ذكر بقية البيانات

الشكل (6-1)

مؤشرات الصحة في اليمن

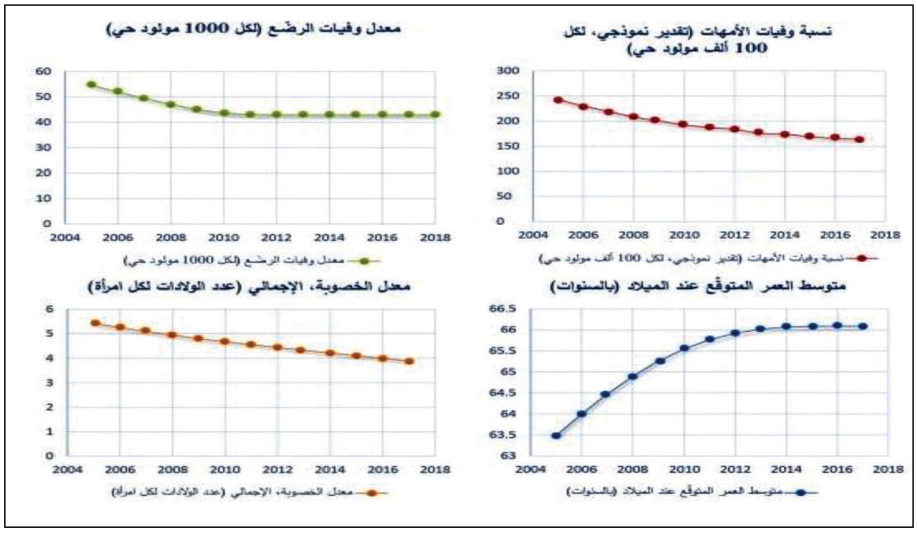

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، 2020.

يمثِّل متوسِّط العمر المتوقَّع عند الولادة مؤشِّرًا مركَّبًا، يدلُّ على مستوى النُّمو ومدى جودة الخدمات الصِّحِّية والاجتماعية المتوفِّرة. وقد ارتفع متوسِّط العمر المتوقَّع عند الولادة لأكثر من 70 سنة في الدُّول العربية، عدا اليمن فهو أقلُّ من ذلك؛ إذ حقَّقت غالبية الدُّول العربية نجاحات في مجال تعميم الرِّعاية الصِّحِّية؛ ما أدَّى إلى زيادة متوسِّط العمر عند الولادة[28]. وقد بلغ متوسِّط العمر المتوقَّع عند الولادة في اليمن نحو 66.18 في عام 2020[29].

1- معدَّل الوفيات:

ازداد معدَّل الوفيات في اليمن بسبب الصراع الحالي، فقد ارتفعت الوفيات إلى نحو 70% في الفترة 2015-2020، ويعزى ذلك إلى ضعف نظام الرِّعاية الصِّحِّية.

(28) تقرير عن الوضع في اليمن، ديسمبر 2020.
(29) Data Atlas of the World, Knoema, at: https://ar.knoema.com/atlas/Yemen

وتصنِّف أحدث تقديرات «اليونيسف» الأمَّهات والأطفال على أنَّهم من الفئات الأشدُّ ضعفًا وتأثُّرًا بآثار الصِّراع، فقد تموت أمٌّ وستَّة مواليد كلَّ ساعتين بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة[30].

وقد جرى ربط الضَّعف المتزايد للأمَّهات والأطفال بالفشل في إجراء الرِّعاية الرُّوتينية، قبل الولادة وبعدها، بسبب الاكتظاظ في المرافق الصِّحِّية مع تفشِّي الأمراض المرتبطة بالصِّراع. وبلغت نسبة وفيات الأمَّهات نحو 170 لكلِّ 100 ألف مولود لعام 2020[31]. وحسب مؤشِّرات منظَّمة الصِّحَّة العالمية، بلغت نسبة وفيات الأمَّهات في عامي 2016 و2017، نحو 385 حالة لكلِّ 100 ألف مولود، وفي عام 2019 بلغت النسبة 164 حالة، وفي عام 2020 نحو 170 حالة، ويمثِّل هذا المعدَّل نحو خمسة أضعاف المتوسِّط في منطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويرجع ارتفاع هذه المعدَّلات في اليمن بسبب ضعف الوصول إلى الخدمات المختلفة للصِّحَّة الإنجابية وسوء التَّغذية[32]. وخلال الفترة 2016-2018 بلغ عدد حالات وفيات الأمهات 36 حالة في محافظتي تعز وحجَّة، كما توفي 1529 طفل؛ منهم 1018 من المواليد الجدد في مستشفى تعز التَّابع لمنظَّمة أطباء بلا حدود، ومستشفى عبس في محافظَّة حجَّة. وكانت الأسباب الأكثر شيوعًا لوفيات الولادة هي الخداج والاختناق عند الولادة والعدوى الوخيمة[33].

وقدَّرت الأمم المتَّحدة أنَّه بحلول نهاية عام 2021 سيكون عدد الوفيات نحو 377 ألف شخص، وأنَّ ما يقارب 60% منهم سيكون سبب وفاتهم سوء التَّغذية والجوع

---

(30) «وفاة امرأة وستة مواليد كل ساعتين في اليمن بسبب مضاعفات الحمل أو الولادة»، الأمم المتَّحدة، 2019/6/14، في: http://bit.ly/3Zjx1tp

(31) at: http://bit.ly/3ERDd3y ,2023/2/World Health Organization, "Maternal Mortality," 22

(32) Yemen Country Office Humanitarian Situation Report," UNICEF for every child, 3, and" at: ,.2021/9/WHO Dates, ARA Yemen Health Policy Note, Reliefweb, September 30 https://bit.ly/3JatdVS

(33) Yemen: Conflict and lack of access to medical care," Doctors without Borders /" Médecins Sans Frontières (Msf) Canada, at: http://bit.ly/3YgnXEw
CFR, War in Yemen: http://bit.ly/41LO0WT

والأمراض[34]. وقد بلغ معدَّل الوفيات بسبب المياه غير الآمنة، والصَّرف الصِّحِّي غير الآمن، ونقص معدَّل النَّظافة نحو 10.2% لكلِّ 100 ألف شخص في عام 2020.

أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال الرُّضَّع فيرتبط بمستوى الرِّعاية الصِّحِّية التي يتلقَّاها المواليد خلال أشهرهم الأولى، ويعد مؤشِّرًا مهمًا لمعرفة كفاءة النِّظام الصِّحِّي في البلاد، وحملات تلقيح الأطفال، ونوعية المياه وجودة الصِّرف الصِّحِّي، وكذلك يدل على مدى توفُّر الرِّعاية والعلاج للأمَّهات إبَّان فترة الحمل والرَّضاع. وقد بلغ معدَّل وفيات الأطفال في عام 2020 نحو 44 حالة لكلِّ 1000 ولادة، و59.6 حالة للأطفال دون سنِّ الخامسة لكلِّ 1000 ولادة[35]، وهو معدَّل أكبر من مثيلاته في بقية الدُّول العربية.

ووفقًا للتَّحليل الذي أجرته مجموعة الصِّحة، فإنَّ الأسباب الرَّئيسة للوفيات التي يمكن تجنُّبها في اليمن، والتي تتمثَّل في الأمراض السَّارية والحالات الطِّبية المتعلِّقة بالوضع والحمل والتَّغذية، تشكِّل في مجموعها 50% من حالات الوفيات، أما الأمراض غير السَّارية فتشكِّل 39% من حالات الوفيات.

2- سوء التَّغذية:

ازداد ضعف النِّظام الغذائي اليمني مع استمرار الصِّراع، وانهيار الاقتصاد، وتراجع المستوى المعيشي؛ فقد تفاقمت حالات سوء التَّغذية؛ إذ بلغت نسبته 47% من الأطفال دون سنِّ الخامسة، خلال عام 2020. كما أن ما يقرب من نصف السُّكَّان يواجهون انعدامًا حادًّا في الأمن الغذائي على الرَّغم من المساعدة المستمرَّة.

ويعدُّ تصاعد مؤشِّر انعدام الأمن الغذائي في اليمن دليلًا على تردِّي الوضع الإنساني لشريحة كبيرة من السُّكَّان، فوفقًا للتَّقديرات يعاني 17.8 مليون شخص

(34) «الأمم المتحدة تقدر وصول قتلى حرب اليمن إلى 377 ألفًا بنهاية 2021»، وكالة الأناضول، 2021/11/24، في: https://shortest.link/aD1i

(35) UNICEF Data: Monitoring the situation of children and women, at: https://data.unicef.org/country/yem

انعدام الأمن الغذائي؛ منهم 10.2 ملايين يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل. وخلال عام 2019، تسبَّب الصِّراع في متوسِّط خسارة أكثر من 500 سعرة حرارية للفرد في اليوم. وبحلول عام 2030 قد تصل خسارة الفرد إلى نحو 1000 سعرة حرارية في المتوسِّط. وخلال عام 2019، كانت نسبة المصابين بالتَّقزُّم من الأطفال 1.63%، ومع استمرار الصِّراع قد تبلغ النِّسبة 2.17%، وينطبق ذلك على بقيَّة مؤشِّرات الأمراض.

ووفقًا لسيناريوهات الحرب المتوقَّعة يمكن أن تصل نسبة السُّكَّان الذين يعانون سوء التَّغذية إلى نحو 48% في عام 2022. وإذا ما استمرَّ الصِّراع قد تصل النِّسبة إلى أكثر من 95% في عام 2030، بحسب دراسة البرنامج الإنمائي للأمم المتَّحدة. وتقلُّ هذه النِّسب في حال عدم وجود الصِّراع؛ فيتحسّن مؤشِّر سوء التَّغذية، وقد كان من المتوقَّع أن ينخفض إلى 17% في عام 2022، وإلى 11% في عام 2030، وكذلك بالنِّسبة إلى سوء التَّغذية لدى الأطفال[36].

في عام 2020، جرى فحص أكثر من 305 آلاف طفل، وإحالتهم للعلاج، في 147 موقعًا للرَّصد التَّغذوي، تدعمه منظَّمة الصِّحَّة العالمية. وعلى الرَّغم من التَّحدِّيات التي يجسِّدها وباء «كورونا»؛ فقد وُجِد أنَّ ما يقرب من ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا يُعانون الهزال الشَّديد أو المتوسِّط، وظهر على ثلثيهم علامات التَّقزُّم[37]. وأُحيلَ الأطفال الذين يعانون سوء التَّغذية الحاد إلى خدمات التَّغذية المناسبة[38] في أوائل ديسمبر 2021.

وزادت الأعداد التي جرى فحصها منذ بداية عام 2021، فقد فُحِص 5,774,701 طفل دون سنِّ الخامسة، منهم 2,862,702 من الإناث، و2,911,999 من الذُّكور، من أجل تحديد مستويات سوء التَّغذية لديهم. وتبين وجود 215,295 طفلًا يعانون سوء التَّغذية الحاد الوخيم؛ منهم 122,541 فتاة، و92,781 فتى. واستُقبلت الحالات

(36) «الصحة العالمية: 46% مِن الأطفال دون سن الخامسة في اليمن يعانون مِن 'التقزُّم' و16% يعانون مِن 'الهزال'»، المهرة بوست، 2021/10/19، في: http://bit.ly/3EXhSG3؛ لقاء مع وزير التخطيط د. واعد باذيب، صحيفة أخبار اليوم، 2022/2/17، في: http://bit.ly/3YjZQoq

(37) World Food Program, Yemen Country Brief November 2021, 1.

(38) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، تقرير عن الوضع في اليمن، ص 5.

الخالية من المضاعفات للعلاج في برامج العلاج في العيادات الخارجية. وفيما يتعلَّق بالجانب الوقائي، تلقَّى الأطفال أقراص مكافحة الدِّيدان، كما حصلوا على جرعات المغذِّيات الدَّقيقة، والمكمِّلات الغذائية والفيتامينات حتَّى نهاية سبتمبر 2021[39].

وقد أشار تحليل التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن «IPC» إلى أنَّ 13.5 مليون شخص؛ أي ٪45 من السُّكَّان يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد الشَّديد في المرحلة الثَّالثة، على الرَّغم من استمرار المساعدات الغذائية الإنسانية، ويُتوقَّع مع استمرار الصِّراع زيادة هذا العدد إلى 16.2 مليون شخص وأكثر[40]؛ منهم 2.3 مليون طفل دون سنِّ الخامسة معرَّضون لخطر سوء التَّغذية بسبب النَّقص الحاد في التَّمويل، إضافة إلى ما أعلنه برنامج الأغذية العالمي في ديسمبر 2020، عن خفض الحصص الغذائية التي تؤثِّر في 8 ملايين شخص في اليمن.

واعتبارًا من يناير 2022، سيحصل 8 ملايين شخص على حصص غذائية مخفَّضة، بينما سيستمر 5 ملايين شخص يعيشون في المناطق الأكثر توترًا في تلقي الإعاشة المنتظمة[41]. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 813 مليون دولار أميركي لمواصلة مساعدته للفئات الأكثر ضعفًا حتى شهر مايو 2022[42]؛ لذا جرى وضع سيناريو تدابير الصِّراع لعام 2030 لمعالجة بعض المخاطر الصِّحِّية الأكثر إلحاحًا في اليمن، لا سيَّما سوء التَّغذية الحاد، خاصَّة عند الأطفال، والقضاء على انتشار مرض ضمور العضلات الشوكي (Spinal Muscular Atrophy, SAM)، وخفض هذه المؤشِّرات والحدِّ من الوفيات[43].

(39) UNICEF for every child, Yemen Country Office, Humanitarian Situation Report, 3.

(40) Yemen Food Security Outlook October 2021 to May 2022, Fews Net, 5.

(41) World Food Program, Yemen Country Brief December 2021, 1.

(42) Mohammed Awadh, "Yemen: Funding crunch threatens WFP›s life-saving work," 2022/1/20, WFP Yemen Situation Report, 11, November 2021.

(43) World Food Program, Yemen Country Brief November 2021, 1.

الشكل (6-2)

الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا

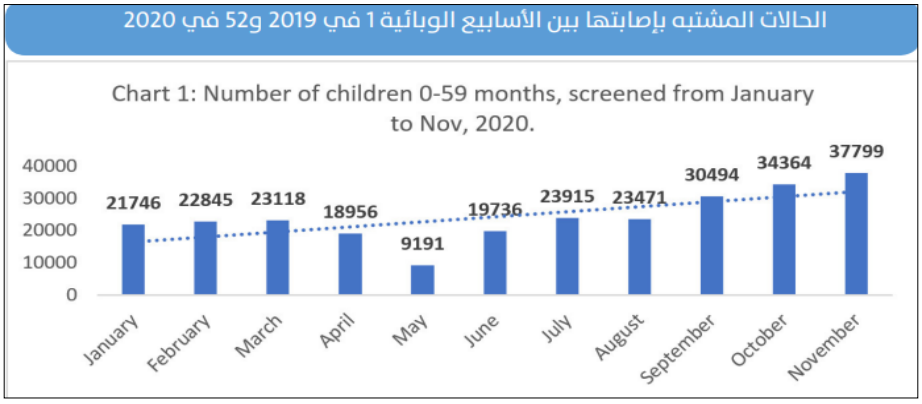

وانعكس سوء الأمن الغذائي على النساء على نحو كبير؛ إذ تعاني أكثر من مليون امرأة حامل ومرضع سوء التَّغذية الحاد، وهنَّ مُعرَّضات لخطر إنجاب أطفال غير مكتملي النمو من جرَّاء ارتفاع انعدام الأمن الغذائي. وأشارت منظَّمة الصِّحّة العالمية إلى أنَّ معدَّل الخصوبة الكلِّي للنِّساء كان في عام 2015 نحو 6.1%، وانخفض ليصل إلى 3.8% في عام 2020[44].

وتعتبر النِّساء اللَّاتي في عمر الإنجاب (15-49) من بين أشدِّ الأشخاص ضعفًا، وحسب بيانات عام 2019 هناك ما يُقدَّر بنحو 5 ملايين امرأة في عمر الإنجاب، و1.7 مليون امرأة حامل ومرضع، يعانين محدودية أو عدم إمكانية الوصول إلى خدمات الصِّحَّة الإنجابية، بما في ذلك خدمات الرِّعاية السَّابقة واللَّاحقة، وتنظيم الأسرة، ورعاية التَّوليد والمواليد في حالات الطَّوارئ[45].

3- الأمراض :

أدَّى استمرار الصِّراع في اليمن إلى تفشِّي الأمراض المعدية، مثل الكوليرا والدَّفتيريا وحمَّى الضَّنك والحصبة. وقد بلغت معدَّلات الوفيات بسبب المياه غير الآمنة والصَّرف

(44) "Yemen Country Office Humanitarian Situation Report",.

(45) UNFPA Yemen, UNFPA Humanitarian Response in Yemen February 2021, 6.

الصِّحِّي غير الآمن ونقص النَّظافة نحو 10.2% حالة لكلِّ 100 ألف حالة في عام 2019. كما أنَّ الفيضانات الشَّديدة التي حدثت في أوائل عام 2020، أثَّرت في المجتمعات الجنوبية، وساهمت في تفاقم انتشار الأمراض المعدية.

وقد أثَّرت الكوليرا في ٪93 من مديريَّات اليمن، البالغ عددها 333 مديرية؛ فقد سُجِّلت أكثر من 4 آلاف حالة وفاة بسبب الكوليرا، وأُصيبَ أكثر من مليون بالمرض منذ عام 2017. كما كان هناك انتشار كبير للحصبة والدَّفتيريا بسبب معدَّلات التَّحصين المنخفضة[46]. وفي الرُّبع الرَّابع من عام 2021، تلقَّى 42,901 طفل دون سنِّ الخامسة التَّطعيم ضدَّ شلل الأطفال، وكذلك جرى تطعيم 2257 طفل دون سنِّ السَّنة ضدَّ الحصبة.

وبلغ عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا 860 ألف حالة؛ فبين 1 يناير و27 ديسمبر 2020، أُبلِغ عن 218,887 حالة مشتبه في إصابتها بالكوليرا، و78 حالة وفاة من المحافظات الشَّمالية، و73 حالة وفاة من المحافظات الجنوبية. وكانت النِّسبة الأعلى من هذه الحالات موزَّعة على محافظات: تعز 21%، والحديدة 17%، وصنعاء 12%، والبيضاء 11%[47].

وخلال الفترة من 1 يناير وحتَّى 3 أكتوبر 2021، أُبلغ عن إجمالي 26,891 حالة مشتبه في إصابتها بالكوليرا، و17 حالة وفاة مصاحبة؛ أي 0.06% من معدَّل وفيات الحالات، وهي نسبة أقلُّ من الفترة السَّابقة. وقد أبلغت جميع المحافظات عن حالات الكوليرا باستثناء محافظتي مأرب وسقطرى، وبلغت النِّسب المرتفعة في: تعز 25%، الحديدة 13%، وصنعاء 12.8%[48].

(46) Health Sector in Yemen – Policy Note, September 2021.4.

(47) «رصد 78 وفاة بالكوليرا في اليمن خلال 11 شهرًا و218 ألف حالة يشتبه بإصابتها بالمرض بين يناير ونوفمبر 2020، حسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية»، وكالة الأناضول، 2021/2/2، في: https://shortest.link/aDdi

(48) "Yemen Country Office Humanitarian Situation Report",.

الشكل (6-3)

الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا

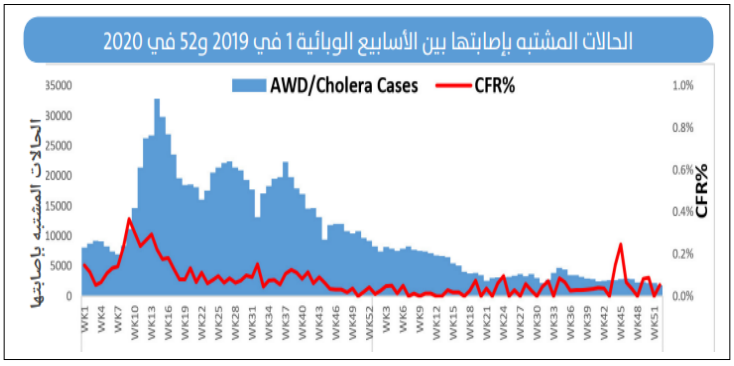

محافظة إب، توفي 12 منها، إضافة إلى 36 إصابة في الحديدة، و23 في عدن. وزادت هذه الإصابات في عام 2020، فقد بلغ عددها 1.425؛ منها 116 حالة وفاة في المحافظات الشَّمالية، فقد تأثَّرت 18 محافظة من أصل 22 بالدِّفتيريا، وكانت ٪61 من الحالات المشتبه فيها في محافظات: ذمار 15%، وأمانة العاصمة 13%، وصعدة 12%، والحديدة 11%، وحجّة 10%، وغالبية هذه الحالات من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة[49].

الشكل (6-4)

الحالات المشتبه في إصابتها بالدفتيريا

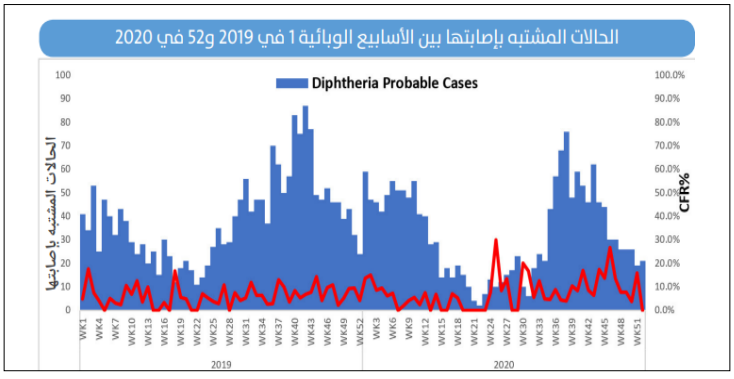

(49) at: https://bit.ly/3IF37so ,2017/12/Yemen, Diphtheria outbreak, Acaps, 22

أما الحالات التي أصيبت بحمَّى الضَّنك، فقد بلغ عدد الحالات المشتبه في إصابتها 76768، توفي منها 271 حالة، وذلك في عام 2019. وغالبية هذه الحالات كانت في الحديدة بنسبة 71%. وفي الأسبوعين الأوَّلين من يناير 2020، بلغ عدد الحالات المشتبه في إصابتها 51455، توفي منها 11 حالة. وأعلى معدَّل لكلِّ 10000 من السُّكَّان سُجل في الحديدة 10.7، وعدن 2.36، ومأرب 2.12، ولحج 1.63[50].

الشكل (6-5)

الحالات المشتبه في إصابتها بحمَّى الضَّنك

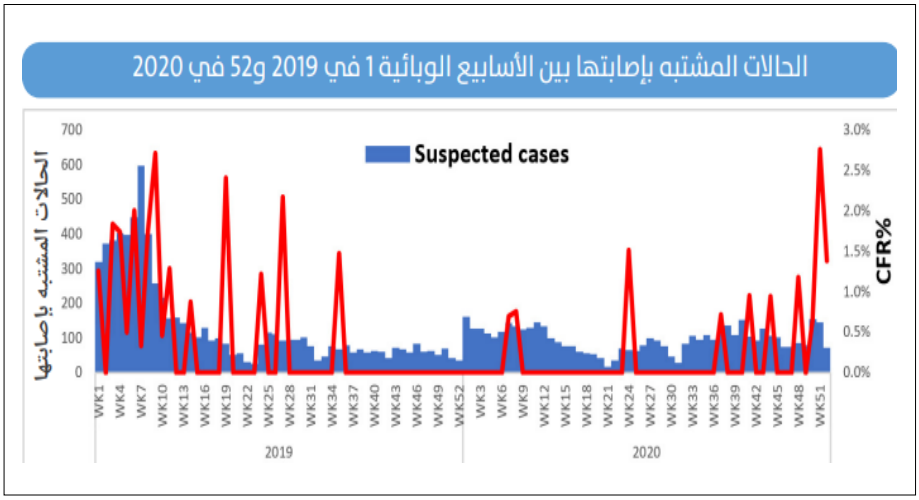

وخلال عام 2020، بلغ عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالحصبة 4054، توفي منها 13 حالة. وكانت 87% من الحالات المشتبه فيها، والمبلَّغ عنها، موزَّعة على المحافظات التالية: صعدة 71%، وأمانة العاصمة 9%، والبيضاء 6%، والجوف 1%. ويمثِّل الأطفال دون سنِّ الخامسة 83% من إجمالي الحالات المشتبه في إصابتها.

(50) (Yemen Humanitarian Update Issue 1 (19 December 2019 - 31 January 2020.

الشكل (6-6)

الحالات المشتبه في إصابتها بالحصبة

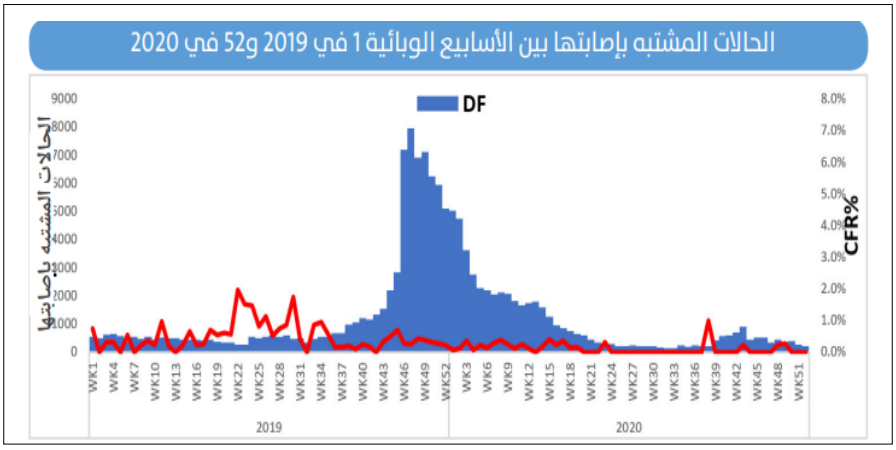

وخلال عام 2020، بلغ عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالعدوى التَّنفُّسية الحادَّة الوخيمة (SARI) 5769 حالة، توفي منها 304. وكانت ٪93 من الحالات المشتبه فيها، والمبلَّغ عنها، في المحافظات التالية: ذمار 49%، وأمانة العاصمة 29%، وصعدة 8%، وعمران 7%، ولم تتوفَّر بيانات عن باقي المناطق[51].

الشكل (6-7)

الحالات المشتبه في إصابتها بالعدوى التَّنفُّسية الحادَّة الوخيمة

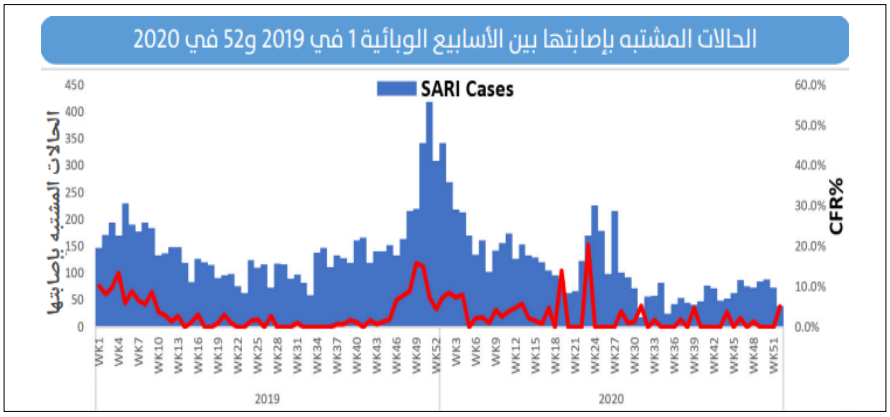

(51) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، تقرير عن الوضع في اليمن.

كذلك انتشرت بعض الأمراض كالملاريا، فقد بلغ عدد الحالات المبلَّغ عنها في عام 2020، قرابة 216633 حالة، مقارنة بـ 96348 حالة في عام 2015، وبلغ معدَّل الإصابة بالتهاب الكبد 2500 حالة (لكلِّ 100 ألف مواطن)، وارتفع معدَّل الإصابة بالسَّرطان بجميع أنواعه من 80% في عام 2015، إلى 97% في عام 2020. وتشير البيانات المتوفِّرة إلى أنَّ الأمراض غير المعدية كانت مسؤولة عن 57% من الوفيات خلال عام 2018، باستثناء حالات الوفاة النَّاجمة عن النِّزاعات المسلَّحة بشكل مباشر.

وتعدُّ الأمراض الكامنة الأكثر انتشارًا، إضافة إلى أمراض الكبد والسَّرطان وأمراض القلب والضَّغط والفشل الكلوي المزمن وداء السُّكَّري. وقد بلغ معدَّل الوفيات في هذه الأمراض 27.6% من جملة الوفيات لعام 2020.

رابعًا: نطاق الخدمات الصِّحِّية

لم يتمكن اليمن من تحقيق تقدُّم في الخدمات الصِّحِّية؛ لأنَّ النِّظام الصِّحِّي يعمل حاليًّا بنسبة 50% من قدرته الفعلية. ويبيّن الشَّكل (6-8) أن 50% فقط من المرافق الصِّحِّية تعمل بشكل كامل، في حين تعمل 35% منها بشكل جزئي، و15% منها متوقِّف تمامًا بسبب ما خلَّفته الحرب.

الشكل (6-8)

أوضاع المرافق الصحية

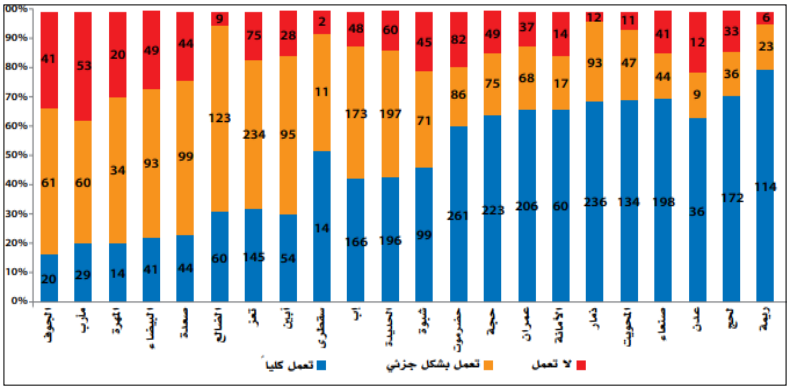

الشكل (6-9)

المرافق الصحية

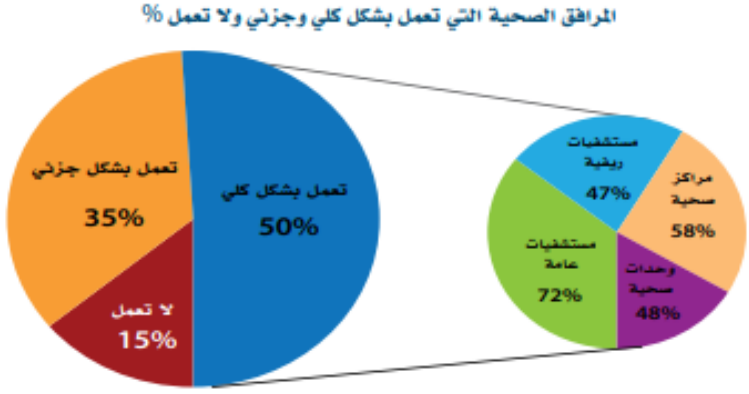

ويوجد نحو 20.1 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة للوصول إلى الخدمات الصِّحِّية؛ منهم 4.8 ملايين امرأة، و10.2 ملايين طفل، و3 ملايين شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، و2.1 مليون رجل.

كما أنَّ نسبة السُّكَّان الذين يحصلون على خدمات صحِّية في الأرياف قليلة مقارنة بالحضر الذي يحصل سكَّانه على خدمات بنسبة 93%، بينما في الرِّيف 34%. وكذلك نسبة السُّكَّان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة في الحضر تصل إلى 78% في عام 2019، بينما تصل هذه النِّسبة في الرِّيف إلى 56%. كما نجد أنَّ نسبة السُّكَّان الذين يحصلون على صرف صحِّي ملائم تبلغ في الحضر 88%، بينما تبلغ في الرِّيف 43%[52]. ويضاف إلى ذلك ندرة الكوادر الطِّبِّية في الأرياف؛ إذ يتراوح عدد الأطباء والممرِّضات لكلِّ ألف نسمة ما بين 3 إلى 1.7 طبيب، وما بين 7.3 إلى 6.3 ممرضين، بين عامي 2015 و2020، حسب إحصاءات منظَّمة الصِّحَّة العالمية. ويرجع ذلك إلى تدهور البنى التَّحتيَّة الصِّحِّية، وشحِّ الموارد، وهجرة الطَّواقم الطِّبِّية، والمرتَّبات غير المجزية التي لا تحفِّز على العمل في الأرياف.

ولا يزال النِّظام الصِّحِّي غير مؤهَّل، ويفتقر إلى الاستجابة السَّريعة والمبكِّرة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية. ويظهر الشكل (6-10) مستوى توفُّر خدمات الأمراض المعدية في المرافق الصِّحِّية على مستوى المحافظات، مرتَّبة من الأدنى إلى الأعلى؛ حيث تعاني محافظات الجوف ومأرب والضَّالع عدم توفُّر خدمات الأمراض المعدية في المرافق الصِّحِّية بنسب تفوق 60%، وبوجه عام يتوفَّر لدى 43% فقط من المرافق الصِّحِّية العاملة خدمات مكتملة لمعالجة الأمراض المعدية، بينما 40% من المرافق العاملة توفِّرها جزئيًّا، و17% لا توفِّر تلك الخدمات كلِّيًّا[53]، إضافة إلى مصادرة الأدوية من الجماعات المتمرِّدة، وقيود الاستيراد.

(52) WHO, Yemen, Health Resources and Services Availability Mapping System 2018 ((HeRAMS.

(53) MoPHP and WHO, Service Availability and Health Facilities Functionality in 16 Governorates, October 2016.

الشكل (6-10)

مستوى توفُّر خدمات الأمراض المعدية في المرافق الصِّحِّية على مستوى المحافظات

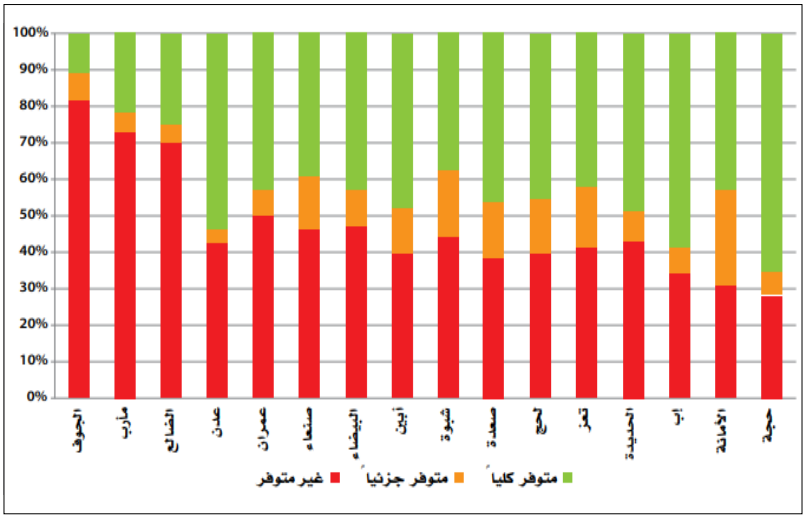

أما فيما يتعلق بأسِرَّة المرضى، فيواجه اليمن نقصًا في أسرَّة الاستشفاء، فقد وصل عدد أسرة المستشفيات نحو 7.1 سرير لكلِّ 10000 نسمة في عام 2015، وزاد هذا العدد ليصل إلى 10 أسِرّة لكلِّ 10000 نسمة في عام 2020[54]. ويوضِّح الشَّكل (6-11) أنَّ هناك أقلَّ من 5 أسرَّة لكلِّ 10000 شخص في المتوسِّط في اليمن، وهو مستوى دون المعايير الدُّولية ومعايير منظَّمة الصِّحّة العالمية المحدَّدة بـ10 أسرَّة على الأقل لكلِّ 10000 شخص، وهو مؤشر يظهر ضعف قدرة النِّظام الصِّحِّي على تلبية الاحتياجات اللَّازمة لمواجهة الإصابات المحتملة بالفيروسات والأمراض الوبائية المعدية[55].

(54) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، تقييم تنظيم القطاع الصحي الخاص في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط: 39 اليمن (القاهرة: مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط، 2014).

(55) WHO, Yemen, Health Resources and Services Availability Mapping System 2018 ((HeRAMS

الشكل (6-11)

معايير منظمة الصحة العالمية فيما يخص أسِرَّة المرضى

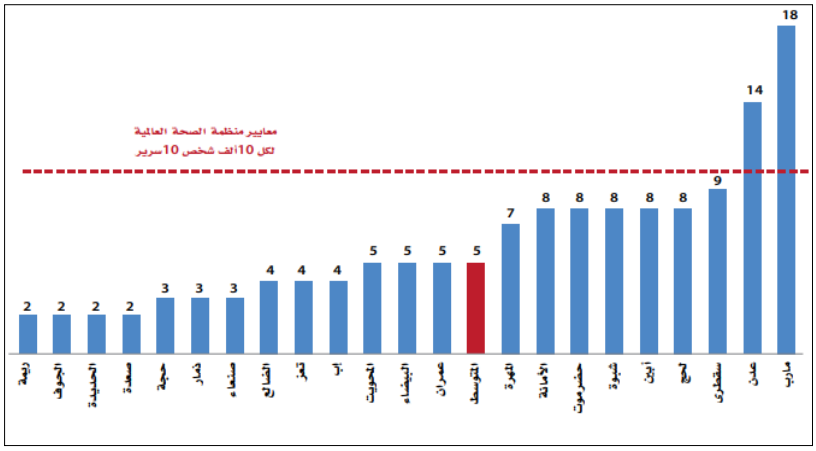

كما يعاني النِّظام الصِّحِّي عجزًا واضحًا في الكوادر الصِّحِّية، فهناك 10 عاملين صحِّيِّين في المتوسِّط لكلِّ 10000 شخص، بينما ينبغي توفير 22 عاملًا صحيًّا على الأقلِّ في أوقات الأزمات الإنسانية، وفقًا لمعايير منظَّمة الصِّحَّة العالمية؛ أي إنَّ 3 محافظات في اليمن من إجمالي 22 محافظة يتوفَّر فيها هذا المعيار.

كما أنَّ نسبة الأطبَّاء المتخصِّصين بلغت 5%، والأطبَّاء العموم 5% من العاملين الصِّحِّيِّين. وينعدم وجود الأطباء في نحو 67 مديرية، من أصل 333 مديرية؛ وهذا يدلُّ على صعوبة توفير الكادر الطِّبِّي المتخصِّص في أثناء الأزمات، وتفشِّي الأوبئة[56]. ومن أسباب نقص الكوادر الصِّحِّية أنَّ سياسات العصابات المسلَّحة تجاههم أجبرتهم على الفرار من مناطقهم، فهناك 10% ممَّن هاجروا لدول مجاورة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي[57].

(56) الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، اليونيسف، ص 6.
(57) «مسؤول حكومي: سياسات الانقلابيين فاقمت الوضع الصحي في اليمن»، الموقع بوست، 2017/8/1، في: https://almawqeapost.net/news/21882

الشكل (6-12)

الكوادر الطبية

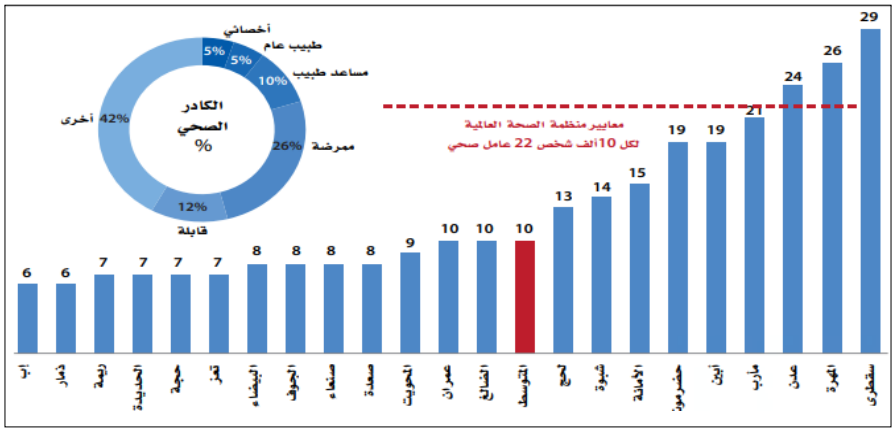

وبالنسبة إلى الأدوية والعلاجات فلا تتوفَّر بيانات حولهما إلَّا فيما يتعلَّق بإحصاءات الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطِّبِّية، حول عملية استيراد العلاجات، والتي كانت 87.72% في عام 2015، وتناقصت إلى نسبة 78.30% في عام 2019[58].

1- الإنفاق العام على الصحة والتَّمويل الخارجي

يعتمد الإنفاق على الصِّحّة على الاستثمارات في الأبنية والآليَّات والمعدَّات والتَّجهيزات، وكذلك من تمويل الخدمات والمدخلات. وقد اعتمد القطاع الصِّحّي قبل الصِّراع على الإنفاق الخارجي والخاص، مع انخفاض الإنفاق العام نسبيًّا على الصِّحّة من 5.6% من النَّاتج المحلِّي الإجمالي في عام 2015، إلى نحو 0.6% في عام 2020، وهي نسبة تقلُّ عن نسبة الإنفاق العربي 5.3%، وكذا تقلُّ عن متوسِّط الإنفاق العالمي 9.9%.

وبقي اليمن يعتمد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصِّحّية، وتبلغ نسبة الإنفاق العام 18%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإنفاق الخاص البالغ 82% في عام 2020.

(58) SBDMA Annual Report, 2019.

وتعدُّ الرِّعاية والعلاج في اليمن مكلفين، كما أنَّ الفقراء الذين ينفقون على الصِّحّة يشكِّلون نسبة 3.48%، وأحيانًا لا يتمكَّنون من الحصول على العلاج، خاصَّة في حال إصابتهم بأمراض مستعصية، أمَّا ميسورو الحال فإنَّهم يتوجَّهون إلى مستشفيات دول مجاورة للعلاج[59]، أو دول أجنبية. وهناك 4% من السُّكَّان ينفقون أكثر من 25% من استهلاك الأسرة أو الدَّخل على نفقات الرِّعاية الصِّحّية.

يكاد الإنفاق العام على الصِّحة أن يكون معدومًا، لذلك يعتمد تقديم الخدمات الصِّحّية على التَّمويل من الشُّركاء والمانحين الخارجيِّين، وهذا يؤثر تأثيرًا كبيرًا في النِّظام الصِّحّي؛ فقد اقترن انخفاض التَّمويل الخارجي بتحديات غير مسبوقة مثل جائحة «كورونا»[60]. وقد زاد التَّمويل الخارجي بشكل مطَّرد، وبلغ ذروته في عام 2018، بنحو 605 ملايين دولار أميركي، لكنَّه أظهر انخفاضًا في العامين الماضيِّين، فقد انخفض إلى نحو 370 مليون دولار أميركي في عام 2019. كما في الشَّكل (6-13).

الشكل (6-13)

التمويل الخارجي للصحة والتغذية والأمن الغذائي 1010-2020

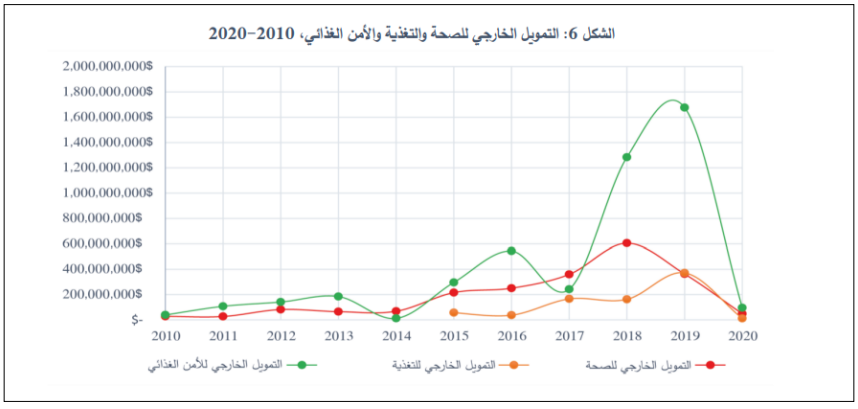

(59) Health Sector in Yemen – Policy Note, September 2021, at: https://bit.ly/3mnJPQY

(60) Ibid.

ويقوم الشُّركاء والمانحون الخارجيون بتوجيه الأموال من خلال المنظَّمات غير الحكومية، الدُّولية والمحلِّية، وكذلك منظَّمة الصِّحَّة العالمية، وقد انخفض التَّمويل بشكل كبير؛ إذ تشير الأرقام إلى أنَّ عدد الأشخاص قد انخفض من متوسِّط 15.2 مليون شخص شهريًّا، في الرُّبع الأخير من عام 2019، إلى 13.5 مليون شخص في أوَّل شهرين من عام 2020. وجرى الإبلاغ عن الانخفاض في المساعدات في 155 مديرية في 21 محافظة، وكانت محافظات صنعاء وذمار وإب الأشدِّ تضرُّرًا.

وتعد السُّعودية والإمارات والوكالة الأميركية للتَّنمية الدُّولية من أكبر المموِّلين كما في (6-14). ويركِّز التَّمويل على نهج متعدِّد الجوانب، كالتَّمويل لتحسين صحَّة الأم والطِّفل، وزيادة الوصول إلى خدمات الصِّحَّة الإنجابية، ومكافحة تفشِّي الأمراض المعدية، بما في ذلك شلل الأطفال[61]. لكن جرى تخفيض للتمويل، وعُلِّقت المساعدات في شمال اليمن؛ ما خلق حالة من عدم اليقين بشأن تقديم الخدمات الصِّحِّية، ومن المحتمل أن تشكِّل فجوات التَّمويل تحديًّا كبيرًا[62].

الشكل (6-14)

مصادر التمويل الخارجي للصحة في عام 2019

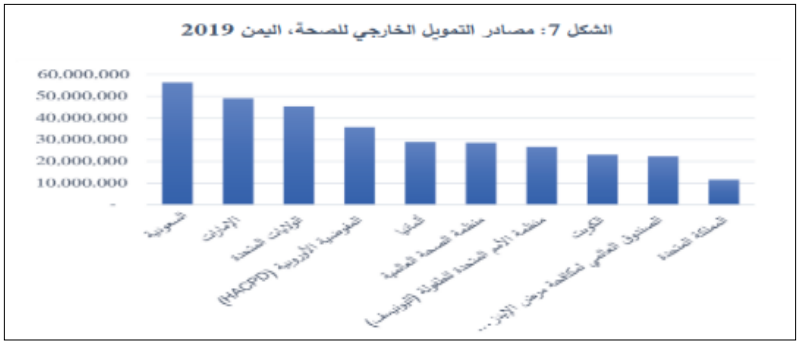

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2020.

(61) قطاع الصحة في اليمن مذكرة سياسات، سبتمبر 2021؛ Garber et al, e1435.

(62) "Waiting to Declare Famine 'will be too late for Yemenis on Brink of Starvation",".

أمَّا بالنِّسبة إلى الجهات المتلقية للتمويل الخارجي في اليمن في عام 2019؛ فهم: منظَّمة الصِّحَّة العالمية، والمنظَّمة الدُّولية للهجرة، وصندوق الأمم المتَّحدة للطُّفولة، والحكومة اليمنية، وصندوق الأمم المتَّحدة للسُّكَّان. كما في الشكل (6-15).

الشكل (6-15)

الجهات المتلقية للتمويل الخارجي للرعاية الصحية في عام 2019

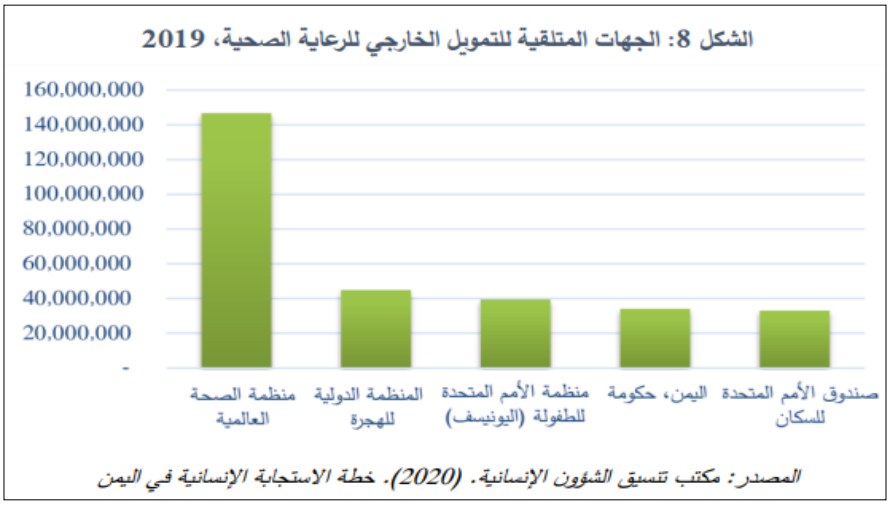

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (2020). خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

2-المياه والصَّرف الصِّحِّي:

إنَّ نسبة توفير مياه الشُّرب الآمنة للسُّكَّان في اليمن لا تتعدَّى نحو 78% في الحضر، بينما بلغت في الرِّيف 56%، وعلى صعيد توفُّر خدمات الصَّرف الصِّحِّي بلغ المتوسِّط نحو 59%[63]، مع وجود فجوة في الحصول على خدمات الصَّرف الصِّحِّي الملائم بين الحضر والرِّيف؛ إذ يحصل 88% من سكَّان الحضر على خدمات الصَّرف الصِّحِّي، بينما يحصل ما نسبته 43% من سكَّان الرِّيف على هذه الخدمات، بحسب مؤشِّرات عام 2019[64].

(63) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.
(64) Moyer et al, p. 29-30.

تؤدِّي المياه غير الآمنة، وظروف الصَّرف الصِّحِّي، إضافة إلى سوء التَّغذية إلى انتشار الأمراض المعدية، والوفاة بين الأطفال الصِّغار. وطالما أنَّ الصِّراع مستمرٌّ، والتَّدمير المادي للبنى التَّحتيَّة قائم، فإنَّ ذلك يقود إلى ظروف معيشية سيئة[65]، بالرَّغم من جهود المنظَّمات المختلفة بخصوص إمدادات المياه ومعالجة مشاكل الصَّرف الصِّحِّي والنَّظافة الصِّحِّية عن طريق إعادة تأهيل بعض المنشآت الصِّحِّية ومرافق إمدادات مياه الشُّرب والصَّرف الصِّحِّي. لكن الوضع يتدهور بسبب الصِّراع والاحتياجات الهائلة للسُّكَّان في جميع أنحاء اليمن[66]. علاوة على ذلك، هناك أكثر من 15.4 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة عاجلة للوصول إلى خدمات المياه والصَّرف الصِّحِّي والإصحاح البيئي[67].

3- الصِّحَّة النَّفسية:

أثر الصراع في اليمن في رفاه النَّاس وصحَّتهم النَّفسية بشكل خاص[68]، فقد تعاني شرائح من السُّكَّان من القلق والأرق من جهة، ومن الأمراض الخطيرة مثل الذُّهان والاكتئاب والاضطراب ثنائي القطب واضطراب ما بعد الصَّدمة من جهة أخرى. ونجد أنَّ نقص الوعي يؤدِّي إلى ممارسة التَّمييز ضدَّ الأشخاص الذين يفصحون عن أمراضهم النَّفسية؛ ما يدفعهم إلى التَّكتُّم عن أوضاعهم، وزيادة معاناتهم وعزلتهم. فلم يؤثِّر الصِّراع على صحَّة السُّكَّان الجسدية فحسب، بل حدَّ أيضًا من قدرتهم على الحصول على الرِّعاية الصِّحِّية والغذاء وغير ذلك، كما قيَّد حرِّيَّتهم في التَّنقُّل، وحرمهم الكثير من سُبل الرَّاحة، فتسبَّبت كلُّ هذه العوامل في مشاكل خطيرة وكثيرة في الصِّحَّة النَّفسية[69].

---

(65) Ibid., p. 48.

(66) البنك الدُّولي، «وثيقة معلومات مشروع التصدي لجائحة كورونا (كوفيد19-) في اليمن»، 2020/3/21، ص 4.

(67) "Yemen Country Office Humanitarian Situation Report",

(68) Ibid.

(69) «ارتفاع حالات الصحة النفسية الشديدة في اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية»، نقلًا عن منظمة أطباء بلا حدود، 2021/11/10، في: https://bit.ly/3kJH6B0

وأدَّت الحرب إلى ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض النَّفسية. ورغم عدم توفُّر البيانات الخاصَّة بالصِّحَّة النَّفسية، فإنَّ هناك دراسة محلِّية قدَّرت أنَّ عدد الأطبَّاء النَّفسيِّين يصل إلى 46 طبيبًا، وهو ما يعني أنَّ نسبة الاختصاصيِّين النَّفسيين إلى عدد السُّكَّان في اليمن هو 1 لكلِّ نصف مليون شخص تقريبًا. وأشارت الدِّراسة إلى أنَّ النِّسبة على الصَّعيد العالمي هي اختصاصي لكلِّ 10 آلاف شخص، وفي منطقة الشَّرق الأوسط اختصاصي لكلِّ 100 ألف شخص. وأفادت الدِّراسة أنَّ عدد المعالجين النَّفسيِّين بلغ في اليمن 130 معالجًا نفسيًّا، وأنَّ عدد الممرِّضين النَّفسيِّين لا يتجاوز 25، ولا يوجد في اليمن سوى 12 مستشفى للصِّحَّة النَّفسية. وتشير أحدث استراتيجية صحَّة وطنية في 2010، إلى أنَّه لا يوجد سوى 44 طبيبًا نفسيًّا من بين الأطبَّاء المتخصِّصين في اليمن، والبالغ عددهم إجمالًا 8.500 طبيب[70].

ومع غياب الوعي يلجأ معظم الذين يعانون من المرض العقلي والنَّفسي إلى المعالجين التَّقليديِّين أو التَّكتُّم على المرض. وغالبًا ما تُطلَب المساعدة المهنية فقط في الحالات القصوى من مرض انفصام الشَّخصية، والذُّهان، والتي شكَّلت 195 حالة اضطراب نفسي لكلِّ 1000 حالة[71]. وقد بلغ عدد سكَّان اليمن الذين يعانون من الأمراض النَّفسية 5,455,348 شخصًا[72]. وتذكر منظَّمة الصِّحة العالمية أنَّ واحدًا من كلِّ خمسة أشخاص يعاني اضطرابات نفسيَّة، وأنَّ 22% ممَّن يعيشون في منطقة متأثِّرة بالحرب يعانون الاكتئاب، والقلق، واضطراب ما بعد الصَّدمة، والاضطراب الثُّنائي القطب أو الفصام، فضلًا عن تزايد حالات الاكتئاب والقلق مع تقدُّم العمر في أوضاع النِّزاع. وقد سجَّلت محافظات تعز ولحج والحديدة زيادة في أعداد الحالات.

وتعدُّ الخدمات الطِّبِّية النَّفسية في اليمن متخلِّفة، وعاجزة عن تقديم الحدِّ الأدنى

(70) Social Fund for Development/ Ministry "2015-National Mental Health Strategy: 2011-2015," (of Health and Population (March 2010.

(71) "Cordaid 12 Mental health care in Yemen: "We're finally able to breathe again," 2021/11/, at: https://bit.ly/3Ziam0G

(72) «دراسة تقدير انتشار الاضطرابات النفسية بين السكان المتضررين من الحرب في اليمن»، مؤسسة التنمية والإرشاد الأسري، 2018، في: http://bit.ly/3ETy8aW

من المساعدة، بل إنَّ الخدمات الصِّحِّية الأساسية أيضًا غير متوفِّرة؛ حيث يوجد 11 مؤسَّسة صحِّية فقط من أصل 164 مستشفى، في خمس محافظات، لديها أقسام أو عيادات نفسية. ويؤدي انعدام الوسائل المساعدة لمن يعانون من الاضطرابات العقلية والنَّفسية، إلى اليأس والقلق والاكتئاب، وتصاعد العنف المنزلي، وأحيانًا الانتحار الذي بلغ معدَّل الوفيات به 8.5% في عام 2019[73].

خاتمة

أدَّى الصِّراع شديد الحدَّة إلى تدهور ملحوظ في وظائف النِّظام الصحِّي، نتيجة الأضرار التي لحقت بالمرافق الصِّحِّية، والنَّقص في إمدادات الوقود، ونقص التَّمويل، والأدوية والمعدَّات الطِّبِّية، والحصار المفروض على الكثير من الإمدادات(74).

يضاف إلى كاهل القطاع الصِّحِّي تفشِّي الأمراض الوبائية، والأمراض المنقولة عن طريق المياه، مثل الكوليرا والدِّفتيريا، فضلًا عن الإصابة بفيروس «كورونا»؛ وهو ما يوضِّح مدى خطورة ما يمرُّ به قطاع الصِّحَّة العام في الوضع الرَّاهن. كما تأثَّرت خدمات الرِّعاية الصِّحِّية في المستشفيات في جميع المحافظات اليمنية، نتيجة استمرار الصِّراع، فلجأت العديد من هذه المستشفيات العامَّة إلى خفض عدد بعض أقسامها أو إغلاقها، مثل غرف العمليَّات، ووحدات العناية المركَّزة.

(73) "Response in Yemen Situation Report,".

(74) Naseeb Qirbi & Sharif A. Ismail, "Health system functionality in a low-income country in the midst of conflict: the case of Yemen," Health Policy and Planning, vol 32, Issue 6 (July 2017)).

الفصل السَّابع

المشهد النَّفسي والاجتماعي

مقدمة

شهد اليمن أسوأ مرحلة تشظٍّ وانقسام بسبب النِّزاع المسلَّح، خلقت صدوعًا جديدة في النَّسيج الاجتماعي، فقد عاش الجيل الأخير من اليمنيين، ممن يبلغون حاليًا نحو 30 عامًا، ثمانية نزاعات مسلَّحة، منذ عام 1994 وحتَّى عام 2022. وتعرَّض كثير من الأفراد والأسر، بشكل مباشر أو غير مباشر، لعدَّة صور من المخاطر والتَّهديدات؛ منها القصف بالأسلحة المتنوعة، والغارات الجوية، والاعتقالات التَّعسُّفية، والاختطافات، والتَّعذيب في السُّجون، والاغتيالات التي يقوم بها مجهولون أو مرتزقة، وتدمير المساكن، وضياع الممتلكات، وفقدان الوظائف والأعمال، وتشتُّت الهويَّات، وانقسام المجتمع إلى قوى متصارعة، وتدهور خدمات التَّعليم والصِّحَّة، وانهيار البنى التَّحتية الأساسية. وقد تنوعت مصادر هذه المخاطر؛ منها ما كان على يد جماعات وميليشيات مسلَّحة، وأخرى بفعل ظروف الحرب الشاملة الأخيرة التي تخوضها أطراف عديدة محلية وإقليمية.

يتناول هذا التَّقرير الجانبين الاجتماعي والنَّفسي في اليمن، في ظلِّ الحرب المستمرَّة منذ عام 2015، معتمدًا على المصادر المتاحة من تقارير محلِّية ودولية، ودراسات وأبحاث منشورة في هذا الشَّأن، والبيانات والإحصاءات المتوافرة، رغم قلتها بسبب ضعف اهتمام القوى المتصارعة، المحلِّية والإقليمية، بهذين الجانبين بوصفهما أكثر الجوانب خفاء وتغييبًا، مع أنَّ انعكاساتهما المستقبلية خطيرة ومؤثِّرة في قوَّة المجتمع وتماسكه ونموِّه وحركته. وفضلًا عن ذلك، تم الاعتماد على نتائج استطلاع الرَّأي الذي قام به مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية بهذا الشَّأن.

هناك علاقة ديناميكية بين الجانب النَّفسي والجانب الاجتماعي في حياة الإنسان، فكلاهما مؤثِّر في الآخر. ويشمل الجانب الاجتماعي العلاقات الأسرية والشَّبكة المجتمعية، وقيم المجتمع والممارسات الثَّقافية الخاصَّة به، في حين

يشمل الجانب النَّفسي عواطف الشَّخص الدَّاخلية، وتفكيره، وسلوكه، وردود أفعاله، وأحاسيسه، التي يُعبِّر عنها ظاهريًّا. وبحسب نتائج دراسات حديثة، فإنَّ سنوات الحرب، وما يرافقها من عنف وفقر وخوف، تؤثِّر في الصِّحَّة النَّفسية للعديد من فئات المجتمع المختلفة، وتقدِّر أنَّ واحدًا من كلِّ خمسة أشخاص يُعاني اضطرابات نفسية، نتيجة ظروف الحرب؛ ما يدفع إلى تشكُّل الظَّواهر الاجتماعية مثل تفكُّك الأسر، وانتشار النِّزاعات، وضياع الشَّباب في عالم الجريمة أو الإدمان بأنواعه، فتدهور الحالة المعيشية وازدياد الضُّغوط الحياتية يولِّدان العصبية والقلق والتَّوتُّر.

وقد شملت آثار الحرب في اليمن المجال الاقتصادي، ما رفع من معدَّلات الفقر؛ إذ تشير منظَّمة الأغذية والزراعة الدُّولية «الفاو»، في تقريرها بتاريخ 24 مارس 2020، إلى أنَّ نسبة الفقر في اليمن زادت من 49% إلى 86% في عام 2019، وهي نسبة ممتدَّة حتَّى نهاية عام 2022، ما يعني أنَّ عدد الفقراء سيرتفع إلى أكثر من 24 مليون شخص، سيعانون حالة عوز شديد في ظلِّ ارتفاع الأسعار وانخفاض المدخول المادي، وغياب فرص الوظيفة والعمل والاستثمار. ويشمل هذا الواقع الاقتصادي جميع مناطق اليمن؛ فهناك 500 ألف عامل في القطاع العام بدون رواتب، و12.24 مليون طفل بحاجة إلى المساعدات، و3.65 ملايين شخص أجبروا على ترك منازلهم، وأصبحوا نازحين(1).

وتشير التَّقديرات إلى أنَّ 80% من الأسر اليمنية اليوم في وضع اجتماعي واقتصادي أسوأ ممَّا كانت عليه في فترة ما قبل الحرب، كما فقد أكثر من 8 ملايين شخص مصادر دخلهم وأمنهم المعيشي، في ظلِّ انعدام الفرص والأعمال والوظائف. وقد صنَّف مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) الحرب المستمرَّة في اليمن على أنَّها أسوأ أزمة إنسانية في العالم(2).

(1) سامية الأهدل، «آثار الحرب على الأسرة اليمنية خلال الفترة (2014-2022)»، حكمة يمانية، 2022/12/14، في: https://shortest.link/eGzB

(2) الأمم المتحدة، «العالم يواجه 'أسوأ أزمة إنسانية' منذ الحرب العالمية الثانية»، فرانس 24، 2017/3/11، في: https://shortest.link/eMoX

أما قيمة مؤشِّر التَّنمية البشرية في اليمن فبلغت 0.47 في عام 2019؛ ما يضع البلاد ضمن العتبة الدُّنيا من فئة البلدان ذات التَّنمية البشرية المنخفضة، لتحتلَّ المرتبة 179، من أصل 189 بلدًا وإقليمًا، وذلك مقارنة بالمرتبة 153 قبل الحرب. وعند الأخذ في الاعتبار عامل عدم المساواة، تفقد البلاد 31.7% من قيمة مؤشِّر التَّنمية البشرية المنخفضة أساسًا. ومع استمرار الحرب حتَّى عام 2022، فمن المرجح أن معدَّل التَّراجع في مكاسب التَّنمية قد بلغ نحو 26 عامًا(3).

وقدَّر تقرير الأمم المتحدة بلوغ عدد القتلى نتيجة الحرب 377 ألفًا بنهاية عام 2021، منهم نحو 60%، أي نحو 226,200 ماتوا نتيجة الحرب بصورة غير مباشرة، بينما بلغت نسبة من قتلوا نتيجة أعمال القتال المباشرة نحو 40%، أي نحو 150,800 قتيل. وفي حال استمرَّ الصِّراع حتَّى عام 2030، فسيودي بحياة 1.3 مليون شخص(4).

ووفقًا لتقرير الحالة، الصَّادر عن مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في يوليو 2020، فإنَّ نحو 80% من السُّكَّان لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ويقدِّر برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة «الفاو» أنَّ أكثر من 20 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه 25% من السُّكَّان حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتوقَّع البرنامج أن ترتفع النَّسبة إلى 40% من السُّكَّان بحلول نهاية عام 2020(5).

تدل هذه المؤشرات على مدى التأثير السلبي التي تعرّض له المجتمع اليمني اجتماعيًّا ونفسيًّا خلال سنوات الحرب؛ إذ زادت نتيجة لذلك مظاهر القلق والاكتئاب والتَّوتُّر والحزن والخوف وغيرها من الأمراض العقلية والنَّفسية، ومن ثمّ تأثرت العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة والقبيلة والحواضر المدنية.

(3) «اليمن»، البوابة العربية للتنمية، يوليو 2021، في: https://bit.ly/3lLEanl
(4) «الأمم المتحدة تقدّر بلوغ عدد القتلى بسبب حرب اليمن 377 ألفا بنهاية العام»، فرانس 24، 2021/11/23، في: https://shortest.link/eMmt
(5) الأمم المتحدة، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 45، أكتوبر 2020، ص 19.

أوَّلًا: آثار الحرب في الحالة الاجتماعية في الفترة 2015-2022

شكَّلت الحرب في اليمن منذ عام 2015 مرحلة تحوُّل جديدة شهدها المجتمع اليمني؛ إذ أدت إلى انتشار الجريمة، والانفلات الأمني، وتقييد الحرِّيَّات، وانتهاك الحقوق، وضياع المصالح، ما أسهم في تدمير بنى المجتمع الأسرية والقبلية والمدنية. ونرصد فيما يلي أهم الآثار على بعض الشَّرائح الاجتماعية في اليمن.

1. أثر الحرب في النِّساء:

يشكِّل الرِّجال والشَّباب معظم الضَّحايا المباشرين للصِّراع المسلَّح والآثار المرتبطة به، غير أنَّ النِّساء يتحمَّلن جميع الأعباء الأسرية عند فقدان العائل، من حيث المسؤولية التَّربوية والإنفاق في ظلِّ ظروف شديدة الصُّعوبة، ما يجعلهنَّ أكثر عرضة لأشكال مختلفة من العنف والحرمان.

نتيجة لذلك، تعدُّ النِّساء والأطفال من أكثر شرائح المجتمع تضرُّرًا من آثار الحرب، باعتبارهم الجانب الأضعف فيه في ظلِّ التَّقاليد والأعراف والعادات الخاطئة التي تهمِّش حضورهم وتمكينهم في المجتمع، وبسبب استمرار الصُّور النَّمطية السَّلبية بشأن أدوار النساء في المجتمع، مع انعدام المساواة الاقتصادية، وما ترتَّب عليها من تفاقم وضعنّ الهشّ[1].

(1) عبد الكريم غانم، «تأثير الحرب في العنف ضد النساء والفتيات في اليمن»، مركز العربية السعيدة للدراسات، فبراير 2021.

وقد تتعرَّض النِّساء، وكذلك الأطفال، لمخاطر الموت المحقَّق جرَّاء الاستهداف المباشر للمساكن والتَّجمُّعات السُّكَّانية، فقد أدَّى تمزُّق النَّسيج المجتمعي لجعل استهداف البيوت وساكنيها من النِّساء والأطفال والقنص المباشر لهما أمرًا ممكن الحدوث، بينما لم يكُن ذلك ممكنًا ولا جائزًا من قبل في ظل المجتمع الواحد المحكوم بالرَّوابط الوثيقة والموروث الأخلاقي الذي عرفه اليمنيون حتَّى في أعتى لحظات الصِّراعات بينهم.

وقد أدَّت انتهاكات الأطراف المتحاربة إلى نزوح النِّساء والأطفال بأعداد كبيرة؛ فتفاقم العنف ضد النساء بشكلٍ أكثر حِدَّة. وتشير التَّقارير إلى أنَّ العنف ضدَّ المرأة ازداد بنحو 63% منذ عام 2015[2]؛ ما يعني المزيد من حالات الاغتصاب، والعنف المنزلي، والزَّواج القسري، وزواج القاصرات[3]. ففي دراسة لمؤسَّسة تنمية القيادات الشَّابة، بالتَّعاون مع منظَّمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، تبيَّن أنَّ نسبة زواج الصَّغيرات ارتفعت إلى 66%، خلال الصِّراع القائم، حيث يتسبَّب تهتُّك النَّسيج الاجتماعي في زيادة نسبة نزوح العائلات والطَّلاق، والذي يُلجِئ الأسرة للتَّخلُّص من عبء الفتيات بتزويجهن[4]. كما ترتَّب على الحرب زيادة معدَّلات العنوسة، والخروج من التَّعليم النِّظامي، إمَّا بسبب تفجير المدارس، أو تعطُّلها عن تقديم رسالتها، أو انشغال المرأة بأعباء توفير العيش للأسرة.

ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها امرأة، على مستوى الجمهورية اليمنية، نحو 416.8 ألف أسرة، تمثِّل 11.4% من إجمالي الأسر. ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها المرأة في الرِّيف نحو 274.3 ألف أسرة، تمثِّل 11.1% من إجمالي الأسر في الرِّيف. وثمَّة ما يقارب 50 ألف امرأة متزوجة فقدت زوجها أثناء الصِّراع؛ ما يعني أنَّ 50 ألف أسرة يمنية، أو ربما أكثر، باتت مسؤوليتها تقع على كاهل المرأة[5].

---

(2) Human Rights Watch, World Report 2020, "Yemen Events of 2019," January 2020, at: https://bit.ly/3lKL9Nm

(3) UNICEF Fast Facts, "Yemen Crisis," November 2018, at: https://bit.ly/3XCATUI

(4) «تمزق النسيج الاجتماعي أثناء الحرب في اليمن وتأثيره على النساء.. التداعيات والمعالجات (ملخَّص تنفيذي)»، مؤسسة تنمية القيادات الشابة، في: https://bit.ly/3jYgf3P

(5) المرجع نفسه، ص 31.

كما أنَّ هشاشة مؤسَّسات الدَّولة، وغياب المظلَّة القانونية التي يمكنها حماية النِّساء، أسهمت في ازدياد ظاهرة العنف الأسري ضدَّهن. وفي استطلاع لـ «الباروميتر العربي»، تبيّن أنَّ اليمن من أكثر الدُّول العربية في انتشار ظَّاهرة العنف الأسري، بما يشمل استخدام العنف على يد أحد أفراد الأسرة تجاه آخر؛ إذ تُعاني نحو 26% من الأسر في اليمن العنف الأسري[6].

وفي استطلاع للرَّأي أجراه مركز المخا للدراسات الاستراتيجية على عدد من العاملين في الجهاز القضائي والبحث الجنائي، بشأن المتغيّرات التي حصلت في المجتمع فيما يخصُّ شريحة النِّساء، تبيّن أنَّ قضايا كالخلع والطَّلاق منتشرة كثيرًا في السَّنوات الأخيرة، وزواج القاصرات، خاصَّة بين الأسر النَّازحة، وأنَّ النِّساء أكثر ضحايا العنف في هذه المرحلة، سواء الزَّوجة على يد الزَّوج، أو الأخت على يد إخوانها، وذلك بسبب الفقر وانعدام الدَّخل وانتشار المخدِّرات. كما أفاد المستطلعون أنَّ إصابة الأزواج بحالات نفسية، بسبب الفقر وعدم قدرتهم على توفير احتياجات الأسرة، يدفعهم إلى التَّعامل بعنف مع زوجاتهم وأبنائهم؛ ما قد ينتج منه تفكُّك الأسرة وتشرُّد الأبناء، أو ترك الدِّراسة من أجل العمل ومساعدة الأسرة في توفير الدَّخل. وفي بعض الحالات، يلجأ الأب إلى تزويج بناته من أشخاص كبار في السِّنِّ، وأحيانًا يجبرهن على ذلك.

وقد ارتفعت حالات الطَّلاق في عام 2019 إلى أكثر من 52,465 حالة، في حين كانت حالات الطَّلاق قبل الحرب لا تتعدَّى 5000 حالة، أي ارتفعت نسبة حالات الطَّلاق بسبب الحرب إلى 80%، منها نحو 20% طلاق طبيعي، و70% بطلب من الزَّوجة. ومن أهم أسباب ذلك تدهور الوضع الاقتصادي، والخلافات المتعلِّقة بالإرث والزَّواج المبكر، أو العلاقات التي تسبق الزَّواج[7].

وتواجه النِّساء والفتيات قيودًا صارمة على حرِّية الحركة بسبب عدم الاستقرار الأمني، والخوف من الاختطاف والتَّحرُّش اللَّفظي والحسِّي. ويُحظر على الفتيات

(6) «العنف الأسري في اليمن وجه خفي من مآسي الحرب»، نون بوست، 2021/10/21، في: https://bit.ly/3YRpbXk

(7) «آثار الحرب في اليمن تقود النساء إلى طلب الطلاق»، الأيام، 2021/9/29، في: https://bit.ly/3YVHVoD

التَّحرُّك دون مرافق. وتجعل القيود المفروضة على حرّية المرأة في التَّنقل الوصول إلى العدالة أمرًا صعبًا بالنِّسبة إلى النِّساء اللَّاتي يعشن في المناطق الرِّيفية الفقيرة بشكل خاص، لأنَّه يتعيَّن عليهنَّ أن يكنَّ برفقة أوليائهن الذُّكور[8].

وتشكِّل النِّساء والأطفال نحو 76% من النَّازحين؛ إذ يُفيد صندوق الأمم المتَّحدة للسُّكَّان أنَّه يوجد في صنعاء وعدن وحجَّة - المحافظات التي تستضيف أكبر عدد من النَّازحين داخليًا - نحو 800 ألف نازح، هم من النِّساء والفتيات اللَّاتي تتراوح أعمارهنُّ بين 15-49 عامًا. وهنَّ معرَّضات لخطر العنف القائم على نوع الجنس[9]. ومعلوم أنَّ النُّزوح غير متناسب مع طبيعة النِّساء والأطفال، سواء في بيئات مضيفة وآمنة، أو في تجمُّعات غير آمنة وغير رسمية. ويوضِّح الجدول (7-1) مدى الوضع الاجتماعي السيِّئ الذي تعانيه النِّساء النَّازحات، والنَّاتج من الحرب.

الجدول (7-1)

وضع النِّساء النَّازحات في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية

حالات ضعف النِّساء	العدد	النسبة المئوية
نساء يعلن أسرهن	41.989	12.65%
نساء حوامل	79.347	23.9%
نساء مرضعات	135.557	40.83%
نساء أرامل	53.966	16.26%
نساء مطلَّقات	15.150	4.56%
نساء معنَّفات	5.985	1.80%
الإجمالي	331.994	100%

المصدر: الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، رئاسة الوزراء في الجمهورية اليمنية، «دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن»، ديسمبر 2021، ص 21، في: https://www.exuye.org/491

(8) منظَّمة العفو الدولية، «الجانب المظلم لليمن.. التمييز والعنف ضد النساء والفتيات»، نوفمبر 2009.

(9) UNFPA, "Humanitarian Crisis in Yemen: Preventing Gender-based Violence & Strengthening the Response," October 2016, p. 4, at: https://shortest.link/fuwD

أمَّا بالنِّسبة إلى الصِّحَّة والتَّغذية للنَّازحات، فإنَّ نحو 82% من النِّساء الحوامل لا يتلقين أيَّ رعاية صحية[10]. وأظهرت نتائج تقرير أعدَّته الوحدة التَّنفيذية لإدارة المخيمات، التَّابعة لمجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية، مدى تعرُّض النَّازحين للحالات النَّفسية، حيث بلغ عدد المصابين بالصَّدمات النَّفسية 5314 مصابًا، وهي تمثِّل 47% من إجمالي إصابات النَّازحين المختلفة[11].

2. أثر الحرب في الأطفال

يمثِّل الأطفال دون سنِّ الرَّابعة عشرة نحو 44% من مجموع السُّكَّان في اليمن، لذلك فإنَّ سلامتهم تشكِّل مصدر قلق بوجه خاص، لا سيَّما بالنَّظر إلى هشاشتهم الشَّديدة حيال آثار الحرب، حيث يوجد حاليًّا 2 مليون طفل في سنِّ الدِّراسة خارج المدارس، بحسب منظَّمة «اليونيسف». وتشير التَّقديرات إلى أنَّ نصف مليون من هؤلاء الأطفال قد تسرَّبوا من المدارس منذ عام 2015. وهناك 3.7 ملايين طفل آخرين معرَّضين لخطر التَّسرُّب مع تصاعد الأزمة الإنسانية، ونتيجة لعمليَّات التَّجنيد التي تمارسها الجماعات المسلَّحة. [المصدر]

وعلى الصَّعيد الوطني، يتشرَّد الأطفال، ولا سيَّما الفتيات، بأعداد كبيرة، ويتعرَّضون للعنف الجنسي. ورغم أنَّ النِّساء هنَّ الفئة الأضعف، والأكثر عرضة للعنف، فإنَّ الفئة الأكثر ضعفًا والأكثر تعنيفًا الأطفال الإناث، فهنَّ مَن يواجهن سوء تغذية وفرص تعليم أقل[12]. ويعاني 462 ألف طفل دون سنِّ الخامسة سوء التَّغذية الحاد الشَّديد، في حين جرى تجنيد أكثر من 4 آلاف طفل قسرًا للقتال، بحسب إحصائية للأمم المتَّحدة في عام 2022[13]. وبلغ عدد الأطفال الذين قتلوا منذ اندلاع

(10) الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، رئاسة الوزراء في الجمهورية اليمنية، «دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن»، ديسمبر 2021، ص 91-92، في: https://www.exuye.org/491

(11) المرجع نفسه، ص 101.

(12) UNFPA Yemen, "Child Marriage on the Rise," 1/9/2016, at: https://bit.ly/3kbTObc; World Economic Forum, "Child Marriage is Stalling Sustainable Development," 18/10/2019, at: https://shortest.link/fuwP

(13) «الأمم المتحدة: أكثر مِن 11 ألف طفل قتلوا أو شوهوا خلال الحرب في اليمن»، فرانس 24،

المعارك في اليمن وحتى نوفمبر 2020 أكثر من 5700 طفل، بحسب تقرير منظَّمة «سام» للحقوق والحرّيات (وهي منظَّمة غير حكومية مقرُّها جنيف). [المصدر]

ولأنَّ الأطفال أكثر عرضة لمؤثِّرات الوضع الاجتماعي وتمزُّق النَّسيج العائلي، فقد انتشر في أوساطهم تناول المخدِّرات[14]، وتخزين القات، وشرب الدُّخان[15]، وممارسة التَّسوُّل، ما أفقدهم براءة الطُّفولة والتَّمتُّع بالحياة، وحتَّى التَّفكير بالمستقبل. ومن ضمن استطلاع الرَّأي لمركز المخا، هناك ظاهرة استنشاق بعض الأطفال الأحداث مواد بترولية دون أيِّ مسؤولية، ما يعرِّضهم للوقوع في جرائم الجنس، بسبب فقدهم الوعي تحت تأثير المواد المخدِّرة المتطايرة.

وتشير الاتِّجاهات الحالية إلى أنَّ زواج الأطفال آخذ في الارتفاع في اليمن؛ فطبقًا لصندوق الأمم المتَّحدة للسُّكَّان، فإنَّ متوسِّط عمر الفتيات للزَّواج يبلغ نحو 15 عامًا، حيث إنَّ تفاقم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والفقر جرَّاء استمرار الصِّراع تُعدُّ من بين الأسباب السَّائدة لزواج الأطفال.

ودفعت الحرب الكثير من الأطفال إلى ترك الدِّراسة والانخراط في ميدان العمل والبحث عن مصادر للعيش، وتحمُّل مسؤولية المساهمة مع ربِّ الأسرة في توفير الدَّخل. ومن ثمّ، فهم يتعرَّضون لعدد من الانتهاكات التي قد ترافقهم طوال حياتهم بحسب المتخصِّصة النَّفسية والاجتماعية، هيفاء ناصر، والتي قالت: «إنَّ عمالة الأطفال زادت بشكل كبير منذ بدء الحرب»، وأشارت إلى أنَّ الأطفال «يعملون غالبًا في بيئة خطرة، وغير ملائمة، إذ يمكن أن يتعرَّضوا للاعتداء والتَّحرُّش، فضلًا عن إمكانية استغلالهم في أعمال لا تتناسب مع أعمارهم، بمقابل مادِّي زهيد، كما يُحرمون من طفولتهم»[16]. كما يفيد الجدول (7-2) أنَّ الأطفال في المخيَّمات يعانون وضعًا اجتماعيًا

2022/12/12، في: https://shortest.link/fuOU

(14) «المخدرات والشبو في اليمن.. إحصائيات مخيفة ومخاطر على المجتمع (تقرير خاص)»، المهرية نت، 2022/6/13، في: https://bit.ly/3Eevlc5

(15) «الحرب تدفع الأطفال إلى التدخين في اليمن»، العربي الجديد، 2019/10/7، في: https://shortest.link/eMwM

(16) «أطفال الحرب العمال في اليمن»، العربي الجديد، 2019/5/3، في: https://shortest.link/fuRO

مزريًا. ويعكس هذا الجدول مدى التَّشتُّت الحاصل في الأسر اليمنية النَّازحة، نتيجة الظُّروف الاجتماعية التي أحدثتها الحرب.

الجدول (7-2)

حالة الضَّعف عند النَّازحين الأطفال

حالات ضعف النَّازحين	إناث	ذكور	الإجمالي	النسبة المئوية
أطفال يعولون أسرهم	14,550	3,596	18,146	46.31%
أطفال غير مصحوبين	3,583	1,980	5,563	14.19%
أطفال منفصلين	8,591	6,886	15,477	39.50%
الإجمالي	26,724	12,462	39,186	100%

المصدر: «دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن»، ص 21.

3. أثر الحرب في الصِّحَّة البدنية

تتركَّز أكثر تأثيرات الحروب والنِّزاعات المسلَّحة وضوحًا ومباشرة في الصِّحَّة البدنيَّة؛ إذ تتسبَّب أيضًا بالإعاقات والتَّشوُّهات على نطاق واسع، بما في ذلك في صفوف المدنيِّين، فضلًا عما يعانيه النَّاجون من هذه الإعاقات والتَّشوُّهات مثل الجوع، وسوء التغذية، والتقزُّم، وضعف المناعة.

وتعدُّ محافظة تعز من أكثر المحافظات اليمنية التي تعرَّض فيها المدنيون للقتل والإصابات، فقد أسفرت المعارك والاشتباكات المسلَّحة التي شهدتها المحافظة، علاوة على عمليات القصف والقنص، إلى سقوط عدد كبير من الضَّحايا المدنيِّين؛ إذ تشير البيانات المتوافِرة إلى أنَّ عدد القتلى المدنيِّين من ضحايا القصف بالأسلحة الثَّقيلة والمتوسِّطة بلغ 2026 فردًا، منهم 1460 رجلًا، و164 امرأة، و402 طفلًا، فيما بلغ عدد الجرحى 8585 شخصًا، منهم 6466 رجلًا، و608 نساء، و1511 طفلًا، وذلك خلال

الفترة مارس 2015 - يوليو 2019[17]. وقد تصدرت محافظة تعز أعلى نسبة لضحايا الألغام الأرضية والعبوَّات النَّاسفة من المدنيين، وفق إحصائية للفترة مارس 2015 - مارس 2021؛ إذ تسبَّبت في مقتل وإصابة 3263 مدنيًّا، وتشويههم وإعاقة حياتهم[18].

4. المتغيِّرات الاجتماعية النَّاتجة من الحرب

أثَّرت الحرب في علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض، سواء على مستوى العلاقات الأبوية، أو الأخوية، أو الزَّوجيَّة، أو الصَّداقة، أو الشَّراكة، أو الجيرة. وأصبحت ظواهر، كالخيانة والدَّعاوي الكيدية والتَّجسُّس والتَّنازع وغيرها من الظَّواهر، تنتشر في المجتمع؛ ما أدَّى إلى انعدام مبدأ الثِّقة بين الأفراد. كما شهدت فترة الحرب قضايا أخلاقية كثيرة، تتعلق بجرائم الشَّرف، والفواحش المنكرة، إضافة إلى صور الابتزاز الجنسي من خلال التِّقنيَّات الإلكترونية، وغيرها من السُّلوكيَّات غير الأخلاقية. واشتهرت حالات القتل العائلي في المجتمع اليمني، سواء قتل أزواج لزوجاتهم، أو زوجات لأزواجهن، أو أبناء لآبائهم أو أمَّهاتهم، أو آباء لأبنائهم؛ نتيجة خلافات أسرية أو خشية الفقر، فضلًا عن حوادث الانتحار (قتل النَّفس)[19]، نتيجة حالات اليأس. وباتت ظاهرة تخلِّي الأسر عن أطفالهم وتركهم عرضة للضَّياع والشَّتات، حاضرة بقوَّة؛ ما يجعلهم قابلين للتَّجنيد مع الميليشيات المتصارعة، أو الانخراط في جماعات العنف، أو عصابات الجريمة والمخدِّرات.

وفي مقابلات أجراها الباحث مع قضاة ومحامين وعاملين في جهات أمنية، وإثر سؤالهم عن أغلب القضايا التي وقفوا عليها، والنَّاتجة من آثار الحرب على الوضعين

---

(17) «تعز قصف ممنهج.. الفترة مِن 22 مارس 2015 إلى 31 يوليو 2019»، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ص 6-7.

(18) «تعز بين كماشة الحصار والانفلات الأمني.. التقرير نصف السَّنوي لعام 2021 (يناير- يونيو)»، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ص 8.

(19) بعد سؤال أحد العاملين في الأدلَّة البحثية الجنائية في محافظة تعز عن بعض الحوادث التي تتعلَّق بالانتحار وأسبابه، خلال عام 2022، بيَّن أنَّ هناك 22 حالة انتحار، و3 محاولات انتحار، شهدتها المدينة، وكان أبرز أسبابها العامل الاقتصادي، ثمّ المشاكل الأسرية، وكان سبب بعضها حالات نفسية، وفي حالات نادرة كان السبب الخوف مِن الفضيحة في قضايا الشَّرف أو الآداب. مقابلة أجراها الباحث، ديسمبر 2022.

الاجتماعي والنَّفسي، أفادت أغلبيتهم أنَّ من أهمَّ القضايا المنتشرة منذ بداية الحرب صور الانتقام من أحد أفراد الأسرة تجاه آخرين فيها، خاصَّة في ظلِّ تباين الانتماءات السِّياسية والمذهبية لأفراد الأسرة الواحدة؛ ما يؤدِّي إلى اعتقال أشخاص نتيجة وشاية كاذبة من أحد أفراد الأسرة[20].

لقد أشعلت الحرب المجتمع بخطاب الكراهية والعداء الذي قسَّمه إلى هُويَّات مختلفة، تتمثَّل في جماعات ذات رؤى وأفكار مختلفة؛ ما أثَّر في التَّماسك الاجتماعي، والصِّراع على أسس مذهبية وقبلية ومناطقية وسياسية. كما أذكت الحرب الثَّارات فيما بين اليمنيين، وتسبَّبت بشكل كبير بتراجع مساحة التَّسامح، والتَّعرُّض لانتهاكات الحقوق والإقصاء والتَّمييز، وهو ما أكَّدته المقابلات التي أجريناها. وفضلًا عن ذلك، يشهد الواقع قصصًا كثيرة لأفراد من أسرة واحدة ينخرطون في أعمال القتال ضمن صفوف الأطراف المتصارعة، وقد يؤدِّي ذلك إلى تواجههم في الميدان؛ ما يؤكِّد تفكُّك الأسرة وتشتُّت المجتمع.

وفي حين ينشغل كثير من أبناء المجتمع في البحث عن لقمة العيش، أو في طوابير الحصول على الغاز والبترول، أو المساعدات الإنسانية، أو الخدمات الصِّحِّية الشَّحيحة، أدَّت الحرب إلى ظهور طبقة جديدة من الأغنياء على السَّاحة، قامت على استغلال الوضع، والمتاجرة بمعاناة النَّاس ومصالحهم وقضاياهم. بينما أعلن كثير من التُّجَّار وأصحاب رؤوس الأموال إفلاسهم، بل أصبح بعضهم ممَّن تُقدَّم لهم المساعدات.

وباتت العديد من الأسر التي تحاول الحفاظ على أبنائها وتكوينهم علميًّا ومهنيًّا تسعى لإرسالهم إلى خارج البلاد، خوفًا من تأثُّرهم بأقران السُّوء، أو انجرارهم إلى ساحات المعارك. وهناك مآسي حدثت لعدد من هؤلاء الشَّباب في طريق هجرتهم نحو الدُّول المنشودة، ويذهب بعضهم ضحيَّة الغرق أو الموت في صحارى وغابات نتيجة الجفاف أو البرد[21].

---

(20) سامية الأهدل، ص 11.

(21) مِن آخر هذه الأحداث وفاة الدُّكتور ضيف الله الذَّيفاني، في البحر الأبيض المتوسِّط، أثناء عبوره سابحًا مِن الأراضي العربية إلى الأراضي الأوروبية، ووفاة الطَّبيب إبراهيم دحية، متأثِّرًا بموجة الثُّلوج أثناء محاولته الوصول إلى أوروبَّا عبر دول شرق أوروبَّا.

وفي مقابل الآثار السلبية الكثيرة، ثمة آثار اجتماعية تبدو إيجابية ظهرت مؤخرًا، لعل منها عودة العديد من أبناء القرى إلى قراهم، بعد أن هاجروا إلى المدن منذ فترة طويلة، بحثًا عن الاستقرار والأمان، وحفاظًا على الهوية الأسرية؛ ما أدَّى إلى تغيُّر كبير في بعض القرى، بعد عودة اللُّحمة الاجتماعية، وتوسُّع العمران والأسواق، وإصلاح الطُّرق، وتوفير المياه وبعض الخدمات فيها.

5. أثر الحرب في السُّلوكيَّات الاجتماعية:

في ظلِّ عدم التَّمكُّن من الحصول على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية، من أجل مقارنة الوضع الأمني لارتباطه بالوضع الاجتماعي، جرت زيارة مكتب الإحصاء بمدينة تعز، التي تم الاعتماد على التَّقارير الخاصَّة بها من أجل إعداد الجدول (7-3)، بوصفه نموذجًا أو مؤشرًا على إحدى المحافظات المتأثرة بشدة بالحرب. ويوضِّح عمومًا وضع النَّسيج الاجتماعي من واقع بيانات الأمن وانعكاساته على المجتمع.

الجدول (7-3)

بعض الجرائم المتعلِّقة بتفكُّك النَّسيج الاجتماعي في محافظة تعز

أنواع الجرائم	أعوام المقارنة			الإجمالي	متوسِّط الجريمة لكلِّ عام من إجمالي الأعوام		
	2019	2020	2021		2019	2020	2021
القتل العمد	114	84	80	278	41.01%	30.22%	28.78%
القتل غير العمد	5	1	0	6	83.33%	16.67%	0.0%
الشروع في القتل	54	42	48	144	37.5%	29.17%	33.33%
الإيذاء العمد (الجسيم والخفيف)	56	50	1	107	52.34%	46.73%	0.93%
الانتحار والشروع فيه	10	4	10	24	41.67%	16.67%	41.67%
الاختطاف	17	2	3	22	77.27%	9.09%	13.64%

تهديد بالقتل	11	9	11	31	35.48%	29.04%	35.48%
القذف والسب والإهانات	8	0	10	18	55.56%	0.0%	44.44%
ممارسة الزنا	4	1	4	9	44.44%	11.12%	44.44%
ممارسة اللواط	5	7	17	29	58.62%	24.14%	17.24%
هتك العرض وفعل فاضح	7	1	11	19	57.90%	5.26%	36.84%
الاغتصاب والشروع فيه	9	5	5	18	22.22%	27.78%	50%
تعاطي وحيازة الخمور والمخدرات	8	3	4	15	26.67%	20%	53.33%
سب وشتم وقذف وتشوه سمعة	0	0	7	7	100%	0.0%	0.0%
انتهاك حرمة المسكن	4	6	1	11	9.09%	54.55%	36.36%
الاعتداء على أملاك الغير	0	0	27	27	100%	0.0%	0.0%

المصدر: الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي 2019، محافظة تعز، الأمن والعدل، ص250–253؛ الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي 2020، محافظة تعز، الأمن والعدل، ص267-269؛ الجمهورية اليمنية، كتاب الإحصاء السنوي 2021، محافظة تعز، الأمن والعدل، ص218-220.

وأظهرت مخرجات الجلسات الحوارية - التي نظَّمتها مؤسسة وجود للأمن الإنساني، بالتعاون مع منظمة سيفروورلد، في مدينة عدن، في أغسطس 2020، لبحث «معالجة المخاطر الناتجة عن تمزُّق النسيج الاجتماعي»، بمشاركة عدد من النساء والرجال، أكاديميين وتربويين وإعلاميين، وأعضاء في المجالس المحلية، وأئمة مساجد، ونشطاء من الشباب والشابات - ظهور سلوكيات مجتمعية بمدينة عدن لم تكن مألوفة، كالتَّحرش بالنِّساء والأطفال، وخطف النِّساء، ورمي المواليد في صناديق القمامة، وتجارة المخدِّرات، وحمل السِّلاح، والبسط على الأراضي، والبناء العشوائي، وتدنِّي المخرجات التَّعليمية، وانتشار الغش، والبطالة[22].

(22) «تمزق النسيج الاجتماعي.. الأسباب والمعالجات، فردوس العلمي»، الأيام، 2021/8/2، في: https://bit.ly/3k4RrqJ

ثانيًا: آثار الحرب في الحالة النَّفسية في الفترة 2015-2022

التَّأثيرات المادِّية والاقتصادية للحرب بطبيعتها بارزة منظورة، ويمكن تداركها بإعادة الإعمار في فترات وجيزة إن توفَّرت الإمكانات والقدرات والتَّمويل، إلَّا أنَّ التَّأثيرات الدَّاخلية المتمثِّلة بالآثار النَّفسية هي تأثيرات تكاد تكون غير منظورة، ولا يمكن لها أن تزول بسرعة، بل تبقى عالقة في نفوس مَن تعرَّضوا لها لفترة طويلة.

1. الوضع النَّفسي في اليمن

أشار مسح نظام خرائط الموارد الصَّحِيَّة، التَّابع لمنظَّمة الصِّحَّة العالميَّة، إلى أنَّ من بين 3507 منشأة صحِّيَّة لم تبقَ الخدمات المتعلِّقة بالأمراض غير السَّارية وظروف الصِّحَّة النَّفسيَّة إلَّا في 21 منها، مع وجود نقص في عدد الأطبَّاء النَّفسيِّين منذ بداية الصِّراع.

أشارت منظَّمة الصِّحَّة العالمية، في يناير 2016، إلى وجود 40 طبيبًا نفسيًّا في اليمن، فيما أشار مدير برنامج الصِّحَّة النَّفسيَّة في وزارة الصِّحَّة اليمنية، في ديسمبر، إلى وجود 36 طبيبًا فقط. وأعلنت منظَّمة الصِّحَّة العالمية، أوائل العام ذاته، أنَّها شاركت في تدريب العاملين الصِّحِّيين والمجتمعيين باستخدام دليل التَّدخُّل (برنامج تدبير الثَّغرات في الصِّحَّة النَّفسيَّة)، الَّذي أنتجته منظَّمة الصِّحَّة العالمية، ضمن مساعي زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الصِّحَّة النَّفسيَّة. ومع الاستجابة الطِّبِّيّة والإنسانية الدُّولية للأزمة، فإنَّ التَّركيز الطَّاغي من وكالات العون انصبَّ على الاستجابة

للاحتياجات العاجلة، في حين ظلّت احتياجات الصِّحَّة النَّفسيَّة ثانوية، وتلقَّت قدرًا ضئيلًا من الانتباه والتَّمويل[23].

ونتيجة لذلك تظلُّ معدَّلات مشاكل الصِّحَّة النَّفسية في اليمن أعلى بكثير منها في البلدان الأخرى التي تشهد نزاعات. فقد أدَّت الحرب والفيضانات والأوبئة والفقر ونقص المياه إلى تدمير أنظمة الرِّعاية الصِّحِّية والتَّعليم[24]، علاوة على افتقار العاملين في المجال الصِّحِّي إلى تحسين أدائهم في الإدارة الطَّارئة للمشاكل الطِّبِّية الحادَّة[25]. ويزداد الوضع سوءًا في مجال الصِّحَّة النَّفسيَّة في ظلِّ تزايد أعداد المصابين بأزمات نفسية، مع قلَّة الطَّلب عليها والتي ترتبط بثقافة وصمة العار المقترنة بالإصابة بمرض نفسي. لذا يجري إهمال عدد كبير من الأطفال الذين يعانون مشاكل الصِّحَّة النَّفسية من قبل أسرهم، وفي بعض الأحيان يتمُّ التَّخلِّي عنهم[26]، وتركهم يواجهون مصيرهم المجهول في شوارع المدن وأزقَّة القرى، يأكلون من نفايات الطَّعام. كما أنَّ اهتمام الجهات الرَّسمية بالرِّعاية النَّفسية للمرضى ضعيفة جدًّا، وتفتقر إلى التَّمويل والتَّأهيل والتَّوظيف؛ إذ هناك نقص شديد في الكوادر وشحّ الموارد المالية مع غلاء الأدوية المتعلِّقة بالأمراض النَّفسية.

وتقدَّر نسبة الأخصائيِّين النَّفسيِّين إلى عدد السُّكَّان في اليمن بأخصائي نفسي لكلِّ نصف مليون شخص تقريبًا، مع العلم أنَّ هذه النِّسبة تبلغ أخصائي لكلِّ 10 آلاف شخص على الصَّعيد العالمي[27]، وأخصائي لكلِّ 100 ألف شخص في منطقة الشَّرق الأوسط. ولا يوجد في اليمن سوى ثلاثة مستشفيات للصِّحَّة النَّفسية، لذا

---

(23) نبيلة سعيد، نساء فوق الرماد.. دراسة حول المرأة والحرب في اليمن (إسطنبول: مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2022)، ص 61.

(24) عبد الكريم غانم، «اضطرابات كرب ما بعد الحرب لدى الأطفال اليافعين في اليمن.. المخاطر وفرص التَّعافي»، مركز العربية السعيدة للدراسات، عدن، يونيو 2021، ورد في: "Country profile Republic of Yemen," Asian Disaster Risk Reduction Center, 2017, at: https://bit.ly/3Kl9NPb

(25) المرجع نفسه.

(26) المرجع نفسه، ورد في: Saleh, Maan A. Bari Qasem, and Ahmed Mohamed Makki, "Mental Health in Yemen: Obstacles and Challenges," International Psychiatry, vol. 5, no. 4 (2008), pp. 90-92.

(27) UN Sustainable Development Group, "Policy Brief: COVID-19 and the Need for Action on Mental Health," 13/5/2020, p. 5.

يلجأ معظم الذين يعانون الأمراض النَّفسية إلى المعالجين التَّقليديين أو المعالجين بالقرآن. وغالبًا ما يتمُّ طلب المساعدة المهنية فقط في الحالات القصوى من مرضي انفصام الشَّخصية والذُّهان.

تعد خدمات الطِّبِّ بشكل عامٍّ في اليمن، والطِّبِّ النَّفسي بشكل خاصٍّ، ضعيفة جدًّا، حيث يوجد 56 مستشفى عامًا في جميع المحافظات، تحتوي على 16851 سريرًا، أي بمعدَّل سرير واحد لكلِّ 1780 مواطنًا[28]. كما أن مستشفيات الأمراض النَّفسية متخلِّفة وعاجزة عن تقديم الحدِّ الأدنى من المساعدة، بل إنَّ الخدمات الصِّحِّية الأساسية أيضًا غير متوفِّرة؛ إذ يوجد 11 مؤسَّسة صحِّية فقط من أصل 164 مستشفى عامًا وخاصًا، في خمس محافظات لديها عيادات نفسية[29].

من ثمّ، فإنّ عدم وجود خدمات صحية ووسائل مساعدة فعلية لمن يعانون الاضطرابات العقلية والنَّفسية يؤدِّي إلى اليأس والقلق والاكتئاب، وتصاعد العنف المنزلي بين الأزواج، وبين الآباء والأبناء، وبين الأبناء أنفسهم[30].

2. آثار الحرب في الوضع النَّفسي للنِّساء

ألحقت الحرب وتبعاتها كثيرًا من الآثار النَّفسية السلبية بالنِّساء، سواء نتيجة تعرُّضهنَّ للصَّدمات النَّفسية، أو المخاطر الصحية، أو بسبب الظُّروف الاقتصادية والأوضاع المعيشية. وفي ظلِّ سقوط العديد من القتلى والضَّحايا نتيجة أعمال القتال، أو آثار الحرب، فقدت الكثير من النِّسوة أزواجهنَّ، وأصبحن يواجهن صعوبة في القيام بمسؤوليَّات العيش بمفردهن. كما فقد البعض منهنَّ أبناءهنَّ، ما يؤدي بهنَّ للدخُّول في نوبات حزن شديد، وفي بعض الحالات يفقدن شغف الرَّغبة في العيش. وتشير التَّقديرات إلى أنَّ هناك امرأة من بين كلِّ خمس نساء تعاني اضطرابات نفسية، في ظلِّ ندرة الرِّعاية الصِّحِّية النَّفسية، والعدد المحدود من الأطباء النَّفسيِّين. وتعرَّضت نِّساء لصدمات نفسية يصعب التَّعافي منها نتيجة حالات الخوف والرُّعب والتَّرويع التي

(28) الجمهورية اليمنية، وزارة الصحة العامة والسكان، التقرير الإحصائي السنوي 2014، ص 24.
(29) عبد الكريم غانم، «اضطرابات كرب ما بعد الحرب لدى الأطفال اليافعين في اليمن».
(30) المرجع نفسه.

عشنها، مع عمليَّات القصف للأحياء، أو المداهمات المسلَّحة للمنازل أو تطويقها بحثًا عن مطلوبين أو مناوئين، فضلًا عن تلقيهنَّ أنباء وفاة قريب أو صديق، أو اختطاف أبنائهنَّ أو أزواجهنَّ أو آبائهنَّ.

كما تعرَّضت نِّسوة لزيادة الضُّغوط النَّفسيَّة بسبب إصابتهنَّ بأمراض عضوية؛ إذ ارتفعت أعداد المصابات بضغط الدَّم أو السُّكَّر، أو الأعصاب، أو اضطراب الهرمونات، أو نقص المناعة، أو الأورام السَّرطانية، أو الصَّمم من شدَّة الانفجارات. وساهم سوء التَّغذية الذي تعانيه المرأة اليمنية في تزايد الأمراض الجسدية، وارتفاع نسبة الإصابات بحالات الاكتئاب. وتعرَّض بعضنَّ لجروح وإعاقات نتيجة الإصابة بشظايا الانفجارات أو الدَّمار، فضلًا عن تأثير مناظر الخراب وانهيار البيئة المحيطة وتشييع القتلى والموتى بشكل مستمرٍّ مغادرة المنزل وبيئة السَّكن والتَّشرُّد والنزوح غير الآمن أو الهجرة في حالتهنَّ النَّفسية.

وقد رصد فريق منظَّمة «رايتس رادار» لحقوق الإنسان 16667 انتهاكًا لأطراف الصِّراع في اليمن بحقِّ النِّساء، خلال الفترة 2014-2019، موزَّعة على 19 محافظة. وتنوَّعت الانتهاكات بين 919 حالة قتل، و1952 حالة إصابة جرَّاء القصف الجوي والمدفعي، والطَّائرات المسَّيرة، وانفجار الألغام، والعبوَّات النَّاسفة، وأعمال القنص والإطلاق العشوائي للرَّصاص الحي، إضافة إلى 384 حالة اختطاف واختفاء قسري وتعذيب[31].

كلُّ ذلك جزء من عوامل كثيرة أثَّرت في النِّساء نفسيًّا وصحِّيًّا، وجعلتهنَّ يعشن وضعًا صعبًا، مجبرات على التَّأقلم عليه. وقد ظلَّ البعض منهنَّ صامدًا مكانه إزاء الحرب ووسط الحصار، لعدم القدرة على الانتقال[32]. وقد أدارت إحدى المنظَّمات المحلِّية، غير الحكومية، خطًّا ساخنًا للصِّحَّة النَّفسية، وقالت: «إنَّ عدد المتَّصلين الرَّاغبين في الانتحار قد تضاعف في عام 2019؛ وأنَّ 92% من المتَّصلين كانوا من النِّساء»[33].

(31) نبيلة سعيد، ص 62.
(32) المرجع نفسه، ص 67.
(33) المرجع نفسه، ص 61.

3. آثار الحرب في الوضع النَّفسي للأطفال

رغم معاناة اليمنيّين بمختلف فئاتهم من الحرب وتداعياتها الإنسانية، فإنَّ التَّداعيات النَّفسية لهذه الكارثة كانت في معظمها من نصيب الأطفال، فمعظمهم يعانون اضطراب كرب ما بعد صدمة الحرب. ومن شأن تداعيات هذه الاضطرابات، التي بلغت مستويات خطيرة، أن تترك تأثيرات وخيمة على المصابين الذين يمرُّون بمرحلة المراهقة، بما تمثِّله هذه المرحلة العمرية من تجربة فريدة في تكوين الفرد، بعد أن وصلت أعراض أزمات الصِّحَّة النَّفسية إلى مستويات يصعب معها تحقيق التَّعافي النَّفسي لدى الأطفال اليافعين في اليمن.

يعدُّ الأطفال والمراهقون الفئة العمرية الأكثر عرضة للتَّأثُّر، بسبب ظروف الأزمة. فقد تسبَّبت مشاهد العنف، ومعايشة الضُّغوط اليومية، في حدوث مشكلات سلوكية ونفسيَّة متنوّعة، مثل: المخاوف، والقلق، واضطرابات الشِّدَّة بعد الصَّدمة النَّفسية، وصعوبة المزاج، وضعف التَّحصيل، وصعوبات التَّعلُّم، واضطرابات النَّوم والذَّاكرة، إضافة إلى أعراض ذُهانية واضطرابات في الشَّخصية، قد تستمرُّ طوال العمر، إذا لم يتلَّق الطِّفل أو المراهق العناية اللَّازمة. كما تؤثِّر الظُّروف والأحداث في أدائهم سلوكيًّا واجتماعيًّا وأسريًّا ودراسيًّا، فهي تعمل على تعطيل القدرة على التَّفكير والتَّخطيط والاندماج، وتغيِّب القدرة على حلّ المشكلات، وأداء الواجبات اليومية، ما يؤثِّر في شخصيَّاتهم حاليًا، وفي الأجيال اللَّاحقة، والمجتمع عمومًا، وفي القدرات البشرية التي سيكون المجتمع بأمسِّ الحاجة إليها في مرحلة إعادة الإعمار المادي والبشري[34].

ويعدُّ اضطراب الشِّدَّة بعد الصَّدمة النَّفسية من أبرز الاضطرابات التي تحدث في الأزمات والحروب، فهي خبرة صادمة. وهو يمثِّل استجابة آنية أو متأخِّرة لحادث، أو حالة مسبِّبة للصَّدمة. ويكون الاضطراب ذا طابع يحمل صفة التَّهديد أو الكارثة الاستثنائية، ويحدث ضيقًا وقلقًا لأيِّ شخص. ومن أبرز الحوادث المسبِّبة له الكوارث

(34) محمد قاسم عبد الله، «الآثار النفسية والسلوكية للحرب على الأطفال والمراهقين وبرامج معالجتها»، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2019، ص5، في: https://shortest.link/eMae

الطَّبيعية (كالزَّلازل، والفيضانات)، والحروب، أو السُّلوكيات المسيئة في معاملة الطِّفل[35].

ومن مؤشِّرات اضطرابات ما بعد الصَّدمة عند الأطفال: الإثارة المفرطة العدوانية، ونوبات الرُّعب، والقلق المعمَّم، والكرب والاكتئاب، واضطرابات النَّوم، والكوابيس، وعدم الرَّغبة في الحياة، والخوف من المستقبل، والتَّشاؤم، والحساسية المفرطة لبعض الأصوات، وفقدان القدرة على التَّركيز، والميل إلى البكاء بسهولة، والشُّعور بالذَّنب، والسُّلوك النُّكوصي، وصعوبة إنشاء علاقات اجتماعية، والاتِّكالية الزَّائدة، وفقدان الشَّهية، وآلام في الرَّأس ودقَّات قلب غير منتظمة، وآلام في المعدة، وفقدان الوزن، وفقدان الطَّاقة، وعدم الرَّغبة في اللَّعب[36]. وتؤثِّر طبيعة المؤشِّرات، والضُّغوط من حيث الشِّدَّة والاستمرارية، وعمر الطِّفل، ومرحلة النُّمو التي يمرُّ بها، والصِّفات الشَّخصية الفردية للطِّفل، بمجموعها، على كيفية تكيُّف الطِّفل مع الظُّروف الصَّعبة.

وفي اليمن، كانت هناك حالات نَّفسية متعلقة بالأطفال ناتجة من الحرب، فقد أظهرت دراسة لمنظَّمة «يمن لإغاثة الأطفال» من أنَّ أطفال صنعاء وعدن وتعز وأبين أبانوا عن ارتفاع مهول في مشاعر الخوف، وانعدام الأمن، والقلق والغضب؛ حيث عانى 31% من الأطفال في الدِّراسة أعراضًا جسدية، بما في ذلك الصُّداع وآلام الصَّدر والبطن والإرهاق، والتي اعتبرها الباحثون مؤشِّرات على وجود ضائقة نفسية. وقد لاحظت دراسة المنظَّمة تمايزًا واضحًا في شدَّة الأعراض النَّفسية بين المحافظات، يعادل تقريبًا كثافة النِّزاع في مختلف المناطق. فوفقًا للدِّراسة، أفاد الآباء - عند تقييم حالة أطفالهم - أنَّ 5% من الأطفال يعانون التَّبوُّل اللَّاإرادي، و2% عادوا إلى التَّأتأة، و47% يعانون اضطرابات النَّوم، و24% لديهم صعوبة في التَّركيز، و17% يعانون نوبات هلع[37].

(35) المرجع نفسه، ص 18.

(36) أحمد شيخاني، الدَّعم النَّفسي والاجتماعي للأطفال خلال الحروب والنزاعات (دمشق: 2012)، ص 9.

(37) أسعد الأمارة، «المجتمع اليمني بين تأثير الحرب العقائدية والسياسية.. وأثرهما على الصحة النفسية»، الحوار المتمدِّن، العدد 7016، 2021/9/11، في: https://bit.ly/3YQaeF4

كما ارتبط تزايد انتشار إدمان مضغ «القات» في أوساط الأطفال اليافعين، باضطراب كرب ما بعد صدمات الحرب، حيث يمكن لضحايا الإحباط والقلق والاضطرابات النَّفسية استعادة توازنهم أثناء مضغه، فالقات يمنحهم الشُّعور بالارتفاع عن مستوى همومهم وصدماتهم المشتركة، والجلسات المخصصة له قد تشكِّل لدى المصابين باضطراب نفسي محاولة للخلاص من آلام ما بعد الصَّدمة. ويلاحظ ازدياد ظاهرة مضغ «القات» والتَّدخين في أوساط المراهقين في اليمن من الجنسين. وأصبحت قواعد تناوله مفتوحة؛ إذ يمكن تناوله صباحًا ومساءً.

وتوصَّلت دراسة أجراها مركز العربية السَّعيدة للدِّراسات على الأطفال في اليمن إلى النتائج التالية[38]:

أنَّ معظم الأطفال، في سنِّ 10-19 عامًا، يعانون اضطرابات ما بعد الصَّدمة، جرَّاء تأثير الحرب وما رافقها من عنف في الواقع وعبر وسائل الإعلام.

أنَّ الأطفال اليافعين المصابين باضطرابات كرب ما بعد صدمة الحرب، من بيئات اجتماعية هشَّة تعجز عن حمايتهم واستعادة استقرارهم المعيشي، مرشَّحون أكثر من غيرهم لتطوير اضطرابات كرب ما بعد الصَّدمة إلى اضطرابات نفسية دائمة.

أنَّ الانهيار الاقتصادي وارتفاع أسعار السِّلع الغذائية أضاف عبئًا ثقيلًا إلى ضغوط الحياة اليومية، وأسهم في تزايد العنف والتَّفكُّك الأسري، وأدَّى إلى خلق مزيد من الصَّدمات النَّفسية لدى الأطفال اليافعين، الأكثر تأثُّرًا بالأزمات المعيشية.

أنَّ الإصابة باضطراب نفسي في ظلِّ بيئة غير داعمة للمصاب يُعزِّز قابليته لتطوير اضطرابات عقلية أخرى، وصولًا إلى ظهور جميع الاضطرابات النَّفسية.

أنَّ الأشخاص المصابين باضطرابات كرب ما بعد الصَّدمة هم أكثر عرضة من غيرهم لاستقطاب الجماعات التي تمارس العنف.

(38) عبد الكريم غانم، «اضطرابات كرب ما بعد الحرب لدى الأطفال اليافعين في اليمن».

خاتمة

أثر النِّزاع المسلَّح والحرب الطاحنة في تشظّي المجتمع اليمني وتفككه، كما تسبب في تدهور الجانب الاقتصادي والمعيشي والخدمي، وباتت شريحة كبيرة من المجتمع اليمني تعاني ظروفًا اجتماعية ونفسية غاية في الشِّدَّة والسُّوء؛ ما دفع إلى آثار خطيرة في الواقع الاجتماعي والحالة النَّفسية، منها شُعور المجتمع بالخوف والقلق، والاضطرابات والتَّوتُّرات، على مستوى الفرد والأسرة، لا سيَّما لدى الفئات السُّكَّانية الأكثر تضرُّرًا من الحرب.

ويعدُّ الجانبان النَّفسي والاجتماعي من أخطر الجوانب تأثُّرًا بظروف الحرب في أيِّ مجتمع، باعتبارهما من بين الجوانب الأضعف والأكثر رخاوة؛ فالحرب تنعكس على مناحي الحياة العامَّة والخاصَّة كافَّة، بما في ذلك على أولئك غير المنخرطين في الصِّراع. ونظرًا إلى أنَّ الحرب الحالية ممتدة، وأخذت بعدًا طائفيًّا وسلاليًّا ومذهبيًّا ومناطقيًّا، وشملت معظم الجغرافيا اليمنية، وانعكست على الاقتصاد والحياة المعيشية والخدمات والأمن؛ فهي دون شكٍّ مؤثِّرة بشكل كبير في الحالة النَّفسية والاجتماعية، خاصَّة أنَّ حجم الضَّحايا يرتفع، ويشمل شرائح وأعمار مختلفة.

الفصل الثَّامن

المشهد الإنساني

مقدمة

منذ بدأت الحرب في اليمن، في عام 2015، أصبحت الأوضاع الإنسانية هي الضرر الأكبر على السكان؛ إذ شملت آثارها جميع مجالات الحياة المتعلِّقة بالإنسان ومعيشته، ما جعل الأمم المتَّحدة تصنِّف الأزمة الإنسانية النَّاتجة من الحرب بأنَّها واحدة من الأسوأ في العالم على مدى العقد الماضي؛ نتيجة تزايد حالات الفقر، وفجوة الأمن الغذائي، وتردِّي الأوضاع المعيشية لغالبيَّة السُّكَّان، وتراجع أداء مؤسَّسات الدَّولة وانقسامها، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرِّيَّاته.

يتناول هذا الفصل تداعيات الحرب في اليمن خلال عام 2021 على الأوضاع الإنسانية في اليمن، لكنه يبدأ بالمحور الأول في إلقاء نظرة على الوضع الإنساني منذ بدء الحرب في عام 2015، ثم بمحور ثانٍ يقدم صورةً عن الوضع الإنساني عامةً في عام 2021، وذلك كتمهيد للمحاور السبعة التالية التي تناقش الظروف الإنسانية من جوانب عديدة مثل: الانكماش الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة والإعلام، والأوضاع الإنسانية في مناطق الحكومة الشرعية، وكذلك في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، ثمّ يقدّم الفصل نموذجًا عن الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في محافظة مأرب كمثال على المعاناة الشديدة التي وصل إليها السكان في عموم اليمن، وأخيرًا يقيّم الفصل جهود منظمات الإغاثة الدولية، من وجهة نظرها، فضلًا عن وجهات نظر أخرى.

أولًا: لمحة عن الوضع الإنساني منذ عام 2015

تُقدِّر الأمم المتَّحدة أنَّ الصِّراع تسبَّب بمقتل أكثر من 377 ألف يمني، نتيجة القتال والأزمات الإنسانية، وتُقدر نسبة الذين قتلوا منهم جراء الأعمال القتالية المباشرة نحو 40%، ما بين عسكري ومدني، بينما توفي البقية منهم (نحو 60%)، لأسباب غير مباشرة، مثل نقص الإمدادات الغذائية والرِّعاية الصِّحيَّة[1].

وتسبَّبت الألغام الأرضية، والذَّخائر غير المنفجرة، منذ بداية الحرب، في إصابة أكثر من 10 آلاف مدني، بين قتيل وجريح، معظمهم من الأطفال والنِّساء. وتعدُّ ميليشيا جماعة الحوثي المسؤول الأوَّل عن زراعة النِّسبة الأكبر من الألغام، في انتهاك صريح لـ«اتِّفاقية حظر الألغام» لعام 1997، التي تعدُّ اليمن طرفًا فيها. وإضافة إلى الأثر المادِّي المباشر للألغام الأرضية، فإنَّها تخلق الرُّعب في المجتمع المحيط بها، وتساهم في تفاقم تقييد حرِّيَّة الحركة والتَّنقُّل، وممارسة النَّشاط الاقتصادي، وسُبل كسب العيش.

ومنذ عام 2015، تسببت الحرب بهجرة أعداد كثيرة من اليمنيِّين إلى الخارج، والنَّازحين داخليًّا. وتُقدَّر أعداد مَن غادروا اليمن بأكثر من مليوني شخص، إمَّا خوفًا على حياتهم، أو بحثًا عن مصادر عيش بديلة. وتوجد أغلبية المهاجرين بدرجة رئيسة في مصر، والسُّعودية، وتركيا، والأردن، والصُّومال وجيبوتي، وغيرها. أما النَّازحون داخليًّا، الذين فرُّوا من منازلهم بسبب الحرب، فتُقدِّر الأمم المتَّحدة أعدادهم، حتَّى

(1) ECHO, "Yemen - Conflict and Impact on Civilians," ECHO Daily Flash, 24 /11/2021, at: https://shortest.link/9Edf

نهاية عام 2021، بأكثر من 4.2 ملايين شخص[2]؛ ليحتلَّ اليمن بذلك المرتبة الرَّابعة في عدد النَّازحين على مستوى العالم. ويعيش أكثر من 1.6 مليون نازح في 2200 موقع للنَّازحين داخليًّا[3]، فيما تعيش البقيَّة في المدن والمناطق الحضرية، في مساكن مستأجرة، أو مع عائلات مضيفة. ويعد نحو ٪79 منهم من النِّساء والأطفال؛ فوفقًا لمنظَّمة «اليونيسف»، يبلغ عدد الأطفال النَّازحين في اليمن، حتَّى عام 2021، نحو 1.7 مليون طفل[4]، منهم نحو 115,500 طفل نازح، دون سنِّ الخامسة[5]؛ ويعاني أكثر من 523,000 منهم صعوبةً في الحصول على التَّعليم[6].

ومشكلة النُّزوح مشكلة مركَّبة، فهي لا تقتصر فقط على فقد المسكن والمأوى، وإنَّما فقدان موارد الدَّخل عادةً، وانعدام الخدمات العامَّة، كالتَّعليم والصِّحة، والعيش بشكل غير طبيعي في مواقع النُّزوح. ويعتبر النَّازحون الفئة الأكثر عرضة لخطر الجوع بأربعة أضعاف من غيرهم، وتكون إمكانية تفشِّي الأمراض المعدية في أوساطهم أكبر بسبب نقص التَّغذية والافتقار إلى الخدمات الصِّحِّية الأساسية.

وترتبط مشكلة النُّزوح في الغالب بالسَّعي لمحاولة التَّكيُّف السَّلبي لمواجهة الأزمة، وتشمل بيع الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية للأسرة، والاستدانة للوفاء بالاحتياجات الأساسية، وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال، واتِّجاه النِّساء والأطفال للتَّسوُّل في الشَّوارع كوسيلة لكسب العيش، وزواج الفتيات القاصرات دون السِّنِّ القانونية، وغير ذلك.

وتُقدِّر منظَّمة «اليونيسف» عدد الضَّحايا من الأطفال في اليمن، منذ بدء

---

(2) الأمم المتحدة، «ارتفاع عدد النازحين في اليمن إلى 4.2 ملايين»، العربي الجديد، 2022/1/20، في: https://bit.ly/3qI48YI

(3) UN Yemen Country Results Report 2021," p. 10, at: https://shortest.link/3AU8"

(4) Geneva Palais briefing note on the situation of children in Yemen," Geneva," 2021/10/19, at: https://shortest.link/9clf

(5) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، «الاستجابة في مأرب»، يوليو 2021، في: https://shortest.link/3LeJ

(6) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9، 2021/10/3، في: https://shortest.link/3AU3

الحرب، بأكثر من 10 آلاف طفل، بين قتيل وجريح، بمعدَّل أربعة أطفال كلَّ يوم[7]. ووثَّقت دراسة للأمم المتَّحدة أنَّ الحرب تسبَّبت، في الفترة 1 يناير 2019-31 ديسمبر 2020، بإصابة نحو 2600 طفل، ما بين قتيل وجريح؛ معظمهم أصيبوا جرَّاء القصف العشوائي لقذائف المدفعية والهاون، والألغام الأرضية المضادَّة للأفراد، والمتفجَّرات الأخرى من مخلَّفات الحرب. كما جرى تجنيد أكثر من 861 طفلًا، خلال الفترة ذاتها[8].

وقد وثَّقت آلية المراقبة والإبلاغ حول الانتهاكات الجسيمة، منذ مارس 2015، أكثر من 236 هجمة على المدارس، و245 حادثة للاستخدام العسكري للمرافق التَّعليمية[9]. ونتيجة لذلك، أصبحت مدرسة واحدة من كلِّ ستِّ مدارس لا يمكن استخدامها بسبب أضرار الحرب. وتواصل أطراف الصِّراع استخدام المدارس لأغراض عسكرية[10]. ولم يحصل أكثر من ثلثي المعلِّمين، نحو 170,600 معلم، على مرتَّباتهم، بصورة منتظمة، لأكثر من ستِّ سنوات، بسبب الصِّراع والانقسامات السِّياسية[11]؛ ما دفع العديد منهم لتغيير وظائفهم، بحثًا عن مصادر أخرى للعيش، وهو ما تسبَّب بدوره في نقص حادٍّ في المعلِّمين، في العديد من المناطق. وتؤثِّر ظروف الصِّراع السَّائدة سلبيًا في جودة التَّعليم ومدى اتِّساعه، وسيكون لذلك آثار مدمِّرة، طويلة المدى، على المجتمع والتَّنمية في البلد.

وأدَّت سنوات الصِّراع المقترنة بعوامل أخرى إلى انهيار المؤسَّسات العامَّة وانقسامها وفشلها، وإلى انتهاكات حقوق الإنسان. وتتَّهم تقارير مجموعة الخبراء الدُّوليِّين لليمن أطراف الصِّراع بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدُّولي لحقوق الإنسان والقانون الدُّولي الإنساني؛ كالاعتقال والاحتجاز التَّعسُّفي، والإخفاء القسري، والتَّعذيب، والاعتداء الجنسي، وتجنيد الأطفال، ووضع القيود والعوائق

(7) Geneva Palais briefing note on the situation of children in Yemen," op. cit".

(8) مكتب الممثِّل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، «التقرير الثالث حول حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن»، 2021/9/27.

(9) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن».

(10) «اليمن أحداث عام 2021»، هيومن رايتس ووتش، في: https://shortest.link/3LeC

(11) «المستجدات الإنسانية في اليمن».

أمام المنظَّمات الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم الحرب[12].

وتقدِّر رابطة أمَّهات المختطفين أنَّه في الفترة 2016-2021 اختُطِف 8384 شخصًا، بينهم 1504 تعرَّضوا للإخفاء، و1273 تعرَّضوا للتَّعذيب. وقُتِل 268 مختطفًا، منهم 65 قتلوا تحت التَّعذيب، و15 قتلوا نتيجة الإهمال الطِّبِّي في السُّجون، وفيما قُتِل 188 مختطفًا بالتَّصفية والقصف نتيجة استخدامهم دروعًا بشريَّة في أماكن الاحتجاز، تُتَّهم سلطة الحوثيِّين بالمسؤولية عنها[13]. وحتَّى اليوم، بعد سنوات من الاعتقال والإخفاء القسري، لا يزال لا يُعرف مصير عدد كبير من اليمنيِّين.

أما الانتهاكات ضدَّ النِّساء، فقد وثَّقت الشَّبكة اليمنية للحقوق والحرِّيَّات، في الفترة 1 يناير 2015 - 1 يونيو 2021، نحو 6476 انتهاكًا ضدَّ النِّساء، تُتَّهم جماعة الحوثي بارتكابها؛ وهي موزَّعة بين: 5432 ضحيَّة (1691 قتيلة، و3741 مصابة)، جرَّاء القصف المدفعي، والألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة، وأعمال القنص والإطلاق العشوائي للرَّصاص الحي، و770 امرأة ضحية اعتقال واختطاف، و195 امرأة ضحية إخفاء قسري، و70 امرأة ضحية تعذيب[14].

وتشمل الانتهاكات ملاحقة الصَّحفيِّين واعتقالهم وقتلهم، وإغلاق وسائل الإعلام ومصادرة مقرَّاتها؛ إذ كانت أيضًا سمة ملازمة للحرب في اليمن. فقد قُتِل خلال الفترة 2015-2021 نحو 50 صحفيًّا وعاملًا في مجال الإعلام[15]، إضافة إلى ارتكاب الاعتقال التَّعسُّفي والإخفاء القسري والمعاملة غير الإنسانية والتَّعذيب بحقِّ كثيرين منهم. ولا يزال العديد من الصَّحفيِّين مسجونين لدى سلطة الحوثيِّين منذ عام 2015، حُكم على أربعة منهم في أبريل 2020، بالإعدام[16].

---

(12) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 4.

(13) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، أكتوبر 2021، في: https://shortest.link/9E98.

(14) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، سبتمبر 2021، في: https://shortest.link/3AUk.

(15) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، يناير 2022، في: https://shortest.link/3H2g

(16) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

وخلَّفت سنوات الحرب تأثيرًا مدمِّرًا في الاقتصاد ومستوى العيش والتَّنمية في البلد؛ إذ خسر خلالها الاقتصاد الوطني أكثر من 50٪ من النَّاتج المحلِّي الإجمالي، وهربت رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بحثًا عن ملاذات آمنة، وتعطَّلت برامج الاستثمار والتَّنمية، وفقدت أكثر من 40% من الأسر اليمنية مصادر دخلها الرَّئيسة، وارتفعت أسعار السِّلع الغذائية والوقود بنسبة تزيد على 150%، وانخفضت قيمة الرِّيال اليمني بمقدار الضِّعفين في الشَّمال، وثلاثة أضعاف تقريبًا في الجنوب، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب[17]. وقدّر برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي خسارة اليمن بسبب الحرب نحو 126 مليار دولار أميركي، من النَّاتج المحلِّي الإجمالي بنهاية عام 2021[18].

ودفعت الحرب نحو 80% من السُّكَّان، أي نحو 20.7 مليون شخص، إلى العيش تحت خطِّ الفقر؛ إذ أصبحوا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، فيما 58% من السُّكَّان، أي نحو 16.2 مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع، ويعانون انعدام الأمن الغذائي، وهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مقارنة بـ19% قبل اندلاع الحرب. وهناك نحو 5 ملايين شخص على حافة المجاعة، ويكافحون من أجل الحصول على الأساسيات اللَّازمة للبقاء على قيد الحياة، أمَّا ما يقارب من 47 ألف شخص فهم يعيشون في ظروف تشبه المجاعة[19].

وألحقت الحرب أضرارًا مدمِّرة بالبنية التَّحتيَّة الحيوية في البلد، من طرق وجسور، ومنشآت تعليميَّة وصحيَّة، ومبان عامَّة وخاصَّة، وتوقَّفت الكثير من الإمدادات الحيوية، وتراجعت قدرة المؤسَّسات العامَّة على توفير الخدمات الأساسيَّة، وأصبحت المدن الرَّئيسة في اليمن، مثل: صنعاء وعدن وتعز والحديدة، تعاني انقطاعًا مستمرًّا، أو متقطِّعًا، لخدمات الكهرباء والمياه العامَّة. وتراجعت الرِّعاية الصِّحيَّة، والتَّعليميَّة للدَّولة، وأصبح نصف المرافق الصحية وثلثا المدارس لا تعمل[20].

---

(17) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 2، فبراير 2021، في: https://shortest.link/3AUd

(18) UNDP, "Assessing the Impact of War on Development in Yemen," 2019, at: https://shortest.link/3LeM

(19) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 2.

(20) "Yemen Humanitarian Needs Overview 2021," February 2021, at: https://shortest.link/9EcW

ثانيًا: الأوضاع الإنسانية في عام 2021

في عام 2021، تفاقمت الأوضاع الإنسانية النَّاتجة من الحرب في اليمن بشكل أكبر، وذلك بسبب توسُّع رقعة الصِّراع العسكري مقارنة بالعام السَّابق، وتزايد عدد الجبهات القتالية النَّشطة من 33 جبهة في عام 2019 إلى 49 جبهة في عام 2020[21]، ثمَّ إلى 51 جبهة في يونيو 2021[22]. كما زادت شدَّة الصِّراع أيضًا في بعض الجبهات، مقارنة بالسَّنوات السَّابقة، خصوصًا في محافظة مأرب التي شهدت قتالًا عنيفًا معظم أيَّام العام، في محاولة القوَّات الحوثية السَّيطرة على المحافظة الغنية بالنَّفط والغاز. وتركَّزت المواجهات العسكرية خلال عام 2021 في محافظات مأرب والجوف والبيضاء وشبوة وتعز والحديدة وحجَّة والضَّالع[23].

وقد أدَّى هذا التَّوسُّع الرَّأسي والأفقي في أعمال القتال إلى ارتفاع عدد الضَّحايا المدنيِّين للحرب، من 2087 شخصًا (749 قتيلًا، 1338 جريحًا) في عام 2020، إلى 2508 أشخاص (769 قتيلًا، 1739 جريحًا) في عام 2021، بزيادة 20%، وفي المتوسِّط قُتِل أو أصيب خلال عام 2021 نحو 209 أشخاص مدنيِّين كلَّ شهر.

---

(21) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 2؛ "Yemen Humanitarian Needs Overview 2021," op. cit.

(22) مكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «تقرير المراقبة الدوري لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، يناير-يونيو 2021»، 2021/11/3، في: https://shortest.link/3AUw

(23) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 12، ديسمبر 2021، في: https://shortest.link/3Lf5

ونتج العدد الأكبر من الضَّحايا المدنيّين للسَّنة الثَّانية على التَّوالي بسبب القذائف المدفعية والصَّاروخية، بإجمالي 850 ضحيَّة (229 قتيلًا، 621 جريحًا)، مقارنة بـ 984 ضحيَّة في عام 2020، ثمَّ بواسطة الأسلحة الصَّغيرة 420 ضحيَّة (188 قتيلًا، 232 جريحًا)، والأسلحة الخفيفة 408 ضحيَّة (102 قتيل، 306 جرحى)، والألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة 338 ضحيَّة (129 قتيلًا، 209 جرحى)؛ وكانت الألغام الأرضية مسؤولة وحدها عن 252 ضحيَّة (87 قتيلًا، 165 جريحًا)، يليها الغارات الجوية 185 ضحيَّة (69 قتيلًا، 116 جريحًا)[24].

وفي الحالات التي وثَّقتها «منظَّمة مواطنة للحقوق والحرّيات» لضحايا الألغام الأرضية في عام 2021، بلغ عددهم 105 أشخاص مدنيّين (قُتل منهم 23، وأصيب 82). وكانت جماعة الحوثي مسؤولة عن زرع الألغام في جميع الحوادث الموثَّقة. كما وثَّقت المنظَّمة إصابة 147 شخصًا، بسبب الذَّخائر غير المنفجرة، أسفرت عن مقتل 23 شخصًا، وجرح 124 شخصًا[25]. وخلال الفترة 2018 - أكتوبر 2021، قتلت الألغام الأرضية في اليمن 1424 شخصًا مدنيًّا[26].

وكانت الفئات الاجتماعية الأشدُّ ضعفًا في المجتمع هي الضَّحايا المباشرة للحرب؛ فقد بلغ عدد الضَّحايا المدنيّين من الأطفال، في عام 2021، نحو 421 طفلًا (130 قتيلًا، 291 مصابًا). وكان المسؤول الأوَّل عن الضَّحايا من الأطفال الألغام الأرضية، والذَّخائر غير المنفجرة بـ 145 ضحية، بزيادة 46% عن عام 2020، وكان ثلث هؤلاء الضَّحايا في محافظة الحديدة، تليها قذائف المدفعية بـ 122 ضحية، نصفهم في تعز.

فيما بلغ عدد الضَّحايا من النِّساء في عام 2021 نحو 212 ضحية (57 قتيلة، 155 جريحة)، أي أقل بنسبة 29% عن العام السَّابق، إذ بلغ 298 امرأة. وكانت أغلب الضَّحايا للعام الثَّاني على التَّوالي من تعز بـ 43 ضحية، ثمَّ الحديدة بـ 41 ضحية، ومأرب بـ 34 ضحية. وتعتبر القذائف المدفعية والصَّاروخية مسؤولة عن ثلث الضَّحايا[27].

---

(24) مشروع مراقبة الأثر المدني (CIMP)، التقرير السنوي 2020، ص 5، 7، في: https://shortest.link/3AUz

(25) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

(26) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، أكتوبر 2021.

(27) مشروع مراقبة الأثر المدني، ص 6.

الجدول (8-1)

عدد الضَّحايا المدنيين للحرب (2019-2021)

	إجمالي الضحايا			القتلى			الجرحى		
العام	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
النساء	420	298	212	138	112	57	282	186	155
الأطفال	828	499	421	276	179	130	552	320	291
إجمالي الضحايا	3224	2087	2508	1104	749	769	2120	1.338	1739

المصدر: مشروع مراقبة الأثر المدني (CIMP)، التقرير السنوي 2020، ص 5، 7،
في: https://shortest.link/3AUz

ويعود ارتفاع عدد الضَّحايا المدنيّين في عام 2021، مقارنة بعام 2020، إلى تزايد ضراوة وشدَّة القتال، خصوصًا في الرُّبع الأخير من عام 2021، والذي شهد تصاعدًا كبيرًا في حدَّة الاشتباكات في مأرب والبيضاء وشبوة وتعز؛ إذ بلغت 956 ضحية مدنيَّة. وكانت المواجهات اشتعلت بضراوة في شهري يونيو ويوليو في عدَّة جهات، محدثة عواقب وخيمة على المدنيّين. فقد وصل عدد الضَّحايا المدنيّين إلى مستويات لم تشهدها اليمن منذ التَّوقيع على «اتِّفاق ستوكهولم»، في عام 2018. وكان شهر يونيو الأكثر دموية للمدنيّين منذ قرابة السَّنتين، حيث أدَّت الأعمال القتالية في هذا الشَّهر إلى مقتل وإصابة 249 مدنيًّا، أغلبهم في محافظة مأرب، جرَّاء الهجمات التي استهدفت مدينة مأرب المكتظة بالسُّكَّان ومدن أخرى في المحافظة، وتسبَّبت الهجمات في 10 يونيو و29 يونيو بسقوط 35 و13 ضحيَّة مدنيَّة، على التَّوالي.

واتَّهم تقرير فريق الخبراء الدُّوليّين لعام 2021 الحوثيّين باستخدام ذخائر متفجِّرة بصورة عشوائية في قصف مناطق مأهولة بالسُّكَّان، في مأرب وتعز، والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، دون وضع اعتبارات للمدنيّين[28].

(28) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 4، 51، والمرفقات 10، 34، 35، 36.

واستمرَّت الحرب خلال عام 2021 في تقييد حرّية تنقُّل المدنيّين، فقد تعرَّضت مواقع البنية التَّحتية للنَّقل مثل الطُّرق والجسور للعنف المسلَّح 31 مرَّة، مقارنة بـ26 مرَّة في عام 2020. كما تأثَّرت البنية التَّحتية للاتِّصالات السِّلكية واللَّاسلكية 41 مرَّة، مقارنة بـ20 مرَّة في العام السَّابق. ويؤدِّي الإضرار بالبنية التَّحتيَّة للنَّقل والاتِّصالات على وجه الخصوص إلى عزل المجتمعات المحلِّية بالكامل عن الإمدادات والخدمات الأساسية.

وتسبَّبت الأعمال القتالية أيضًا بالإضرار بـ17 منشأة تعليمية، و13 منشأة صحِّيَّة، مقارنة بـ18 منشأة تعليمية، و20 منشأة صحية في عام 2020[29]. فيما بلغ عدد حوادث العنف المسلَّح على المنازل في عام 2021، نحو 728 حادثة، مقارنة بـ994 حادثة في عام 2020، و1268 حادثة في عام 2019[30]. ويعود هذا الانخفاض على الأرجح إلى تركُّز المواجهات العسكرية بشكل رئيس في المناطق الصَّحراوية، وبشكل أقل في المدن.

وقد أدَّت الأعمال العسكرية، إلى نزوح 26,227 أسرة، أي نحو 157,362 شخصًا، خلال الفترة 1 يناير 2021-1 يناير 2022، تعرَّضوا للنُّزوح على الأقل لمرَّة واحدة[31]، مقارنة بنحو 172,000 نازح في عام 2020[32]. وتذهب بعض المصادر إلى أنَّ عدد

---

(29) مشروع مراقبة الأثر المدني، ص 5، 9.

(30) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 1، يناير 2021، في: https://shortest.link/3AUG

(31) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، التتبع السريع للنزوح (26 ديسمبر 2021 - 1 يناير 2022)، 2022/1/3، في: https://shortest.link/3AUH
هناك خلط وتضارب في أعداد النَّازحين بين الجهات الحكومية ممثَّلة في الوحدة التنفيذية للنَّازحين التَّابعة للحكومة، وبين تقارير المنظَّمات الدُّولية. وتبدو أعداد النَّازحين أكبر ممَّا هي في تقارير المنظَّمات الدُّولية أو الجهات الحكومية، ذلك أنَّ أرقام المنظَّمات الدُّولية تعكس أرقام النَّازحين الذين جاؤوا إلى المخيَّمات التي تشرف عليها، وسجَّلوا فيها، وليست كلَّ مخيَّمات النَّازحين تشرف عليها المنظَّمات الدُّولية، كما أنَّ أعدادًا متفاوتة مِن الأسر النَّازحة لا تذهب إلى مخيَّمات النُّزوح في الأصل، وإنَّما إلى أماكن خاصَّة بعيدًا عن المخيَّمات، أو إلى مساكن في المناطق الحضرية تستأجرها أو تسكن لدى أقاربها أو معارفها، ولا علم للمنظَّمات الدُّولية أو الحكومة بها، إلَّا مَن جاء للتَّسجيل لديها طلبًا للعون.

(32) Yemen Humanitarian Crisis, at: https://shortest.link/3Lfi

النَّازحين داخليًّا جرَّاء الصِّراع في اليمن، وصل بنهاية عام 2021، إلى أكثر من 320,000 شخصًا[33].

وبحسب مصفوفة تتبُّع النُّزوح التَّابعة للمنظَّمة الدُّولية للهجرة، فقد نزح في الفترة يناير-يونيو 2021، أكثر من 40,000 شخص، من بينهم 13,920 شخصًا نزحوا خلال الفترة أبريل-يونيو في المحافظات الـ 13، وهي: الضَّالع، الحديدة، تعز، مأرب، شبوة، لحج، عدن، أبين، حضرموت، البيضاء، الجوف، سقطرى، المهرة[34]. ونزح في شهر يوليو فقط أكثر من 7500 شخص، أكثر من ثلثهم نزح من البيضاء إلى لحج، بسبب تصاعد الاشتباكات في مناطقهم[35].

وشهد شهر سبتمبر تصاعد الاشتباكات في مواقع مثل لحج والبيضاء وشبوة، وانعكس ذلك على حركة النُّزوح، لتصل أعداد النَّازحين - منذ بداية عام 2021 وحتَّى شهر سبتمبر - أكثر من 50 ألف شخص، غالبيَّتهم في محافظة مأرب[36]. وكانت ذروة حركة النُّزوح في الرُّبع الأخير من 2021، مع تصاعد أعمال القتال بشكل كبير؛ ما دفع المزيد من الأسر في المنازل والنَّازحين مسبقًا في مخيَّمات النُّزوح إلى النُّزوح مجدَّدًا، هربًا من الحرب مع اقتراب جبهات القتال من مناطقهم، بحيث شهدت مواقع النُّزوح المكتظة توافد المزيد من النَّازحين بشكل يومي تقريبًا، وتحديدًا في محافظتي مأرب والحديدة.

وشهد شهر أكتوبر أحد أعلى معدَّلات النُّزوح في عام 2021، حيث سجَّلت مصفوفة تتبُّع النُّزوح، التَّابعة للمنظَّمة الدُّولية للهجرة، ما لا يقل عن 28,488 فردًا نازحًا، أي 3500 أسرة[37]. كما نزح بين سبتمبر ونوفمبر نحو 5000 أسرة في المحافظات

(33) "UN Yemen Country Results Report 2021," op. cit., p. 10.

(34) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، التقرير الرُّبعي، الرُّبع الثَّاني، أبريل-يوليو 2021، في: https://shortest.link/3AUM

(35) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، تقرير عن الوضع لشهر يوليو 2021، في: https://shortest.link/3AUN

(36) «بعد 7 أعوام من الحرب.. اليمن تحتل المرتبة الرابعة في هذا التصنيف»، موقع حيروت، 2021/9/30، في: https://shortest.link/3AUP

(37) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، تقرير الأوضاع لشهر أكتوبر 2021، في: https://shortest.link/3Lfo

الـ 13. وتصدَّرت مأرب حركة النُّزوح، تلتها تعز، ثمَّ الحديدة والضَّالع وشبوة والجوف (ينظر الجدول 8-2).

الجدول (8-2)

عدد الأسر النَّازحة في عام 2021 بحسب المحافظة

المحافظة	مأرب	تعز	عدن	لحج	الحديدة	حضرموت	الضالع
عدد الأسر النازحة	13051	3529	166	830	2433	599	1551
المحافظة	**أبين**	**الجوف**	**شبوة**	**المهرة**	**البيضاء**	**سقطرى**	**الإجمالي**
عدد الأسر النازحة	880	1040	1317	732	73	26	26,227

المصدر: 26 Reporting Period, 2021/12/1 to 2022/1/, at: https://shortest.link/a7U4

ثالثًا: الانكماش الاقتصادي وأثره في معاناة المجتمع

يعدُّ الأثر التَّراكمي للأزمة في اليمن واضحًا خلال عام 2021؛ فقد أدَّت سنوات الحرب المتواصلة إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي والتَّضخُّم المتصاعد، واستنفاد الاحتياطيات النَّقدية من العملات الأجنبية، واتِّجاه العديد من أصحاب الأعمال نحو تقليص أعداد الموظَّفين، وعدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة، لتتجاوز نسبة البطالة أكثر من 32%[38]. كما ارتفعت أسعار السِّلع الغذائية، والسِّلع الأساسية، بشكل كبير، على المستوى الوطني، قابلها في الوقت نفسه تراجع القدرة الشِّرائية، مع استمرار انقطاع مرتَّبات الموظَّفين والمتقاعدين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وعدم انتظام صرفها في مناطق الحكومة الشَّرعية. وفقد أغلب النَّاس

(38) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 57، فبراير 2021، في: https://shortest.link/3AUS

مدخَّراتهم الاقتصادية، وكذلك قدرتهم البدنية والنَّفسية على التَّحمُّل أكثر. وانعكس كلُّ ذلك على اتِّساع فجوة عدم الأمن الغذائي في البلد، وتراجع المستوى المعيشي للسُّكَّان، وظهور أمراض سوء التَّغذية، والأمراض المعدِية التي يمكن الوقاية منها، والأمراض النَّفسية والعقلية أكثر من السَّابق، وتزايد الاتِّجاه نحو محاولات التَّكيُّف السَّلبي لمواجهة الأزمة.

وقد تجاوز متوسِّط مؤشِّر «عدم كفاية استهلاك الغذاء»، وهو مقياس للجوع والأمن الغذائي، في ديسمبر 2021 حاجز 48%، وهو أعلى من عتبة 40% المرتفعة للغاية. وكان المعدَّل في المناطق الخاضعة للحكومة، المعترف بها دوليًّا، أعلى بنسبة 53%، وفي المناطق الخاضعة لحكومة صنعاء بنسبة 46%[39]. ومن المتوقَّع أن يكون ما يقارب 11,042,000 من السُّكَّان قد عانى عام 2021 من انعدام الأمن الغذائي الحاد (صُنِّفوا في المرحلة الثَّالثة «الأزمة» وفق التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ونحو 5,058,000 من السُّكَّان صنِّفوا في مرحلة عدم كفاية استهلاك الغذاء (صُنفوا في المرحلة الرَّابعة «الطَّوارئ» وفق التَّصنيف المرحلي المتكامل)، و47,000 شخص في مرحلة المجاعة (صُنِّفوا في المرحلة الخامسة «الكارثية» للتَّصنيف المرحلي المتكامل)[40].

وعانى أكثر من 67% من النَّازحين، في عام 2021، انعدام الأمن الغذائي الشَّديد[41]، وكان الوضع صعبًا جدًّا في بعض مناطق البلاد، لدرجة لجوء بعض الأسر

(39) موجز برنامج الغذاء العالمي في اليمن، ديسمبر 2021، في: https://shortest.link/3AUU

(40) يصدر التَّصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) عن منظَّمة «الفاو»، بالتَّعاون مع منظَّمة «اليونيسف»، وبرنامج الأغذية العالمي، ويضع خمس مراحل لسوء التَّغذية الحاد (انعدام الأمن الغذائي)، هي: المرحلة الأولى «المقبولة»، حيث سوء التَّغذية الحاد أقل من 5%، والمرحلة الثَّانية «التَّحذيرية» حيث سوء التَّغذية الحاد بين 5% و9.9%، والمرحلة الثَّالثة «الخطيرة»، حيث سوء التَّغذية الحاد بين 10% و14.9%، والمرحلة الرَّابعة «الحرجة»، حيث سوء التَّغذية الحاد بين 15% و29.9%، والمرحلة الخامسة «الحرجة جدًّا»، حيث سوء التَّغذية الحاد 30% فأكثر. Yemen: Acute Malnutrition," January-July 2020, and Projections for August-December" 2020 and January-March 2021, at: https://shortest.link/3LfH

(41) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 4، أبريل 2021، في: https://shortest.link/3AVb

إلى أكل أوراق الأشجار لسدِّ حاجة الجوع[42].

وحذَّرت «اليونيسف»، ومنظمات أخرى، في عام 2021، من أنَّ الأطفال يواجهون أعلى مستويات سوء التَّغذية الحاد المسجلَّة في اليمن منذ عام 2015؛ إذ عانى في عام 2021 أكثر من 2.3 مليون طفل، من بينهم 395,000 طفل من سوء التَّغذية الحاد الوخيم، كما عانت ما بين مليون إلى مليوني امرأة من سوء التَّغذية الحاد[43]. وحذَّر صندوق الأمم المتَّحدة للسُّكَّان، في سبتمبر 2021، من أنَّ امرأة واحدة في اليمن تموت كلَّ ساعتين أثناء الولادة، بسبب غياب خدمات الصِّحَّة الإنجابية بشكل كبير[44].

وانعكست الأزمة في البلد بشكل واضح على تراجع الأوضاع المعيشية للسُّكَّان، وتضافر في خلق هذا التَّراجع: الارتفاع المتوالي في أسعار المواد الغذائية، التي ارتفعت - خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021 - بمقدار الثُّلث على الأقل، في ستِّ محافظات، وبنسبة 10% أو أكثر في 15 محافظة من أصل 22 محافظة[45]. وواصل الارتفاع بنهاية العام إلى الضِّعف وإلى ثلاثة أضعاف بالنِّسبة إلى بعض المواد الغذائية، بسبب الانخفاض المتسارع في قيمة العملة المحلية مقابل الدُّولار الأميركي في المناطق المحسوبة على الحكومة الشَّرعية، ولأسباب أخرى في مناطق سيطرة الحوثيِّين.

وساهمت أزمة الوقود على المستوى الوطني، خلال 2021، في تردِّي الأوضاع المعيشية في البلد بدرجات متفاوتة، كانت مناطق سيطرة الحوثيِّين الأكثر تضرُّرًا. وأدَّى ارتفاع أسعار الوقود إلى مضاعفة أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع أجور النَّقل، وارتفاع تكاليف إنتاج المواد الزِّراعية المحلِّيَّة المعتمدة على الرَّي، إضافة إلى الأضرار الأخرى.

---

(42) أنابيل سيمنجتون، «الظروف الشبيهة بالمجاعة في اليمن تجبر الأسر على أكل أوراق الأشجار»، برنامج الأغذية العالمي، 2021/9/16، في: https://shortest.link/3LfT

(43) «اليمن: لمحة عن الأمن الغذائي والتغذية، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي»، مارس 2022، في: https://shortest.link/3Lg3

(44) «اليمن أحداث عام 2021».

(45) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 7، يوليو 2021، 2021/8/4، في: https://shortest.link/3AVy

رابعًا: حقوق الإنسان

استمرَّت الحرب في 2021 تُلقي بظلالها على أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، واتَّهم تقرير فريق الخبراء الدُّوليِّين في اليمن لعام 2021 جميع أطراف الصِّراع، بنسب متفاوتة، بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدُّولي لحقوق الإنسان والقانون الدُّولي الإنساني، تنوَّعت بين الاختطاف والاعتقال التَّعسُّفي والإخفاء القسري والمعاملة غير الإنسانية والتَّعذيب وتجنيد الأطفال، والاستخدام العشوائي للأسلحة والألغام الأرضية في أوساط المدنيِّين، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها[46].

وفي عام 2021 جرى تسجيل نحو 410 حالات اختطاف، تحمَّلت جماعة الحوثي المسؤولية عن 234 حالة اختطاف معظمهم من الرِّجال، و7 حالات من النِّساء، فيما كان المجلس الانتقالي، المدعوم إماراتيًا، مسؤولا عن اختطاف 127 رجلًا، وامرأتين و7 أطفال[47]. كما جرى - بحسب اللَّجنة الوطنية للتَّحقيق في ادِّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن - نحو 1158 حالة اعتقال تعسُّفي وإخفاء قسري وتعذيب[48].

ووثَّق تقرير «منظَّمة مواطنة للحقوق والحرِّيات» 131 حادثة اعتقال تعسُّفي لـ217 ضحية، كانت جماعة الحوثي مسؤولة عن اعتقال 86 ضحية، والحكومة الشرعية مسؤولة عن 83 ضحية، وكان المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتيًا،

(46) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 46-51، والمرفقات 10، 34، 35، 36.

(47) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، ديسمبر 2021، في: https://shortest.link/3AVE

(48) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، يناير 2022.

مسؤولًا عن 41 ضحية، و»القوَّات المشتركة» في السَّاحل الغربي عن اعتقال 7 ضحايا. وتم توثيق 41 حادثة إخفاء قسري لـ89 ضحية، تتحمَّل جماعة حوثي مسؤولية 30 ضحية، والمجلس الانتقالي مسؤولية 13 ضحية، فيما تتحمَّل الحكومة الشَّرعية مسؤولية 28 ضحية[49].

وخلال الفترة من 1 أغسطس 2020 إلى 1 يوليو 2021، وثَّقت اللَّجنة الوطنيَّة للتَّحقيق في ادِّعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (حكوميَّة) 130 واقعة زرع ألغام، أدَّت إلى مقتل 61 مدنيًّا، بنيهم 21 طفلًا وامرأة، تقع المسؤولية في جميعها على ميليشيات جماعة الحوثي. كما وثَّقت 1219 حالة اختطاف وإخفاء قسري، تقع المسؤولية في 1031 منها على جماعة الحوثي، و188 حالة على القوَّات الحكومة الشَّرعية، والجهات المحسوبة عليها[50].

ووثَّق تقرير «منظَّمة مواطنة للحقوق والحرّيات»، لعام 2021، تجنيد 121 طفلًا تحت السِّنّ القانونية؛ تقع المسؤولية في 88% منها على ميليشيات جماعة الحوثي، وفي 8% على الحكومة الشَّرعية، وفي 2% على كلٍ من المجلس الانتقالي الجنوبي و»القوَّات المشتركة» في السَّاحل الغربي [51]. وتبدو هذه الأرقام متواضعة جدًّا مقارنة بالأرقام الفعلية التي قد تكون أعلى بكثير.

وقد لوحظ في عام 2021، ارتفاع معدَّلات تجنيد الأطفال بين أطراف النِّزاع نتيجة ارتفاع مستوى العنف في جميع أنحاء البلاد. واتَّهمت مصادر في الحكومة جماعة الحوثي أنَّها جنَّدت منذ عام 2014 أكثر من 35 ألف طفل، ٪17 منهم دون سنّ 11 عامًا، قُتل في مأرب منذ بداية 2021 أكثر من 2000 طفل، فيما لا يزال 6729 طفلًا تقريبًا يُقاتلون في جبهات القتال[52].

---

(49) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

(50) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، سبتمبر 2021.

(51) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

(52) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، سبتمبر 2021.

ويعتبر الأطفال ضحايا رئيسون للحرب في اليمن، فقد ازداد عدد الأطفال المنقطعين عن الدِّراسة في عام 2021، إلى أكثر من 2 مليون طفل، ويزيد هذا عن أكثر من الضِّعف، عمَّا كان عليه في بداية الحرب[53]. ويواجه 4 ملايين طفل آخرين خطر التَّوقُّف عن التَّعليم، والتَّسرُّب من المدرسة[54]، غالبًا بسبب تردِّي الأوضاع الاقتصادية واقتراب خطوط المواجهات من المناطق التي يعيشون فيها. وبحسب منظَّمة «اليونيسف»، يحتاج نحو 8.1 ملايين طفل إلى مساعدات تعليمية طارئة، مقارنة بـ 1.1 مليون طفل قبل الحرب[55].

وقد أدَّت الحرب في عام 2021 إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمدارس والمنشآت التَّعليمية، حيث تعرَّضت 17 مدرسة للدَّمار بشكل جزئي أو كامل. وتمَّ تسجيل نحو 82 حادثة اعتداء على المدارس، أو استخدامها لأغراض عسكرية. ويتحمَّل الحوثيُّون المسؤولية عن 72 حادثة، والمجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 5 حوادث، والقوات الحكومية الشرعية المسؤولية المشتركة مع الحوثيِّين عن 3 حوادث، بينما يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية المشتركة مع الحكومة الشرعية عن حادثة واحدة، وتتحمَّل «القوَّات المشتركة» في السَّاحل الغربي مع الحوثيِّين المسؤولية المشتركة عن حادثة واحدة[56]. وهذه الأضرار تنعكس سلبيًا على خدمة التَّعليم التي يتلقَّاها الأطفال في اليمن في هذه الظُّروف بالغة الصُّعوبة، وتصرفهم إلى الضَّياع أو الانخراط في التَّجنيد أو التَّسُّول أو عصابات الإجرام.

(53) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9.

(54) UNICEF, "The Number of Children Facing Education Disruption in Yemen Could Rise to 6 million," UNICEF Warns, 5/7/2021, at: https://shortest.link/3AVN

(55) «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9.

(56) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

خامسًا: حريَّة الصحافة والإعلام

مثلما هو الحال منذ بداية الحرب، استمرَّت الانتهاكات ضدَّ الإعلاميين والصَّحفيِّين في عام 2021، وتجاوزت 86 انتهاكًا، توزَّعت كما يلي: 4 حالات قتل للصَّحفيين، و6 حالات إصابة، و18 حالة اعتقال، و9 حالات اعتداء، و13 حالة تهديد، و15 حالة محاكمة واستجواب، و12 حالة نزوح، و5 حالات إيقاف واقتحام ونهب مؤسَّسات إعلامية، و4 حالات اقتحام منازل إعلاميِّين، ونهب، وتحريض، وفصل تعسُّفي. تتحمَّل جماعة الحوثي المسؤولية عن 40 حالة انتهاك، والحكومة عن 21 حالة، والمجلس الانتقالي الجنوبي عن 11 حالة، وبقية الحالات سُجِّلت ضدَّ متنفِّذين، ومجهولين[57]. فضلًا عن ذلك، قُتِل في اليمن، خلال الفترة 2016-2020، نحو 24 صحفيًّا[58]. وتصنِّف «منظمة مراسلون بلا حدود» اليمن كثالث أخطر مكان في العالم على حياة الصَّحفيين.

سادسًا: الأوضاع الإنسانية في مناطق السلطة الشرعية

في عام 2021، عانت المناطق المحسوبة على الحكومة الشَّرعية، المعترف بها دوليًّا، ويُقصد بها جميع المناطق خارج سلطة الحوثيِّين، من انهيار متوال وسريع في قيمة العملة الوطنية مقابل الدُّولار الأميركي؛ ما سبَّب ارتفاعًا كبيرًا في أسعار المواد الغذائية والسِّلع الأساسية الأخرى، وأصبحت شرائح واسعة من السُّكَّان غير قادرة على تحمُّل تكاليف الحصول على ما يكفي من الاحتياجات الغذائية.

(57) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، يناير 2022.

(58) UNISCO, "Journalism is a Public Good: World Trends in Freedom of Expression and Development," Global Report 2021/2022, at: https://bit.ly/3Ie6oPp, p. 82.

في الأشهر الثَّمانية الأولى من عام 2021، انخفضت قيمة الرِّيال اليمني بنسبة 60% تقريبًا، مقابل الدُّولار الأميركي، لتتجاوز في نهاية سبتمبر 1200 ريال يمني للدُّولار، مقارنة بـ 717 ريالًا بداية العام[59]. وتوالى الانهيار في الفترة من أغسطس حتَّى نوفمبر، ليصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، ففي بداية ديسمبر، وصلت القيمة 1700 ريال مقابل الدولار، كمتوسِّط لأوَّل مرَّة في تاريخ اليمن[60]؛ ما أدَّى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسِّلع الأساسية الأخرى بشدَّة، نتيجة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتوفير نحو 90% من الاحتياجات.

وبحسب برنامج الأغذية العالمي، فقد ارتفعت تكلفة الحدِّ الأدنى للسَّلة الغذائية (MFB)، وهو مؤشِّر لتكلفة المعيشة، في مناطق سيطرة الحكومة، بحلول نوفمبر 2021، بنسبة 91% عمَّا كانت عليه في يناير من العام ذاته، وأعلى 9 مرَّات تقريبًا عن تكلفتها في يناير 2015[61]. فمثلًا، ارتفعت قيمة كيس الدَّقيق في عدن في هذه الفترة بنسبة 150%.

ويعود الانهيار في قيمة العملة المحلِّية بشكل أساسي إلى الافتقار إلى عمليات ضخِّ العملات الأجنبية في الاقتصاد عبر التَّصدير، والاعتماد بشكل شبه حصري على القروض والدَّعم الاقتصادي القادم من الخارج، إضافة إلى الانقسام والتَّفاوت في السِّياسات النَّقدية بين الحكومة الشَّرعية وحكومة صنعاء، واتِّساع فجوة أسعار الصَّرف بين الجانبين؛ ما جعل المضاربة فيها وسيلة سريعة للثَّراء، وأداة من أدوات الحرب الاقتصادية بين الجانبين.

وقد تزامن هذا الارتفاع في تكلفة المعيشة وغلاء أسعار الوقود والكهرباء، مع تراجع القدرة الشِّرائية للسُّكَّان، نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع فرص العمل، وعدم انتظام صرف الرَّواتب بالنِّسبة إلى المتقاعدين والموظَّفين العموميِّين؛ ما أثار منذ أغسطس موجة احتجاجات شعبية واسعة، اجتاحت عددًا من المدن الرَّئيسة في الجنوب.

(59) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9.
(60) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 12.
(61) برنامج الغذاء العالمي، «تحديث الأمن الغذائي في اليمن»، 2021/11/29، في: https://shortest.link/3AVX

ومن جانب آخر، كان تأثير انهيار الأوضاع الاقتصادية في مناطق حكومة الشَّرعية أكثر ضررًا على الفئات الاجتماعية الأشدِّ ضعفًا، في مقدِّمتهم النَّازحين، الذين يُقدَّر عددهم في المناطق المحرَّرة، منذ بداية الحرب حتَّى عام 2021، بنحو 2,827,686 نازحًا (445,410 أسرة)، يعيش منهم 403,381 نازحًا (78,668) أسرة في المخيَّمات، و2,424,305 نازحين (366,742 أسرة)، يعيشون في منازل مستأجرة أو لدى أسر مستضيفة[62].

وواجه النَّازحون في المنازل المستأجرة هذا العام مشكلة إضافية تمثَّلت في ارتفاع إيجارات المنازل بشكل كبير، جرَّاء موجات النُّزوح الكثيفة والمتوالية من جانب، والتَّدهور الاقتصادي الحاصل في البلد، وتراجع فرص كسب الرِّزق، وافتقار ربع النَّازحين تقريبًا إلى مصادر الدَّخل، خصوصًا أنَّ 80% من مجمل النَّازحين هم من النِّساء والأطفال. وعبَّر 85% من إجمالي العائلات النَّازحة في المنازل أنَّها غير قادرة على دفع تكلفة الإيجار على نحو منتظم. وكما يوضِّح الجدول (8-3)، فقد تصدَّرت مأرب إجمالي عدد النَّازحين، بنسبة 77%، تلتها تعز بنسبة 8%، ثمَّ الحديدة بنسبة 4% تقريبًا.

الجدول (8-3)

إجمالي عدد الأفراد النازحين في المناطق المحرَّرة منذ بدء الحرب حتى عام 2021

المحافظة	مأرب	تعز	الحديدة	عدن	لحج	حضرموت	الضالع
عدد النازحين	2,170,577	219,053	106,569	57,538	53,527	54,232	44,864
المحافظة	أبين	الجوف	حجَّة	شبوة	المهرة	سقطرى	البيضاء
عدد النازحين	39,095	27,502	20,632	18,043	14,382	988	684

المصدر: المصدر: الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، رئاسة الوزراء في الجمهورية اليمنية، «دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن»، ديسمبر 2021: في: https://www.exuye.org/491

(62) «دراسة متعددة القطاعات عن النازحين في اليمن» ص 11.

وشهدت محافظة الحديدة حركة نزوح كبيرة، قدَّرتها بعض المصادر بأكثر من 25 ألف شخص[63]، بعد انسحاب ألوية «القوَّات المشتركة»، بين 10 و11 نوفمبر 2021، من مناطق سيطرتها على الشَّريط الشَّمالي الغربي من ساحل الحديدة. وشملت مديريَّات الحوك والحالي والدِّريهمي والتِّحيتا، والخطَّ السَّاحلي؛ أي انسحبت بما يعادل 90 كيلومترًا، تحت مبرِّر إعادة الانتشار. وقامت ميليشيات جماعة الحوثي مباشرة بالسَّيطرة على المناطق المنسحب منها، ما أدَّى إلى موجات نزوح كبيرة قدَّرتها الوحدة التَّنفيذية للنَّازحين (التَّابعة للحكومة)، بنزوح نحو 14,623 شخصًا (2089 أسرة)، من مناطق الدِّريهمي، وبيت الفقيه، والتِّحيتا، خوفًا من أعمال انتقامية من الحوثيِّين.

ونزح في محافظة الحديدة، حتَّى نهاية ديسمبر نحو 22,232 شخصًا (3176 أسرة)، إلى مناطق سيطرة القوَّات المشتركة والحكومة، في مديريَّتي الخوخة والمخا بمحافظة الحديدة، ومديريَّتي الشَّمايتين والوازعية في محافظة تعز، ومحافظة عدن[64]. ويوجد مسبقًا في محافظة الحديدة نحو 17,000 أسرة نازحة، تعيش في 141 مخيَّمًا للنُّزوح، ناتجة من الاشتباكات العسكرية التي شهدتها المحافظة بين عامي 2017 و2018، وسط حضور محدود للمنظَّمات الإنسانية[65].

فضلًا عن الظُّروف الإنسانية والاقتصادية الصَّعبة التي يعانيها النَّازحون في مناطق الحكومة الشَّرعية، فإنَّهم يواجهون أيضًا قيودًا سياسية وأمنية تحدُّ من قدرتهم على الحركة خارج مناطقهم، خصوصًا في النُّزوح من المحافظات الشَّمالية إلى المحافظات الجنوبية والشَّرقية.

(63) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 11، نوفمبر 2021، 2021/12/7، في: https://shortest.link/3AW4

(64) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 12.

(65) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، تقرير عن الوضع لشهر يوليو 2021.

سابعًا: الأوضاع الإنسانية في مناطق الحوثيين

يُقدِّر «مشروع بيانات اليمن» عدد الضَّحايا المدنيّين في مناطق الحوثيّين، في عام 2021، نحو 93 شخصًا، منهم 38 قتيلًا و55 مصابًا[66]. وقد عانت المناطق الواقعة تحت سلطة الحوثيين من ارتفاع متوالٍ في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وإن كان بشكل أقلَّ حدَّة من المناطق المحسوبة على الحكومة الشَّرعية. ورغم استقرار سعر الصَّرف عند 600 ريال للدُّولار الأميركي، فإنَّ أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى ارتفعت بنسبة لا تقلُّ عن 30-40%. وبحسب برنامج الغذاء العالمي، ارتفع متوسِّط تكلفة الحدِّ الأدنى للسَّلة الغذائية في مناطق سيطرة الحوثيين بنسبة 38% عمَّا كان عليه الوضع بداية العام، ونحو أربعة أضعاف التَّكلفة مقارنة بشهر يناير 2015[67].

وتعود الزِّيادات في أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة الحوثيّين إلى ارتفاع أجور النَّقل النَّاتج من الأزمة الحادَّة في الوقود، والتي جاءت من جانب بسبب القيود على استيراد النَّفط عبر ميناء الحديدة، بعد الخلاف في يونيو 2020 بين الحوثيين والحكومة الشَّرعية حول استخدام عائدات واردات الوقود، ومن جانب آخر بسبب توقُّف الوقود المهرَّب القادم من مأرب ومناطق الحكومة الشَّرعية جرَّاء الأعمال القتالية في تلك المناطق. كما يعود سبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع التَّعرفة الجمركية للبضائع المستوردة، القادمة عبر ميناء عدن، ودفع جمارك مضاعفة مرَّتين، فضلًا عن دفع إتاوات على الطَّريق، وفي حواجز التَّفتيش التَّابعة لأطراف الصِّراع، إضافة إلى أنَّ ما يقوم به كبار التُّجَّار والصِّناعيّين المحلِّيين بدفعه

(66) مشروع بيانات اليمن، في: https://shortest.link/3AW9
(67) برنامج الغذاء العالمي، «تحديث الأمن الغذائي في اليمن».

من أموال - بشكل غير مباشر - للسُّلطات في مناسبات مختلفة، يتمُّ إضافتها في الأخير إلى الأسعار النِّهائية للسِّلع للمستهلك[68].

وكان لأزمة الوقود الحادَّة في مناطق سيطرة الحوثيّين آثار أخرى؛ إذ فاقمت المعاناة الإنسانية للسُّكَّان، وتمثَّلت في الحدِّ من قدرة الحكومة على توفُّر الخدمات العامَّة، وارتفاع أجور النَّقل داخل وبين المحافظات، وارتفاع أجور الكهرباء من المحطَّات الخاصَّة، وعدم الحصول على إمدادات المياه النَّظيفة بصورة منتظمة، لا سيَّما في المناطق التي تعتمد على آبار المياه ومحطَّات المعالجة على الوقود. كما كان للأزمة انعكاسات سلبية على قطاع الصَّرف الصِّحِّي والنَّظافة، وتشغيل المرافق الصِّحِّية والتَّعليمية، والوصول إليها، خاصَّة في المناطق النَّائية. وأثَّر نقص الوقود بشكل عام على مجمل النَّشاط التِّجاري والاقتصادي في البلد.

وانعكست أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في مناطق سيطرة الحوثيّين بشكل أكثر حدَّة على النَّازحين في هذه المناطق، الذين يُقدَّر عددهم في مناطق الحوثيّين، منذ بداية الحرب وحتَّى ديسمبر 2020، بـ 2,224,121 نازحًا داخليًّا[69]. فيما تقدِّر منظَّمة الأمم المتَّحدة للَّاجئين وجود نحو 1,300,000 نازح داخلي في مناطق سيطرة الحوثيّين، وهو الرَّقم الأقرب.

(68) كما ترتفع أسعار المواد الغذائية والأساسية رغم أنَّ سعر صرف الدُّولار ثابت عند 600 ريال، لأنَّ الحوثيين يضعون قيودًا على التَّوسُّع في الاستيراد، خوفًا على نفاد العملة الصَّعبة، وحفاظًا على أسعارها داخليًّا، خصوصًا أنَّه لا توجد مصادر متجدِّدة لها عبر التَّصدير؛ فانخفاض العرض مِن السِّلع الأساسية في الأسواق يؤدِّي بالضَّرورة إلى ارتفاع أسعارها.

(69) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاَّجئين، «بوابة البيانات التشغيلية: حالات اللاجئين»، في: https://shortest.link/3LgO

ثامنًا: الحرب على مأرب وتداعياتها على الأوضاع الإنسانية

تعد محافظة مأرب من المحافظات المتأثرة بشدة من الحرب، وبخاصة في عام 2021، حيث كانت بؤرة للصراع. ونقدم فيما يلي على التداعيات الإنسانية الكبيرة، باختصار، وذلك بوصفها نموذجًا لتفاقم الحالة الإنسانية السلبية في عموم اليمن نتيجة لاستمرار أعمال القتال.

بدأ هجوم آخر لجماعة الحوثي على محافظة مأرب الغنيَّة بالنَّفط والغاز، في يناير 2020، للسَّيطرة عليها. وظلت المحافظة بؤرة رئيسة مشتعلة للحرب حتى عام 2021، وكانت أكثر المحافظات تضرُّرًا ودفعًا للتَّكلفة الإنسانية. وكانت السِّمة المميِّزة للحرب على مأرب، خلال عام 2021، اشتعال جبهات عسكرية أكثر حولها في الوقت نفسه، من أجل السَّيطرة السَّريعة عليها.

كانت حالة الحرب العنيفة بمأرب تمتدُّ أغلب أيَّام العام؛ إذ لم تتوقَّف إلَّا في أوقات قليلة؛ ما جعل التكلفة الإنسانية عالية في هذا العام مقارنة بالعام السَّابق، وقد ظهر ذلك في ارتفاع أعداد الضَّحايا المدنيِّين، وموجات النُّزوح الكبيرة المستمرَّة طوال العام، والتَّدمير الواسع في البنية التَّحتية الحيوية. فقد ارتفع عدد الضَّحايا المدنيِّين في مأرب، بنهاية العام، إلى 344 شخصًا، ما بين قتيل وجريح، في أعلى معدَّل للضَّحايا في أوساط المدنيِّين، خلال الثَّلاث السَّنوات السَّابقة؛ وبزيادة ثلاث أضعاف عمَّا كان في عام 2020، البالغ 119 ضحية. وكانت الهجمات الصَّاروخية والمدفعية المسؤول الأوَّل عن الضَّحايا المدنيِّين بنسبة 82%، فقد وقعت نحو 176 ضحية بسبب هجمات الصَّواريخ «البالستية»، و68 ضحية بسبب قذائف المدفعية[70].

ويُقدَّر عدد الضَّحايا المدنيِّين في مأرب، منذ ديسمبر 2014 وحتَّى يونيو 2021، بنحو 2032 شخصًا، بين قتيل وجريح. ويعود السَّبب الأوَّل إلى القصف الصَّاروخي، الذي

(70) مشروع مراقبة الأثر المدني، ص 10.

تقوم به جماعة الحوثي، والمسؤول عن 871 حادثة، يليه الألغام الأرضية والقذائف غير المنفجرة 262 حادثة، والقصف المدفعي 119 حادثة، والهجوم بطائرات مسيَّرة، التي ترسلها الجماعة ضدَّ مأرب، 44 حادثة[71]. وقد اعتمدت جماعة الحوثي منذ بدء الهجوم على مأرب زرع مئات الآلاف من الألغام الأرضية في عدَّة مناطق حول مأرب، حيث شكَّلت مع القذائف غير المنجرة تهديدًا مستمرًّا للسُّكَّان المدنيِّين.

لا توجد أرقام نهائية إجمالية متَّفق عليها لعدد النَّازحين في مأرب، خلال عام 2021، نتيجة الخلط بين أعداد النَّازحين الذين نزحوا من منازلهم لأوَّل مرَّة، والنَّازحين السَّابقين الذين فرُّوا من مخيَّمات النُّزوح نتيجة اقتراب خطوط المواجهات منهم. لكن تشير التَّقديرات إلى أنَّ عددهم، خلال 2021، وصل إلى أكثر من 116 ألف شخص[72]، بما يتجاوز عدد النَّازحين في عام 2020، البالغ 106,449 نازحًا (15,207 أسرة)[73].

وفي المُجمل، تُقدِّر السُّلطات المحلِّية في مأرب العدد الإجمالي للنَّازحين، من بداية الحرب إلى نهاية عام 2021، بأكثر من 2.5 مليون نازح، موزَّعين على 183 مخيَّمًا وتجمُّعًا سكَّانيًّا. وهم يشكِّلون نسبة 63% من إجمالي عدد النَّازحين في البلاد[74]، منهم أكثر من مليون شخص نزحوا إلى مأرب، بداية الحرب.

كان الرُّبع الأخير من عام 2021، هو الأعلى تكلفة إنسانية على الإطلاق، بعد أن عزَّز الحوثيون سيطرتهم على محافظة البيضاء المجاورة، والمديريات الثَّلاث في محافظة شبوة المتاخمة لمأرب، وهي: بيحان وعين وعسيلان، فأصبحت مأرب محاطة بأكثر من جهة. فقد وصلت حركة النُّزوح ذروتها في سبتمبر وأكتوبر اللَّذين شهدا أعلى معدَّل نزوح جرى تسجيله خلال العام، حيث تجاوز 54,502 شخص (8088 أسرة)[75]. وجزء كبير من

(71) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، أكتوبر 2021.

(72) «اليمن: نزوح أكثر مِن 116 ألف شخص في مأرب خلال 2021»، وكالة الأناضول، 2022/3/19، في: https://bit.ly/3JLhF8x

(73) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، مستجدات النزوح في مأرب، 27-20 نوفمبر 2021، ص 2، في: https://shortest.link/3AWi

(74) «التدخلات الإنسانية باليمن تفشل في السيطرة على مأساة النازحين»، ملاذ لدعم ومناصرة اللاجئين والنازحين، 2022/2/2، في: https://bit.ly/3k9NHUQ

(75) منال غانم، «النازحون داخليًّا والبحث عن ملاذ آمن»، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2021/12/25، في: https://shortest.link/3AWw

هؤلاء نازحون جدد، نزحوا من منازلهم لأوَّل مرَّة. وشهدت مواقع النُّزوح في محافظة مأرب -لأوَّل مرَّة- زيادة بنحو عشرة أضعاف، في عدد الوافدين الجدد يوميًّا، واضطرَّت عشرات العائلات النَّازحة إلى بناء أماكن إيواء مؤقَّتة لها، باستخدام الورق المقوَّى والبطانيَّات والأغطية البلاستيكية. ويعدُّ هذا النُّزوح من أكبر موجات النُّزوح على مستوى اليمن خلال العقد المنصرم. وقد جرى إغلاق 13 مخيمًا، بسبب اقتراب خطوط المواجهات منها، وإنشاء 42 مخيمًا جديدًا، ليصبح العدد النِّهائي لمخيمات النَّازحين 182 مخيمًا[76].

وكان شهر أكتوبر الأكثر دموية بالنِّسبة للمدنيين منذ بداية الحرب، إذ سقط فيه أكثر من 100 مدني، بين قتيل وجريح، بينهم أطفال[77]. وأصدرت في هذا الشَّهر 13 وكالة ومنظَّمة دولية بيانًا مشتركًا، حول تسجيلها 54 حادثة عنف مسلَّح في مأرب، سقط ضحيَّتها 119 شخصًا مدنيًّا. واتَّهمت منظَّمة «هيومن رايتس ووتش» جماعة الحوثي بإطلاق صواريخ «باليستية»، وقذائف مدفعية، عشوائيًا، على مناطق مأهولة بالسُّكَّان، في محافظة مأرب، من ضمنها سقوط صاروخين باليستيين في 31 أكتوبر، على مدرسة دينية ومسجد للسَّلفيين، في قرية العمود بمديرية الجوبة، قُتِل نتيجته 29 مدنيًّا، وجُرح أكثر من 19 شخصًا. وفرض الحصار على أكثر من 35 ألف مدني، بينهم نحو 16,800 نازح، في مديرية العبدية، جنوب مأرب، لمدَّة ثلاثة أسابيع متواصلة[78].

مع تصاعد الأعمال القتالية باتِّجاه مدينة مأرب، استمرَّ الوضع في التَّدهور في نوفمبر، ما أجبر النَّازحين على الفرار من مواقع نزوحهم القديمة، ليفرَّ في هذا الشهر أكثر من 16,000 شخص[79]، وليصل إجمالي عدد النَّازحين في هذه المحافظة، والمناطق المحيطة بها، من بداية العام حتى نهاية نوفمبر، إلى 96,328 نازحًا، منهم نازحون جدد،

(76) الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، تقرير تطورات النزوح رقم 8، 2021/12/7، في: https://shortest.link/3AWx

(77) المجلس النرويجي للاجئين، «اليمن: المدنيون في مأرب يعيشون تحت وطأة الصراع في ظل انقطاع المساعدات الأساسية لحياتهم»، 2021/11/2، في: https://bit.ly/3xxUv1G

(78) مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الإحاطة الشهرية، نوفمبر 2021، في: https://shortest.link/3Lh8

(79) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأثر الإنساني للأعمال العدائية في محافظة مأرب، تحديث الوضع رقم 2، 2021/12/1، في: https://shortest.link/3AWA

ومنهم مَن نزح للمرَّة الرابعة أو الخامسة خلال العام[80]. وتُقدِّر منظَّمة الهجرة الدُّولية عدد النَّازحين، في شهر ديسمبر، في مأرب، بنحو 6708 أفراد (1118 أسرة)[81].

وأدَّى اشتداد المواجهات العسكرية هذا العام إلى تدمير واسع في البنى التَّحتية الحيوية، مثل الجسور والطُّرق، والمنشآت العامَّة والخاصَّة، كالمدارس والمستشفيات، والمباني الحكومية، ومنازل المواطنين ومزارعهم، ما سبَّب أضرارًا عميقة للسُّكَّان. وتقدِّر منظَّمات دولية أنَّه تأثَّر بالأضرار التي لحقت بالبنية التَّحتية في تلك المناطق عشرات الآلاف من الأشخاص[82].

رغم أنَّ مأرب كانت بؤرة رئيسة للحرب، في 2021، فإنَّ التَّدخُّلات الإنسانية في مواجهة الأزمة كانت محدودة، فقد عمل في مأرب نحو 25 منظَّمة إغاثية فقط، من أصل 195 منظَّمة إنسانية عاملة في اليمن، شملت سبع وكالات للأمم المتَّحدة، وستَّ منظَّمات غير حكومية (دولية)، و12 منظَّمة وطنية غير حكومية[83].

ومع أنَّ قضية النُّزوح قضية رئيسة ناتجة من الحرب، فقد غطَّت جهود المنظَّمات الإنسانية، في تقديم الدَّعم، 64 موقعًا للنَّازحين، من أصل 150 موقعًا، بنسبة 43% فقط[84]؛ وتركت أكثرية مواقع النُّزوح تعاني نقص خيام الإيواء، والمياه النَّظيفة، ودورات المياه، والكهرباء، والمرافق الصِّحِّية، وغيرها من الاحتياجات. ولا تُخفي السُّلطات المحلِّية في مأرب استيائها من ضعف التَّدخُّلات الإنسانية والإغاثية للمنظَّمات الدُّولية في مواجهة أزمة النَّازحين في المحافظة، والتي لا تتناسب مع أعداد النَّازحين، ولا مع حجم حركة النُّزوح المستمرة بشكل شبه يومي مع استمرار الصِّراع، فهي لا تلبِّي الحدَّ الأدنى من الاحتياجات الأساسية للتَّخفيف من آثار الإنسانية للأزمة[85].

---

(80) الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، تقرير تطورات النزوح رقم 8.

(81) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، التتبع السريع للنزوح (26 ديسمبر 2021 - 1 يناير 2022).

(82) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، «الاستجابة في مأرب».

(83) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 2.

(84) المنظمة الدولية للهجرة في اليمن، «الاستجابة في مأرب»، أغسطس 2021، في: https://shortest.link/3AWH

(85) «الفاطمي: مستوى تدخلات المنظمات في مأرب لا تتناسب مع حجم وأعداد النازحين»، الثورة نت، 2022/2/1، في: https://shortest.link/3AWJ

تاسعًا: المنظمات الدَّولية وأوضاع حقوق الإنسان

عملت في الجانب الإنساني في اليمن، خلال عام 2021، نحو 195 منظَّمة دولية ومحلِّية[86]، ساهمت في التَّخفيف من الآثار الإنسانية للحرب، وفي عرض الأزمة الإنسانية في اليمن وإظهارها للعالم، لكن دورها لا يخلو من التَّضخيم أحيانًا، كما أن تدخُّل هذا العدد الكبير من المنظَّمات الإنسانية لا يرقى إلى مستوى معالجة الأزمة الحاصلة بسبب الحرب.

ومن وجهة نظر المنظَّمات الإنسانية، هناك عدَّة عوائق تقف أمامها، يأتي في مقدِّمتها محدودية التَّمويل للعمل الإنساني (قلَّة مبالغ التَّعهُّدات الإنسانية من الدُّول المانحة)، وهو ما يضطرُّها إلى وضع معايير خاصَّة لضمان وصول المساعدة إلى الذين يحتاجونها بشدَّة، وإعطاء الأولوية للأكثر ضعفًا وحاجة[87]. وكانت الأمم المتَّحدة استهدفت في خطَّة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2021 الوصول إلى نحو 16 مليون شخص محتاج، وطالبت لتنفيذ الخطَّة بمبلغ 3.85 مليارات دولار أميركي؛ وهو أقلُّ من حجم التَّمويل في عام 2019، عندما تمَّت المطالبة بمبلغ 4.19 مليارات دولار. ومع ذلك، لم تتلقَّ خطَّة الاستجابة لعام 2021 سوى 1.74 مليار دولار بنهاية شهر يونيو، وبحلول نهاية ديسمبر لم يتعدَّ إجمالي ما حصلت عليه 2.3 مليار دولار. ولم يجر تمويل خطَّة الاستجابة في النِّهاية سوى بنسبة 61% فقط، وتُرِكت فجوة قدرها 1.55

(86) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 12.
(87) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 3، مارس 2021، في: https://shortest.link/3AWL

مليار دولار. أدَّى هذا بدوره، بحسب الأمين العام للأمم المتَّحدة أنطونيو غوتيريش، إلى إغلاق وتقليص نحو ثلثي البرامج الإنسانية، في الأشهر الأخيرة، بمعنى أنَّه لم يتمَّ الوصول إلى 16 مليون محتاج المستهدفين جميعًا، بسبب عجز التَّمويل.

وفي تكرار لما حدث في عام 2020، عندما طالبت الأمم المتَّحدة بتمويل قدره 3.400 مليارات دولار، لتنفيذ خطَّة الاستجابة، فتلقَّت بنهاية العام 1.7 مليار دولار فقط، أي ما يقارب 50% من مبلغ التَّمويل المطلوب، وكان ذلك أعلى فجوة تمويلية، مقارنة بالأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، حيث بلغت فجوة التَّمويل لهذه الأعوام: 38%، 25%، 19%، و13% على التَّوالي[88]، وأدَّى ذلك إلى توقُّف عدد من البرامج الإنسانية.

ترى وجهة نظر أخرى مخالفة أن المشكلة تكمن في المنظَّمات الإنسانية نفسها، وأنَّ هذا العدد الكبير من المنظَّمات العاملة في اليمن يلتهم جزءًا مهمًّا من مبلغ المساعدات الإنسانية السَّنوية القليلة أصلًا، يصل ما بين -20% 30%، ويذهب في شكل أجور ومرتَّبات ومصاريف إدارية وتنقُّل وغيره[89]. ولا تسعى بالمبالغ المتبقية إلى إيجاد حلول مستدامة تعالج الأزمة الإنسانية، وإنَّما تعتمد على مشاريع مؤقَّتة قصيرة الأثر، تؤدِّي إلى إبقاء المشكلة تتضخَّم من عام إلى آخر، فضلًا عن شبهات الفساد، وتبادل المنافع بينها وبين السُّلطات الرَّسمية، وترك مهمَّة توزيع المساعدات الإنسانية، والسِّلال الغذائية، تقوم به هذه السُّلطات نفسها، والتي تذهب في الغالب إلى أتباعها ومؤيِّديها.

وتمثِّل القيود البيروقراطية أكثر العوائق شيوعًا أمام عمل المنظَّمات الإنسانية في اليمن، وتتوزَّع بين عدم الموافقة أو تأخير الموافقة، على الاتِّفاقيات الأولية والفرعية مع السُّلطات الحكومية، وطلب معلومات مفصلَّة عن قوائم المستفيدين، وضغوط تمارس عليها للتَّأثير في اختيار الجهات الشَّريكة المنفِّذة أو تصميم البرامج، والفرض

(88) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 56، يناير 2021، في: https://shortest.link/3AWM؛ «36 جهة مانحة تتعهد بتقديم نحو 1.3 مليار دولار لليمن من أصل 4.3 مليار دولار مطلوبة للاستجابة الإنسانية»، أخبار الأمم المتحدة، 2022/3/16، في: https://shortest.link/3AWN

(89) «مساعدات على الورق.. منظمات إغاثة في اليمن تهدر ملايين الدولارات»، الجزيرة نت، 2022/8/29، في:https://shortest.link/a4Vz

التَّعسُّفي لمرافق معيَّنة، وفرض قيود على الوصول ومنع التَّنقُّل، ومضايقة العاملين في المجال الإنساني، وممارسة العنف تجاههم، والذي يشمل الاعتداء والاحتجاز القسري والاعتقال والمضايقة والتَّهديد والتَّخويف، مع وجود القيود المفروضة على حركة العاملين في المجال الإنساني والبضائع إلى اليمن[90]. وأشارت وكالات إغاثة دولية عاملة في اليمن إلى أنَّها أنفقت معظم وقتها، وجزءًا من مواردها، في عامي 2019 و2020، في التَّعامل مع القيود البيروقراطية، والسَّعي لدى السُّلطات السِّياسية والأمنية للحصول على الموافقات للوصول إلى المحتاجين[91].

ورغم أنَّ قيود منع الوصول انخفضت في عام 2021، مقارنة بما كانت عليه في عام 2020، فقد جرى الإبلاغ، بين يناير ونوفمبر 2021، عن نحو 2366 حالة تنطوي على عوائق بيروقراطية[92]؛ مقارنة بأكثر من 4881 حادثة متعلِّقة بمشكلة الوصول عام 2020[93]. وقد مارست المؤسَّسات الدُّولية، منذ أواخر 2019، ضغوطًا كبيرة على الأطراف المتحاربة، لاسيَّما على جماعة الحوثي، للامتثال للقانون الدُّولي الإنساني، وتسهيل عمل وكالات الإغاثة في إيصال المساعدات الإنسانية، لكن ضغوطها فشلت في منع العوائق تمامًا[94]. فقد رصد التَّقرير النِّهائي، لفريق الخبراء المعني باليمن، عددًا من حالات عرقلة برامج المساعدات الإنسانية في اليمن، لعام 2021[95]. ووثَّقت «منظمة مواطنة للحقوق والحرِّيات» ما لا يقلُّ عن 86 حادثة عرقلة، تتحمَّل جماعة الحوثي المسؤولية عن 73 حادثة، منها اعتقال ستَّة من عمَّال الإغاثة، ويتحمَّل «الانتقالي» المسؤولية عن 7 حوادث، بينها مقتل عامل إغاثة وإصابة آخر، فيما ارتكبت القوَّات الحكومية 5 حوادث، و«القوات المشتركة» حادثة واحدة[96].

(90) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9.
(91) Elisa Cherry, "Injustices Against Aid Workers in Yemen," Brussels International Center, July 2021, at: https://shortest.link/3Lho
(92) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 12.
(93) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «المستجدات الإنسانية في اليمن»، العدد 9.
(94) Elisa Cherry, op. cit.
(95) «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن (2021)»، ص 53-54.
(96) «عام جديد يضاف إلى الصراع الدموي: موجز صحفي عن وضع حقوق الإنسان في اليمن خلال 2021».

خاتمة

تناول هذا الفصل تداعيات الصراع في اليمن على الأوضاع الإنسانية، فقد تجلَّت الآثار الإنسانية المباشرة للحرب في تدمير البنى التَّحتيَّة الحيويَّة، من طرق وجسور، ومنشآت عامَّة وخاصَّة، في جميع أنحاء البلاد، وتوقُّف الخدمات العامَّة المختلفة، الصِّحِّية والتَّعليمية وغيرها، إضافة إلى حدوث حركة نزوح داخلي وهجرة خارجية مستمرَّة للسُّكَّان. أمَّا الآثار الإنسانية غير المباشرة للحرب فهي أكثر من أن تُحصى، وقد تركَّزت بشكل خاص على الاقتصاد الذي انكمش إلى النِّصف تقريبًا. كما أشار الفصل إلى دور المنظمات الدولية، وما يواجهه عمَّال الإغاثة من عوائق سياسية وأمنية وإدارية؛ ما ينعكس سلبيًا على جهود الإغاثة الإنسانية، ويؤدِّي إلى مزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن.